من نوادر المخطوطات

التعليقة على كتاب سيبويه

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الثاني

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

الطبعة الأولى

جمادي الأولى ١٤١٢هـ
ديسمبر ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيْهِ الحَرْفُ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الاسْمِ(١)

قال: وَقَعَ وَمَاقَبْلَهُ(٢).

أي: ماقبل الزائد.

قال: بِمَنْزِلَةِ الحَرفِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ النُّوْنِ(٣).

يعني في مسلمين ومروان وما أشبه ذلك.

قال: فَهُوَ زَائِدٌ(٤).

أي: الواو في منصور(٥) [٥٠أ].

---

(١) الكتاب ٣٣٨/١، والحديث يتناول الزوائد العشرة ومواضعها. انظر المقتضب ٥٦/١-٦٠.

(٢) الكتاب ٣٣٨/١، وهذه العبارة جزء من عنوان الكتاب الذي عقده سيبويه وهو: "هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وماقبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا" وفسره سيبويه بقوله: "وذلك قولك في مَنْصُور: يا مَنصُ أقبِلْ، وفي عَمَّار: ياعَمَّ أقبِلْ، وفي رجلٍ اسمه عَنْتَرِيْسٌ: ياعَنْتَر أقبِلْ، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد وماقبله ساكن"، زاد السيرافي في الأمثلة قوله: وفي رجل اسمه ثِمْلاَلٌ: ياثِمْلُ أقبِلْ". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣٣٨/١، زيادة الياء هنا دليل على النصب والخفض في التثنية والجمع، أما زيادة الألف في (مروان) فللإلحاق.

(٤) الكتاب ٣٣٨/١.

(٥) فسر أبو سعيد هذه العبارة والتي قبلها بقوله: "وجُعِل ماقبله بمنزلة الزيادة وماقبله - وهو قول يونس - بحذف الذي من نفس الحرف الزايد، يريد كما كان حال الحرف الأصلي في منصور وعمار وعنْتريس، وهو الراء في منصور وعمّار، والسين في عنتريس قد وجب حذفه لأنه طرف الأسماء، وصارت هذه الحروف الأصلية من الحرف كالزائد الثاني من الزائدين، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني، والزائد الأول من الزائدين بمنزلة ==

قال: وَلَمْ يَكُنْ لازِمًا لِما قَبْلَهُ[1].

أي، لم تكن الواو من "منصور" والألفِ من "عَمَّار" لازمًا لما قبله.

قال: لأنَّ مَا بَعْدَهُ لَيْس[2].

أي: الراء.

قال: فلَمَّا كانَتْ حَالُ هذِه الزِّيَادة[3]

أي حال الزيادة في (منصور).

قال: حَالَ تلْكَ الزِّيَادَة[3]

أي: الزيادة في (مروان).

قال: وَحُذِفَتْ الزِّيَادَةُ ومَاَ قَبْلَهَا[3].

أي فِي مثل مروان.

* * *

== الزائد الذي قبل الحرف الأصلي، فقد ساوى الزائدان الزائد والأصلي، وقد وجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد والأصلي" شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق١٦٠.

(١) الكتاب ٣٣٨/١.

(٢) الكتاب ٣٣٨/١، وتمام العبارة: "... مابعده ليس من الحروف التي تزاد..".

(٣) الكتاب ٣٣٨/١، وهي عبارة واحدة فصلها أبو علي بتعليقاته، وتمام العبارة قوله: "حُذف هذا الذي من نفس الحرف"، وانظر الكتاب ٣١٣/٢، ٣٢٨، المقتضب ٥٦/١.

هذا بابٌ تكُونُ الزّوائد فِيْهِ بِمَنْزِلَة مَاهُو مِنْ نَفْسِ الْحرْفِ(١)

قال: وَيدُلُّكَ عَلى أنَّها بمنْزلتها.

– أي الواو من قَنَوَّر(٢)، والياء من هَبَيَّخٍ(٣)، وعِثْيَرٍ(٤) بمنزلة الفاء مِنْ جعْفَر – أنَّ الألِفَ الّتي تَجيءُ لتُلْحق الثَّلاثَةَ بالأربَعةِ مُنَوَّنةٌ كما يُنَوَّنُ ماهُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، وذَلِكَ نَحْو مِعْزى(٥).

قال أبوعلي: «معْزَى مُلحقٌ بِدِرْهم وهِجْرع(٦)، يَدُلُّ على ذلك لحاقُ

(١) الكتاب ٣٣٨/١.

(٢) القَنَوَّر، بتشديد الواو: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكل فظ غليظ قنوّر، والقنوّر: السّيء الخُلُق، وقيل: الشرس الصعب من كل شيء. انظر لسان العرب (قنور).

(٣) الهبيَّخ: فَعَيَّل، بتشديد الياء: الغلام باللغة الحميرية، ويعني الرجل الذي لاخير فيه، أو الأحمق المسترخي، وفي النوادر: امرأة هبيَّخة، وفتى هبيَّخ: إذا كان مخصبًا في بدنه حسنًا. وعن السيرافي: الهبيّخ: الوادي العظيم، أو النهر العظيم، وعن كراع: وادٍ بعينه، انظر لسان العرب (هبخ).

(٤) العِثْيَر: بتسكين الثاء، والعِثْيرةُ: العجاج الساطع، قال:

تَرَى لَهُمْ حَوْلَ الصِّقْعْلِ عِثْيَرة.

يعني الغبار، والعِثْيرات: التراب، حكاه سيبويه، انظر لسان العرب (عثر)، والحرف الزائد في هذا اللفظ هو الياء وهي ثالثة فيه. انظر المقتضب ٥٧/١.

(٥) الكتاب ٣٣٩/١، وقد فصلها أبوعلي بتعليقه السابق عن صدر العبارة. قال المبرد: "تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصل نحو: جعفر، وجلجل، وقمطْر.. ودرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تبلّغ وزنه ما أصلهالثلاثة، فقلت في مثل جَعْفر: جَدْوَل، فالواو زائدة، ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة، فصار (جَدْوَل) في وزن (جعفر)، وإنما هو من الجدْل، فهذه الواو زائدة ألحقته بهذا المثال، فالواو ملحقة"، المقتضب ٣/٤.

(٦) الهِجْرَع: من وصف الكلاب السلوقية الخفاف، والهِجْرَعُ: الطويل المشوق، وللفظ معان ==

التَّنْوِيْنِ لهَا، ولَوْ كانَ غَيْر مُلْحَقٍ وكانتْ للتَّأنيث لمْ يُنَوَّن، فحكْمُ مايَكُونُ للإلْحاقِ حُكمُ الأَصْلِيِّ، فالألِف فِي (مِعْزى) بِمنْزِلة المِيْم مِنْ (درْهَم) وإذا كَانت الألفُ لِغَيْرِ الإلْحاقِ كانَتْ بِمَنْزِلةِ تَاءِ التَّأنِيْثِ فِي أَنَّهُ يُعْتَدُّ بِهَا زَائِداً[1].

قال: وَمعَ ذَلك أنَّ الزَّوائِدَ تَلْحَقُها كَمَا تَلْحقُ مَا لَيْس فِيْهِ زِيادةٌ نحو: جِلْواخ، وجِرْيَال[2].

قَال أبوعلي: يَعْني أنَّ المُلْحَق قدْ وقَعَت الزِّيادَةُ بَعْدَهُ في (قِرْواح) وقَبْلَهُ فِي (حُطائِط)، كَمَا وقَعَتْ بَعْدَ الأُصْل فِي (سِرْدَاح) وقَبْلَهُ (غُذَافِر)

= أخر، انظر تهذيب اللغة (هجر) ولسان العرب (هجر)، وهذا الوصف من بنات الأربعة التي لايزاد فيها. انظر المقتضب ٦٦/١.

(١) انظر المقتضب ١٠٧/٢- ١٠٨، قال أبوسعيد في (هَبَيَّخ): "لما زيدت الياءُ المتحركة فألحقته بِهِجْرَعٍ، صار (هَبَيْخ) كعثيرٍ، ولم أمثله بجَعْفَر، لأنه ليس في الكلام مثل (فَيْعَل)، فتجنبت التمثيل به، ثم ألحق بعد زيادة الياء المتحركة بسَفَرْجَل، فقيل: هَبَيَّخ، كما أن (هِجْرَعًا) لو ألحق بزيادة ياء ثالثة الحروف لقيل: (هجَيْرَع) كما قيل: (سَمَيْدع). وبين سيبويه أن في هذه الزوائد مايلحق بالأصل حتى يكون حكمه كحكم الأصل، بأن الألف في (مِعْزى) دخلت للإلحاق، لأن الأصل (مَعَز)، ودخلت الألف لتلحقه ببناء (هِجْرَع)، فصار حكمه كحكم (هجرع) فيما يلحقه من الإعراب والتنوين، فنون (مِعْزى)، كما نون (هجرع)"، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق١٦١، وقال ثعلب: "ليس في الكلام (فِعْلَل) إلا حرفان: دِرْهم، وهِجْرع" انظر مجالس ثعلب١٤٩/١.

(٢) الكتاب ٣٣٩/١، والجلواخ: الواسع الضخم المتلىء من الأودية، وقيل: التلعة التي تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي أو ثلثه. انظر لسان العرب (جلخ). والجريال والجريالة: الخمر الشديدة الحمرة، وقيل: هي الحمرة، قال الأعشى:

وسَبِيئةٍ مِمّا تُعتّق بَابِلٌ ... كَدَم الذبيح سَلَبْتُها جِرْيَالهَا

وقال ثعلب: الجريال: صفوة الخمر، وأنشد:

كأنّ الرِّيقَ مِنْ فِيْها ... سَحِيقٌ بَيْنَ جِرْيَالِ

أي مسك سحيق بين قطع جريال. انظر لسان العرب (جرل).

وَمِثْل وقُوعِ الزِّيَادَة قَبْلَ المُلحَق (قنوَّر)، و (هبَيَّخ)، فنَزَلَ الوَاوُ الأخيرة مِنْ (قنوّر) بِمَنْزِلة الكَاف مِنْ (فَدَوْكس)، والياءُ الأخيرةُ مِنْ (هبيَّخ) بِمَنْزِلَةِ الدَّال مِنْ (سَمَيْدَع)، والواوُ الأُولى واليَاءُ الأولى مِنْ (قنوّر) و(هبَيّخ) كلُّهُنَّ لِلإلْحاقِ[1].

---

(١) قال أبوسعيد: "... كأن قنورّ بعد زيادة الواو المتحركة عليه صار بمنزلة (فَدَوْكَس)، والواو المزيدة في محل الكاف من (فَدْكَس)، ولما زيدت واو على (فَدْكس) قبل الكاف ساكنة فقيل: (فَدَوْكَس)، زيدت أيضا واو على (قَنْوَر) قبل الواو التي هي بمنزلة الكاف، فقيل: (قَنَوَّر)، وكذلك (هَبَيَّخ) لما زيدت الياء المتحركة فألحقته بهجرع صار (هَبْيخ) كعِثْيَر..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦١، وانظر مزيدا من التفصيل في الكتاب ٣٤٧/٢، وانظر أيضا شرح عيون سيبويه/ ٢٩٥. **والفدوكس:** الأسد، والفدوكس: حيّ من تغلب، قيل: هم رهط الأخطل الشاعر، والفدوكس: الشديد، وقيل الغليظ الجافي. انظر لسان العرب (فدك).

وبعض هذه الألفاظ يحتاج إلى بيان:

فالقِرواح: جَلَدٌ من الأرض، وقاع لايستمسك فيه الماء، وقيل: هو أرض عريضة لانبت فيها ولاشجر، كما قيل: هو البارز الذي لايستره من السماء شيء. وناقة قرواح: طويلة القوائم. وعن أبي عمرو: القرواح من الإبل التي تعاف الشرب مع الكبار، فإذا جاء الدهداه وهي الصغار شربت معهن. ونخلة قرواح: مسَّاء جرداء طويلة. انظر لسان العرب (قرح).

والحطائط: الصغير من الناس وغيرهم، أنشد أبو عمرو:

والشيخ مثلُ النسر والحطائط

والنِّســوة الأرامــل المَبَالــط

انظر تهذيب اللغة ٤١٨/٣ (حطّ).

والسرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، وهو أيضا جماعة الطلح، واحدته سرداحة. والسرداح: مكان لين ينبت النُّجمة والنَّصِيَّ والعِجْلَة، وهي السرداح، أنشد الأزهري:

عليك سرداحًا من السرادح

ذا عِجْلَةٍ وذا نَصِيٍّ واضح

انظر تهذيب اللغة (سرح)؛ ولسان العرب (سرح) ==

قال: وَتَقَدَّمُ قَبْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

- أي: الَّتي للإلْحاق - اليَاءُ والوَاوُ زائِدَتَيْن كَما تَقدَّمُ الحرفَ الذِي[1]

أي: كمَا تَقدمَ اليَاء والوَاو الحرفَ الأصْلِيّ.

قال: فكَرِهُوا أَنْ يَحذِفُوهَا - يَعْنِي الزِّيادَة المُلْحَقَة - إذْ لَمْ يَحذِفُوا مَاشَبَّهُوهَا بِهِ، وَمَاجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِه[2].

قال أبوعلي: يُرِيْدُ: لَوْ حَذَفُوا مِنْ (قَنَوَّر) في التَّرخِيْم الوَاوَ كَما حَذَفُوا مِنْ (مَنْصُوْر) و (مَرْوَان) حَرْفَيْنِ، لَلَزِمَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ (سَمَيْدَع)، فَلَوْ حَذَفتها مَعَ الرَّاءِ فِي (قنوّر) لحذفْتَ الدَّالَ والعَيْنَ مِنْ (سَمَيْدَع)، فَلَوْ حَذَفْتَ ذَيْنِكَ مِنْ (سَمَيْدع) لَحَذَفْتَ الجِيْمَ وَالرَّاءَ مِن (مُهَاجِر)[3] لأنَّها بِمَنْزِلَة الدَّالِ والعَيْن مِنْ (سَمَيْدَع)، فكَمَا لاَ تَحْذِفُ هذا، كَذَلِكَ لايَجُوزُ حَذْفُ الوَاو الأخِيْرة [٥٠/ب] والْيَاء الأَخِيْرة مِنْ (قنوَّر) و (هَبيّخ)، لأنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ (سَمَيْدَع).

***

== قال المبرد: "ماكان من الزوائد لايبلغ بالثلاثة مثالاً من أمثلة الأربعة والخمسة، ولايبلغ الأربعة مثال الخمسة فليس بملحق، فسرحان ملحق بسرداح..." انظر المقتضب ٣/٤- ٤، وانظر أمالي ابن الشجري ٩٨/٢.

(١) الكتاب ٣٣٩/١، وتمام عبارته: "... من نفس الحرف في قَدَوْكَس وخَفَيْدَدٍ، وهي الواو التي في قنوَّر الأولى، والياء التي في هبيَّخ الأولى، بمنزلة ياء سميدع، فصار قنوَّر بمنزلة فدوكس، وهبيَّخ بمنزلة سميدع، وجدول بمنزلة جعفر...". وانظر أمالي ابن الشجري ٩٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٩/١.

(٣) أي يقولون: يامُهَا، وهذا لايكون لأنه إخلال مفرط بما هو من نفس الحرف. انظر الكتاب ٣٣٩/١.

هذا بابُ [ما][1]تكون فيه الزَّوائِدُ أيْضًا بِمنْزِلة ماهُو مِنْ نَفْسِ الحَرْف:

قال: لَكَانتْ سَاكِنةً، أيْ: كَانَتْ كَألِف حَمْراء فِي السُّكُون فِي قَوْلِه: وَمَاكانَتْ حَيَّةً - أيْ مُتحركَة[2].

قال: ولَوْ تَحَرَّكَ لَصَارَ[3] بِمنْزِلَةِ حَرْفٍ واحِدٍ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ - أي للإلْحاقِ.

قال: ولَجَاءَ بِنَاءٌ آخرُ[4].

أي: لَوْ تحركَ الحرفُ الذّي قبْلَ همْزة (حَمْراء)، صَارَت للإلْحاق، ولَوْ صَارتْ للإلْحاق لَجَاء بناءٌ آخرُ غيْرُ (فَعْلاَء)، لأن (فَعْلاَء) لايَكُونُ شَيءٌ على وزنه مُلْحَقًا أبَدًا، ولَوْ تَحركت الألفُ مِنْ (حَمْراء)، صارَتْ ياءً للإلْحاقِ بِمَنْزِلَة اليَاءِ فِي (دِرْجَايَة)، وانْكَسَر أوّل الحرف أوْ انْضَمّ، فصَارَ بِمَنْزِلةِ (عِلْبَاءَ وقُوبَاءَ)، إلاَّ أنَّ اليَاءَ في البناء الْذي تَلْزَمُه علامةُ التَّأنيث

---

(١) مابين المعقوفتين ساقطة من الكتاب ٣٣٩/١، ولم يثبتها السيرافي في شرحه للكتاب، انظر جـ٢، ق١٦١.

(٢) الحديث هنا يتعلق بزيادة الألف في مثل رجل اسمه (حَوْلاَيَا) أو (بَرْدَرايا) فلو رخم لقيل: (ياحَولاَيَ) و (يابَرْدَرايَ)، فلم يحذف غير الألف وإن كان ماقبلها زائداً كما لايحذف غير الهاء وإن كان ماقبلها زائداً كقولنا في (عُفَارِيَة) و (دِرْجَايَة): يا (عُفَارِي) ويا (دِرْجَايَ)، من قبل أن هذه الألف لوجيء بها للتأنيث، والزيادة التي قبلها لازمة لها تقعان معًا لكانت الياء ساكنة، وماكانت متحركة، لأن الحرف الذي يجعل ومابعده زيادة واحدة ساكن لايتحرك. انظر الكتاب ٣٣٩/١، وانظر المقتضب ٤/٤، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦١.

(٣) في المخطوطة (صار) ومثله في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٠، وما أثبته هنا من الكتاب ٣٣٩/١.

(٤) الكتاب ٣٣٩/١، انظر المقتضب ٤/٤ - ٥.

لاتَنْقَلبُ هَمْزةً كَما تنْقَلِبُ اليَاءان في (عِلْبَاء) و (قُوبَاء) لِوُقُوعِهِما طرفًا بعْد ألفٍ زَائِدةٍ.

قال: ولَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلة زِيَادةٍ واحِدةٍ لمْ تَقُلْ: (سُعَيْلِيَة)[1]

قال أبوعلي: يقول: لوكان الحرف الساكن الذي قبل تاء التأنيث وهو الألف من (سعْلاَة) مع تاء التأنيث بمنزلة (حَمْرَاء) في أن الحرفين للتأنيث، كما أن الحرفين في (حَمْرَاء) للتأنيث لقلت في التحقير: (سُعَيْلاَة)، فَردَدْتَ علامة التّأنيث غير مغيَّرة عما كان عليه قبل التَّحقير كما رددْتهُ في قولك: (حُمَيْراء) غير مُغيرة عمَّا كان عليْه في غير التحقير، فردُّك الألِف في التصغيْر مُغيّراً عمَّا كان عليْه في التَّكبير يدلّ على أنَّه ليْس بعَلامة تأنيْثٍ، وكما لاَيكونُ تاءُ التأنيْثِ مَعَ شيءٍ قَبْلها لاحقةً للتأنِيثِ كذلك لاتكُون الألفُ المقْصورةُ مع شيءٍ قبْلَها للتَّأنِيْث، لأنَّها بمنزلة الهاءِ، وإذا لم يَجُزْ أن تكونَ التَّاءُ معَ الحرف السَّاكن الّذي قبلها للتَّأنِيث، فَما قبلَ ألِف التَّأنيث إذا كان مُتحركًا أبْعد مِنْ أنْ يكُون مَعَ الألِف للتَّأنِيث (فيَا بَرْدَرايا) أبعد مِنْ أن يكُونَ مَعَ ألف التأنيث للتأنيث من ألف (سِعْلاَة) مع الهاء أنْ يكُونا لَهُ، لأنَّ اليَاءَ مِنْ (بَرْدرَايا) مُتَحرّك، والألِف من (سِعْلاَة) سَاكِنٌ[2].

قال: لم تَحْذِف الألفَ كَما لاتَحذفُها إذا قُلْتَ: حُنْفُساويّ[3]

أي: لَوْ كانت الألفُ في (حَوْلاَيَا) مع الياءِ الّتي قبْلها للتَّأنيث لِما وَجَب أن تحذِف الألف إذا نسبْت إلى الاسْم، كما لَمْ يَجب أنْ تحذف الألف

---

(١) الكتاب ٣٣٩/١.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦١- ١٦٢.

(٣) الكتاب ٣٣٩/١، وانظر المقتضب ٣٩/٣، ٨٨، وانظر فيه أيضا المقتضب ٢٦٠/٢.

التي قبل الهمزة في (حَمْراء)، بل كان يجبُ أن تقلبها واواً فتقُول: (حَوْلاوِيّ) كَمَا قُلْتَ: (حَمْراويّ)(١) [٥١/أ].

***

هذا بابُ ما إذا طُرِحتْ مِنْهُ الزَّائِدتَان(٢).

قال: فحَذْفُ الْواو والنُّون هَاهُنَا كَحذْفِها فِي (مُسْلِمِيْنَ).

قال أبوعلي: أيْ كما لاتحذفُ الميمُ في (مُسْلمِين) اسم رجُل في الترخِيم كَذَلك لاتحذفُ الألف مِنْ (مُصْطفى) ونحْوه إذا رخَّمتَهُ مَجْموعًا اسْم رَجُل لأن الميم أصْلٌ، كما أنَّ ألِف (مُصْطَفى) مُنْقلِبةٌ عَمَّا هُوَ أصْلٌ(٣).

***

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٢، ويراجع في ذلك المقتضب ١٤٧/٣- ١٤٩.

(٢) الكتاب ٣٤٠/١.

(٣) قال أبو سعيد: "مصطفون في أصله (مصطفيٌ) ودخلت عليه واو الجمع وهي ساكنة والألف في (مصطفى) ساكنة، فسقطت الألف للواو التي بعدها، فإذا سقطت الواو والنون التي بعدها كما تسقط الواو والنون في (مسلمون) للترخيم عادت الألف التي كانت في مصطفى"، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٢. وقال أبوالحسن الرماني: "... وفي ترخيم رجل اسمه (مُصْطفوْن): يامُصْطفى أقبلْ، فترد الألف المحذوفة، لذهاب ما لأجله حذفت". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢.

هذا بابٌ تَحَرَّكَ فيهِ الحرْفُ الّذي يَليْه المَحْذُوفُ لأنَّه لاَ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ[1]

قال: ومنْ زَعَمَ أنْ الَّراء الأوْلى في (مُحْمَرٍّ)[2] زَائِدةٌ كزِيَادَةِ اليَاءِ وَالْواوِ والألفِ فَهُوَ لايَنْبغي لَهُ أنْ يَحْذِفَهَا.

قال أبوعلي: أي لاينبغي له أن يحذفها وإن كانت عنده زائدة كما يحذف الزائد مع الأصلي في (منصور)[3].

قال: ولَوْ جَعَلْتَ هذَا الْحَرْفَ - أي الراء من مُحْمرّ - بِمَنْزِلَةِ الألفِ واليَاءِ والوَاوِ لَثَبَتَ في التَّحْقيْرِ والْجَمْعِ الّذي يَكُونُ ثَالِثُهُ ألِفًا[4].

---

(١) الكتاب ١/٣٤٠، وقد ترجم له الرماني بقوله: "باب ترخيم مايُحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين" انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢.

(٢) مابين المعقوفتين لم يثبتها الكتاب ١/٣٤٠، ولا السيرافي في شرحه، جـ٢، ق ١٦٢.

(٣) عند ترخيم (مُحْمَرّ) اسم رجل تركت الراء الأولى مجزومة، ولا تحذف مع الراء الآخرة، كما يُحذف الزائد مع الأصلي في ترخيم (مَنْصُور) مثلاً، وشبه السيرافي ترخيم (مُحْمَرّ) بترخيم (هِرَقْل) إذ يصبح (يا مُحْمَرْ) بمنزلة قولك: (يا هِرَق) في السكون، قال: "والفراء لايرى سكون الحرف الأخير في الترخيم، فيردّ (مَقَرّ) إلى (مَقْرَرٍ) فتحذف الراء الأخيرة، ويبقى الذي قبلها مفتوحًا، وقد ذكرت الرّد عليه في (هِرَقْ)، والذي يجعل الراء الأولى في (مُحْمَرّ) زائدة لايحذفها مع حرف الراء التي بعدها كما حذف واو (منصور) مع الراء، لأن الراء وماجانسها لاتجرى مجرى حروف المدّ واللين في الحذف". شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ١٦٣، وقال أبو الحسن الرماني: "فأما (محمرّ) فتقول فيه: (يا مُحْمَرْ) بالسكون، لأن الذي قبله متحرك، ومن ذهب إلى أن الزائد في المضاعف هو الأول لم يلزمه أن يحذفه مع الثاني، لأنه ليس من حروف المدّ واللين التي تتبع الأصلي في الحذف، لقوتها في التصغير وشبهها بالحركات التي تتعاقب على الحرف، ولو لزم ذلك لجاز في تصغير (مُحْمَرّ) (مُحَيْمِر) كما يجوز في (مِحْمَارّ) (مُحيْمير)، ولجاز في الجمع (محامرّ) كما يجوز (محامير)، وهذا يدل على أن زيادة التضعيف يجرى مجرى الحرف الصحيح" شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٣.

(٤) الكتاب ١/٣٤٠، وانظر قبله تفصيل الرماني لذلك.

قال: أبوبكر: يَقُولُ كَانَ يَلزَمُ أن يَقُولَ: مُحَيْمِرٌ، ومُحَامِرٌ، فتثبُتُ الرَّاءُ الأولى كَما يَثْبُتُ حَرْفُ اللِّين فِي قولِكَ: (دَنَانِيْرُ) إذَا جَمَعْتَ، و(دُنَيْنِيْر) إذا صَغَّرْتَ.

قال: فإذا قَرُبَ مِنْه هُوَ – أيْ الحرفُ الذّي مِنْهُ الفَتْحةُ – كَانَ أجْدَرَ أنْ تَفتَحَهُ، وذلِكَ (لَمْ يُضَارّ)[1].

قال أبوعلي: قَوْلُه: (لَمْ يُضَارّ)، كان حَقُّ الرَّاء الآخِرِ أنْ يُسَكَّنَ للجَزْمِ إلاَّ أنَّ السُّكُونَ لمْ تَجُزْ فيه لِسُكُون الرَّاء الأُولى المُدْغَمَة في الثَّانية فَلمَّا كَانَ السُّكُونُ للجَزْم يُؤَدِّي إلى اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، حُرِّكَ، ولَمَّا حُرِّكَ حُرِّك بِالْحركَةِ المُنَاسِبة للألف وَهيَ الفَتْحةُ، وإنْ كانَ بَيْنَ الألِفِ وبَيْن الرَّاءِ المُحَرَّكة بالحَرَكَةِ التي بالألِف حَرْفٌ.

قال: فَجَرى عَليْهَا مَا كَانَ جَارِيًا عَلى تِلْكَ. يُرِيدُ، بتِلكَ: الرَّاءَ المحذوفَةَ لَوْ ثَبَتَتْ، ولَمْ تَكُنْ حَرْفَ[2] إعْرابٍ، وهي الأخِيْرةُ مِنْ إسْحَارّ[3].

قال: فَعَلْتَ بِهذهِ الرَّاءِ مَا كُنْتَ فَاعِلاً بالرَّاءِ الأخِيْرةِ لَوْ ثَبَتَتْ[4] الرَّاء. أي الرَّاءان في (إسْحَارّ) – ولَمْ تكُن الأخِيْرةُ حَرْفَ إعْرابٍ، أي لَوْ لَمْ تكن الرَّاء الأخيرة من (إسْحَارّ) حَرف إعراب تعتقبُ عليْها حَرَكاتُه، وكان حرفًا مَبْنِيا لَوجَب حركتُه بالفتْح لِقُرْبِهِ مِن الألف الّتِي مِنْها الفَتْحَةُ،

---

(١) الكتاب ١/٣٤١.

(٢) في المخطوطة: حروف.

(٣) الكتاب ١/٣٤١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بعبارة سيبويه.

(٤) في الكتاب ١/٣٤١: "... الآخرة لو ثبت الراءان" ووافقت رواية الفارسي ما أثبته السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ١٦٣.

كَما وَجَبَ تَحْرِيْكُ الرَّاءِ الأخيْرةَ مِنْ (لم يُضَارٌ) بالفتح[1].

قال: وإنْ شِئْتَ فَتَحْتَ اللام إذا أَسْكَنْتَ على فَتْحةِ انْطَلْقَ، ولَمْ يَلْدَهُ إذَا جَزَمُوا اللاَّمَ[2] - أيْ اللاَّمُ الَّتي بَعْدَ الطَّاءِ -[3].

قال أبوعلي: انْطَلْقَ أَصْلُهُ انْطلِقْ، فخُفِّفَتِ اللاَّمُ الَّتي هي عيْنُ الفعْلِ المكسُور[٥١/أ] كما يُخَفَّفُ فِي (فَخْذ)، فاجْتمَعَ سَاكِنَانِ القافُ واللاَّمُ الَّتي هِي عَيْنُ الفعْلِ، فَحُرِّكتِ القافُ الَّتي هِي لامُ الفِعْلِ بحركةِ الطَّاءِ الَّتي هي أقْربُ الحركَاتِ إليْهِ، وكَذلِك (لم يَلْدَهُ)[4].

---

(١) قال أبو سعيد: "في (إسْحَارٌ) لغتان، فتح الهمزة وكسرها، والكسر أكثر، فإذا كان اسم رجل ورخمناه، فحذفنا الراء الأخيرة، وبقيت الراء الأولى ساكنة، ولا أصل لها في الحركة فتردّ إليه، ولابدّ من تحريكها، ففتحها سيبويه كما فتح في الجزم الراء من (لم يُضارٌ) إذا أدْغمتْ، والفتح في (لم يُضارٌ) أكثر من الكسر، والفتح في (إسحارٌ) أولى من الفتح في (لم يُضَارٌ)، لأن الراء التي في (إسحارٌ) بعد الترخيم تلي الألف، والراء المفتوحة من (لم يُضَارٌ) تلي الراء الساكنة التي قبلها، ففتحت (لم يضارٌ)، وبين الراء والألف حرف ساكن ...". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٣.

(٢) الكتاب ١/٣٤١.

(٣) قال أبو سعيد: "وأمّا انْطَلْق، ولم يَلْدَهُ، فأصلهما: انْطَلِقْ، ولم يَلِدْهُ، فشبهوا انْطَلِقْ بِفَخِذ، فأسكنوا الحرف المكسور استثقالاً للكسرة، فاجتمع ساكنان اللام والقاف، واللام والذال، وفتحوا القاف والذال، وفي فتحهما ثلاثة أوجه:

أحدها: الحمل على الطاء في (انطلق)، والياء في (يَلد)، والساكن الذي بينهما كالساكن في بين الراء والدال في (لم يَرْدُدْ).

والوجه الثاني: أنه حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة.

والوجه الثالث: في التسكين إنما هو من الكسرة، فكرهوا التحريك بما قد هربوا منه"، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٣.

(٤) قوله: (لَمْ يَلْدَهُ) إشارة إلى البيت الذي رواه سيبويه، من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل: إنه لعمرو الجنبي، وهو قوله:

ألا رُبَّ مَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ له أبٌ   وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ   ==

قال: فهذه كأيْن وكَيْف[1] - أي (انْطَلَقَ ولم يلْدَهُ) - حركتهما حركة بناء، وليست حركة إعراب، كما أن حركة النون من (أيْنَ) والفاء من (كيف) حركة بناء، ولو كانت حركة اللام من (يلْد) حركة إعراب لكان ماوجب أن يفتح.

قال: كَمَا أنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً سَلمَتَيْنِ قلت في الوقف ياسَلَمَهْ[2].

قال أبوعلي: في رجل اسمه سلمَتْين لو رخمته لقلت: ياسَلَمَتَ أقبل على الإدارج، فإذا وقفت عليه قلت: ياسَلَمهْ، فأبدلت من تاء التأنيث في الوقف هاء، لأن تاء التأنيث يوقف عليها بها.

وقوله: لأن الهاء لو أبْدلَ منها تاءً لتُلْحِق الثلاثة بالأربعة لم تُحرِّك الميمَ[3]، أي لو جعلت التاء في (سَلَمَتَيْنِ) إذا سميت به للإلحاق حكمه حكم الأصل، فكما لايكون في الأبنية الأصلية كلمة على أربعة أحرف متحركات، كذلك لايكون فيما كان مثله.

= الكتاب ٣٤١/١، والشاهد فيه قوله (لم يَلْدَهُ) إذ سكن المكسور تخفيفًا، شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٣٤٨، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٣، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣، همع الهوامع ٢٥٨/٢، الدرر ١٨/٢.

(١) الكتاب ٣٤١/١، وفيه "هذه كأين وكيف" من غير الفاء، وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٣: "فهو كأيْنَ وكَيْفَ".

(٢) في الكتاب ٣٤٢/١: "... لو سميت رجلاً (مُسْلِمِيْنَ) كنت قائلاً في الوقف: (يامُسْلِمَهْ). ووردت عند أبي سعيد (مُسْلِمَتَيْن)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٤. وتبدو رواية أبي علي أصح هذه الروايات لأنها تجمع أربعة أحرف متحركات، وهو ماسيتضح بعد قليل.

(٣) الكتاب ٣٤٢/١.

قال: وأمَّا اثنا عَشَر إذاً[1] رخَّمْتَهُ حَذَفْتَ عَشَرَ مَع الألِف، لأنَّ عَشَرَ بِمَنْزِلَة نُوْنِ (مُسْلمِيْنَ)، والألفُ بِمَنْزِلَةِ الْواَوِ، وأَمْرُه فِي الإِضافةِ والتَّحْقيْر كأمر مُسْلِميْن[2].

قال أبوعلي: قوله: وأمره في الإضافة والتحقير كأمر مُسْلِميْنَ، أي لو نسبت إليه لقلت: اثْنِيّ أو ثِنْوِيٌّ كما أنك تقول في النسب إلى مُسْلِميْن: مُسْلميٌّ، فتحذف الياء والنون كذلك الألف مع (عشر) من (اثنا عشر)[3]، وتصغير اثني عشر، ثُنَيَّا عشر، كما أن تحقير مُسْلِميْن مُسَيْلِميْنَ، والموازنة بينهما أن التصغير في كل واحد لحق الاسم قبل التثنية[4].

هذا بابُ النَّفْي بِلا[5]:

قال أبوبكر[6]: (لاَ رَجُلَ)، معربٌ يشبه المبني، كما أن (يازيدُ) مبني يشبه المعرب، لأن كل اسم يقع في هذا الموضع مفرد معرفة يقع مرفوعا، فلذلك إذا عطفت على اللفظ في النداء رفعت، وإذا عطفت على الموضع نصبت، وإذا عطفت على (لا) لم يجز إلا أن تعطف عليها وعلى

(١) في الكتاب ١/٣٤٢: "... فإذا ..." وتوافق رواية السيرافي رواية أبي علي هنا؛ انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٥.

(٢) الكتاب ١/٣٤٢.

(٣) هكذا على الحكاية، ولم يعمل الجارّ.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٥.

(٥) الكتاب ١/٣٤٥.

(٦) هو أبوبكر مبرمان، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٧.

ماعمل فيها.

قال أبوعلي: قول أبي بكر: المنفي بلا معرب يشبه المبني، الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لارَجُلَ وغُلامًا، [٥١/ب] لاَ أبَ وابْنًا)[١]، فلو لم يكن منصوبًا لم يجز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ولو كان غير مبني لوجب تنوينه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب. وقوله[٢]: يازَيْدُ، مبني يشبه المعرب.

الدليل على بنائه وأنه يجب أن يكون مبنيًا وقوعه موقع مالايكون إلا مبنيا، وهو علامات الضمير.

والدليل على أنه يشبه المعرب أن تحريكه بهذه الحركة مطرد فيه كما أن مايرتفع بالفعل والابتداء مطرد فيه أن يرتفع أبداً[٣].

---

(١) اشارة إلى قول الشاعر:

لاَ أبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وابْنِهِ ... إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأزَّرَا

انظر الكتاب ٣٤٩/١، المقتضب ٣٧٢/٤، المسائل المنثورة /٢٢١، النكت ٦٠٠/١، قال الأعلم: "لايجوز في الابن إلا التنوين، لأن الواو قد فصلت بينه وبين الأب، فلا يبنى معه" انظر المفصل /٧٩، وشرح المفصل ٢٣٠/١، انظر أيضا خزانة الأدب ١٠٢/٢.

(٢) الضمير هنا يعود على أبي بكر، انظر قبله.

(٣) روى أبوسعيد عن أبي بكر مبرمان خلاف البصريين في فتحة الاسم المبني مع (لا)، وأورد رأي المبرد الذي ينص على أنها فتحة بناء، ونقيضه رأي تلميذه أبي إسحاق الزجاج الذي يرى أنها فتحة إعراب، ووافق السيرافي الزجاج في أن الفتحة في الاسم بعد (لا) فتحة إعراب، وهو مذهب سيبويه، لأنه قال: "وتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

قال: و (لاَ) و (ما)، تعْمَلُ فِيْهِ في مَوضِعِ ابتداءٍ فَلَمَّا خُولِفَ بِهَا عَنْ حَالِ أَخَوَاتِها خُولِفَ بِلفْظِهَا[1].

قال أبوعلي: قوله: خولف بها عن حال أخواتها، يريد: أنها لاتعمل إلا في نكرة[2]، وسائر أخواتها كـ"ما، وليس" لايمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنما لم تعمل إلا في نكرة لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لاتدل على أكثر من نفسها ومن الخلاف بين (لاَ) وغيرها من حروف النفي أن ما ينفى به لا موجب له، وما يُنفى بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنه إذا قال: (لاَ رَجُلَ في الدَّار) فقد نفى جميع النوع، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع[3].

قال: وذَلِكَ أَنَّ (رُبّ) إنما هي للعدَّة بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)، فخُولِف بلَفْظِها حِيْنَ خَالَفَتْ أَخَواتِهَا[4].

قال أبوعلي: الموافقة بين (رُبّ) وأخواتها أنها تخفض كما أنهن يخفضن والمخالفة بينهما في المعنى أن (رُبّ) لاتدخل إلا على نكرة دالة على أكثر من واحد لايكون إلا كذلك، وأخواتها إنما يدخلن على

---

(١) الكتاب ١/٣٤٥.

(٢) انظر، الكتاب ١/٣٤٥.

(٣) يقول أبوسعيد: لما نصبوا بها (لا) لم تعمل إلا في نكرة على سبيل الخفض الذي فى المسألة، والخافض والمخفوض كشيء واحد، لأن مجرى حرف الخفض وما خفضه كمجرى المضاف والمضاف إليه، جعل (لاَ) ومانصبته بمنزلة شيء واحد، ودلّوا على جعلهما كشيء واحد بحذف التنوين مما بعدهما، ولم يقولوا في الجواب (لاَ مِنْ رَجُلٍ) لأن التغيير الذي يكون بِمنْ يحصل بـ(لا) فاكتفى بتأثير (لا) عن الاسم الذي بعدها عن إدخال (مِنْ)..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٧. وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨.

(٤) الكتاب ١/٣٤٥.

الاسم الخاص، وإن دخل شيء منها على العام لم يمتنع أن يدخل على الخاص، (وربّ) لاتدخل إلا على الاسم العام الدال على أكثر من واحد لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدرا، لأن هذا المعنى إنما يكون في النفي، فأشبه (رُبّ) به النفي فوقع صدرا، كما يكون النفي صدرا، فهذه المخالفة بين (ربّ) وأخواتها في المعنى.

وأما مخالفة (رُبّ) لهن في اللفظ فهو وقوعها أبدا صدرا، وأن حروف الخفض لاتقع صدرا، ولا حكمها أن تكون كذلك، لأنها تضيف ماقبلها إلى مابعدها، فحكم ماتضيفه أن يكون قبلهن في المعنى والمرتبة، وإن وقع حرف مبتدأ به في اللفظ كقولك: (بزيد مررتُ) فأما قوله: (ربّ) فقد تقدم ذكرنا السبب الموجب لوقوعها صدراً[1].

فأما قول سيبويه: كما خُولِفَ بِأَيُّهُمْ حينَ خَالَفَت الذّي[2]، فالموافقة [٥٢/أ] بين (أيٌّ) و (الذي)، أنّ (أيّ) قد تكون موصولاً كما أن (الذّي) موصول.

والمخالفة بينهما أن (أيٌّ) معرب، و (الذّي) مَبْنيٌ، و (أيّ) مخالفة (للذّي) في المعنى، لأنه في كل المواضع يلزمها أن تكون بعضا من كل، وليس (الذي) كذلك، وكثير ممن تقدم من النحويين يقولون : إنّ

(١) يقول الرماني: "... ونظير (لا) في أنها لاتعمل إلا في نكرة (رُبّ) و (كَمْ)، وإن اختلفت العلل فقد استوت في الحكم بأنها لاتعمل إلا في نكرة، فعلة (رُبّ) تقليل جملة يدل عليها واحد منكور، إذ كل واحد من الجملة له مثل رسمه، وهذا شرط النكرة. وعلة (كمْ) تكثير جملة يدل عليها واحد منكور... وقد خرجت هذه الأشياء من (لاَ) و (رُبّ) و (كمْ) عن حكم أخواتها بعلل تختص كل واحد منها...". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨.

(٢) الكتاب ٣٤٥/١.

(أيّ) إنما أعربت لأنها مضافة، والإضافة مما تمكن.

قال أبوبكر: ليس هذا القول بمطرد، لأن (كمْ) قد تكون مضافة في الخبر، في قولك: (كمْ رجلٍ في الدّار)، ومع ذلك فليس يكون إلا مبنيا، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ[1].

فقول سيبويه: وكَمَا قالُوا: يا أَللهُ حِيْنَ خَالفتْ سَائِرِ مَا فِيْه الألِفُ واللاَّمُ، وسترى نحو ذلك أيضا[2].

أي: قطعوا الألف لما نودي الاسم وفيه الألف واللام لأن الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء لم تدخله الألف واللام، فلما نودي هذا الاسم وفيه الألف واللام قطعت ألفها تشبيها بألف الوصل[3]، فأما لِمَ نودي وفيه الألف واللام؟ فقد يقال: إن الألف واللام صارتا عوضًا من الهمزة المحذوفة فيمن كان أصل الاسم عنده (إلاَهًا).

قال: فجُعِلَتْ وَمَا بَعْدَهَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ فِي اللَّفْظِ، وَهِي عَامِلَةٌ فِيْما بَعْدَهَا، كما قَالُوا: يا ابْنَ أُمَّ، فَهِي مثْلُها فِي اللَّفْظِ، وفِي أَنَّ الأَوَّلَ عاملٌ في الآخِرِ[4].

قال أبوعلي: قول سيبويه: كخمسة عشر في اللفظ، أي (لاَ رَجُلَ) مثلُ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، في أن الأول مبني مع الثاني، كما أن الأول من

---

(١) انظر الأصول ١/٣١٥- ٣١٨، لتجد هذا المعنى مفصلاً.

(٢) الكتاب ١/٣٤٥.

(٣) قال الرماني: "قولهم: (يا أللّه) خالف أخواته من الأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها لاتثبت في النداء، وثبت في (يا أللّه) لأنها عوض من حرف أصلي وهو الهمزة في (ألاه) فثبتت الألف واللام كما تثبت في الحرف الأصلي في الاسم إذا قلت: (يا إلهي)". شرح الرماني للكتاب، جـ٢، ق ٨.

(٤) الكتاب ١/٢٤٥.

خمسة عشر مبني مع الثاني، إلا أن (لا) مخالفة لخمسة لأن (لا) عملت فيما بعدها النصب، (وخمسة) لم تنصب (عشر)[1].

وقوله: كَما قالُوا: (يا ابْنَ أُمٍّ) فَهُوَ مِثْلُهَا فِي اللَّفْظِ[2]، أي: لا رجلَ مثل (يا ابنَ أمَّ)، في أن (رجل) مفتوح، كما أن (ابْنَ أمٍّ) مفتوح ومثلها أيضا في أن الأول الذي هو (ابن) عامل في الآخر، لأن المضاف يعمل في المضاف إليه، فالأول قد يعمل في الآخر في قولك: (يا ابْنَ أمٍّ) وإن كان مبنيا معه، كما أن الأول من (لاَرَجُلَ) عامل في الآخر.

ومما يوفق بين (يَا ابْن أمٍّ) و (لاَرَجُلَ)، أن (رَجُلَ) حرك في حال البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، كما أن (ابن)[3] من قولك: (يا ابْنَ أمٍّ) حرك في البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، ألا ترى أنك إذا لم تبن (ابنًا) مع الأم كان (ابن) منصوبًا، كما أنك لو لم تبن (رجل) مع (لا) كان منصوبًا، فجُعل حركتا هذين المبنيين في البناء الحركتين اللتين كانتا تكونان لهما لو كانا معربين، وهذا التوفيق الأخير قول أبي بكر[4].

قال: وَالَّذي يُبْنى عَلَيْهِ في زَمَانٍ أو مَكانٍ، ولكِنَّكَ تُضْمِرُهُ،

---

(١) يرى الرماني أن (لاَ رَجُلَ) "لم يبن على حركة ليست له بحق الإعراب كما يبنى (قبلُ) و(بَعْدُ)، لأنه مركب من كلمتين فجرى مجرى (خمسة عشر) في اختيار الفتح، لأنه أخف، وكذلك قولهم: (يا ابنَ أمَّ)، وإن كان موضع (أم) جرا، إلا أنه عدل به في البناء إلى الفتح". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٥، وفيه: (فهي مثلها في اللفظ)، و وافقته رواية أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٦.

(٣) في المخطوطة "ابنًا"، وهو وجه الإعراب.

(٤) انظر الأصول ١/ ٣٨٠- ٣٨١.

[٢٢/ب] وإن شئتَ أظْهَرْتَهُ(١).

قال أبوعلي: يقول: الذي يُبْنَى على قولك: (هلْ مِنْ رَجُلٍ) هو في مكان والذي يُبْنَى عليه (هَلْ مِنْ شيءٍ) هو في زمان، ونحو هذا من الأخبار ولابد من أن تضمر خبراً إذا قلت: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ)، وكذلك إذا قلت (لاَ رَجُلَ)، لأن لا رَجل، وهلْ مِنْ رَجُلٍ في موضع المبتدأ، فكما لاتتم المبتدآت نحو: (ليْسَ زَيْدٌ)، (وهَلْ عَمْرٌو) كلامًا إلا بالأخبار، كذلك لايتم (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) و(لاَرَجُل) كلامًا مفيداً حتى تجعل له خبراً، والخبر قد يكون إما مضمراً وإما مظهراً، وإضماره في السوغ والحسن كإظهاره(٢)، وعلى هذا قوله تعالى "مَثَلُ الْجَنَّة"(٣) ونحوه.

***

هذا بابُ المنفيِّ المُضاف بِلاَمِ الإضَافَة:(٤).

قال: واعلمْ أنّ التَّنْوينَ يَقَعُ مِنَ المنْفِيِّ في هَذا المَوضِعِ إذا قُلْتَ: (لاَ غُلامَ لكَ) كما يقعُ منَ المُضَافِ إلى اسْمٍ، وذلِك إذا قُلتَ: لاَ مِثْلَ لكَ(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٤٥.

(٢) يقول الرماني: "الغالب على النفي (بلا) حذف الخبر، لأن عموم النفي يقتضي معنى الخبر، ويدل عليه، كقولك: (لا رجلَ) في أي زمان أو مكان، ولم يجب مثل ذلك في (أنّ)، بل الغالب عليها ذكر الخبر، لأن الإيجاب لايدل على معنى الخبر،..". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨.

(٣) سورة / محمد، الآية /١٥.

(٤) الكتاب ١/٣٤٥.

(٥) الكتاب ١/٣٤٥، وفيه: "... وذلك إذا قلت: لا مِثْلَ زيدٍ"، ووافقت رواية السيرافي والرماني رواية سيبويه، وهذا قد يكون تصرفا من أبي علي في ألفاظ الكتاب. انظر ==

قال أبوعلي: يريد أن التنوين يسقط للإضافة لا للبناء[1].

قال: والدليلُ على ذلك قَوْلُ الْعَرَبِ: لاَ أَبَا لَكَ ولاَ غُلامَيْ لك[2].

قال أبوعلي: يقول: دل حذف النون من المثنى أنه إنما حذف للإضافة ولو لم تكن الإضافة لثبتت النون كما ثبتت في (لارجُلَيْنِ)[3].

قال: لَمْ يُغَيِّروا[4] الأوَلَ عَنْ حَالِه قَبْلَ أنْ يجِيءَ بِهِ.

قال أبو علي: يقول: تُرك الأول على نصبه[5]، فكأنه قال: يا تَيْمَ عَدِيٍّ ولم يعتد بالثاني[6].

== شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٩.

(١) يرى أبو سعيد أنه إذا كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة نحو (لا غلام لك) ففيه وجهان:
الأول: بناء الاسم الأول مع (لا)، ويكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر، ويرى أن ذلك هو الأصل والقياس.
والوجه الآخر: أن يكون الاسم الذي بعد (لا) مضافًا إلى الاسم الذي بعد اللام وتكون اللام زيادة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف، و (لا) عاملة فيه غير مبنية ... انظر شرح السيرافي للكتاب. جـ٢، ق ١٦٩، ويقول أبو الحسن الرماني: "الذي يجوز في النفي بلام الإضافة إذا كانت مقحمة حذف التنوين والنون للإضافة، لأنها على تقدير الطرح..." انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٠.

(٢) الكتاب ٢٤٥/١.

(٣) انظر الأصول ٣٨٨/١- ٣٨٩. وشرح الرماني، جـ٣، ق ١٠.

(٤) في المخطوطة: (يُغَيِّر)، والصواب من الكتاب ٣٤٦/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

(٥) أي في قوله: (ياتيمَ تيمَ عَديٍّ).

(٦) يقول أبو سعيد: "أدخلوا اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيداً، لأن الاضافة بمعنى اللام، كما أدخلوا (تيمَ) الثاني بين (تيمَ) الأول وبين (عديّ) في (ياتيمَ تيمَ عديّ)..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠.
ويقيس أبو الحسن الرماني إقحام اللام في مثل (لا غلام لزيد) ونحوه بإقحام كلمة ==

قال: وإنّما فُعِلَ هذا فِي النَّفْي تَخْفِيْفًا[1]، يريد أن النفي موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك، ألا ترى أنّ التنوين حذف من الاسم المنفي. بـ(لا)، كما حذف من المدعو المفرد المعرفة[2].

قال: فَكَمَا قَبُحَ أنْ تقُول: لا مِثْلَ بِهَا زَيْدٍ {فتفصل}، قبح أن يقول: لايَدَيْ بهالَك[3].

قال أبوعلي: هذا عندي أقبح لاجتماع الفصل بـ(بها وباللام)[4].

قال: وكذلك إنْ لَمْ تَجْعَلْ (لَكَ) خَبَراً ولَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُما[5].

أي بين المنفي و (لك).

قال: وإنْ أظْهَرتَ فَحَسنٌ[6]، أي إن أظهرت الخبر المضمر.

== (تيم) الثانية في قولنا: (ياتيمَ تيمَ عديٍّ)، وهي بمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء فيقال: (يا طلحةَ أقْبِلْ)، لأن الإقحام كله بمنزلة التكرير للتأكيد. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٠.

(١) الكتاب ٣٤٦/١، وفيه: (... في المنفي تخفيفًا) ومثله عند أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

(٢) فسر أبو الحسن الرماني هذا بقوله: "وإنما صار النفي موضع تخفيف لما يلزمه من زيادة حرف النفي مع الاستغناء في كثير من الكلام عن ذكر الخبر فيه، كقولك: (لا ملحًا ولا ماءً ولا كرى) وما أشبه ذلك، وصار النداء موضع تخفيف لأنه مفتاح الكلام الذي يدخل به إلى الغرض من الخبر والاستخبار والأمر والنهي ونحو ذلك". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٠.

(٣) الكتاب ٣٤٧/١، ومابين المعقوفتين زيادة منه، وهي ساقطة عند أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

(٤) يريد في المثال الثاني وهو قوله: (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ).

(٥) الكتاب ٣٤٧/١.

(٦) الكتاب ٣٤٧/١.

قال: وَربَّما تركْتَها اسْتِغْنَاءً[1]، أي تركت قولك (لَكَ).

قال: لأنَّ المنْفِيَّ الَّذي قَبْلَهُ[2]، أي قبل (لَكَ)[3].

قال: إذا جَعلْتَه كأنَّهُ اسْمٌ لَمْ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وبيْن المُضَافِ إليْهِ بِشَيْءٍ قَبُحَ[4].

قال أبوعلي: قوله: لم يفصل بينه وبين المضاف إليه، صفة لقوله: (اسمٌ) بعد (كأنَّه)، وقوله: (قبُحَ) جواب (إذا).

قال: وكَذلِك إنْ لَمْ تَجْعَلْ (لَكَ) خَبَراً ولَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهما[5] وإنْ شِئْتَ جِئْتَ بِلَكَ[6].

قال أبوعلي: يقول: إذا أضمرت خبر قولك، (لاَ يَدَيْ بها لكَ)، كما تضمر إذا قلت: (لاَ بأسَ) ثم جئت (بلَكَ) بعد إضمار الخبر ثبتت النون في (لا مُسْلِمَيٌ لَكَ) [٥٣/أ] وسقطت الألف من (لاَ أباَ لَكَ) ويصير (لَكَ) للتبيين[7].

قال: وإنَّما اخْتِيرَ الوَجْهُ الَّذي ثَبتَتْ فِيهِ النُّونُ في هذا البَابِ[8].

---

(١) الكتاب ٣٤٧/١. والاستغناء هنا بعلم المخاطب، والذكر يكون توكيداً كما بين ذلك سيبويه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/١.

(٣) في المخطوطة: (قبل أي) ولا معنى لذلك.

(٤) الكتاب ٣٤٧/١، وفيه: (لم تفصِلْ...) ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(٥) في المخطوطة: "... ولم تفصل بينها..." وما أثبته هنا من الكتاب ٣٤٧/١، ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(٦) قوله: (وإن شئت) ساقطة من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٧) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠.

(٨) الكتاب ٣٤٧/١، وفيه: (... الوجه الذي تُثْبَتُ...) ومثله عند أبي سعيد، انظر ==

يعني (لاَ يَدَيْ بِهَا لَكَ)، إذا فَصَلْتَ.

قال: كَماَ اخْتِيْر فِي (كَمْ) إذاَ قُلْتَ: (كمْ بِهَا)[1].

قال أبوعلي: يريد (كَمْ) في الخبر، والذي وفق بينهما[2] أن (كم) في الخبر تجري مجرى عدد مضاف، فإذا فصل بينه وبين مايضاف إليه اختير فيه النصب، وما لم يكن يختار فيه قبل الفصل، وهو تشبيهه في الخبر بالعدد المنون كراهة الفصل بين الجار والمجرور.

قال: ألا ترى أن قبح (كَمْ بِها رَجُلٍ مُصَابٍ)[3] قبح (ربَّ فِيْهَا رَجُلٍ)[4].

قال أبوعلي: إذا قلت: (كَمْ بِها) فقد يكون كلامًا تامًا، لأن معناه رجال كثير بها في الخبر، وإذا قلت: (ربَّ فِيْها رَجُلٍ) لم يكن كلامًا، كما أن (بزيد فيها) لايكون كلامًا، فليس العبرة فيما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه تمام الكلام ونقصانه عن التمام، إنما الذي يستقبح من أجله ذلك هو أن يفصل بين الاسمين بما ليس منهما، فإذا فصلت بكلام تام فقد فصلت بما ليس منهما، كما أنك إذا فصلت بكلام غير تام فقد فصلت بما ليس منهما، فالتام والناقص على هذا في القبح سواء[5].

== شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٣٤٧/١، والمثال بتمامه كما أورده سيبويه هو: (كَمْ بِهَا رَجُلاً مُصابًا).

(٢) أي بين إثبات النون في هذا الباب في نحو (لا يَدَيْ لَكَ) والنصب بـ(كم) عند الإخبار.

(٣) في المخطوطة: (مضاف)، وما أثبته هنا من الكتاب ٣٤٧/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

(٤) هذه رواية الكتاب، وهي موافقة لنسخة أبي بكر مبرمان، وروى السيرافي المثال: "أنَّ قُبْحَ كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ كَقُبْحِ كَمْ فِيْهَا..." . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٨.

(٥) يقول أبوسعيد: "استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لايتم، وأجاز يونس الفصل بما لايتم به الكلام، كقولك: (لاَ يَدَيْ بِهَا لَك) ومعناها لاطاقة بها ==

قال: وإنما يُفْرقُ بَيْنَ الَّذي يَحْسُنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ والَّذي لاَيحْسُنُ عَلَيْهِ[1] في مَوْضعٍ غَيْرِ هذا[2].

قال أبوعلي: يعتبر تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال نحو: (فيهَا زَيْدٌ قائمًا)، فأما في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فالكلام التام وغير التام في القبح سواء.

قال: فإنَّما اخْتُصَّتْ (لاَ) في النَّفْي بِهذا[3].

أي بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه[4].

قال: ولاَ يَسْتَعْمِلُونَ لاَ مَلْمحَةً ولاَ مِذْكَاراً[5].

قال أبوعلي: (مَلاَمِحُ) جمع لمحة، و (مَذَاكيْرُ) جمع (ذَكر)، والذي جمع عليه هذان لايستعمل في الكلام، كما أن تقدير لاَ مُسْلِميّ لَكَ: لاَ مُسْلِمِيْكَ، وإن لم يستعمل (لاَ مُسْلِمِيْك)[6]، وقد استعمل بعض هذه

== لك، و (بها) في هذا الموضع لايكون خبراً، ولايتم به..."، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠.

(١) قوله (عليه) هنا زيادة لم يثبتها الكتاب ٣٤٧/١، ولا السيرافي، جـ٢، ق ١٦٨.

(٢) فسر أبوسعيد هذه العبارة بقوله: "يعني نحو قوله: (في الدَّارِ زَيْدٌ قائمٌ، وقائمًا)، لأن الكلام يتم بقولك: (في الدار)، ولا تقول: (بعمروٍ وزيدٌ كفيلاً) لأنك تقول: (بعمروٍ وزيدٌ) وتسكت". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠.

(٣) في الكتاب ٣٤٨/١: "وإنما اختصت (لا) في الأب بهذا"، ورواية أبي سعيد توافق ما أثبته أبو علي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(٤) شبه اختصاص (لا) في النفي وزيادة اللام بعدها بشذوذ تنوين (غُدْوَة) مع (لَدُنْ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠.

(٥) الكتاب ٣٤٨/١.

(٦) هناك ألفاظ اختصت ببعض الأحوال دون سائر نظائرها، فاختصت (لا) في النفي ==

الأسماء المبنية في الشعر بغير لام وذلك للضرورة وهو قوله:

. . . لاَ أبَاك تُخَوِّفِيْني[(١)]

قال: فإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ غُلاَمَيْن ولاَ جاريتَيْن لَك، إذا جَعَلْتَ (لَكَ) خبراً لهُمَا، وهُوَ قَوْلُ أبِي عَمْرو[(٢)].

قال أبوعلي: متى جعل (لَكَ) خبراً لم يجز حذف النون وإضافة الاسم إلى الكاف في (لَكَ)، من حيث لم يجز إضافة المخبر عنه إلى الخبر، لاتقول: (زَيْدُ مُنْطلِقٌ) إذا أخبرت عنه بالانطلاق، وإذا جعلت (لَكَ) تبيينًا لم يكن من إضمار الخبر بدٌّ، لأن [٥٣/ب] الكلام لايتم (بِلَكَ) على هذا، فتقدير المضمر إذا جعل (لك) تبيينًا في (لا رَجُلَيْنِ لكَ) لا رَجُلَيْنِ في مَكان كَذا، وكذلك إذا أضاف الاسم فقال: (لاَ رَجُلَيْن ولا مُسْلِمي لَك) ، احتاج إلى إضمار الخبر ولابد من ذلك ، لأن المضاف

== بالإقحام دون غيرها من حروف النفي، ومثلها اختصاص (لَدُنْ) مع (غُدوةً)، واختصاص (مَلاَمِح) و (مذاكير) بإهمال واحده. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١١.

(١) هذا جزء من بيت من الوافر نسب إلى أبي حية النميري، كما نسب إلى الأعشى، وليس في ديوانه، وهو قوله:

أبا المَوْتِ الذّي لاَبُدَّ أنّي ... مُلاَقٍ لاَ أبَاكِ تُخَوِّفِيْنِي

انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١، المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل (٦٧٠، ١١٤٠) الداني، الأصول ٤٧٥/١، اللامات/ ١٠٣، الإيضاح العضدي / ٢٤٥، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠، الخصائص ٣٤٥/١، الأمالي الشجرية ٣٦٢/١، شرح المفصل ٣٩١/١، ١٠٥/٢، خزانة الأدب ١١٨/٢، لسان العرب (أبي)، والشاهد فيه حذف اللام من (أبا لك) لكثرة ورود ذلك في لسان العرب كما يرى الرماني، وحذفها ضرورة كما يرى الفارسي وغيره.

(٢) الكتاب ٣٤٨/١.

مع المضاف إليه لايكون كلامًا تامًا[1].

قال: أَلاَ تَرى أَنَّهُ لَوْ جَازَ: (تيمُ تَيْمُ عَدِيٍّ) لمْ يَسْتَقِمْ لَكَ إلاَّ أَنْ تَقُولَ: ذاهِبُوْنَ، فإذا قُلْتَ: لاَ أَبَا لَكَ، فها هُنَا إِضْمَارُ مَكَانٍ[2].

قال أبوعلي: شبه اللام في (لاَ أَبَاَ لَكَ) (بتَيْمٍ تيْم عَدِيٍ)، لأن اللام عنده مقحمة، كما أن تيم الثاني مقحم، والمضاف مع المضاف إليه لايتمان كلامًا، وسواء كان بينهما شيء مقحم أو لم يكن (فتيمٌ تيمُ عدِيّ)، (ولاَ أَبَا لَكَ) في أنهما لايستغنيان عن الخبر، (كتَيْم عَدِيّ، ولاَ أَبَ رَجُلٍ)، في أن كل واحد منهما لايتم كلامًا حتى تضم إليه مايكون خبراً له.

قال: واَعْلَمْ أَنَّ الَمنْفِيَّ الواحِدَ إذا لَمْ يَلِ (لَكَ) فإنما تذْهَبُ مِنْهُ التَّنْوِيْنُ كَمَا تَذْهَبُ مِنْ آخِرِ (خَمْسَةَ عَشَر) لا كما تذهب من المضاف، الدليل على ذلك أن العرب تقول: (لاَ غُلاَمَيْنِ عِنْدَكَ)[3].

قال أبوعلي: يقول: إن التنوين لو سقط من الاسم المفرد للإضافة لا للبناء لوجب أن يسقط النون من (لاَ غُلاَمَيْنِ عِنْدَك) لأن النون من التثنية تسقط في الإضافة كما سقط التنوين من الواحد فيها[4]، ولو سقط التنوين في الواحد للإضافة لوجب أن يسقط النون في التثنية لها، فإن

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١١.

(٢) هذه الرواية توافق ماروى عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩، لكن في الكتاب ٣٤٨/١ زيادة عنهما وهي قوله: "... لَوْ جَازَ تَيْم تَيْمُ عديَ في غير النداء...".

(٣) الكتاب ٣٤٨/١، وقد تصرف أبوعلي في العبارة بتغيير بعض صيغ الأفعال، وقد وافقت رواية أبي سعيد ماجاء في الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(٤) أي في الإضافة، انظر المقتضب ٣٧٦/٤، الأصول ٣٨٣/١.

قيل: فهلا حذف النون في الاثنين للبناء كما حذف التنوين في الواحد له؟ فلأن النون ليس كالتنوين. "ألا تراهُمْ قالوا: (الذين في الدار) فجعلوا الذين[1] ومابعْدهُ من الكلام بِمَنْزِلة اسْمَيْن جُعِلا اسْمًا واحداً". ولمْ يحذِفُوا النّون لأنها لاتُجِيءُ على حدّ التَّنْوِيْنِ، ألا تراها تدْخُلُ في الألف واللام {و}[2] فِيْمَا لاَ يَنْصَرِفُ؟"[3].

قال: وَتَقُوْلُ: لاَ رَجُلَ وَلاَ امْرَأَةً يَا فَتى[4].

قال أبوعلي: تكرير (لا) في قولك (لارجُل وَلا امرأةً) على ضربين:

أحدهما: لتأكيد النفي، وهذا لايجوز معه إلا التنوين وهذه لايبنى معها الاسم، ألا ترى أنها قد تدخل على الاسم الذي يراد به واحد دون جميع كقولك: (لَيْسَ زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلاَ عَمْرٌو). والنافية التي تبنى ومابعدها لاتدخل على واحد بعينه.

والضرب الآخر: أن تكون كالأولى فتبنى مع الثانية كما بنيتها[5].

***

(١) في المخطوطة: (اللَّذَيْنِ).

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب ٣٤٨/١، ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٦٩.

(٣) العبارة من قوله: "ألاَ تَرَاهُمْ... إلى قوله: لاينصرف" من الكتاب ٣٤٨/١، وقد ضمنها الفارسي تعليقاته.

(٤) الكتاب ٣٤٩/١.

(٥) يقول أبوسعيد: "إن أعدت (لا) فأنت بالخيار، إن شئت جعلتها عاملة مثل الأولى، فتبني معها الاسم كقولك: (لا رجُلَ ولا امرأةَ في الدار)، وإن شئت جعلتها مؤكدة للجحد، دخولها كخروجها ونوّنت الاسم الثاني، لأن الثانية للتوكيد، فدخولها وخروجها سواء، ==

هذا بابٌ ثبت فيه التَّنْوِيْنُ مِن الأَسْمَاءِ المَنْفِيَّةِ:[1]

قال: فَيَصِيرُ المَبْنِيُّ عَلى الأَوَّل مُؤَخَّراً، ويَكُونُ المُلغى [٤٥/أ] مُقَدَّمًا[2].

قال أبوعلي: أي إن شئت قدرت إضمار الخبر قبل بمعروف، وإن شئت بعده[3].

وقال أبوعلي: مما يعتبر به ماكان من هذه الحروف صلة مما كان تبيينًا أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدّى بحرف خفض فحرف الخفض مع الذي يخفض صلة، وإن كان الفعل لايتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مُغِيْراً على الأَعْدَاءِ)[4] (على الأَعْدَاءِ) صلة (مُغِيْر)، لأن الفعل يصل بعلى وقولك: (لَكَ) في سُقْيًا لَكَ)، تبيين، لأن الفعل منه يصل بغير حرف

== ونصبت بالعطف على الأول، وذلك قولك: (لارجل ولا امرأة) و(لانسَبَ اليومَ ولا خُلّة...." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠، أما الرماني فيرى في المعطوف ثلاثة وجوه: النصب بالتنوين إذا كانت (لا) الثانية مؤكدة، والنصب بغير تنوين إذا كانت نافية نظيرة الأولى، والرفع بالتنوين عطفًا على الموضع. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١١.

(١) في الكتاب ١/ ٣٥٠: "هذا باب مايثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية" ومثله في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٠، أما الرّماني فقد عنون له بقوله: "باب النفي الذي يثبت فيه التنوين" انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٣) الحديث هنا يتعلق بالتنوين في قوله: (لا آمراً بالمعروف لك) وهو قول الخليل إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم، وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: (لا آمراً معروفًا لك)..." انظر الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٤) هذا المثال في الكتاب ١/ ٣٥٠: (لامُغيراً على الأعداءِ لكَ)، ومثله (سُقْيًا لكَ).

خفض، وكل ماكان صلة جاز فيه أن يكون تبيينا، لأن كل فعل متعد بحرف خفض فلك ألا تعديه، كما أن المتعدي بغير حرف لك ألا تعديه، فإذا لم تعدِّه لم يصر حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصر صلة صار تبيينًا، وعلى هذا أجاز الخليل: (لاَ آمرَ بِمعْرُوفٍ) فجعل (بَمعْرُوفٍ) تبيينا[1]، فهذا على قول من قال: (أَمَرْتُ)، ولم يعد الفعل ومن هنا جاز مثل قوله عز وجل "وكانُوا فِيْهِ مِن الزَّاهِدِيْنَ"[2]، فقدم (فيه) على الصلة، لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضا على قول من قال: (زَهِدْتُ)، ولم يعدّه، ولم يخبر فيم زهده.

وليس كل ماكان تبيينًا جائزاً أن يكون صلة، ألا ترى أن (لَكَ)، في معنى تبيين له، وليس بصلة؟!.

قال: لَمْ تُنَوِّنْ لأَنَّهُ يَصِيْرُ حِيْنَئِذٍ[3]

قال أبوعلي: يقول: يصير قولك "على الأَعْدَاءِ"[4] إذا جعلته

(١) قال الرماني: وتقول: (لا آمراً بالمعروف لَكَ) فيجوز بالتنوين وترك التنوين، والفرق بينهما أن أحدهما نفي عام، والآخر نفي خاص بالمعمول، إذ المعمول يخصص كما تخصص الإضافة وكما تخصص الصفة، وكل ذلك مذكور للبيان عن معنى الاسم الأول، وإذا جعل منفصلاً جرى الأول على عموم النفي، وصار العامل في الثاني عاملاً آخر إما مذكور أو محذوف، فالمذكور كقولك: (لَكَ) على معنى الخبر، كأنك قلت: (لم يَسْتَقِرُّوا لَكَ بالمعروف) فليس العامل هو الاسم، بل هو على عموم النفي في هذا الوجه..." شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٤.

(٢) سورة يوسف، الآية /١٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٤) من قوله: (لا مُغيراً على الأعْدَاءِ لَكَ)، الكتاب ١/ ٣٥٠.

تبيينا بمنزلة "يَومَ الجُمعَةِ"[1] في أنه لايكون خبراً (لمغير)، كما أن يوم الجمعة لايكون خبراً له.

***

هذا بابُ وَصْفِ المنْفيِّ[2]

قال: وَذَلكَ قَولُكَ: لاَ مَاءَ مَاءً بَارِداً، ولاَ ماءً بَارِداً، ولاَ يَكُونُ بَارِداً إلاّ مُنَوَّنًا لأَنَّهُ وَصْفٌ ثانٍ[3].

قال أبوعلي: لايكون قولك: (بَارِداً) في قولك: (لاَ مَاءَ بارِداً) إلا منونًا لأن ثلاثة أشياء لاتكون اسما واحدا كما لم يكن (عاقِلاً) في قولك: (لاَ غُلامَ ظَرِيْفَ عَاقِلاً) إلا مُنونًا، لهذه العلة بعينها[4].

***

---

(١) من قوله: (لا آمراً يومَ الجُمْعَة)، الكتاب ١/ ٣٥٠، وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥١، وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٩، الأصول ١/ ٣٨٥- ٣٨٦.

(٤) يقول أبوالحسن الرماني: "الذي يجوز في النفي الذي يوصف فيه المنفي إجراءُ الصفة على ثلاثة أوجه: النصب بالتنوين وهو الأجود، ثم النصب بغير تنوين، ثم الرفع بالتنوين. وإنما كان النصب بالتنوين أجود لأنه أشكل بالموصوف، وأجرى في الباب، وأشبه بالنظير من النداء، وأبعد من الكلفة بفك الاسم من (لا) ثم بنائه مع الصفة.

وإنما جاز النصب من غير تنوين مع تكلف فك من (لا) طلبًا للنظير الأكثر من بناء اسم مع اسم من نحو (خمسة عشر).

وجاز الرفع بالتنوين حملاً على الموضع، إذ كانت (لا) مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع، ولايجوز في الصفة الثانية إلا التنوين، لأنه لايبنى ثلاثة أشياء فتكون بمنزلة اسم واحد". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٤.

هذا بابٌ لايَكُونُ الوَصْفُ فِيْه إلاَّ مُنَوَّنًا[1]

قال: ومِمَّا لاَ يكُونُ الوصْفُ فيه إلاَّ مُنَوَّنًا قَوْلُه: لاَ مَاءَ سَمَاءٍ لَكَ بَارِداً، ولاَ مِثْلَهُ عَاقِلاً، مِنْ قِبَلِ أنَّ المُضَافَ لايُجْعَلُ مَعَ غَيْرِهِ بِمنْزِلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ[2].

قال أبوعلي: الاسم المضاف في باب النفي لايبنى مع (لا) فيجعلا [٥٤/ب] بمنزلة اسم واحد من حيث لاتكون ثلاثة أشياء اسمًا واحداً، فليس انتصاب المضاف في باب النفي كانتصاب المفرد، لأن المفرد فيه مبني على الحركة التي كانت تكون للإعراب لو لم يُبْنَ، وانتصاب المضاف فيه انتصاب إعراب، ليس انتصاب بناء، لأنه لما لم يجز أن يبنى المضاف مع (لاَ) انتصب بها كما ينتصب (بإنَّ)[3].

قال: وإِنَّما يَذْهَبُ التَّنْوِيْنُ مِنْهُ كَمَا يَذْهَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ هذا المَوْضِعِ، فَمِنْ ثَمَّ صَارَ وَصْفُه بِمَنْزِلته فِي غَيْرِ هذا المَوْضِعِ[4].

قال أبوعلي: يقول: إنما يذهب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير باب النفي، يريد: أن التنوين لايذهب من المضاف لبنائك إياه مع (لا)، إنما يذهب منه كما يذهب من المضاف للإضافة لأن المضاف لايجوز أن يبنى مع (لا) كما يبنى المفرد، فيذهب التنوين للبناء[5].

---

(١) الكتاب ١/٣٥١.

(٢) الكتاب ١/٣٥١.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "لايجوز أن يكون الاسم المضاف مع اسم آخر بمنزلة اسم واحد، لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين فيه، فإذا نوّن أحد الاسمين لم يكونا اسم واحد". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٢.

(٤) الكتاب ١/٣٥١، وانظر المقتضب ١/٣٦٧، الأصول ١/٣٨٤- ٣٨٥.

(٥) يقول أبو الحسن الرماني: "إذا وقع فصل بين المنفي وبين صفته ثبت التنوين في الصفة ==

وقوله: فَمِنْ ثمَّ صَارَ وَصْفُهُ بِمَنْزِلَتِهِ في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ.

أي: لم يجز في وصف المضاف أن يبنى معه، فيجعلا بمنزلة اسم واحد، كما جاز ذلك في المفرد، لكن وصف المضاف في باب النفي بمنزلته في غير باب النفي، لأنه لايجوز أن يبنى مع المنفي المضاف كما يبنى مع المنفي المفرد[1].

قال: ألاَ تَرى أَنَّ هذا لَوْ لمْ يَكُنْ مُضَافًا لمْ يَكُنْ إلاَّ مُنَوَّنًا، كَمَا يكُونُ فِي غَيْرِ باب النَّفْي، وذَلِكَ قَوْلُكَ: (لا ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ ولاَ حَسَنًا وَجْهَ الأَخِ فِيْهَا[2].

قال أبوعلي: يقول: لو لم يكن هذا الاسم مضافًا ولكن كان اسما طويلاً[3] مضارعًا للمضاف لم يكن إلا منونًا في النفي كما يكون منونًا في غير باب النفي وهو النداء، فالاسم الطويل يكون منونًا في النفي كما كان منونًا في النداء، ولايجوز حذف التنوين منه في النفي كما لم يجز ذلك في النداء، لأن التنوين فيه في كلا الموضعين بمنزلة حرف في وسط الاسم، فالاسم الطويل في باب النفي لايجوز بناؤه مع (لاَ) كما لم يجز بناء المضاف مع (لاَ) وإذا لم يجز بناؤه مع (لاَ) لم يجز بناء صفته مع ـ

== لأنه قد امتنع البناء بالفصل والبناء هو السبب الذي لأجله يذهب التنوين، فإذا بطل السبب بطل موجبه، ولايجوز أن يحذف التنوين من الصفة مع الصفة أصلاً، لأنه لا وجه له في غير النفي..." انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٥.

(١) انظر المقتضب ٤/٣٦٥، ٣٦٧، الأصول ١/٣٩٠- ٣٩١.

(٢) الكتاب ١/٣٥١.

(٣) الاسم الطويل أو المطول الذي يُدلّ عليه بأكثر من كلمتين فيكون صدرا في جملة العطف، أو يكون مضارعا للمضاف، كأن يسمى الرجل: "ياثلاثةً وثلاثين" أو "حسنٌ وجه الأخ" ونحوهما. انظر الكتاب ١/٣٢٤، المصطلح النحوي /١٤٦.

(لاَ)، كما لم يجز ذلك في المضاف[1].

ثم قال: فإذَا كَفَفْتَ التَّنْوِيْنَ وأَضَفْتَ[2] كان بِمَنْزِلته في غيْر هذا الباب، كما كانَ كذلِك غَيْر مُضَافٍ، فلمَّا صَارَ التَّنْوِيْن إنَّما يُكفُّ للإضافَةِ جَرى عَلى الأَصْلِ[3].

قال أبوعلي: قوله: فإذا كَفَفْتَ التَّنْوِيْن وأضفْتَ [٥٥/أ]. أي إذا كففت التنوين من الاسم الطويل وأضفت فقلت في (لاَ ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ): (لاَ ضَارِبَ زَيْدٍ لَكَ)، كان بمنزلته في غير هذا الباب، أي كان انتصاب الاسم فيه كانتصابه في غير باب النفي في أنه لايبنى مع (لا) لكنه ينتصب انتصابا صحيحًا وهو طويل غير مضاف، فلما كان ينتصب وهو طويل انتصابًا صحيحًا ولم يكن يبنى، كذلك ينتصب انتصابًا صحيحًا غير مبني إذا أضيف، وأريد به معنى التنوين، فهذا معنى قوله: كما كان كذلك غير مضاف[4].

وقوله: فَلَمَّا صارَ التَّنْوِيْنُ إنَّما يُكَفُّ لِلإضافَةِ جَرَى على الأصْل[5]

---

(١) قال أبو سعيد: "وأما قوله: ألا ترى أنه لو لم يكن مضافًا لم يكن إلا منونًا، يريد: لو لم يكن مضافًا إلى مابعده، وكان مابعده تمامًا له على غير وجه الإضافة كان منونًا كقولك: (لا ضاربًا زيداً)، ألا ترى أنك تقول: (لاضاربَ زيدٍ) فتضيف، فإذا لم تضف قلت: (لا ضاربًا) ولو كان (لا ضارب زيدٍ) بمنزلة اسم مفرد يجعل مع غيره اسمًا واحداً لكنا نقول: إذا لم تضف (لا ضاربَ زيداً) كما تقول: (هؤلاء ضواربُ زيدٍ، وهؤلاء ضواربٌ زيداً) فتسقط التنوين مرة للإضافة، ومرة لأنه بني مع غيره، كما تسقطه من (ضواربَ) مرة للإضافة، ومرة لأنه لاينصرف، وهذا لايستقيم". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٢.

(٢) في المخطوطة: (وأضفته).

(٣) الكتاب ١/٣٥٦.

(٤) انظر تفسير السيرافي آنفًا.

(٥) الكتاب ١/٣٥١.

أي: لما كنت تريد بكف الإضافة معنى التنوين، وإنما حذفْتَ التنوين استخفافًا وأنت تريده، جرى على الأصل، أي جرى الاسم في باب النفي على ماكان يجري عليه والتنوين فيه من أنه لايجوز أن يبنى وهو مضاف مع (لاَ) كما لم يجز أن يُبنى معها والتنوين في الكلام.

وأنشد لجرير:

. . .　　لاَ كَالْعَشِيَّةِ زَائِراً ومَزُوْراً[1]

قال أبوعلي: ليس قوله: (لا كالْعَشِيّةِ زَائِراً) مثل قولهم: (لاَ أَحد كَزيْدٍ) ثم قلت: رجلاً، أي تجعل الصفة للمضمر على الموضع.

قال: كَمَا حَمَلَ المِرْفَد[2] عَلى ذَلِكَ[3].

أي على لفظه ذلك في قوله: (فَوْقَ ذَلِكَ)[4] أن يكون نصبه تمييزاً عن تمام الاسم.

---

(١) هذا عجز بيت من (الكامل) لجرير، وهو بتمامه:

يَاصَاحِبَيَّ دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيْرا　　لاَ كَالْعَشِيَّةِ زَائِراً ومَزُوْرَا

الكتاب ١/٣٥٣، قال سيبويه: "لايكون إلا نصبا، من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً"، فيكون نصب (زائراً) هنا بإضمار الفعل (أرَى) الذي حذف اختصاراً، وفي المقتضب ٢/١٥٢ روى الشاهد وفيه (المسير) مكان (الرواح)، وروى ابن السراج عجز البيت انظر الأصول ١/٤٠٤- ٤٠٥، وعلل ثعلب جواز حذف الفعل مع وجود الظرف بأن كل ماكان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعْلٍ لقربه، والفعل يدل على الوقت. انظر مجالس ثعلب ١/٢٢٦- ٢٦٧، وانظر البيت في شرح عيون سيبويه/ ١٧٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٦، (سلطاني) الخزانة ٢/١١٤. والبيت من قصيدة قالها جرير في هجاء الأخطل، انظر ديوانه ١/٢٢٣.

(٢) في المخطوطة (المرور).

(٣) الكتاب ١/٣٥٤.

(٤) إشارة إلى ماجاء في بيت كعب بن جُعَيل من الطويل وهو قوله:

وَمِرْفَدُنَا سَبْعُونَ أَلفَ مُدَجَّجٍ　　فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوقَ ذَلِكَ مِرْفَدَا　　==

قال: وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلى مانَصَبْتَ عَلَيْهِ "لاَ مَال لَهُ قَلِيْلاً ولاَ كَثِيراً"(١).

أي تجعل (قليلاً وكثيراً) صفة للمال تحمله على اللفظ دون الموضع، فكذلك تجعل نصب (رَجُل) في قولك: (لاكزيْد رجُلاً)، والمحذوف من قوله: (لا كزيد رجلاً) (أحدٌ)، وما يصلح أن يقع موقعه، والتقدير: (لاَ أحَدَ كزيْدٍ)(٢).

قال أبوعلي: إذا قلت: (لاَ رَجُلَ عِنْدي ولاَ امْرأةً) فهو جواب لمن قال: (أرَجُلٌ عِنْدكَ أمِ امْرأة)، فاستفهم عن اثنين من النوع، ولم يعمّ سؤاله جميعهم، وإنما يعمل في الاسم متى كان واحداً في معنى الجميع، وجوابًا عن كل واحد في معنى الجميع، فأما إذا كان جوابًا لواحد لم يعمل فيما بعدها ولم يبن مع الاسم.

قال: كَمَا لاَ تُثَنَّى فِي الأفْعَالِ الَّتي هِي بَدَلٌ مِنْها(٣).

== وأنشد سيبويه عجزه شاهداً على جواز نصب الاسم بعد الاسم المنفي بلا على التمييز في مثل قولك: (لا مثلك رجلاً)، ونصب (مرفداً) في البيت على التمييز، انظر الكتاب ٣٥٣/١، وانظر البيت منسوبًا إلى قائله هذا في الكتاب أيضًا ٢٩٩/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٢٣٣، (وهبّ) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩/٢ (سلطاني)، شرح عيون سيبويه/ ٥٣، شرح المفصل ١١٤/٢.

(١) الكتاب ٣٥٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٣٥٤/١، قال الرماني: "تقول: لاَ أحَدَ كزيدٍ رجلاً، على قولك: (مِنَ الرِّجَالِ)، ويجوز أن يكون على قوله: (لاَ مَالَ لَهُ قليلاً ولا كثيراً)، وتقول: (لاَعَلَيْكَ)، والمعنى: لاَ بأسَ عَلَيْكَ، وإنما جاز هذا الحذف لأنه لايقال إلا في موضع حذف، فينفى ذلك بهذا القول، وهذا أبلغ من الذكر وأوجز في اللفظ". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٨.

(٣) في المخطوطة: (كما لايُبْنى)، وفي الكتاب ٣٥٦/١ "كما لاتُثَنَّي لاَ..." ومثله عند أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب، جـ٢، ق ١٧٥.

قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال[١].

قال: وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لاَ سَوَاءٌ[٢].

قوله: (لاَ سَوَاءٌ) كأنه قال: (هذانِ لاَ سَوَاءٌ)، فعاقبت (لا) (هذان)، (وهذان) هما مما ارتفع عليه (سَوَاءٌ).

قوله: حِيْن {لا} مَالٍ[٣]، جعل (لاَ مَالٍ) اسمًا واحداً، وأضاف إليه (حِيْن) [٥٥/ب]. أنشد:

.... وقدْ عَلاَكَ مَشِيْبٌ حِيِنَ لاَ حِيْنِ[٤]

---

(١) يقول أبو سعيد: "ذكر سيبويه في أول هذا الباب أشياء دخلت عليها (لا) ولم تعمل فيها، ولم يلزمها التكرير، واعتمد على أن الأشياء دخلت عليها (لا) في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرة قد نصَبَتْها، وأن الفعل إذا دخلت عليه لم يلزم التكرير في الفعل كما لزم في الاسم..." ونقل رأي أبي العباس في هذا الموضوع وعارضه من أكثر من وجه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٧/١، وتمام عبارة الكتاب: "وإنَّمَا دخَلَتْ (لا) ها هنا، لأنها عاقبتْ ما ارتفعتْ عليه (سواء)، ألا ترى أنك لاتقول: (هَذَانِ لاَ سَوَاءٌ)، فجاز هذا كما جاز (لاَ هَا اللهِ ذَا) حين عاقبتْ".

(٣) إشارة إلى بيت الشاعر:

تَرَكْتَنِي حِيْنَ لاَ مَالٍ أَعِيْشُ بِهِ ... وَحِيْن جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِبَا

قال الأعلم: الشاهد في إضافة (حين) إلى المال، وإلغاء (لا) وزيادتها في اللفظ على حد (لا) بليس لجاز، قولهم: جئتُ بلا زَادٍ، وغضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ، ولو رفع (المال) على شبه وقال سيبويه: والرفع عربي، ... والنصب أجود وأكثر من الرفع. انظر الكتاب وحاشيته ٣٥٧/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢١، الأمالي الشجرية ٢٣٩/١، همع الهوامع ٢١٨/١، الدرر ١٨٨/١، وقد نسبه البغدادي إلى أبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي، انظر الخزانة ٩٠/٢.

(٤) هذا عجز بيت من البسيط لجرير، أنشده سيبويه وهو قوله:

مابَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّيْنِ ... وقَدْ عَلاَكَ مَشِيبٌ حِيْنَ لاحِيْنِ ==

قال: فإنَّما هُو (حِيْنَ حِيْنٍ) و (لاَ) بِمنْزِلة (ما) إذا أُلْغِيتْ[1].

قال أبوعلي: لايجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع الاسم كشيء واحد، لأن ذلك محال، وذلك أنه إذا قال (علاكَ) مَشيْبٌ حينًا) فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لاَ حِيْن)، فقد نفى كل حينٍ مضى، فصار نافيًا لما أثبته ومناقضًا له[2].

قال: فَكَذَلكَ هذه الصِّفاتُ وَمَا جَعَلْتَهُ خَبَراً للأَسْمَاءِ[3].

قال أبوعلي: الصفات نحو (مَرَرْتُ بِرجُلٍ لا فارِسٍ ولاَ شُجَاعٍ)، وما جعلته خبراً نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ.

قال: ومَنْ قالَ (لاغُلاَمَ أَفْضَلُ مِنْكَ) لمْ يقُل في (ألاَ غلامَ أَفْضلَ

= الكتاب ٣٥٨/١، الأمالي الشجرية ٢٣٩/١، ٢٣٠/٢، مجاز القرآن ٢١٢/١، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٦، ١٧٨، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٢، ٢٤. انظر ديوان جرير/ ٥٨٦، شرح عيون سيبويه /١٧٦، قال ابن السيرافي: "جعل سيبويه (لا) زائدة فى هذا الموضع، والمعنى: أنه علاك مشيب حينَ حينِ نزول المشيب، يعني أنه لم يعجل في غير وقته". شرح أبيات سيبويه ١٣٠/٢- ١٣١ (سلطاني)، وانظر خزانة الأدب ٩٤/٢، همع الهوامع ١٩٧/١، الدرر ١٦٨/١.

(١) الكتاب ٣٥٨/١.

(٢) قال أبوسعيد: "وما حينَ لا حينٍ، فحين الأول مضاف إلى الثاني، و (لا) فيها فصلت بين الخافض والمخفوض كفصلها في (جئتُ بِلاَ شيء، وغضبتَ من لاشيء)، كأنه قال: حين لاحينَ فيه لهوٌ ولعبٌ أو نحو ذلك من الإضمار، وهو قبل دخول (لا)، تقديره: لاَ حينَ لاَ حينٍ فيه لهوٌ ولعب" شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٨، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٥٨/١، وضرب سيبويه مثالاً على هذا وهو قوله: "نحوَ زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ".

منك) {إلا} بالنصب[1].

قال أبوعثمان: الرفع عندي جيد، أقول: ألاَ غُلامٌ، وألا جَارِيةٌ، وأقول: ألا رجُلٌ أفضلُ مِنْكَ[2].

قلت: من حجته أنه يقول يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه، كما أن (غَفَرَ اللّهُ لِزيْد)، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء[3].

***

هذا بابُ مَايكُونُ اسْتِثْنَاءً بإلاَّ[4]

قال: ولَمْ تشْغَلْ عَنْها قَبْلَ أنْ تَلْحَقَ إلاّ الفعْلَ بِغَيْر هاءٍ[5].

قال أبوعلي: يقول: لم تشْغَل الفعلَ في قولك: (مَا أتَانِي إلاَّ زَيْدٌ) باسم قبل أن تلحق (إلاَّ) فيه كما شغلته في قولك:(جاءَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً)

---

(١) الكتاب ١/٣٥٩، ومابين المعقوفتين سقطت من المخطوطة، وعند أبي سعيد (ألاَ غُلامًا...) في الاثنتين. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٦.

(٢) قال أبو العباس المبرد وهو يتحدث عن (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني: "فإن دخلها معنى التمني فالنصبُ لاغيرُ في قول سيبويه والخليل وغيرهما، إلا المازنيَّ وحده، تقول: ألا مَاءَ أشْرَبُهُ، ألاَ ماءَ وعسَلاً، تنون (عَسلاً) كما كان في قولك: لاَ رَجُلَ وغُلاَمًا في الدار... واحتجاج النحويين: أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء، وموضعه نصب كقولهم: اللّهمَّ غُلامًا، أي هب لي غلامًا" المقتضب ٣٨٢/٤- ٣٨٣، وقال ابن السراج: "وكان المازني وحده يجيز فيه {لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام} جميع ماجاز في النافية بغير استفهام، فتقول: ألا رَجُلَ أفْضَلُ مِنْكَ، وتقول فيمن جعلها كَلَيْسَ: ألاَ أفْضَلُ مِنْكَ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام"، الأصول ٣٩٧/١.

(٣) انظر الأصول ٣٩٤/١- ٣٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٠/١.

(٥) الكتاب ٣٦٠/١ وفيه: (بغيرها)، ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٩.

بالقوم، فانتصب (زَيْدٌ)[1]، لشغلك الفعل بالقوْمِ، ولم تشغل الفعل في قولك: (مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ) باسم غير (زَيْدٍ) فينتصب (زَيْدٌ)[2].

قال: ولَوْ كانَ هذا مِنْ قِبل الجماعَةِ لَما قُلْتَ: "ولمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداء إلاَّ أَنْفُسُهُمْ"[3].

قال أبوعلي: كأنَّ قومًا من قدماء النحويين[4] قالوا: إذا استثنينا

---

(١) في المخطوطة: (زيداً).

(٢) يقول أبوسعيد: "فإن قال قائل: إذا كان الغرض إثبات الفعل لما بعد (إلاَّ)، فإنه يكتفي من ذلك أن يؤتى بفعل وفاعل، فيقال: (قام زيدٌ وذهب عمروٌ)، لايؤتى بحروف الاستثناء؟ قيل له: في ذكر الاستثناء فائدتان: إحداهما: إثباته الفعل لما بعد (إلاَّ). والأخرى: نفيه عمن سواه، ولو جئنا بفعل وفاعل لم يكن فيه دلالة على نفيه عمن سواه، لأن قولك: (قام زيدٌ وذهبَ عمروٌ) ليس فيه دلالة أن غير (زيد) لم يقم، وغير (عمرو) لم يذهب". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٩.

(٣) ضمَّن سيبويه كلامه هذه الآية من سورة/ النّور، الآية/ ٠٦. انظر الكتاب ١/ ٣٦٠، قال أبوسعيد: "وقد يجوز النصب فيما يُختار فيه البدل، كقولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً، وإنما اختير البدل، لأن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وفي البدل فضل موافقة ماقبل (إلاَّ) لما بعدها في اللفظ، ويقويه أيضا إجماع القراء والمصاحف على "ماقَعَلُوهُ إلاَّ قليلٌ" إلا أهل الشام ومصحفهم، فإنهم قرأوا "إلاَّ قليلاً منهم" وكذلك هو في مصحفهم، وقراءة القراء "ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسُهم". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٠.

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب (أنفسهم): "[الرفع] على البدل، والنصب على الاستثناء وعلى خبر يكون..." انظر إعراب القرآن ١٢٩/٣.

وقد عرض أبوالعباس المبرد لهذه الآية فقال: "(أنفُسُهم) بدل من (شهداء) لأن (لهم) خبر، ولو نصبت (أنفسهم) ورفعت (شهداء) لصلح، ولم يكن أجود الوجوه، لأن شهداء نكرة، ولكن لو نصبت (الشهداء) ورفعتَ (أنفسهم) - كان جيداً -" المقتضب ٤٠٦/٤.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٠- ١٨١، فقد حكى رأي الكسائي والفراء في مخالفة سيبويه، فالذي جعله سيبويه بدلاً من قوله: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ وما مررتُ ==

من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيٍّ أو من موجب كقولك في المنفي: (مَا أتَانِي القَوْمُ إلاَّ زيداً)، وفي الموجب: (أتاني القومُ إلاَّ زيداً)، فهم يسوون من قبل أن الاستثناء من جماعة بين المنفي والموجب، وبين مايجوز أن يكون المستثنى فيه بدلاً مما قبله، وبين مالايجوز إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خرّجها عليهم الرفعُ، وكأنهم قالوا أيضًا: إذا كان المستثنى منه واحداً لم يكن في المستثنى إلا الرفع، فأراهم موضعًا المستثنى منه واحد والذي يجوز في المستثنى النصبُ [٥٦/أ] وذلك قولك: (مَا أتانِي أحدٌ إلا قدْ قالَ ذاكَ إلا زَيْداً).

قال سيبويه في موضع آخر: امتنع رفع (زيد) في هذه المسألة لأن تقديرها (كُلُّهُمْ قد قالوا ذاكَ إلاَّ زيْداً)، فليس العبرة في رفع الاسم المستثنى بعد النفي ونصبه الواحد والجميع، بل هو البدل واعتبار تمام الجملة(١).

== بأحدٍ إلا عمروٍ، جعله الكسائي والفراء عطفًا؛ كما حكى السيرافي احتجاج ثعلب لرأي شيخيه الكسائي والفراء، وفنّد السيرافي الجواب محتجًا لمذهب سيبويه.

(١) قال أبو الحسن الرماني: "وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين، فذهب إلى أن (القوم) [في نحو ليس فيها القوم إلا أخوك، مامررت بالقوم إلا أخيك، ومافيها القومُ إلا زيدٌ] يجري أمرهم في النفي مجرى الإيجاب، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث، فمنهم من اعتل في ذلك بأن (أحداً) على معنى أعمّ العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك: (ماقام إلا زيدٌ) وليس كذلك (القوم) فألزمه سيبويه أن ينصب "مافعلوه إلا قليلاً منهم" على هذه العلة التي أوجبت عنده (ماقام القومُ إلا زيداً). والعلة الثانية: أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس يجمع في (أحد) ولايصلح في (القوم)، فألزمه على هذا سيبويه إلا يجوز "ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسِهم" لأن (الشهداء) جمع هو أعمّ، والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل. ==

قال: فأرادُوا أنْ يجْعلُوا المُسْتَثْنى بَدَلاً منْهُ[١].

أي: من الظاهر لا من المضمر[٢].

قال: لأنَّهُ هُو المنْفي {و} هذا وصْفٌ أوْ خَبَرٌ[٣].

أي الضمير المرتفع الذي يبدل منه في وصف أو خبر.

قال: وَقَدْ تَكَلَّمُوا بِالآخَر[٤]

أي بالبدل من الضمير المرفوع في الصفة أو في الخبر.

قال: وَقَدْ يَجُوزُ (مَا أَظُنُّ أحَداً فِيْها إلاَّ زَيْدٌ)، ولاَ أَحَدٌ[٥] مِنْهُمْ اتَّخَذْتُ عِنْدهُ يَداً إلاَّ زيدٍ)، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ (زَيْداً)[٦] على قوله:

... ... إلاَّ كَواكِبُهَا[٧].

== والعلة الثالثة: أن النفي في (القوم) على حد الإيجاب على مايجب في النفي ..". انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٦.

(١) الكتاب ١/٣٦١.

(٢) الحديث هنا حول إظهار المستثنى منه في مثل قولك: ما أظنُّ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، قال سيبويه: "إن رفعت فجائز حسنٌ، وكذلك: ماعلمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت رفعت، وإنما اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وألا يكون بدلاً إلا من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع." الكتاب ١/٣٦١.

(٣) الكتاب ١/٣٦١. والواو بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٤) الكتاب ١/٣٦١، وسيعود أبو علي للكلام عليه.

(٥) ضبطها الفارسي والسيرافي بالرفع (أحدٌ)، وضبطت في الكتاب ١/٣٦١ بالنصب.

(٦) قوله: (وإن شئت رفعت زيداً) لم تظهر في الكتاب ولا عند أبي سعيد، ويبدو أنها زيادة من أبي علي.

(٧) إشارة إلى قول عديّ بن زيد من (المنسرح):

فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا

وقد أنشده سيبويه شاهدا على رفع الكواكب على البدل من المضمر الفاعل في يحكي،==

قال أبوعلي: (زَيدٌ)[1] المرفوع بدل من الضمير الذي في (فيها)، (وزيدٌ) المجرور بدل من الضمير في الذي هو (الهاء) في (عنده)[2].

قال: وَقَدْ تَكلَّمُوا بالآخرِ لأنَّ مَعْنَاهُ النَّفْيُ إذا[3] كان وَصْفًا لِمَنْفيٍّ كَمَا قالُوا: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أبُو مَنْ هُوَ)، لِمَا ذكرتُ لكَ، لأنَّ مَعْنَاهُ معنى المُسْتَفْهِمِ عَنْهُ[4].

قال أبوعلي: التوفيق بين قولك: (قَدْ عَرَفْتَ زَيْدًا أبُو مَنْ هُوَ)، و (مَا رَأَيْتُ أحَدًا يَقُولُ ذَاك إلاَّ زَيْدٌ)، أن (زيدًا) في المسألة الأولى لم يقع بعد حرف الاستفهام فيحجز الحرف بين (عرفت) وبينه فلا يعمل فيه، لكنه لما كان مستفهَمًا عنه في المعنى أجرى مجرى ماوقع بعد حرف الاستفهام، وكذلك (زيدٌ) في المسألة الثانية إنما كان حكمه أن يبدله من الاسم المنصوب، لكنه لما كان الضمير المرفوع في (يَقُولُ) في المعنى

== لأن المعنى منفي. قال الشنتمري: ولو نصب على البدل من (أحد) لكان أحسن. انظر الكتاب وهامشه ١/٣٦١، شرح السيرافي للكتاب، حـ٢، ق ١٧٩، شرح الرماني للكتاب، حـ٣، ق ٢٦، وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء. قال المبرد: أبدل الكواكب من المضمر في (يحكي)، ولو أبدله من (أحد) كان أجود، لأن (أحدًا) منفي في اللفظ والمعنى، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى"، المقتضب ٤/٤٠٢- ٤٠٣، وانظر الأصول ١/٢٩٥، أمالي ابن الشجري ١/٧٣- ٧٤ حيث قال: "وجدته في كتاب لغوي منسوبا إلى عدى بن زيد، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدي فلم أجد فيهما هذه المقطوعة..." والبيت في ملحقات ديوان عدي/ ١٩٤، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٧٦- ١٧٧، الأغاني ١٥/١٢٢، مغني اللبيب ١/١٥٣، خزانة الأدب ٢/١٨ ومابعدها.

(١) يريد: (زيد) من قوله: (ما أظن أحدًا فيها إلا زيدٌ).

(٢) أي في قوله: (لا أحدَ منهم اتخذت عنده يدًا إلا زيدٌ).

(٣) في المخطوطة: (إذ)، ورواية أبي سعيد توافق مافي الكتاب.

(٤) الكتاب ١/٣٦١، وانظر شرح السيرافي للكتاب، حـ٢، ق ١٧٩.

المنفي، وإن لم يكن هو بعينه منفيًا، أبدل منه (زيد) كما أجري المستفهم عنه، وإن وقع قبل حروف الاستفهام مجراه إذا وقع بعده، لأنه في المعنى مستفهم عنه[1].

قال: قَالَ الخَلِيْلُ: ألاَ تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: (ما رأيْتُهُ يَقُولُ ذَاكَ إلاَّ زَيْدٌ) و (مَا أظُنُّهُ يَقُولُهُ إلاَّ زَيْدٌ)[2]، فهذا يَدُلُّكَ عَلى أنَّكَ انْتَحَيْتَ عَلى القَوْلِ[3].

قال أبوعلي: أراد أن يقوي بهذه المسألة الرفع في (مارَأيْتُ أحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إلاَّ زَيْدٌ)، وإن جواز الرفع في باب (رَأيْتُ وظَنَنْتُ) ونحوه ليس كجوازه في باب (ضَرَبْتُ)، وإن كان في كل واحدة {من}[4] المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه، (فأرَى) في باب (رَأيْتُ) (وظَنَنْتُ)، موضعًا لايجوز فيه النصب في المستثنى على البدل [٥٦/ب] من الاسم المنصوب وذلك قولك: (مَا رأيْتُهُ يَقُولُ ذَاكَ إلاَّ زَيْدٌ)، فالهاء في (رأيته) ضمير القصة والحديث، وهذه الهاء لاتقع في باب (ضَرَبْتُ)، إنما تضمر على شريطة التفسير فيما يدخل على المبتدأ والخبر (كظَنَنْتُ وكان) ونحوهما، وتفسرها الجمل التي تكون في موضع رفع أو نصب ولاتبدل منها، ولاتوصف، فلذلك لم يجز أن يكون (زَيْدٌ) في قولك: (مَارَأيْتُهُ يَقُولُ ذاك إلاَّ زَيْدٌ) بدلاً من الهاء، ولو أبدلته منه لأجزت فيه شيئين

---

(١) انظر فضل تفسير لهذه الجزئية في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨١.

(٢) في الكتاب ٣٦١/١: (وما أظنُّه يقوله إلا عمروٌ)، ومثله عند السيرافي في شرح الكتاب جـ٢، ق ١٨٠.

(٣) وتمام عبارة سيبويه: "... انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل عبدالله موضع فِعْلٍ كضربتُ وقتلتُ، ولكنه فعل بمنزلة (ليس) يجيء لمعنى".

(٤) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

لايجوزان فيه أعني البدل منه، وألا يجعل في موضع خبره جملة تفسرها، لأنك لو أبدلت (زيداً) من الهاء لبقي الفعل بلا فاعل، أعني بالفعل (يقول)، فإن قلت: يكون فاعله الضمير الذي يضمر فيه ويرجع إلى الهاء، فذلك أيضا غير جائز لأنك لاتبينها بضميرها وبنفسها إنما تبين هذه الهاء، فأما رفع (زَيْد) في المسألة فهو (بيَقُولُ)، والجملة في موضع نصب لوقوعه في موقع المفعول الثاني (لرَأَيْتُهُ)، ومعنى الكلام: (مايَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ) فالنفي وإن وقع على (رَأَيْتُه) في اللفظ فهو في المعنى (ليقُوْلُ)، فلهذا جازت المسألة ولم يجز: (يَقُولُ ذَاكَ إلاَّ زَيْداً) إذا لم يكن في أول الكلام نفي[1].

***

هذا بابُ مَا حُمِلَ على مَوْضِعِ الْعَامِلِ في الاسْمِ والاسْمِ[2]:

قال أبوعلي: هذا الموضع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (مِنْ رَجُلٍ) في قولك: (مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ) رفعٌ، ولم يجعل الموضع لرجل وحده، لأنه كان يرتفع فيظهر فيه إعرابه، ويستغنى به عن أن يقال له موضع ولم يجعل أيضًا (لمنْ) وحدها موضعًا لأنها ليست مما يعرب ألبتة، فلما لم يجز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغن بأحدهما عن

(١) انظر تفصيل هذه المسألة أيضا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٧٩- ١٨٠، وشرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٧.

(٢) الكتاب ١/٣٦٢، وقد عنون له الرماني بقوله: "باب الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع" انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٧، أما السيرافي فلم يغير شيئًا في عنوان سيبويه.

صاحبه، جعل الموضع لهما معًا، إذ لم يكن ثم رافع، وكذلك كل ماكان مثله[1].

قال: وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ.

قال أبوعلي: تقدير (مَا أَنْتَ بشيْءٍ إلاَّ شيٌ)، (مَا أَنْتَ إلاَّ شَيْءٌ) والباء لاتدخل إلا في النفي، فلو أبدلت (شيئًا) الذي هو بعد (إلاَّ) من (شيء) الموصول بالباء فقلت: (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْءٍ) لصار تقدير{ه}[2] (مَا أَنْتَ إلاَّ بِشَيْءٍ) وإيجاب هذا يرجع في التقدير إلى (أَنْتَ بِشَيْءٍ)، وهذه الباء لاتدخل في الإيجاب، فمن حيث لم يجز أن تقول في الإيجاب (أَنْتَ بِشَيْءٍ)، لم يجز أن تبدل (شيء) بعد إلا من (شيْءٍ) المجرور، فلما لم يجز أن تبدله من لفظه، أبدلته من موضعه إذ لم يكن في البدل قسم ثالث، ومعناه (أَنْتَ شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ) [٥٧/أ] على ماتقدم[3].

قال: أَلاَ تَرى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا أَتَاني مِنْ أَحَدٍ لاَ عَبدُ اللّهِ ولاَ زَيْدٌ) من قِبَلِ أَنَّهُ خُلْفٌ أَنْ تُحْمَلَ المعْرِفَةُ عَلىَ مِنْ[4].

قال أبوعلي: يقول: لأن (مِنْ) هنا لايقع بعدها إلا اسم شائع كما

---

(١) يقول الرماني في تفسير هذا الباب: "الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل الاستثناء فيه على الموضع إذا تقدم عاملان: أحدهما يعمل في الموضع، والآخر يعمل في اللفظ، وكان المستثنى يصح حمله على عامل الموضع في المعنى حمل عليه، وإن كان يصح على عامل اللفظ حمل عليه، وإن صح على الأمرين جاز أن يحمل على كل واحد منهما، ولايجوز الحمل على الموضع في هذا الباب إلا إذا تقدم عاملان..." . شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٧، وانظر فضل تفسير لهذا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٢.

(٢) الهاء بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر فضل تفسير لهذه في المقتضب ٤/ ٤٢٠- ٤٢١.

(٤) الكتاب ٣٦٢/١.

أن (لاَ) هذه لايقع بعدها إلا اسم شائع، (وعبْدُاللّه) وما أشبهه اسم مخصوص، فلم يجز حمله على (مِنْ)، لأن المخصوص لايدل على أكثر من نفسه، فلذلك حملته على موضع (مِنْ) مع (رَجُلٍ) (ولاَ) مع (رَجُل) كما حملت (شيئًا) في قولك: (مَا أَنْتَ بِشيْءٍ إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ) على الموضع.

قال: وتَقُولُ:(لاَ أَحَدَ رَأَيْتُهُ إلاَّ زَيْدٌ)، إذَا بَنَيْتَ (رَأَيْتُهُ) على الأوَّلِ كأَنَّكَ قُلْتَ: (لاَ أَحَدَ مَرْئِيٌّ)، وإنْ جَعَلْتَ (رَأَيْتُهُ) صفَةً، فكذَلكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لاَ أَحَدَ مَرئِيٌّ)، وإِنْ جَعَلْتَ (رَأَيْتُهُ) صِفَةً، فَكَذَلِكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لاَ أَحَدَ مَرْئِيًّا)[1].

قال أبوعلي: قوله: (فكذلك)، أي فكذلك أيضًا تقول: (إلاَّ زَيْدٌ)، وزيدٌ مرتفع على البدل من موضع (لاَ أَحَدَ)، فإذا جعلت (رأيته) صفة أضمرت خبراً نحو (فِي الدَّارِ) وغيره.

قال: وتَقُولُ: (مَا فِيهَا إلاَّ زَيْدٌ)، (ومَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهَا إلاَّ زَيْدًا)، فإنْ قَلَبْتَهُ فَجَعلْتَهُ يَلِي (أنَّ ومَا) في لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ قَبُحَ[2].

يريد (بمَا) التي في قولك: (مَا فِيهَا إلاَّ زَيْدٌ)[3].

---

(١) الكتاب ٣٦٣/١.

(٢) الكتاب ٣٦٣/١.

(٣) فسر أبوسعيد هذا الموضع بقوله: "وقوله: (ماعلمتُ أنَّ فيها إلاَّ زيداً)، إنما جاز ذلك لأنك تقول: (ماعلمتُ فيها زيداً)، (وما علمت أن فيها زيداً) بمعنى واحد، فمن حيث جاز (ماعلمت فيها إلا زيداً) جاز (ماعلمت أن فيها إلا زيداً) لأن (أنَّ) للتوكيد، والناصب لزيد في (ماعلمت فيها إلا زيداً) (علمتُ)، وفي (ماعلمت أن فيها إلا زيداً) (أنَّ). ولو قلت: (ماعلمت أنّ إلا زيداً فيها) لم يجز، وذلك أن الاستثناء أن يكون أول الكلام، لاتقول: (إلا زيداً قام القومُ)، كذلك لايجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولايلي الحرف (إلاّ)." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٣.

قال: كَأشْياءَ تَجُوزُ في الْكَلاَمِ إذَا طَالَ[1].

قال أبوبكر: يعني أن الكلام لما طال بقولك: (ما عَلِمْتُ أنَّ فِيْها إلاَّ زَيْداً) فطال بدخول (إلا) فيها، ولو قلبت فجعلت (إلاَّ) تلي (أنَّ) لم يجز[2].

قال: فَمَنْ أجَازَ هذا قَالَ: (إنَّ أحَداً لاَ يَقُولُ هذا إلاَّ زَيْداً)، كما أنَّهُ يَقُولُ عَلى الجَوازِ: (رَأَيْتُ أحداً لاَ يَقُولُ ذَاكَ إلاَّ زَيْداً)، يَصِيْرُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا أعْلَمُ[3].

قال أبوعلي: قوله (هَذَا) إشارة إلى المسألة الأولى[4] بمنزلة (مَا أعْلَمُ أنَّ أحَداً يقُولُ ذَاكَ)، كما صَارَ هذا[5].

قال أبوعلي: قوله: (هذا)، إشارة إلى المسألة الثانية، لأن قولك: (رأيت أحداً لايقول هذا)، بمنزلة (ما رأيت أحداً يقول هذا).

قال: بِمَنْزِلَةِ مَا رَأَيْتُ، حيْثُ دَخَلَهُ مَعْنى النَّفْي، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إلاَّ زَيْداً)[6]، يريد في المسألة الأولى، وهي قوله: (إنَّ أحداً لاَ يقُولُ ذَاك إلاَّ زَيْداً)، ولايجوز الرفع في المسألة الثانية إذا كانت (رأَيْتُ) من رؤية العين.

---

(١) الكتاب ٣٦٣/١.

(٢) انظر الأصول ٢٩٨/١.

(٣) الكتاب ٣٦٣/١، وتمام الجملة: "ما أعْلَمُ أنَّ أحَداً يَقُولُ ذَاكَ".

(٤) إشارة إلى قوله: "إنَّ أحَداً لايقول هذا إلا زيداً".

(٥) قوله: "كما صار هذا" هي من كلام سيبويه، انظر الكتاب ٣٦٣/١، وبها يتواصل القول في الجزئية التالية.

(٦) الكتاب ٣٦٣/١.

قال: فَحَملْتَهُ على (يَقُولُ)[1] كَمَا جَازَ:

.... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَواكِبهَـا[2]

وَلَيْس هذا فِي القُوَّة[3].

أي ليس (إنَّ أحَداً، ورَأَيْتُ أحَداً) كقولك: (لاَ أحَد، وأَقَلُّ رَجُلٍ رأَيْتُهُ) لأنك في قولك: (إنَّ أحَداً، ورَأَيْتُ أحَداً)، تذكر أحداً موجبًا، وإن رجعت بمعناه إلى النفي بعد (وَلاَ أحَدَ)، (وأقلُّ رَجُلٍ) يبتديء بالنفي وما معناه النفي ابتداء[4].

قال: لأنَّ هذا المَوْضِعَ إِنَّمَا ابْتُدِيَء [٥٧/ب] أي الاسم "مَعَ مَعْنى النَّفْي، وَهذا مَوْضِعُ إِيْجَابٍ" أي قولك: (إنَّ أحَداً) إيجاب، "وإنَّما جِيْءَ بالنَّفْي بَعْد ذَلِكَ فِي الْخَبَر، فَجَازَ الاسْتِثْنَاءُ" أي المستثنى "أنْ يَكُونَ بَدَلاً مِن الابْتِداءِ" أَقَلُّ رَجُلٍ وَ لاَ أحَدَ."

---

(١) يريد أن تحمل الفعل (أعلم) على معنى (ما رأيتُ) البصرية، وإن شئت قلت (إلا زيدٌ) بالرفع فتحمله على الفعل (يقول) كما جاز النصب والرفع في (الكواكب) من قول عدي بن زيد.

(٢) هذا عجز بيت من المنسرح لعدي بن زيد وهو قوله:

في ليلة لا نرى بها أحداً   يحكي علينا إلا كواكبها

وقد تقدم ذكره.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/١.

(٤) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه، والنص الذي يعالجه هنا هو قوله بعد بيت عدي: "وليس هذا في القوة كقولك: لا أحد فيها إلا زيدٌ، وأَقَلُّ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ إلا عَمْرٌو". وهذا القول متصل بالفقرة التالية هنا، وانظر تفصيل هذه المسألة في المقتضب ٤٠٤/٤- ٤٠٥.

(٥) الكتاب ٣٦٣/١، وقد داخل الفارسي سيبويه في محاولة لتوضيح كل جزئية في مكانها، ونص الكتاب هو: "لأن هذا الموضع إنما ابتدىء مع معنى النفي، وهذا موضع إيجاب، وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء حين وقع منفيًا، ولايجوز الاستثناء أولاً لو لم يقل أَقَلُّ رَجُلٍ ولا رجُلَ".

قال: وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الاسْتِثْنَاءُ أَوَّلاً[1].

أي لو لم يكن في (أَقَلّ رَجُلٍ ولاَ أَحَدَ) معنى النفي لم يجز أن يبدل (زيداً) منه كما لايجوز: (كلُّ رَجُلٍ رَأَيْتهُ إلاَّ زَيْدٌ) لما لم يكن في (كُلّ) معنى نفي كما كان في (أقلّ ولاَ أَحَدَ).

قال: حَيْثُ صَارَتْ (أَحَدٌ) كأنَّهَا مَنْفِيَّةٌ[2].

قال أبوعلي: يريد (أَحَد) في قولك: (إنَّ أَحَداً لاَ يَقُولُ ذَاكَ)[3].

***

هذا بابُ النَّصْبِ فِيْما يَكُونُ مُسْتَثْنىً مُبْدَلاً[4].

قال أبوعلي: يريد: يكون مستثنى مبدلاً في غير هذا الباب، وهو الباب الذي قبله، فأما في هذا الباب فإنه يبين وجه النصب في الاستثناء لا البدل مما قبله.

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٦٣، وانظر الحاشية السابقة، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٢.

(٢) الكتاب ١/٣٦٣.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "وقوله: ولايجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رَجُلٍ، ولاَ رَجُلَ" يعني: لايقول: إلا زيدٌ أقلُّ رَجُلٍ رَأيتُهُ ولاتقول: إلا زيداً لاَ رَجُلَ في الدَّارِ، لأنه لابُدَّ له من أن يتقدمه نفي، فيجوز من أجله البدل نحو: لا أحدَ إلا زيدٌ، وأقلُّ رَجُلٍ رأيتُهُ إلا عمروٌ. وقوله: وجاز أن يُحمل على (إنّ) هنا، يعني في قوله: إن أحداً لايقُولُ ذاكَ إلاَّ زيداً، وما علمتُ أنَّ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً، يحمل (زيداً) في النصب، ويجعل (أنّ)، وأنّ بمنزلة فعل منفي نَصَبَ (زيداً) بعد (إلاَّ) لقولك: (مارأيتُ أحداً يقولُ ذاكَ إلا زيداً)" شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٣.

(٤) الكتاب ١/٣٦٣، وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٣ "... مستثنى بَدَلاً".

قال: وَعَلَى هَذا: مَا رأَيْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً، فَتنْصبُ[1] (زَيْداً) على غير (رَأَيْتُ)[2].

قال أبوعلي: أي لا على البَدَلِ من المنتصب برأَيْتُ[3].

قال: فَكَأَنَّهُ قالَ: (لَيْسَ فِيْهَا إلاَّ حِمَارٌ)، وإِنْ شِئْتَ جَعْلتَهُ إِنْسانَهَا[4].

قال أبوعلي: يريد جعله إنسان ذلك الموضع، كما تقول: (عتَابُكَ السَّيْفُ) فتجعل العتاب السيفَ اتساعًا وليس به على الحقيقة[5].

---

(1) في المخطوطة: (فنصب)، وما أثبته هنا من الكتاب، ومن شرح السيرافي للكتاب، وانظر تفصيل هذه المسألة في المقتضب ٤/٤٠٦.

(2) الكتاب ١/٣٦٣.

(3) قال أبوسعيد: "الذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيداً) بالفعل الذي قبل (إلاّ)، وذاك أن الفعل ينصبُ كل ماتعلق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف المنصوبات، وكل منصوب به، من ذلك المفعول الصحيح كقولك: (نَصَبْتُ زَيْداً) أو المصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال، وكذلك تنتصب المفعولات التي قد حذفت منها حروف جرّ فوصل إليها الفعل والفعل الذي مابعده ينتصبُ على التمييز كقولك: تَفَقَّأْتُ شحمًا، وتَمَلأْتُ غَيْظًا، واشتعل الرأس شيبًا..." وذكر أبو سعيد رأي المبرد والزجاج في الناصب للمستثنى، كما أورد رأي الكسائي في ذلك ورد الفراء عليه... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٤.

أما أبوالحسن الرماني، فإنه بعد سرد أمثلة سيبويه ومن بينها المثال الذي ساقه أبو علي هنا، قال: "النصب في جميع هذا على طريقة الموجب، لأنه إذا لم يقدَّر فيه البدل صارت (إلاّ) هي التي تصل الثاني بالأول، وهو يشبه الاستثناء المنقطع في أنه لايكون إلا بعد تمام الكلام" شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٠.

(4) الكتاب ١/٣٦٤.

(5) في مثل قولهم: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً) ونحوه، وأهل الحجاز ينصبون مابعد (إلاّ) لأنه ليس من نوع الأول، لأن (أحداً) وضع لما يعقل، وإنما يبدل القليل من الكثير إذا كان بعضه... وأما بنو تميم فيرفعون ذلك ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه: ==

قال: فَجَعَلَهُمْ أَنِيْسَهُ[1].

أي أَصْداءُ القُبُورِ أَنِيْسُهُ ولَيْسُوا بالأَنِيْسِ[2].

قال: وإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الوَجْهِ الَّذي فَسَّرْتُهُ في الحِمار أَوَّلَ مَرَّةٍ[3].

أي تجعل (أحداً) تأكيداً كأنك قلت: (مَا فِيْهَا إلاَّ حِمَارٌ).

***

== أحدهما: أنك إذا قلت: (مافي الدار أحدٌ إلاّ حمارٌ) فإنك أردت: (مافي الدار إلا حمارٌ)، .. وقولك هذا نفيت به الناس وغيرهم في المعنى، فدخل في النفي مايعقل وما لا يعقل، ثم ذكرت (أحداً) توكيداً.

والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ماقبله على المجاز، كأن الحمار هو من أحد عقلاء ذلك الموضع، مثل (أنِيْسُكَ أصْداءُ القُبور، وعتابُكَ السيفُ) وأشباه ذلك.

وقال المازني فيه وجهًا ثالثًا: وهو أنه خلط من يعقل بما لايعقل فعبر عن جماعة ذلك بـ(أحد)، ثم أبدل (حماراً) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٧، وانظر الانتصار، ق ١٧٤.

(١) الكتاب ٣٦٤/١.

(٢) إشارة إلى قول أبي ذؤيب الهذلي من الطويل:

فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا … أَنِيْسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيْحُ

وقد أنشده سيبويه شاهداً على جعل الأصداء أنيس الموضع اتساعًا. انظر الكتاب ٣٦٤/١، وقول الشنتمري عليه بهامشه، انظر البيت أيضا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٥، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٢٩، ٣١. شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/٢، وانظر البيت في ديوان الهذليين ١٥٠/١ ضمن قصيدة للشاعر يرثي بها ابن عمه نُشَيْبة، ومطلعها:

لَعَمْرُكَ إنيَ يَوْمَ أنْظُرُ صَاحِبِي … عَلَى أنْ أرَاهُ قَافِلاً لَشَحِيْحُ

وإنَّ دُمُوعِي إثْرَهُ لَكثيرةٌ … لو انَّ [دموعي] والزَّفِيرَ يُرِيْحُ

فو اللهِ لا أَلْقَى ابن عَمٍّ كأنَّهُ … نُشَيْبَةُ مَادَامَ الحَمَامُ يَنُوحُ

انظر العيني ٣/٢، اللسان ٦٢/١٩ (رها).

(٣) الكتاب ٣٦٥/١.

هذا بابُ مالا يَكُونُ إلاَّ عَلى مَعْنَى لكِنْ[1]

فَمنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ "لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللّهِ"[2]

قال أبوبكر: الباب الذي قبل هذا الباب جاز فيه الوجهان:

أن يكون منقطعًا، وأن يكون من الجنس الأول.

وهذا الباب لايجوز فيه إلا أن يكون منقطعًا[3]

قال أبوالعباس: الفرق بين قوله عز وجل «لاَعَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللّهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ»، وقولك (مَا فِيْهَا أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ). أن الحمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلت: (لاعَاصِمَ)، فعاصم فاعل، وقوله "إلاَّ مَنْ رَحِمَ" مفعول، ولايكون مفعول مردوداً على فاعل، أي بدلاً منه[4]، وقوله: «بِغَيْرِ حَقٍّ إلاَّ أنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللّهُ»[5]، لايكون إلا منقطعا، لأنه لايرجع على قولك (بِغَيْرِ حَقٍّ)، وكذلك قولك: (مَازَادَ إلاَّ مَا نَقَصَ)، (ومَانَفَعَ إلاَّ مَاضَرَّ)[6] لايرجع على الأول، لأنك لو قلت: مازاد إلا النقصان كان محالاً. وقوله "إلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أنْجينَا

---

(١) الكتاب ١/٣٦٦.

(٢) سورة / هود، الآية/٤٣.

(٣) خرج أبوبكر (إلاَّ) في هذه الآية على معنى (لكن)، انظر الأصول ١/٢٩١. وقال النحاس: "لاتكون (لا) بمعنى (ليس)، "إلاَّ مَنْ رَحِمَ" في موضع نصب استثناء (ليس) من الأول، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن (عاصمًا) بمعنى (معصوم)..." انظر إعراب القرآن ٢/٢٨٥، وانظر الأقوال في هذه الآية في البحر المحيط ٥/٢٢٧، الكشاف ٢/٥١٧.

(٤) أورد الفارسي المعنى هنا بتصرف، انظر المقتضب ٤/٤١٢- ٤١٣.

(٥) سورة/ الحج. الآية /٤٠.

(٦) انظر الكتاب ١/٣٦٧.

مِنْهُمْ"(١) [٥٨/أ] لولا الخطّ لجاز فيه ماجاز في قوله "إلاّ قَومَ يُونُسَ"(٢) على قول أبي عمرو(٣).

قال: وَلَوْ لاَ (مَا) لَمْ يَجُز الفعْلُ بَعْدَ (إلاّ).

يريد: (مَا) في قولك: (إلاّ مَا ضَرٌّ).

كما أنه لايجوز بعد (مَا أَحْسَنَ) بِغَيْرِ (ما)(٤).

أي لايجوز أن يقال: مَا أَحْسَنَ كَلَّمَ زَيْداً حتى يقال: مَا كَلَّمَ زَيْداً(٥).

قال أبوعلي: فَالِجٌ قبيلة، ونَاشِرةٌ قبيلة أخرى، وليس يجوز أن

---

(١) سورة/ هود، الآية /١١٦.

(٢) سورة يونس، الآية/ ٩٨، قال السيرافي: "كان الزجاج يجيز (إلا قومُ يونس) على البدل على لغة أهل الحجاز"، ورد عليه ذلك، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٩.
ونقل أبوجعفر النحاس عن الكسائي والأخفش والفراء قراءة النصب (قَوْمَ) على الاستثناء بمعنى (لكن). انظر إعراب القرآن ٢٩٨/٢.

(٣) ساق أبوعلي كلام أبي العباس هنا بمعناه دون نصه وداخل النص بآرائه هو، انظر المقتضب ٤١٢/٤- ٤١٣.

(٤) الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) يريد: لايجوز أن يقال: (مَانَفَعَ إلاّ ضرٌّ) بل لابدَّ من ذكر (ما) بعد (إلاّ) فيقال: (مانَفَعَ إلا مَاضَرٌّ)، ومثله لايقال: (ما أَحْسَنَ كَلَّمَ زيداً)، وكان لزومًا أن يذكر (مَا) بعد (ما أحسَنَ) فيقول: (ما أَحْسَنَ ماكلَّم زيداً).

يستثنى بعضها من بعض[١]، وأنشد[٢]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ ...

---

(١) إشارة إلى قول عُنْزِ بن دَجَاجَة المازني من الكامل:

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وَأَغَدَّتِ
إلاَّ كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمُ كَالْغُصْنِ فِي غُلَوَائِهِ المُتَنَبِّتِ

انظر الكتاب ٣٦٨/١، وفيه (عنز) تصحيف، وفالج ليس قبيلة كما يذكر أبوعلي، فالسيرافي يقول عنه فيما يروي عن النسابين: "هو فالج بن ذكوان بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. انتقل إلى بني سليم، فانتمى إلى ذكوان بن بَهْثَة بن سليم، وادَّعى نسبه فيهم، لأن قومه من بني مازن آذوه فأحرجوه إلى الانتقال عنهم، وقبل ذلك ماضيع بنو مازنٍ ناشرة وآذوه حتى انتقل إلى بني أسد، فدعا هذا الشاعر على من أسرع في تفرق فالج فآذاه، وأخرج عنهم مثل ناشرة، لأن ناشرة أسرعوا في تفرق فالج، لأن ناشرة كان مظلومًا" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٩، وانظر البيتين في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٣، ٣٤، حيث خرج الرماني الاستثناء هنا على الاستثناء المنقطع، لأنه لم يذكر قبله مايخرج عنه المستثنى ووجه رجوعه إلى الأصل الاستثناء أنه بمنزلة ماكانت حالكم في الإشراك في تفرق فالج إلا كحال ناشرة الذي ضيعتم، فهو محمول على مدلول الكلام الأول، بل هو منقطع من لفظه.

وقال أبوالعباس المبرد: "الكاف زائدة، وهو استثناء ليس من الأول، ولو حذفت الكاف لكان الموضع نصبًا" المقتضب ٤١٦/٤- ٤١٧، وفي رواية المقتضب (أسرع) مكان (أشرك)، انظر أيضًا الأصول ٢٩٣/١، سر صناعة الإعراب ٣٠١/١، المخصص ٦٨/١٦، اللسان (نبت).

(٢) هذا صدر بيت من البسط أنشده سيبويه دون نسبة لقائل، وهو قوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غَيرُ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

الكتاب ٣٦٩/١، قال سيبويه: "وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومَئِذٍ) في كل موضع، فكذلك (غَيْرَ أن نَطَقَتْ)".

والشاهد هنا قوله (غير)، فيجوز فيها الرفع على الفاعلية للفعل (يمنع) ويجوز فيها النصب على البناء اسم مبهم، أضيف مبني أصله البناء، وقياسه بناء (حين) في قول ==

وزَعَمُوا أنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ ينْصِبُونَ هذَا الذّي فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ.

أي: (غيْر) في البيت، فقَال الخَلِيْلُ: هُوَ كَنَصْبِ بَعْضِهم يَوْمَئِذٍ[1].

قال أبْوعلي: من نصب (غيراً) في هذا البيت، لم يكن موضع (أنْ) عنده في مامعنى (أنْ يَغْضَب عليّ) إلا الرفع، (وغيرُ) أيضًا إذا نُصِبَ فموضعه رفع، إلا أنه فتح لما أضيف إلى مبني، أعني (إذْ) في قولك: (يَوْمَئِذٍ)، وإنما بُنِيَا[2] لما أضيفا إلى مبني، لأن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه بعض مايكون منه، كما يكتسي منه التعريف والتنكير.

ومن قال: "عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ"[3] لم يقل: عَلَى حِيْنَ أُعَاتِبُ.

== النابغة:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا . . . .

فبنى (حين) على الفتح، لأنه أضافه إلى مبني أصله البناء، انظر المسائل البغداديات ٣٣٧/، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٨٩، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٥، وقد أنشد الفراء هذا البيت عن المفضّل:

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ مِن سُحُوقٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

على نصب (غير) وله الفعل والكلام ناقص. انظر معاني القرآن ٣٨٣/١، وانظر البيت في الأصول ٢٧٦/١، وقد جاء فيه (نطقت) كالذي عند الفارسي، ورواه أخرى صفحة ٢٩٨ وفيه (هتفت). انظر أيضا المفصل/١٢٥، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ٢٦٤/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٠/١، شرح المفصل ١٣٤/٨، والبيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، في وصف ناقته، وقيل لرجل من كنانة، كما نسب للشماخ بن ضرار وليس في ديوانه، انظر العيني ٢٣٣/١، الخزانة ١٤٤/٣، التصريح ١٥/١، الهمع ٢١٩/١، الدرر ١٨٨/١.

(١) انظر الكتاب ٣٦٩/١.

(٢) الضمير هنا يعود على (غير) في البيت السابق، و(إذْ) في قولك (يومئذ).

(٣) إشارة إلى بيت النابغة من الطويل، وهو قوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

والشاهد فيه بناء (حينَ) لإضافتها إلى الفعل المبني، وهذا واضح من قول أبي علي ==

قال أبوالعباس: لاتكون (إلاَّ)[1] ومابعدها وصفًا إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء، وإذا كان (إلاَّ) وصفًا في هذا الموضع جاز أن يكون فيه أيضًا استثناء[2].

قال أبوعلي: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (اللّه)[3] مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: (مَا جَاءَني أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (مَاجَاءَني إلاَّ زَيْدٌ)، ولايجوز أن تقول على هذا: "لوْ كَانَ فِيهِمَا إلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا" لامتناعه في المعنى، ولو لا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبى بكر[4] فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه.

== هنا فقوله (حين) لاتبنى لو أضيفت إلى معرب. قال سيبويه: كأنه جعل (حين، وعاتبت) اسمًا واحدًا. الكتاب ٣٦٩/١، وانظر البيت في معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، الكامل ٢٤٠/١ (الدالي) حيث قال: "إن شئت فتحت (حين) وإن شئت خفضت، لأنه مضاف إلى فعل غير متمكن"، انظر أيضا الأصول ٣٣٥/١، انظر المسائل البغداديات /٣٣٧، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ٢٦٤/٢، وانظر مصادر أخرى للبيت في حاشية الأصول ٣٣٥/١- ٣٣٦

(١) هذا القول يتعلق بالباب الذي عقده سيبويه بقوله: (هذا باب مايكون فيه إلاَّ ومابعده وصفًا بمنزلة مِثْل وغَيْر) وذلك قولك: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنَا). الكتاب ٣٧٠/١، وانظر الأصول ٣٠١/١- ٣٠٢.

(٢) انظر هذا القول في الانتصار، ق ١٨٢ مع اختلاف طفيف، وقارن بين قوله هنا وماقاله في المقتضب ٤٢٢/٤.

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة التي أوردها سيبويه في الباب وهي قوله عز وجل "لوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللّه لَفَسَدَتَا" سورة الأنبياء، الآية /٢٢، انظر الكتاب ٣٧٠/١.

(٤) هو أبوبكر بن السراج أستاذ أبي علي رحمهما الله.

قال: ومثل ذلك "لاَيَسْتَوي[1] القَاعِدُوْنَ مِنَ المُؤْمِنِيْنَ غَيْرُ أُوْلي الضَّرَرِ"[2]، وقوله تعالى "صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم"[3].

قال أبوبكر: (غير) إنما صارت هذه للنكرة وإن أضيفت إلى المعرفة لقيام الإشاعة فيها، كأنك إذا قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ) جاز أن يكون التغاير بينهما في أشياء كثيرة تكاد لاتحصى فإذا وقعت موضعًا ارتفعت عنها فيه الإشاعة فاختص جاز أن يوصف بها المعارف، فقولك: "غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" صفة للَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم"[4]، وجاز ذلك وإن كان (الَّذِيْنَ) معرفة،لأنه ليس هنا إلا صنفان: الذِّيْنَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالإِسْلاَمِ والَّذِيْنَ لَمْ يُنْعِمْ بِهِ، وهم المغضوب عليهم، فلمَّا تخصَّص [٥٨/ب] (غير) هنا، وخرج من الإشَاعَة جاز أن يكون صفة (للَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)[5].

قال: وعلى هذا تصف المعارف (بغير)، إذا كان مثل هذا

---

(١) في المخطوطة زيادة لفظ (في) بين قوله تعالى: (لايستوي) وقوله: (القاعدون).

(٢) سورة النساء، الآية/ ٩٥ قال الأخفش عن (غير) هنا: مرفوعة، لأنك جعلته من صفة القاعدين، وإن جررته فعلى المؤمنين وإن شئت نصبته إذا أخرجته من أول الكلام فجعلته استثناء وبها نقرأ" معاني القرآن ١/٢٤٤- ٢٤٥، قال الأصبهاني: "قرأ أبوجعفر ونافع وابن عامر والكسائي وخلف: (غيرَ أولي الضرر) بالنصب، وقرأ ابن كثير وأبوعمرو، وعاصم، وحمزة ويعقوب (غيرُ) بالرفع" انظر المبسوط في القراءآت العشر/١٥٨، وعلل النحاس وجهي القراءة، فالنصب على الاستثناء، أوهي حال من القاعدين، والحديث يدل على معنى النصب. وروى قراءة ثالثة هي خفض (غير) نعتًا للمؤمنين. انظر إعراب القرآن ١/٤٨٣، ثم انظر أيضًا البحر المحيط ٣/٣٠٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية /٧.

(٤) سورة الفاتحة، الآية /٧.

(٥) انظر الأصول ٢/٧٧- ٧٨، وانظر إعراب ثلاثين سورة/ ٣٢، والبحر المحيط ١/٢٨.

الاختصاص كقولك: (افعل) الحركة غير السكون، والزم الاجتماع غير الافتراق.

أنشد[1]:

... إِنَّما يَجْزِيْ الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلْ

(غير الجمل) صفة للفتى.

الدليل على ذلك أنك لو وضعت "مِثْلَ" هنا، فقلت: (إنَّما يَجْزِي الْفَتى مِثْلُ الْجَمَلِ) كان (مثل) صفة للفتى.

قال: ولاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ). وأَنْتَ تُرِيْدُ أَنْ تَجْعَلَ الكَلاَمَ بِمَنْزِلَةِ (مِثْل)، إِنَّما يَجُوزُ ذَلِك صِفَةً، ونظِيْرُ ذَلِكَ مِنْ كَلاَمِ الْعَرَبِ (أَجْمَعُوْنَ)[2].

---

(١) هذا عجز بيت من الرمل، للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وإذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إنَّما يَجْزِي الْفَتى غَيْرُ الجَمَلْ

أنشده سيبويه وفيه جعل (غير) نعتًا (للفتى)، انظر الكتاب ١/ ٣٧٠، انظر المسائل الحلبيات / ٢٦٥، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق١٩٠، وعلل الرماني سبب مجيء (غير) نعتًا (للفتى) في هذا البيت لأنه بعد موجب، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٣٧.

وأنشد المبرد في المقتضب ٤/ ٤١٠ وفيه (أُولِيْتَ) مكان (أقرضْتَ) هنا وقال: "فغير هذه في موضع (إلا)"، انظر أيضًا مجالس ثعلب ٤٤٧/٢، الأصول ٢٨٦/١، ٣٠١ وفي الثانية جاء لفظ (جوزيت) مكان (أقرضت) ومثله في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٧٠، وكذلك في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٤٠ (سلطاني) وانظر أيضا مجمع الأمثال ٢٤/١، العيني ١٧١/٤، ١٨٧، الخزانة ٢٨/٢، ٦٨/٤، ٤٧٧، لسان العرب (قرض)، والبيت في ديوان الشاعر ضمن قصيدة /١٧٤- ١٩٨. ورواية البيت فيه:

فإذا جُوزِيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إنَّمَا يَجْزِي الفَتى لَيسَ الجَمَلْ

(٢) في المخطوطة: (أجمعين)، والصواب من الكتاب ٣٧١/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٠.

قال أبوعلي: (إلاَّ) لايكون وصفًا إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء فلا يجوز أن تجعل قولك: (إلاَّ زَيْدٌ) من قولك: (مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ) صفة، لأن هذا الموضع لايجوز فيه استثناء، وإنما يجري صفة بمنزلة (مِثْل) إذا جاز أن يقع استثناء[1].

وقوله: إنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ صِفَةً.

أي إنما يجوز أن تجعل (إلا) وصفًا إذا جرى على موصوف (كَأَجْمَعِيْنِ)[2].

قال: وَلاَ يَجُوْزُ (إلاَّ أَنْ يَكُوْنَ)[3].

---

(١) يقول أبوسعيد في تفسير عبارة سيبويه هذه: "(إلاَّ) ومابعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن (أجمعين) لايكون إلا نعتًا للأسماء المذكورة قبله، ولايقام مقام المنعوت كما تقام (مثل)، و (غير) مقام المنعوت في قولك: (مَرَرْتُ بِمِثْلِ زَيْدٍ، وبغَيْرِ زيدٍ) تريد: (بِرَجُلٍ مِثْلِ زَيْدٍ، وبِرَجُلٍ غَيْرِ زيدٍ)، لأن (مثلاً وغيراً) اسمان يُنعَت بهما، وهما يتصرفان تصرف الاسماء والحروف، وإنما يُنعت به حملاً على (غير)، لأن (غير) قد حُمل عليه في الاستثناء. . " شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٠.

(٢) انظر تفسير الرماني، جـ٣، ق ٣٧ لمزيد من التفصيل.

(٣) في الكتاب ٣٧١/١ قوله: ولايجوز رفع (زيد) على (إلاَّ أنْ يَكُونَ). يريد في قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ). وصرفه الفارسي إلى قوله (إلا الفرقدان) من بيت عمرو بن معدي كرب من الوافر الذي أنشده سيبويه:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُـهُ أَخُـوهُ   لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ

فقوله: (إلا الفرقدان) نَعْت لقوله (كلُّ) على تأويل (غيرٌ)، ولو كان صفة لـ(أخٍ) لقال: (إلا الفرقدين) لأن مابعد (إلا) يعرب بإعراب (غير) الذي يقع موقعه. وقد ألمح السيرافي إلى مافي هذا البيت من فساد الاعتقاد الجاهلي الذي لايقول بالبعث ولا بفناء الأشياء، على أنه قال: ويجوز أن يكون أراد: لايتفرقان مادامت الدنيا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق١٩٠، وانظر الشاهد في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٧، وأنشده المبرد وقال: "كأنه قال: "وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه" المقتضب ٤٠٩/٤، الكامل ١٤٤٤/٣ (الدالي)، البيان والتبيين ٢٢٨/١، شرح أبيات سيبويه ==

يعني قوله: (إلاَّ الْفَرْقَدَانِ) لأنك لاتضمر الاسم الذي هذا من تمامه، أي لايجوز أن يكون ارتفاع (الْفَرْقَدَانِ) عَلى (يَكُونُ) التي في قولك: (إلاَّ أَنْ يَكُونَ)، لأن الموصول لايحذف ويترك شيء من صلته، كما لايحذف بعض الاسم ويترك بعضه.

***

هذا بابُ مَا يُقَدَّمُ فِيْهِ الْمُسْتَثْنى:

وذلِكَ قَوْلُك: مَا فِيْها إلاَّ أَبَاكَ أَحَدٌ[1].

قال أبوعلي: لو رفعت المستثنى إذا قدمته لأبدلت المستثنى منه من المستثنى، وهذا عكس ماعليه هذا الحد، لأنك إنما تبدل المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى.

قال: لأنَّ الاسْتِثْنَاءَ إنَّما حَدُّهُ أَنْ تَدَارَكَهُ[2] بَعْدَ مَا تَنْفِي، فَتُبَدِلَهُ[3].

أي تبدل المستثنى من الذي نفي عنه الفعل وهو (أحدٌ) من قولك: (مَا أَتانِي أَحَدٌ).

== للنحاس/٢٧١، المفصل/٧٠ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٦/٢، انظر البيت في فرحة الأديب/٢٠٠ الإنصاف ٢٦٨/١، الهمع ٢٢٩/١، الدرر ١٩٤/١، والبيت في ديوان عمرو/١٨١، وقد نسب لسوار بن المضرّب، كما نسب لحضرمي بن عامر، وانظر البيت في لسان العرب (إلاّ).

(١) الكتاب ٣٧١/١.

(٢) في الكتاب ٣٧١/١ (تَتَداركَهُ)، ورواية السيرافي توافق ماجاء عند أبي علي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ٣٧١/١.

قال: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ وَجْهُ الكَلاَمِ هذا - أي أن يكون مبدلاً منه - حَمَلُوهُ على وجْهٍ قدْ يَجُوزُ إِذا أَخَّرْتَ المُسْتَثْنى[1].

قال أبوعلي: قوله: حَمَلُوه عَلَى وَجْهٍ قَدْ يَجُوزُ إِذَا أَخَّرْتَ المُسْتَثْنَى أي حملوا الاسم المستثنى المقدَّم وهو (زيدٌ) في قولك: (مَاجَاءَنِي إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ)، والوجه الجائز إذا أخرت المستثنى وهو (زَيْدٌ) النَّصْبُ، لأنه إذا أخر المستثنى فقيل: (مَاجَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ) جاز في زيد النصب على الاستثناء، فلما قدَّم المستثنى صار الوجه الذي كان جائزاً وإن لم يكن بالوجه [٥٩/أ] لا يجوز غيره، كما أن الحال من النكرة لم تكن مستحسنة، فلما قدم الصفة التي تكون حالاً على الاسم صار ماكان غير مُستَحسن من حال النكرة الوجه، كراهة أن يجعل ما لايوصف به وصفًا وهو (رَجُل) وما أشبهه في قولك (فِيْهَا قَائِمًا رَجُلٌ)[2].

قال: فإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ عَمْرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، كَانَ الرَّفْعُ وَ الْجَرُّ جَائِزاً[3].

أي الرفع في قولك: (إلاَّ أَبُوكَ)، والجر في قولك: (إلاَّ عَمْروٌ).

قال أبوعثمان: النصب عندي الوجه، ويكون (خيرٌ مِنْ زَيْدٍ) صفة

---

(١) الكتاب ٣٧١/١.

(٢) فسر أبوالحسن هذه الجزئية بقوله: "الذي يجوز في الاستثناء الذي يقدم فيه المستثنى النصب على طريقة الاستثناء من موجب لأنه كان يجوز فيه وجهان في التأخير: البدل والنصب، فلما تقدم بطل البدل وبقي الوجه الآخر، ولايجوز تقدم الاستثناء في أول الكلام، لأنه تقييد لما قبله، ولا يصح التقييد لما لم يوجد، ولايعارض هذا تقديه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجود، وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٣٩.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١.

(لأحَدٍ)، لأن المبدل منه لَغْوٌ، فلا يُوصَفُ، وقد أبدلت منه عمراً، فلما نصبت عمراً زال عنه الإبدال[1].

قول أبي عثمان: النصب عندي الوجه، يقول: إذا رفعت (أَبُوكَ) فأبدلته من أحد صار (أحد) المبدل منه لغواً، فلا يحسن من بعد أن تصفه وهو ملغى، فإذا نصبت (إلاَّ) كما تنصبه إذا كان مقدمًا لم يصر (أحدٌ) لغواً، وإذا لم يصر لغواً حسن أن تصفه.

قال: وحَسُنَ البَدَلُ، لأنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعِ والْجارّ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ[2] مِنَ المَرفُوعِ والمَجْرُورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلكَ[3].

قال أبوعلي: قوله: حَسُنَ البَدَلُ أي إبدال (أَبُوكَ، وعمروٌ)[4] لأنك قد شغلت الرافع والجار، أي لم تقدم المستثنى قبل أن تشغل العامل، كقولك: (مَا جَاءَنِي إلاَّ أَبَاكَ أَحَدٌ)، ولكنك شغلت العاملين، ثم جئت بما يكون بدلاً من الذي شغل به العامل وهو قولك (أَبُوكَ، وعَمْروٌ) فأبدلتهما من المرفوع والمجرور.

وقوله: ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلكَ[5] - أي وصفت المبدل منه -.

قال: وكَذَلِكَ: (مَنْ لِيْ إلاَّ أَبُوكَ صَدِيْقًا) لأنَّكَ أَخْلَيْتَ مِـنَ

---

(١) قال المبرد: "كان سيبويه يختار مامررت بأحد إلا زيدٍ خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ماقد سقط، والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه" المقتضب ٣٩٩/٤- ٤٠٠.

(٢) في الكتاب ٣٧٢/١ "أبدلته" ومثله عند أبي سعيد في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١.

(٤) في قوله: "ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمروٌ خير من زيدٍ". انظر شرح المفصل ٩٢/٢، شرح الأشموني ٣١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٢/١.

الأبِ[١]، ولَمْ تُفْرِدْهُ لأنْ يَعْمَلَ كما يَعْمَلُ المُبْتَدأُ[٢].

قال: وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْداً خَيْرٍ مِنْكَ[٣]، وكَذَلِكَ مَنْ لي إلاَّ زَيْداً صَدِيقٌ.

وفي نسخة أخرى: مَنْ لِي إلاَّ زَيْداً صديقًا[٤]، كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ وفِي أنْفُسِهِم شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إلاَّ نَصْبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يُقَدَّمَ قَبْلَ الاسْمِ إلاَّ نَصْبًا[٥].

قال أبوعلي: يقول: كرهوا أن يقدم الاسم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة المبدل منه إلاَّ نصبًا، كما كرهوا أن يقدم المستثنى قبل الاسم المستثنى منه إلاَّ نصبًا، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالاسم الواحد في بعض المواضع، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلا بالصفة، كقولك: زيدٌ الطويل، إذا لم يتميز (زيد) من الزيدين إلا بالحِلْيَة.

---

(١) في الكتاب ٣٧٢/١ (أخْلَيْتَ مَنْ للأبِ)، ورواية السيرافي توافق ماجاء عند أبي علي، وسترى تفسيره لذلك.

(٢) الكتاب ٣٧٢/١. قال أبوسعيد في توجيه هذا المثال: "وأما قوله: (مَنْ لي إلاَّ أبوك صديقًا) فإن أبا العباس محمد بن يزيد يقدره على أن (مَنْ) مبتدأ، و (أبوك) خبره، ومثله: يقول لك مازيدٌ إلاَّ أخُوكَ، وصَدِيقًا حال. والوجه عندي أن (مَنْ) مبتدأ، و (لي) خبره، و (أبوك) بدل من (مَنْ)، كأنه قال: (ألي أحَدٌ إلا أبوك)؛ وقوله: (أخْلَيْتَ مِنَ الأبِ ولَمْ تُفْرِدْهُ)، معنى (أخْلَيْتَ مِنَ الأبِ) أي ابدلت (الأب) منه، ولم تفرد (مَنْ)، لأن (لي) خبرها" شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩١.

(٣) في الكتاب ٣٧٢/١ (خير مِنْهُ)، والذي في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩١ يوافق ماجاء في التعليقة.

(٤) الروايتان (الرفع والنصب) مذكورتان في الكتاب على غير ترتيب أبي علي، ولم يذكر السيرافي رواية النصب في (صديقًا) هنا.

(٥) الكتاب ٣٧٢/١.

قال: وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ بَعْضَ [٥٩/ب] {العَرَبِ} المَوْثُوقِ بِهِمْ يَقُولُونَ: {مَالِي} إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ، فَيجعلُونَ (أَحَداً) بَدَلاً[١]. أي من الأب.

أبو العباس لايجيز: (مَالِي إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ). لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (أحدٌ) مبدلاً منه لا بدلاً[٢].

***

هذا بابٌ تَثْنِية المُسْتَثْنى:

وذلِكَ قَوْلُكَ: ما أَتانِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً[٣].

قال أبوعلي: لايجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف، لأنه لايرتفع فاعلان إلا على إشراك حرف العطف بينهما، فإذا أدخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعًا[٤].

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١. ومابين المعقوفات زيادة من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩١.

(٢) انظر رأي أبي العباس آنفًا كما رواه أبو سعيد؛ وانظر المقتضب ٤٢٤/٤.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١. ويرى ابن السراج أن للمتكلم الحق في نصب أحد الاسمين ورفع الآخر، أيّهما شاء. انظر الأصول ٣٤٥/١.

(٤) سيبويه يقول هنا: لايجوز الرفع في (عمرو) من قبل أن المستثنى لايكون بدلاً من المستثنى... وقال أبو سعيد: "الاسمان المستثنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رُفع أحدهما ونُصب الآخر على مايوجبه تصحيح اللفظ. فإذا قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلاّ عمراً) فلا بدّ من رفع أحد الاسمين، لأن الفعل المنفي لا فاعل معه، ولابدّ من جعل أحد الاسمين بعد (إلاّ) فاعلاً له. فإذا جعلنا المرفوع (زيداً) وبعده (إلاّ عمروٌ) لم يجز رفع (عمرو)...". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٢-١٩٣. وقد ناقش أبوعلي هذه المسألة في المسائل البغداديات/٤٩١، وأفاض في ذلك.

وأنشد:

.... إلاَّ رَسِيْمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ[1]

قال أبوعلي: الرسيم[2] والرَّمَل توكيدان للعمل[3] لأنهما ضربان منه.

***

هـذا بـابُ غَيْـرٍ[4]:

قال: فَأمَّا خُرُوجُهُ مِمَا يَدْخُلُ فِيْهِ غَيْرُهُ (فَأتَانِي القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، فَزَيْدٌ غَيْرُ الَّذيْنَ جَاءُوا، ولَكِنْ فِيْهِ مَعْنَى (إلاَّ)، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ الَّذِي

---

(١) في المخطوطة (إلاّ رسيمه وإلاّ عَمَلُه) ولعله وهم من الناسخ.
وهذا بيت من الرجز أنشده سيبويه دون نسبة، وهو قول الراجز:
مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ
إلاَّ رَسِيْمُهُ وَ إلاَّ رَمَلُهْ
والشاهد هنا (رَسِيْمُهُ) فهو بدل من (عَمَلُهْ)، وهو بدل بعض من كل، لأن الرسيم بعض العمل. والرَّسيم والرَّمَل ضربان من المشي، فالرسيم هو السعي بين الصفا والمروة، والرَّمَل في الطواف حول الكعبة، قال الأعلم: أي لامنتفع فيَّ ولا عمل عندي أفوت به غيري إلا هذا. انظر الكتاب وهامشه ٣٧٤/١، وانظر شرح السيراقي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٤، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٤٩، ٥٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٧٤، شرح ابن عقيل ٢٠٦/١، شرح الأشموني ١١٥/٢، الهمع ٢٢٧/١، الدرر ١٩٣/١، وقال: لم أعثر على قائله.

(٢) في المخطوطة (الرَّسم).

(٣) يريد: (العمل) المذكور في البيت الأول من الرجز وهو قوله:
مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ.

(٤) الكتاب ٣٧٤/١.

بَعْدَ إِلاَّ[1].

قال أبوعلي: قوله: (فصارَ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ الذّيْ بَعْدَ إِلاَّ)، أي في الإعراب لا في المعنى، فأما في المعنى فالاسم المضاف إليه (غَيْر) بمنزلة الاسم بعد (إلاَّ) في قولك: (جَاءَنِي القَوْمُ إلاَّ زَيْداً)، ألا ترى أن (زَيْداً) بعد (إلاَّ) خارج مما أدخل فيه غيره؟ كما أن الاسم المضاف إليه (غَيْر) خارج مما دخل فيه غيره؟، وغيره هو الغير الداخل فيما خرج منه (زيدٌ)[2].

قال: وأَمَّا خُرُوجُهُ مِمَّا دَخَل فِيْهِ غَيْرُهُ، (فَمَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ)[3]

قال أبوعلي: يقول: خرج (غَيْرُ) مما دخل فيه غيره وهو (زَيْدٌ)، ويبين ذلك أن تقول: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ)، (فأَحَدٌ) لم يأتك فهو

---

(١) الكتاب ١/٣٧٤، وفي النص بعض اختلاف. فرواية الكتاب: "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيدٍ، فغيرهم الذين جاءوا.." ورواية أبي سعيد توافق ماجاء في التعليقة، على أن أبا سعيد أشار إلى ورود الرواية الأخرى التي ظهرت في الكتاب في بعض النسخ، وقال: "وأما اختلاف النسخ فالذي يقول: فأما خروجه مما دخل فيه غيره، فأتاني القوم غيرُ زيد، يريد خروج (زيد) مما دخل فيه القوم، والذي يقول: فأما دخوله فيما خرج منه غيره، يريد: دخول (غير)، لأن (غير) دخل في الإتيان الذي خرج منه زيد". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٤.

(٢) بين أبوسعيد أن الأصل في الاستثناء (إلاّ) وهو الحرف الموضوع له، وحملت (غير) عليه لمخالفتها لما أضيفت إليه،... وإنما تكون (غير) بمنزلة (إلا) في الاستثناء فقط. ولاتكون كذلك حتى يكون الاسم بعد (إلاّ) يصح إضافة (غير) إليه... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٤- ١٩٥، أما أبوالحسن الرماني فبين أن (غير) تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) إذا كان مفرداً، ولايجوز إذا كان ابتداء وخبراً، لأن (غير) لاتضاف إلى الجملة، كما لاتضاف (مثل)، لأنها تقتضي المفرد، كما تقتضيه (مثل)... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٥١.

(٣) الكتاب ١/٣٧٤. وانظر المقتضب ٤/٤٢٢.

خارج مما دخل فيه سواه، (وغيْر) بدل من (أحَدٍ)، (فَغَيْرُ) أيضًا لم يأتك كما أن الذي هو بدل منه لم يأتك، فقد وضح خروجه مما دخل فيه غيره والذي دخل فيما خرج منه غيره هو (زَيْد) المضاف غير المرفوع ألا ترى أن (زيداً) المضاف قد أتاك، وغيره لم يأتك، فقد دخل إذاً (زيدٌ) فيما خرج منه غيره، وهو الغير الخارج مما دخل فيه (زيد).

قال: وقَدْ يكُونُ بِمَنْزِلَةِ (مِثْلٍ) لَيْسَ فِيْهِ مَعْنى إلاَّ[1].

قال أبوعلي: تقول على هذا: (لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ غَيْرُ قيراطٍ ومَائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمَيْنِ)، فيكون المقرُّ به درهمًا ومائة، لأن (غير) هنا صفة كأنه قال: درهمٌ ليس بقيراط، ومائة ليست بدرهمين.

قال: ولَوْ جَازَ أَنْ تَقُولَ: أتَانِي القَوْمُ زَيْداً [٦٠/أ] تُرِيْدُ الاسْتِثْنَاءَ ولاَ تَذْكُرُ (إلاَّ) لما كَانَ إلاَّ نَصْبًا[2].

قال أبوعلي: قد أوضح بقوله: لَمَا كَانَ إلاَّ نَصْبًا أن المستثنى عنده ينتصب عند تمام الجملة التي قبله، كما أن الاسم في (مَا صَنَعْتَ وَزَيْداً) ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، إلا أن الاسم انتصب في كل واحد {من}[3] الموضعين بتوسط حرف لمعنى[4].

---

(١) الكتاب ٣٧٤/١.

(٢) الكتاب ٣٧٤/١.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) وجه الشبه بين قولك: (أتاني القوم زيداً) وقولك: (ما صَنَعْتَ وزيداً) أن الكلام يتم في الجملة الأولى إذا قلت (أتاني القوم)، وفي الثانية إذا قلت (ماصنعت؟) ونصب (زيد) فيهما إنما هو بتوسط حرف لمعنى، فالمعنى في الجملة الأولى هو الاستثناء، كما أنه في الثانية المعية.

قال: ولايجُوزُ أَنْ يَكُونَ (غَيْرَ) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلاّ)، وذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعلُوا فِيْه مَعْنىً إلاّ مُبْتَداً، وإنَّما أَدْخَلوا فِيْه مَعْنى الاسْتثْنَاءِ فِي كُلِّ مَوْضعٍ يَكُونُ فيه بِمَنْزِلَةِ (مِثْل) وَيُجْزِيءُ مِنَ الاسْتِثْناء[1].

قالَ أبوعلي: الاسم الذي يبتدأ بعد إلاّ، نحو: (مَا رَأَيْتُ أحداً إلاّ زَيْدٌ خيرٌ مِنْهُ)، لايجوز أن يبتدأ (غير)، فيجعل بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلاّ)، فيقال: (مَا رأَيْتُ أحداً غَيْرُ زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْهُ).

وقوله: وإنَّما أَدْخَلُوا فِيْهِ مَعْنى الاسْتِثْنَاء.

قال أبوبكر: ليس يكون (غير) استثناء إلا في الموضع الذي يكون فيه صفة، ولايكون صفة إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء[2].

قال: أَلاَ تَرى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَتَانِي غَيْرُ عَمْروٍ)، كَانَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ؟[3].

قال أبوعلي: (غَيْرُ) في هذا الموضع لايجوز أن يكون استثناء، لأنه ليس بوصف، لكنه إخبار بأن (عَمْراً) لم يأته، وإنما الذي أتاه غير عمرو وليس عمراً، وربما علم من قول القائل: أَتَاني غَيْرُ عَمْروٍ، أن عمراً أيضًا قد أتى، وإن كان اللفظ لايدل عليه ظاهراً، فلما لم يكن (غَيْرُ) وصفًا لم يكن استثناء.

وقوله: وإِنْ كَانَ يَسْتَقِيْمُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَاهُ فَقَدْ يَسْتَغْني بِهِ فِي مَواضِعِ من الاسْتِثْنَاءِ[4].

(١) الكتاب ١/٣٧٤- ٣٧٥.
(٢) انظر الأصول ١/٢٨٥.
(٣) الكتاب ١/٣٧٥.
(٤) الكتاب ١/٣٧٥.

قوله: قد يستغني به في مواضع من الاستثناء، أي قد يستغني (بِغَيْرٍ) الاستثناء في مواضع، وإن لم يكن (غَيْر) في تلك المواضع صفة، كما يستغني بـ(مَا أتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ)، عن (مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ).

وقوله: وَلَوْ قَالَ قائل[1]: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ، يُرِيْد بِهَا مَنْزِلَةَ (مِثْل) لَكَانَ مُجْزِيًا مِنَ الاسْتِثْنَاءِ[2].

أي: قد يجزي (غير) في هذا الموضع من الاستثناء وإن لم يكن استثناء لأنه ليس بوصف، وإنما يكون استثناء في الموضع الذي يكون فيه وصفًا، كما يجزي الشيء من الشيء، وإن لم يكن إيَّاه في حقيقة المعنى.

قال: فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ (إلاَّ زَيْدٌ) وَقَدْ كَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ، حَمَلُوْهُ عَلَى المَوْضِعِ[3].

أي على موضع الاسم الذي كان يقع بعد (إلا)، فأما (إلاَّ) فحرف لا موضع له[4].

***

(١) قوله: (قائل) زيادة عند أبي علي ولم ترد في الكتاب ولا في شرح السيرافي للكتاب.

(٢) الكتاب ١/٣٧٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٤.

(٣) الكتاب ١/٣٧٥، وانظر المقتضب ٤/٤٢٢.

(٤) يريد: قوله: (ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ) في موضع (ما أتاني إلا زيدٌ وعمروٌ).

هذا بابُ {ما} يُحذَفُ المُستثنى مِنهُ استِخفافًا. [٦٠/ب]

وَذلك قَوْلُكَ: لَيْسَ غَيْرُ[١].

قال أبو إسحاق: (غير) عندي ليس بمبني على الغاية، لحذف المضاف إليه منه كما بني (قَبْلُ وبَعْدُ)، لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة[٢].

قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون (كُلّ) أيضًا مبنيًا لحذف المضاف إليه منه في قولهم: (مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائِمًا) فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء، لكن (غير)، إن جاء مضمومًا فللإشمام.

قال: وتَقُولُ: أَتَاني القَوْمُ مَاعَدَا زَيْدًا[٣].

قال أبوبكر: (ما) هنا مع مابعدها بمنزلة المصدر، وهي في موضع نصب بما قبلها أي بتمام الجملة المستثنى منها[٤].

قال: ألاَ تَرى أنَّكَ لَوْ قُلْت {أتوني} مَا حَاشَا زَيْدًا لَمْ يَكُنْ كَلاَمًا[٥].

---

(١) الكتاب ١/٣٧٥. وانفرد أبوعلي بزيادة (ما) التي بين المعقوفتين هنا، والمعنى واحد. قال أبوسعيد: "الحذف الذي استعملوه بعد (إلاّ) و (غَيْر) إنما يستعمل إذا كانت (إلاّ) و(غَيْر) بعد (لَيْس)، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، لاتقول بدل (ليسَ إلاّ): (لم يكنْ إلاّ)، ولا (لم يكنْ غيرُ)." شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٦.

(٢) قال ابن السراج: "حكم (غير) إذا أوقعتها موقع (إلاّ) أن تعربها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد (إلاّ)... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلاّ جاز بغير، ولايجوز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد (إلاّ)"، انظر الأصول ١/٢٨٤- ٢٨٥، وانظر الإنصاف ١/٢٨٧- ٢٩٣، وانظر شرح الأشموني ٣/٤٢١.

(٣) الكتاب ١/٣٧٧.

(٤) انظر الأصول ١/٢٨٧.

(٥) الكتاب ١/٣٧٧، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٧.

قال أبوعلي: يقول فلا يكون (حَاشَا) إلا حرفًا[1] إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لِما، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أنْ وَالفِعْل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف[2].

قال: وأمَّا (أتَانِي القَوْمُ سِوَاكَ)، فَزَعَمَ الخَلِيْلُ أنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ: (أتَانِي القَوْمُ مَكانَكَ)[3].

قال أبوعلي: (سِوَاكَ) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بمنزلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف، فتقول (جاءَنِي الذّي سِوَاكَ، ومَنْ سِوَاكَ)، كما تقول: (الذّي عِنْدَكَ)، ووقوعها استثناء قولك: (أتَانِي القَوْمُ سِوَاكَ)، فهذا موضع استثناء، كقولك (أتَانِي القَوْمُ إلاّ زَيْداً، وإلاّ أبَاكَ)[4].

***

(١) نص سيبويه على أن (حاشا) ليس باسم ولا فعل ولكنه حرف يجر مابعده كما تجر (حتّى) مابعدها وفيه معنى الاستثناء، انظر الكتاب ٣٧٧/١، إلا أن بعض النحاة خالف سيبويه فيها، فالفراء يرى أنها فعلٌ لا فاعل له، وأن الأصل (حَاشَا لزيدٍ) فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها. ويرى المبرد أنها حرف جر كما قال سيبويه، كما تكون فِعْلاً ينصب به مثل (خَلاَ وعَدَا)، واستدل على ذلك بتصريف الفعل منه.. ومما يقوي رأي المبرد أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى أن العرب تخفض بها وتنصب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٩، وانظر الإنصاف ٢٧٨/١- ٢٨٥. كذا انظر الانتصار، ق ١٨٦- ١٩٠.

(٢) بعض النحاة لايسلم بأن (حاشا) حرف، كما سبق عرضه مختصراً، ويحتج بقوله: (حَاشَا لِزَيْدٍ) وأنه لو كانت (حاشا) حرف جر لم يجز دخولها على اللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١٩٩، وانظر الانتصار، ق ١٨٩- ١٩٠.

(٣) الكتاب ٣٧٧/١، وانظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٤) فسر أبوالحسن كلام سيبويه هنا بقوله: "وتقول: أتاني القومُ سِوَاكَ، فتستثني بقولك سواك كما تستثني (بغَيْرٍ)، إلا أن (غيراً) ليس لها إعراب هي أحق به... وسِوَاكَ ظرف له إعراب هو أحق به، فهو يلزمه، ويقع الاستثناء على ذلك الوجه من إعراب الظرف وهو النصب ==

هذا بَابُ عَلاَمَةِ المُضْمرِيْنَ المَرْفُوْعيْنَ[١]:

قال: وَكَذَلِكَ هِيَ لاَ تَقَعُ مَوْقِعَ الإِضْمَارِ الَّذي في (فَعَلتْ)، لأنَّ ذَلِكَ الإضْمارَ بِمَنْزِلَةِ الإِضْمَارِ الَّذي لَهُ عَلاَمَةٌ[٢].

قال أبوعلي: يقول: الإضمار الذي في (فَعَلَتْ) بمنزلة الإضمار الذي له علامة متصلة، فلا يقع موقعه الضمير المنفصل، لِما يقَعُ بعد سائر ماله علامة متصلة إذا أمكن وقوع المتصلة.

قال: فالمُؤَنَّثُ يَجْرِي مُجْرَى المُذَكَّرِ[٣].

قال أبوعلي: يعني في امتناع وقوع المنفصل موقع المتَّصل فيه[٤].

قال: لأنَّهُمْ اسْتغْنَوا بِهذَا، أي بالمتصل، فَأَسْقَطُوا ذاك أي المنفصل[٥].

= في كل حال، فتقول: ما أتاني أحدٌ سواكَ، وأتاني القوم سواكَ، ومررت بهم سواك، كأنك قلت: (مَكَانَكَ) إلا أنه ليس في (مكانك) استثناء، لأنه ليس على معنى (غير)، كما أن (سواك) على معنى (غير)، فلم يدخله الاستثناء". شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٥٦.

(١) الكتاب ٣٧٧/١، وفيه (هذا باب علامات ...) ورواية السيرافي توافق ماجاء عند أبي علي، أما الرماني فعنون له بقوله: (أبواب علامة المضمر)، ثم بدأها بباب علامة المضمر المرفوع المنفصل.

(٢) الكتاب ٣٧٨/١.

(٣) وهذه العبارة متعلقة بقوله: "ولايقع (هُنَّ) في موضع النون التي في (فَعَلْنَ) و (يَفْعَلْنَ)، لو قلت: (فَعَلَتْ هي) لم يجز إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر، فأنا، وأنت، ونحن، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، لايقع شيء منها في موضع شيء من العلامات.." الكتاب ٣٧٨/١.

(٤) أي يمتنع وقوع الضمير المنفصل (أنا، نحنُ)، (أنْتَ، أنْتِ،..) موقع المتصل فيه، نحو (فعلتُ، فَعلنَا)، (فعلتَ، فَعَلْتِ).

(٥) الكتاب ٣٧٨/١، وقد مزج الفارسي تعليقه بنص الكتاب.

أنشد:

. . .   هَا وَذَا لِيَـا[1]

قال أبوعلي: إنما جاز الفصل بين هذا[2] بالواو وبغيره مما فصل به بينهما لأنه ليس بصلة وموصول، فيمتنع الفصل بينهما، إنما هو للتنبيه فأين وقع جاز.

قال: وَزَعَمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا، (أَيْ هَا [٦١/أ] اللهِ ذَا) إِنَّما هُوَ هذا[3].

قال أبوعلي: تقدير (أي هَا اللّه ذَا)، إنما هو (نَعْمْ وَاللّهِ هذا)، ففصل بين (ها) التي هي للتنبيه وبين (ذا) باسم الله عز وجل، وصار (هَا) عوضًا من الواو الجارة في القسم فلم يجتمع معها كما لايجتمع العوض والمعوض منه في الكلام[4].

قال: وَتَقُولُ: إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ[5].

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل للبيد وهو قوله:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نصفين بَيْنَنَا   فَقُلْتُ لَهُمْ هذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا

أنشده سيبويه شاهداً على الفصل بين (هَا) و (ذَا) بالواو، على تقدير: (وهذا لي). وسبق النظر فيه انظر الجزء الأول /٣٤٣.

(٢) يريد جواز الفصل بين (ها) و (ذا) بالواو، كما جاز الفصل في بعض الحروف بغير الواو نحو (ها أناذا) و (ها نحن أولاء) و (هاهو ذاك) و (ها أنت ذا) ونحوها، والذي سوغ الفصل في هذه الأحوال أن الهاء إنما هي حرف تنبيه، فأين وقع جاز. انظر فضل تفصيل لهذا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٣.

(٣) الكتاب ٣٧٩/١، وفيه: "وزعم أن مثل ذلك..." ومثله في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٢.

(٤) من الفصل بين (هَا) و (ذَا) قولهم((هَا اللّه ذا) واسم اللّه ظاهر لايدخل عليه هاء التنبيه، وإنما معناه (لا واللّه هذا)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٣. وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٦٢.

(٥) الكتاب ٣٨٠/١.

قال أبوعلي: تقدير (إنَّ إيَّاكَ رَأَيْتُ)، (إنهُ إيَّاكَ رَأَيْتُ) إنه إياك أي أن الحديث والقصة أيَّاك رأيْتُ، وكذلك (إنَّ أَفْضَلَهُمْ)[1]: إنَّهُ أفْضَلهُمْ، فحذفت هذه الهاء[2]، وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جائز في الشعر كقوله:

إنَّ[3] مَنْ لاَمَ في بني[4] بِنْت حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ[5]

ولو كان (إيَّاكَ) منتصب بأن دون (رأيت) لوجب الضمير المنْصُوبُ بأنّ، ولاَ يَكُوْنُ إيَّاكَ.

---

(١) انظر الكتاب ٣٨١/١، وفيه (إنَّ أَفْضَلَهُمْ لقيْتُ).

(٢) يقول أبوسعيد: "(إنْ زيداً رأيت) ففي نصب (زيد) وجهان: أحدهما: أن تنصبه بإنَّ، وتضمر في (رأيت) الهاء العائدة إليه. والآخر: تنصبه برأيت، وتقدر الهاء على تقدير (إنَّه).
وجميعًا غير مستحسن عند البصريين في الكلام، وأقبحهما عندهم حذف الضمير من (إنّ)، وأقبحها عند الكوفيين حذف الهاء من (رأيت)، فإذا جعلت المخاطب مفعولاً قلت على قول من حذف الهاء ونصب الاسم بالفعل الذي بعده: (إن إياك رأيتُ) كما تقول: (إياك رأيتُ)، والذي ينصب الاسم بأن تقول: (إنك رأيت)، وسبيل (إنّ) سبيل الفعل، وإذا عملت في الضمير اتصلت بها." شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٦.

(٣) في المخطوطة: (إنَّه).

(٤) في المخطوطة: (بين).

(٥) البيت من الخفيف، أنشده سيبويه منسوبًا للأعشى على تقدير (إنَّه مَنْ لاَمَ...) أو (يلمني) أو نحو ذلك... انظر الكتاب ٤٣٩/١، وأنشده ابن السيرافي منسوبًا إلى الأعشى من قصيدة في مدح الأشعث بن قيس، وفي هذه الرواية لفظ (ابنة) وأظنه لايستقيم إلا بفصل همزة (ابنة) انظر شرح أبيات سيبويه ٨٦/٢- ٨٧، انظر البيت في الإيضاح العضدي /١٢٢، والشاهد فيه حذف اسم (إن) وهو ضمير الشأن والقصة لوجود (مَنْ) التي استعملت للجزاء، والبيت في ديوان الأعشى /٨٤ (عطوي)، ص ٢٠ (مهدي) وفيه:
مَنْ يَلُمْني على بني إبنةِ حَسَّا نَ، أَلُمْهُ، وأعْصِهِ فِي الخطوبِ
والبيت من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب، ومطلعها: ==

قال: وتَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إيَّاكَ، فـإنْ قُلْتَ: لِمَ وَقَدْ وَقَعَ[1] الـكـافُ هَا هُنـا مِنْ ضَرْبِيـكَ، والـهَاءُ وأخَواتُهُ[2]، تـقُولُ: عَجِبْتُ [مـن ضربيك][3]. وَضَرْبِيهِ وضَرْبِيهِمْ، فـالعَرَبُ قَدْ تـكـلَّمُ[4] بـهـذا ولَيْسَ بِالكَثِيرِ.

قال أبوعلي: يقول: قد تكلم العرب بضَرْبِيكَ وما أشبهه، إلا أنه لما كان قليلاً لم يكن كالموضع الذي يقع المتصل، فيمتنع لقلة وقوعه، فيمتنع المنفصل من الوقوع فيه.

قال: ولَمْ تَسْتحْكِمْ عَلامَاتُ الإضْمَارِ الَّتِي لاَ يَقَعُ (إيَّا) مَواقِعَهَا، كَمَا استَحْكَمَتْ في الفِعْلِ، لايُقَالُ: عَجِبْتَ مِنْ ضَرْبِكَنِي، إنْ بَدأْتَ بِهِ قَبْلَ المُتَكَلِّمِ[5].

قـال أبوعـلي: قـال أبوالعـباس: مِنْ ضَرْبِكِي، وفِي الـكـتـاب: مِنْ ضَرْبِكَنِي[6].

قال أبوعلي: فـأبو العباس ذهب إلى أن ماقبل ياء الإضافة قد يكون مكسوراً ومذهب من قال: (مِنْ ضَرْبِكَنِي) على مافي النسخة أن

== مِنْ دِيَارٍ بالهَضْبِ، هَضْبِ القَلِيبِ ... فَاضَ مَاءُ الشُّؤُونِ فَيْضَ الغُرُوبِ

وانظر البيت أيضا في أمالي ابن الشجري ١/٢٩٥، الإنصاف ١/١٠٦، الخزانة ٢/٤٦٣، ٣/٦٥٤، ٤/٣٨٠.

(١) في الكتاب ١/٣٨١ "يقع" ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٤.

(٢) قوله (والهاء وأخواته) ساقطة من الكتاب ولم يذكرها أبو سعيد في تفسيره.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: (تتكلم)، ورواية السيرافي مثل رواية الفارسي.

(٥) الكتاب ١/٣٨١.

(٦) انظر مسألة (إيَّا) في المسائل العضديات /٣٨- ٤٢، وانظر الأصول ٢/١١٧- ١١٨.

فتحة الكاف تدل على التذكير، فإذا كسرت زالت الدلالة عليها، فاجتلبت لها هذه النون لتسلم فتحتها كما اجتلبت في (ضَرَبَني) وفي (عَنّي) لتسلم الفتحة والسكون، وكلٌ مذهب[1].

قال: وَلاَ مِنْ ظَرْ بِهِيْكَ إنْ بَدَأْتَ بِالبَعِيْدِ قَبْلَ القَرِيْبِ[2].

أي لايجوز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ولا الغائب على المخاطب.

قال: صَارَتْ إِيَّا عِنْدَهُمْ فِي هذا المَوضِعِ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَتِها فِي المَوضِعِ الذّي لاَيَقَعُ فِيْهِ شَيْءٌ مِنْ هذهِ الحُرُوفِ[3].

قوله: لذلك: أي لأنَّه لمّا لَمْ يستحكم[4] صار فيه بمنزلة الموضع الذي لا يقع فيه المتصل.

---

(١) انظر مزيداً من التفصيل في هذا المعنى في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٥-٢٠٦. بعد أن تعلم قوله: "... وإذا وصلوا الضميرين بالمصدر، فالأوّل ضمير فاعل، والثاني ضمير مفعول به، على ماذكرنا من ترتيب ذلك، ولم يحسن ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، كقولنا: عجبتُ من ضَرْبِيك، وضَرْبِيه، وضَرْبِكَهُ، وهو جائز حسن، والأجود منه: من ضَرْبِي إيَّاكَ، وضربي إيَّاهُ، وضَرْبِكَ إيَّاه، فإن كان الفاعل هو المخاطب وأضفت المصدر إليه، والمفعولُ به المتكلم، لم يحسن إلا المنفصل، نحو قولك: عجبتُ من ضَرْبِكَ إيَّاي، وكذلك: عجبتُ من ضَرْبِه إيَّاكَ، وضَرْبِه إيَّاي، على مارتبه سيبويه من تقديم القريب وهو المتكلم، ثم المخاطب، ثم البعيد الغائب، ولم يحسن: من ضَرْبِكَني، ولا مِنْ ضَرْبِهِيْني، ولا مِنْ ضَرْبِهِيْكَ...".

(٢) الكتاب ١/٣٨١، وهذه العبارة متصلة بالعبارة السابقة.

(٣) الكتاب ١/٣٨١.

(٤) يريد أن علامات الإضمار التي تقع (إيَّا) مواقعها لم تستحكم كما استحكمت في الفعل، لذلك صارت (إيَّا) فيه بمنزلة الموضع الذي لايقع فيه الضمير المتصل، فقولك: (عجبت من ضَرْبِهِيْكَ) لم يستحكم الضمير فيها استحكامه في قولك: (عجبت من ضربه إيَّاك) ونحو ذلك.

قال: وَتَقُولُ: أَتَوْنِي لَيْسَ إِيَّاكَ[1].

قال أبو العباس: لم يتصل الضمير هاهنا لأنَّها في موضع (إلاَّ)، فأشبهت الحروف ولم تجز لذلك[2].

قال: وامْتِنَاعُ التَّاءِ يُقَوِّيْ دُخُولَ (أَنْتَ) هَا هُنَا[3].

أي لايجوز أن تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَتَ، فتجعل التاء مكان (أَنْتَ)[4].

قال: وَتَقُولُ: قَدْ جَرَّبْتُكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ، فأَنْتَ الأُوْلى[5] مُبْتَدَأَةٌ، والثَّانِيةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا[6].

---

(١) الكتاب ١/٣٨١.

(٢) ينظر في المقتضب ٤/٤٢٨، وانظر أيضا ص ٢٧٩ منه.
قال أبو سعيد: "ومما يجوز فيه الضمير المتصلُ والمنفصلُ كنايات أخبار (كان، وليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب والاختيار عند النحويين في ذلك: الضمير المنفصل، كقولك: (أتاني القومُ لَيْسَ إيَّاك)، و (أَتَوْني لاَ يَكُونُ إيَّاهُ)..".
وقد ذكر أبوسعيد لذلك ثلاث علل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٦.
وقال أبوالحسن الرماني: "وتقول: (أَتَوني لَيْسَ إيَّاكَ، ولاَ يَكُونُ إيَّاكَ) فلا يجوز في الاستثناء إلاَّ المنفصل، لأنه كان يضعف فيه المتصل، ثم انضاف إليه في الاستثناء ضعفٌ من وجه آخر، وهو وقوعه موقع (إلاَّ) فلم يجز فيه إلاَّ المنفصل". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٦٤.

(٣) الكتاب ١/٣٨١.

(٤) تقول: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، و (عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ هو) إذا جعلت (زيداً) في الجملة الأولى مفعولاً، وجعلت الكاف الثانية مفعولاً أيضًا، والضمير المنفصل فيهما فاعلاً، فهذا جائز لأنه ولي غير العامل مما لايصلح فيه المتصل. انظر شرح الرمانى للكتاب، جـ٣، ق ٦٤.

(٥) في المخطوطة (الأول) وما أثبته هنا من الكتاب ١/٣٨١، ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٥.

(٦) انظر الكتاب ١/٣٨١ - ٣٨٢.

قال أبوعلي: والجملة في موضع نصب[١].

قال: وتقولُ: أنتَ أنتَ تُكرِّرُهَا كَما تَقُولُ للرَّجل: أنتَ وَتَسكُتُ عَلى حَدِّ قَولِه: قَالَ النَّاسُ زَيْدٌ[٢].

قال أبوعلي: يقول لايكون (أنْتَ) الثاني خبراً، ولكنه يكون تأكيداً والخبر مضمر، كما أنك إذا قلت: قال النَّاسُ زَيْدٌ، تضمر لزيد خبراً[٣]

قال: وَعَلى هَذا الحَدِّ تَقُولُ: قَدْ جَرَّبْتَ فَكُنْتَ، إذا كَرَّرْتَها توكيداً، وإنْ شِئْتَ قُلتَ: قَدْ جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أنْتَ، جَعَلْتَ أنْتَ صِفَةً لأنَّكَ قَدْ تَقُولُ: قَدْ جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ، ثُمَّ تَسكُتُ[٤].

قال أبوعلي: إذا جعلت (أنْتَ) الثاني تكريراً لأنْتَ الأول، ولم تجعله خبر مبتدأ، ثم أدخلت كان عليه لزمك أن تقول: [٦١/ب] (كُنْتَ) تكرير (كُنْتَ) ولاتذكر لاسم كان خبراً، كما لم تذكر للمبتدأ الذي هو

---

(١) يريد الفارسي أن جملة (أنت أنت) مبتدأ وخبر، وهي في محل نصب مفعول ثان للفعل (وَجَدْتُ)، وهناك توجيه آخر لهذا التركيب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٧.

(٢) الكتاب ٣٨٢/١، وفي المخطوطة: "قال البَائِسُ زَيدٌ" وأصلحتها من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٥.

(٣) يرى أبوسعيد أن (أنتَ) تكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون (أنت) مبتدأ محذوف الخبر بمنزلة (زيد) إذا قلت: (قال الناسُ زيدٌ)، وعلى هذا ساقه سيبويه، كأنه قال: (أنت الفاضِلُ، وأنت المعروف بالفضل)، وتكون الجملة في موضع خبر التاء في (كُنْتَ).

الوجه الآخر: أن تكون (أنْتَ) صفة للتاء في (كُنْتَ) توكيداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٨.

(٤) الكتاب ٣٨٢/١ وفي النص هنا بعض اختلاف عما جاء في الكتاب، ورواية السيرافي أقرب إلى ماجاء عند أبي علي إذ يقول: "وعلى هذا الحدّ... جَعَلْتَ (أنت) صفة، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: فكنت أنت، وعليه يستقيم الكلام". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٥.

(أَنْتَ) [خبراً][1]، لكن تضمر الخبر إذا أدخلت (كان) كما كنت تضمر قبل إدخالك إيَّاها، وإن جعلت (أَنْتَ) الثاني صفة ولم تجعله تكريراً للأول، فأدخلت (كان) عليه لزمك أن تقول: (قَدْ جَرَّبْتَ فَكُنْتَ)، ولا تدخل على (أنت) الثانية (كان) لأنه صفة، كما لاتدخل في الطويل في قولك (زيدٌ الطويلُ منطلقٌ) فلا تقول، (كان زَيْدٌ كَانَ الطويلُ) وإن شئت ذكرت (أَنْتَ) إذا كانت صفة بعد إدخالك (كان) فتقول: (كُنْتَ أَنْتَ)، وتضمر الخبر كما كنت تضمر في الابتداء والخبر في قولك: (قَدْ جُرِّبْتَ فَكُنْتَ) مضمرٌ ذكرت (أَنْتَ) الذي هو صفة، أو لم تذكره.

ولايجوز أن يكون (كُنْتَ) صفة للياء المضمرة في (كُنْتَ) الأولى لأنّه جملة من فعل وفاعل نكرة، فليس يجوز وصف المعرفة بالنكرة.

***

(١) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

هَذَا بَابُ الإِضْمَارِ فِيمَا جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ، وَذَلِكَ إِنَّ[1]:

قال: كما قَوِيَتْ فِي الفِعْلِ فَهِي مُضَارِعَةٌ فِي ذَلِكَ للأَسْمَاءِ.

أي للمصادر في مثل قولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ[2].

قال: وَأَمَّا (مَا أَتَانِي إِلاَّ أَنْتَ)، (وَمَا رَأَيْتُ إِلاَّ إِيَّاكَ) فلاَ يَدْخُلُ عَلَى هذَا مِنْ قِبَلِ أَنَّه لوْ أَخَّر (إِلاَّ) كَانَ الكَلاَمُ مُحَالاً، ولَوْ أَسْقَطَ (إِلاَّ) كَانَ الكَلاَمُ مُنْقَلِبَ المَعْنَى[3].

أي: لو قلت: مَا أَتَيْتَنِي إِلاَّ، لم يصح له معنى، ولو أسقطت منه (إِلاَّ) لانقلب الإيجاب نفيًا.

***

---

(١) الكتاب ١/٣٨٢. وفي هذا الباب بيان لثلاثة أضرب في الاتصال والانفصال، وأقوى الثلاثة في الاتصال: إنّ وأخواتها، وذلك أنهنّ أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح أواخرها، وفي لزوم الاسم المنصوب المشبه بالمفعول، والخبر المشبه بالفاعل، ومنصوبها يليها، ولايدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها، فوجب فيها ماوجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل.
وبعد (إنّ) وأخواتها: (رويدَ) وأخواتها. يليها في الاتصال والانفصال اسماء الأفعال (عَلَيْكَ، وهَلُمَّ) وما أشبههما. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٨.

(٢) يريد أن اتصال الضمائر بأسماء الأفعال نحو (عَلَيْكَ) مضارع لاتصال الضمائر بالمصادر فتقول: عليك بي، وعليك بنا، مستغنيًا بهما عن قولك: عَلَيْكَني، وعَلَيْكَنَا. كما تستغني بقولك: ضربي إياك عن قولك: ضَرْبِيْك ونحوها مما سبق الحديث عنه في الباب السابق.

(٣) الكتاب ١/٣٨٢. وفيه "... ولو أسقط إلاّ لانقلب المعنى..." ورواية أبي سعيد تتفق مع رواية أبي علي هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٨.

هَذَا بَابُ إِضْمَارِ المَجْرُوْرِ[1]:

قال: ولكن {إضْمَار} المَجْرُورِ عَلاَمَاتُهُ كَعَلاَمَاتِ المَنْصُوبِ التَي لاَ تَقَعُ مَوْقِعَهُنَّ (إيَّا) إلاَّ أَنْ تُضِيْفَ إلى نَفْسِكَ نَحو: بِي، وَعِنْدِي[2].

قال أبو العباس: هذا استثناء منقطع يعني بقوله: إلاَّ أَنْ تضيْفَ إلى نَفْسِكَ الضمير الذي لاينفصل، فإذا لم ينفصل الضمير استوى فيه المجرور والمنصوب[3].

قال: كَمَا لَمْ يَسْتَحْكِمْ في(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إيَّاكَ)․ ولا {في} كَانَ إيَّاهُ[4].

قال أبوعلي: إنما كان الأحسن أن يقال: كَانَ إِيَّاهُ، لأنَّ (كان) داخل على المبتدأ وخبره․ فالكناية عن اسمها وخبرها يجب أن تكون كالكناية عن المبتدأ وخبره، فكما أن كناية خبر المبتدأ منفصل، فكذلك يجب أن تكون كناية (كَانَ) منفصلاً، ومَنْ وَصَله فلأنَّ (كَانَ) كالفعل․

قال: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: حَسِبْتُنِي․ وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هذه الأفْعَال تَكُوْنُ حَالُ عَلاَمَةِ المُضْمَرِيْنَ المَنْصُوبِيْنَ فِيْها إذَا جَعَلْتَ فَاعِلِيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ كَحالِهَا إذا كَانَ الفَاعِلُ [٦٢/أ] غَيْرَ المَنْصُوْبِ[5].

---

(١) الكتاب ١/٣٨٣.

(٢) الكتاب ١/٣٨٣، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب، ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٩.

(٣) الضمير الذي لاينفصل عند الإضافة إلى النفس هو (الياء) وفيه يستوي الجر والنصب، تقول: لِي، بي، وإبلي، كما تقول: أكرمني، وأعطاني.

(٤) الكتاب ١/٣٨٤، ومابين المعقوفتين زيادة منه ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ١١٠.

(٥) الكتاب ١/٣٨٥ وعبارته: "وذلك قولك: حَسِبْتُنِي، وأرَانِي، ووَجَدْتُنِي فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا،==

قال أبوعلي: يقول: يتصل الضمير في هذا الباب إذا كان الفاعل هو المفعول[1]، كما يتصل إذا كان الفاعل أجنبيًا غير المفعول، تقول: (ظَنَنْتُنِي مُنْطَلِقًا)، فَتَصِلُ الضمير بالفعل كما تصله به إذا قلت: (ظَنَنْتَنِي)[2].

قال: فِي قَطْنِي ومِنِّي، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَجِيئُوا بِحَرْفٍ لِيَاءِ الإِضَافَةِ مُتَحرِكٍ[3].

قال أبوالعباس: النون التي في علامة المتكلم مثل قولك: (ضَرَبَنِي)، إنما جاءوا بها لأنها قد تكون زائدة في أواخر الأسماء وعَلَمًا لانصرافها ولما أرادوا أن يزيدوا حرفًا زادوا مايزاد في غير هذا الموضع وكان أولى من غيره[4].

قال أبوعلي: إنما قال: إن (قَطْ)، (ومِنْ) لو حرك الآخر منهما لأشبه (يَداً وَهَنًا)، لأن (يَداً وهَنًا) على حرفين لنقصانهما، كما أن (قَطْ ومِنْ) على حرفين[5].

== ورَأَيْتُنِي لاَ يَسْتَقِيمُ لي ذَلِكَ وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ..."ـ

(1) يعني نائب الفاعل، وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ2، ق 212.

(2) قد يكون اللبْس في مثل هذا الفعل قليلاً بين ضمير الفاعل وضمير المفعول الأول، وذلك لأن الفعل متعد لمفعولين، إلاّ أن اللبس يكون واقعًا في حال تعدي الفعل إلى مفعول واحد ثم بنائه للمفعول نحو: فَقَدْتُنِي، وعَدِمْتُنِي ونحوهما، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ2، ق 212.

(3) الكتاب 1/386- 387.

(4) انظر الأصول 2/122.

(5) يقول سيبويه: "وإنما حَمَلَهم على أن لايحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو (يَدٍ وهَنٍ)" الكتاب 1/387، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ2، ق 214.

قال: في (مَعَ وَلَدُ)، فقَدْ صَارَ كَأَواخِرِ[1] هذِهِ الأَسْمَاءِ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِها[2].

يقول: لم يجعلوا المتحرك الآخر مثل المسكّن الآخر في اختلاف النون له، إنما فعل ذلك بالمسكّن، ألا تراهم قالوا: مَعِي لمّا كانت العين متحركة!.

قال: لَمْ تُحَرِّكْ واحِدةٌ مِنْهُمَا لِيَاءِ الإضَافَةِ، ويَكُونُ التَّحْرِيكُ لاَزِمًا لِيَاءِ الإِضَافة[3].

قال أبوعلي: معناه، ولايكون التحريك لازمًا لياء الإضافة[4].

قال: وَلَوْ أَضَفْتَ إلى اليَاءِ الْكَافَ الَّتِي تَجُرُّ بِهَا لَقُلْتَ: (مَا أَنْتَ كِي)، لأَنَّهَا مُتَحركَةٌ، كمَا أَنَّ أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ مُتحركَةٌ، وهي تجُرّ كما أَنَّ الاسْمَ يَجُرُّ[5].

قال أبوعلي: يقول: لاتختلف النون لأنها متحركة كما أن العين من (مَعَ) متحركة، ولو قلت: (كَيْ) لكان خطأ لأن ياء الإضافة تكسر المتحركات قبلها ولاتفتحها.

---

(١) في المخطوطة: (بأواخر) وأصلحتها من الكتاب وشرح أبي سعيد السيرافي.

(٢) الكتاب ١/٣٨٧، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٢، وعند السيرافي: "... بمنزلته" وهو بذلك مغاير لما في التعليقة وماظهر في الكتاب.

(٣) الكتاب ١/٣٨٧، مع قليل من الاختلاف في بعض الألفاظ، قد يكون مردها إلى تصرف الفارسي في عبارة الكتاب.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٤.

(٥) الكتاب ١/٣٨٧، وفيه: "... وهي تجر كما أن الأسماء تجرّ"، ومثله فيما روى أبوسعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٣.

قال أبوبكر: إنما جاز (أَنْتَ كِيْ) وكَان الاسم على حرف واحد لأنه متصل بما بعده فأشبه الكاف في قولك: (ضَرَبْتُكَ)(١).

وقوله: لأنَّها تَجُرُّ كَمَا أَنَّ الأَسْمَاءَ تَجُرّ.

أي: يقال: ككما يُؤَثْفَيْنْ(٢) فتكون مجرورة، ومِثْلَ كَعَصْفٍ(٣).

قال: وَذَلِك لَوْ لاَكَ وَ لَوْلاَيَ(٤).

قال أبوعلي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أنَّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

لَوْ لاَكَ هَذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ(٥)

---

(١) انظر الأصول ٢/١١٧.

(٢) إشارة إلى قول خطام المجاشعي من الرجز:

وَصَالِيَاتٍ ككما يؤَثْفَيْنْ

انظر الكتاب ١/١٣، ٣، ٢٠٣، ٢/٣٣١، المنصف ١/١٩٢، ٣/٨٢، شرح الشافية ١/١٣٩، فصل المقال /٩٧، وذلك أن الكاف الثانية في (ككما) وضعت موضع (مِثْل) فأدخل عليها الكاف التشبيهية، وهما يتعاقبان لأن معناهما واحد، انظر أيضًا الرواية الأخرى في شرح القصائد السبع الطوال /٢٤٢، وانظر الخزانة ١/٣٦٧.

(٣) إشارة إلى قول الراجز:

فَصيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وهذا البيت والبيت السابق يدلان على تعاقب الكاف ومثل في المعنى، وانظر الكتاب ١/٢٠٣، المقتضب ٢/٩٧، ٤/١٤٠، ٣٥٠، مجالس ثعلب /٣٩، معاني القرآن للأخفش /٣٠٣ (فارس) الأصول ١/٣٣٨، الخصائص ٢/٣٦٨، المحتسب ١/١٨٦، إرتشاف الضَّرَب ١/١١٨.

(٤) الكتاب ١/٣٨٨.

(٢) هذا شطر بيت من السريع وهو بتمامه:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَـوْدَجِ   لولاك في ذَا العَامِ لم أَحْجُجِ   ==

قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير لحن.

قال: وحكى لي أن أبا عمر(1) اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده(2).

قال: فَهَذَانِ الحَرفَانِ لَهُمَا فِي الإِضْمَارِ هذِهِ الحَالُ كَمَا كَانَ (لَدُنْ) حالٌ مع (غُدْوَةَ)(3).

= وبعده قوله:

أَنْتَ إلى مكة أخرجْتَنِــــي ... ولـو تَرَكْتَ الحجَّ لم أخــرجِ

وينسب الشعر لغير واحد من الشعراء، فقد نسب لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات ديوانه /٤٧٩، كما نسب للعرجي، والشاهد فيه مجيء الضمير المتصل المجرور بعد (لولا)، انظر الشاهد في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٥، انظر المفصل /١٣٦، شرح المفصل ١١٨/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٣/٢، أمالي ابن الشجري ١٨١/١، خزانة الأدب ٤٢٩/٢، همع الهوامع ٣٣/٢، الدرر ٣٣/٢ قال فيه: والأشبه أن يكون من جيمية للعرجي نقل في الأغاني بعضها لموافقة أسلوبها وبحرها، انظر الجيمية المذكورة في الأغاني ٤٠٦/١- ٤٠٧ (دار الشعب).

(١) يعني أبا عمر الجرمي، والقول للمبرد نفسه.

(٢) انظر الكامل ١٢٧٧/٣ (الدالي)، المقتضب ٧٣/٣، قال أبوسعيد: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ينكر لولاي، ولو لاك، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كبير" [يشير إلى قول الثقفي يزيد بن الحكم:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بأجْرَامِهِ من قُلَّةِ النَّيـقِ مُنْهَـوِي

وردّ أبو عبيد إنكار المبرد هذا قائلا: "ماكان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٥، انظر المفصل /١٣٥.

(٣) الكتاب ٣٨٨/١- ٣٨٩.

قال أبوعلي: يعني (لولا وعسى)، فإن المظهر بعد كل واحد منهما مرفوع والمضمر بخلافه[1] [٦٢/ب].

قال: أَمَّا مَا يَقْبُحُ أَنْ يَشْرِكَهُ المظْهرُ فَهُوَ المُضْمر في الفِعْلِ المرفوع {....} وزعم الخَلِيْلُ أَنَّ هذا إنَّما يَقْبُحُ مِنْ قِبلِ أَنَّ هذا الإِضْمَارَ يُبْنى عَلَيْه الفعْلُ[2]

قال أبوعلي: قوله: ينبى عليه الفعل أن يُصَاغَ معه حتى يختلط زائداً ويبلغ من التباس هذا الضمير بالفعل أن إعراب الفعل قد يجيء فيه بعد المضمر الفاعل، نحو يضربان، والإعراب في المعرب إنما يكون بعد تمامه متصلاً، لا فاصل بين الإعراب والمعرب[3].

قال: واسْتَقْبَحُوا أَنّ يَشْرِكَ المُظْهَرُ مَضْمَراً يُغَيِّر الفِعْلَ فِيْهِ[4] عن حَالِه إذ بَعُدَ شَبهُهُ منْهُ[5]

أي بَعُد شبه الفعل من الاسم.

قال: وإنَّما حَسُنَتْ شَرِكَةُ المَنْصُوْبِ - أَيْ شَرِكَةُ الظَّاهِرِ المَنْصُوْبَ

---

(١) انظر المقتضب ٧٣/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٩/١، والنقط بين المعقوفتين مكانه قول سيبويه: "وذلك قولك: فَعَلْتُ وعَبْدُ اللهِ، وأَفْعَلُ وعَبْدُ الله" ولم ينقله أبو علي.

(٣) قال أبوسعيد: "أمَّا عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع فمستقبح عند البصريين، إلاَّ أن يؤكَّد المضمر أو يدخل بين المضمر والمعطوف عليه كلام يكون عوضًا من التوكيد.." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٧، لتعرف علة استقباح ذلك.

(٤) قوله: (فيه) لم ترد في الكتاب ولا في شرح السيرافي للكتاب، وستراها مثبتة في النص التالي.

(٥) الكتاب ٣٨٩/١، وفيه: "... إذ بعد منه"، ورواية أبي علي هنا تتفق مع ما أثبته أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، انظر جـ٢، ق ٢١٦.

- لأَنَّهُ لاَيُغَيِّر الفعْلَ فِيْهِ عَنْ حَالِه[1].

قيل مافي أنه يغير له الفعل بما يوجب امتناع عطف الظاهر المرفوع عليه.

قلت: لأن هذا المضمر يسلب الفعل حركة لازمة إذا ضم إليه، فتصير علامة الضمير كأنه بعض حروف الفعل، ولا يعطف اسم على فِعْل، هذا فيما له علامة ظاهرة في اللفظ، فأما ما لاعلامة له في اللفظ مثل اضْرِبْ وضَرَبَ فهو أبعد من يعطف عليه.

قال في التَّاءِ فِي فَعَلْتُ ونحوه: حَتّى صَارَ كأَنَّهُ شَيْءٌ فِي كَلِمَةٍ لايُفَارِقُهَا كألِفِ (أَعْطَيْتُ)[2].

قال أبوعلي: إنما شبهه بألف (أَعْطَيْتُ) لأنها ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها، كما أن التاء ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها.

***

---

(1) الكتاب ١/٣٨٩.

(2) الكتاب ١/٣٩٠.

هذا بَابُ مَا تَرُدُّهُ عَلاَمةُ الإضْمَارِ إلى أصْلِه[1]:

قال: ألاَ تَراهُمْ قَالُوا: يَالَبَكْرٍ حِيْنَ نَادَوْهُ، لِأنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ تِلْكَ اللاَّمَ لاَ تَدْخُلُ هُنَا[2].

قال أبوعلي: إنما لم تدخل لام الابتداء هنا، لأنها تدخل على الاسم المبتدأ المرفوع أو على غيره في باب (إنّ) والاسم المنادى في موضع نصب فلا يجوز أن تدخله هذه اللام.

قال أبوعلي: قبح أن يؤكد المضمر المرفوع بنفسك حتى يؤكد بالضمير المنفصل من حيث قبح أن يعطف عليه الاسم حتى يؤكد بالضمير المنفصل، لأن نَفْسَكَ إذَا أكَّدْتَ بِهِ اسمٌ، كما أن الذي تعطفه عليه بتوسط حروف اسمٌ[3].

قال: فإن قُلْتَ: فَعَلْتُم أَجْمَعُوْنَ حَسُنَ، لِأنَّ هَذَا يُعَمُّ بِهِ[4].

يقول: (أجمعون) للإحاطة ويكون أبداً تابعًا لايزول عن الإتباع كما يزول (نَفْسُكَ)، فيكون مرة اسمًا غير تابع، ومرة تابعًا[5].

---

(١) الكتاب ١/٣٨٩، وترتيب هذا الباب في الكتاب يجيء قبل الباب السابق، وهو وضع أشار السيرافي إلى وجوده في نسخة أبي العباس المبرد، إلا أن الترتيب واحد عند السيرافي والفارسي، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٨.

(٢) الكتاب ١/٣٨٩ وفيه "ألا تراهم... لأنهم قد علموا ... لاتدخل هاهنا"، ورواية التعليقة موافقة في لفظها لما رواه السيرافي في شرح الكتاب، جـ٢، ق ٢١٨.

(٣) هذا التعليق ليس له صلة بالنقطة السابقة، بل ليس له صلة بهذا الباب، وإنما هو متعلق بجزئية في الباب الذي يلي هذا الباب وهي قول سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك، وما أشبهه، وذاك أنه قبيح أن تقول (فَعَلْتَ نَفْسُكَ)، إلا أن تقول: (فَعَلْتَ أنْتَ نَفْسُكَ)" الكتاب ١/٣٩٠.

(٤) الكتاب ١/٣٩٠.

(٥) (أجمعون) لاتكون في الكلام إلا صفة، وأما (النفس) فتكون مبتدأة، وتحمل على ==

قال في التأكيد بنفسك: [٦٣/أ] شَبَّهُوْهَا بِالاسم[١] الذّي يَشْرِكُ المُضْمَرَ.

أي: شبهوه بالاسم الظاهر الذي يعطف على المضمر المرفوع فلم يعطف عليه إلا بتأكيد المضمر[٢].

وقال في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المنفصل: فإنَّهُ يَشْرِكُهُ المُظهَرُ لأنَّهُ يُشْبِهُ المُظْهَرَ[٣].

قال أبوعلي: شبهه بالمظهر أنه منفصل من الفعل، كما أن الظاهر منفصل منه، ولايغير الفعل كما لايغيره الظاهر[٤].

قال :لأنَّ (أنَا) بِمَنْزِلَةِ المُظْهَرِ،ألاَ تَرى أنَّ المُظْهَرَ [لا] يَشْرِكُه[٥].

قال أبوعلي: أي يشرك المنفصل، يقول: أنا وَعبْدُ اللّه شَرِيْكَانِ.

قال في عطف الظاهر على المضمر المجرور؛ لأنَّ هذه العَلاَمَةَ الداْخِلَةَ فِيْما قَبْلَهَا جَمَعَتْ أنَّها لايُتكلّمُ بِهَا إلاَّ مُعْتَمِدَةً عَلى مَا قَبْلَهَا، وأنَّهَا بَدَلٌ مِن اللّفظِ بالتَّنْوِينِ، فَصَارَتْ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِيْنِ[٦].

قال أبوعلي: يقول لايُتكلم بها إلا متصلة باسم أو بحرف، ولاتقع

= مايُجرّ ويُرفع ويُنْصَبُ. انظر الكتاب ١/ ٣٩٠.

(١) في الكتاب ١/ ٣٩٠: (شبهوها بما يشرك...).

(٢) ضرب سيبويه أمثلة لمواضع (نفس) ليُبين اختلافها عن (أجمعين)، وذلك قوله: "وذلك قولك: نزلتُ بنَفْسِ الجَبَلِ، ونَفْسُ الجَبَلِ مقابلي ونحو ذلك"، انظر الكتاب ١/ ٣٩٠.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٠، وفيه (يشركها المظهر...).

(٤) أي مثل قولك: أنْتَ وعبدُ اللّه ذَاهِبَانِ، والكريمُ أنْتَ وعَبْدُ اللّه.

(٥) الكتاب ١/ ٣٩٠ وسيبويه يقول: "واعلم أنه قبيح أن تقول: ذَهَبْتَ وعبدُاللّه، وذهبتُ وعبدُ اللّه، وذَهَبْتَ وأنا، لأن (أنَا) بمنزلة المظهر..." وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب، ولم يثبتها السيرافي، انظر شرحه للكتاب، جـ٢، ق ٢١٦.

(٦) الكتاب ١/ ٣٩١.

مفردة ألبتة، وهو في كلا الموضعين بمنزلة التنوين في أنه لا ينفصل مما قبله[1].

قال أبوعلي: فإن قال قائل: إن الظاهر بمنزلة التنوين أيضًا لأنه قد عاقبه كما عاقبه المضمر، فلم أجزْتَ العطفَ على الظاهر ومنَعْتَهُ في المضمر؟[2].

فالجواب: أن المضمر أشبه بالتنوين من المظهر لأنه لاينفصل على حال، كما لاينفصل التنوين، وقد حذف المضمر لشبهه بالتنوين حيث حذف التنوين ولم يحذف الظاهر، وذلك في قوله تعالى «ياعبادِ فاتَّقُوْنِ»[3].

قال: وجاز: قُمْتَ أَنْتَ وزيدٌ، ولَمْ يَجُزْ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ، لأنَّ الفِعْلَ يَسْتَغْنِي بالفَاعِلِ، والمُضَافُ لا يَسْتَغْنِي بِالمُضافِ [إليه] لأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِيْنِ[4].

قال أبوعلي: استغناء الفعل بالفاعل يؤكد أن التاء في (ذهبتُ) اسم، وإن كان قد صار كأنه من نفس الفعل، فقولك: (ذَهَبْتُ)، كلام مستغنٍ والاستغناء به كالاستغناء (بذَهَبَ زَيْدٌ)، وهذا مما يفسر به من أنه

---

(١) أي هو قبيح أن يَشرك المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، وهذا أبُوكَ وعَمْرٍو، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله. انظر الكتاب ٣٩١/١، على أنه جاء في الشعر عطف الظاهر المجرور على المضمر كثيراً من نحو قول الشاعر:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا   فما بَيْنَهَا وَالكعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

يريد: بين الكعب، فعطف على الضمير المخفوض ضرورة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢١٧.

(٢) عقد السيرافي حواراً حول هذه الجزئية شبيهًا بحوار أبي علي هذا، وفصَّل في الإجابة فلينظر في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ٢١٨، ولو لا خشية الإطالة لنقلناه.

(٣) سورة / الزّمر، الآية /١٦.

(٤) الكتاب ٣٩١/١، وقوله [إليه] بين المعقوفتين سقطت من التعليقة وأثبتها من الكتاب.

اسمٌ يجوز العطف عليه بغير تأكيد، وحاجة الاسم إلى مايتم به كلامًا مما يؤكد أن المضاف إليه بمنزلة التنوين، وأن الكلام لايتم كما لايتم بالتنوين، فالعطف على الأول غير مؤكد جائز للاستغناء وليس في الثاني كذلك لأنه بدل من التنوين، فكما يقبح بل لايجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ماهو بمنزلته(١).

* * *

هذا بابُ مايَكُونُ فِيْه أَنْتَ وَأَنا ونَحْنُ وَهُوَ وَهِي وَهُمْ وَهُنَّ وأَنْتُم وأَنْتُنَّ وَهُما وأَنْتُمَا وَصْفًا(٢):

قال: اعْلَمْ أنَّ هذِه الحُروف [٦٣/ب] كُلَّها تكُونُ وَصْفًا لِلمُضْمَرِ المجْرُورِ والمرْفُوعِ والمنْصُوبِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ(٣).

قال أبوبكر: لايقع الاسم عندي في أول وهلة مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجروراً إنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل.

قال أبوعلي: إنما هذا هنا لأن لقائل أن يقول: كيف صار (أَنْتَ) وما أشبهه من علامات المضمرين المرفوعين صفات للمضمرين المنصوبين والمجرورين؟ فيقال: إن هذه الأسماء تكون للخطاب والغيبة في أوضاعها، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل، فتكون منصوبة ومرفوعة بها لا بأنفسها، فلا يمتنع على هذا أن يكون (أَنْتَ) وما أشبهه صفة للمجرور والمنصوب، ومن هنا قيل: (لَوْلاَيَ)، فوقع الياء موقع (أَنَا)،

---

(١) انظر المقتضب ٢٦١/١.

(٢) الكتاب ٣٩٢/١.

(٣) الكتاب ٣٩٣/١.

لأن الخطاب يجمعهما في الإخبار، وليس يقع الاسم في أول مرة رفعًا ولا غير ذلك.

وقال سيبويه في الوصف بأنت ونحوه: وَلَيْسَ وَصْفًا بِمَنْزِلَةِ (الطَّوِيْلِ) إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيْلِ)، ولكنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (نَفْسِهِ)[1].

قال أبوعلي: الفصل بين الوصف (بالطويل) وما كان مثله وبين (نَفْسِهِ)، أن الصفات التي هي (الطويل) ونظائره حُلَى، والتأكيد قد يكون نفس المؤكّد أو لفظه نحو (رأَيْتُ زَيْداً زَيْداً)، (ورأَيْتُ زَيْداً نَفْسَهُ).

قال: واعْلَمْ أنَّ هذه الحُرُوفَ لاَ تَكُوْنُ وَصْفًا لِمُظْهَرٍ كَرَاهِيَةَ[2] أنْ يَصِفُوا المُظْهَرَ بِالمُضْمَرِ، كَمَا كَرِهُوا أنْ يكُونَ (أَجْمَعُونَ وَنَفْسُهُ) مَعْطُوفًا {على النكرة}[3].

قال أبوعلي: يوفق بين (هو) و(أجمعين) الاشتراك في الاختصاص، لأن المضمر أخص من المظهر، كما أن (أجمعين) أخص من النكرات[4].

قال: وَأَمَّا البَدَلُ فَمُنْفَرِدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْداً رَأَيْتُ، أَوْ رأَيْتُ زَيْداً

---

(١) الكتاب ١/٣٩٣.

(٢) في المخطوطة: (كراهة)، وما أثبته من الكتاب ١/٢٩٣، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢١.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب يقتضيها تمام العبارة.

(٤) علل السيرافي لذلك بأن المضمر لايوصف بما يُعرِّفه، وإنما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه، نحو: مررتُ بكم كُلِّكم، ومررت بكم أجمعين، ومررتُ بِكَ نَفْسِكَ، والظاهر يشارك المضمر في التوكيد بالعموم وبالنفس، كقولنا: مررت بالقوم أجمعين، ومررت بالقوم كلِّهم، ومررت بزيدٍ نَفْسِهِ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢١.

ثُمَّ قُلْتَ[1]: إيَّاهُ رَأَيْتُ[2].

قال أبوعلي: كأنه قد أشار هنا إلى أن البدل والمبدل منه هما جملتان وكلامًا، وكان أبوبكر يقول ذلك.

قال: واعْلَمْ أَنَّهُ قَبيْحٌ (مَرَرْتُ به وبِزَيْدٍ هُمَا)، قال: أَلا تَرى أَنَّهُ قَبِيْحٌ أَنْ يَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ الطَوِيْلَيْنِ؟![3]

قال أبوعلي: قوله: (هُمَا)[4] لايكونَ صفة للظاهر، كما أن (الطويل) لايكون صفة للمضمر[5].

قال أبوعلي: مثّل الحال بالظرف لأنها فضلة كما أنه فضلة، والفصل لايكون بين الفضلات، إنما يكون بين مالا يستغنى عنه وهو الحديث والمحدّث عنه[6].

في الكتاب: "هُوَ الحقُّ[7]، وإنَّما فصَلَ لأنَّكَ إذا قُلْتَ (كان زَيْدٌ

---

(١) في المخطوطة: (ثم قال) وما أثبته من الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٩٣/١.

(٣) في المخطوطة: "... مَرَرْتُ بِهِ وبِزَيْدٍ الطَوِيْلَيْنِ" وما أثبته من الكتاب ٣٩٣/١، وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٠: "... مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِهِ الظَّرِيْفَيْنِ".

(٤) في المخطوطة: (قولك: هو) ولعله وهم من الناسخ.

(٥) يريد: (هُمَا) في المثال الأول لاتكون وصفًا لزيد، كما أن (الطويلين) في المثال الثاني لاتكون وصفًا للضمير المجرور.

(٦) مثال الحال هنا قوله: (ضَرَبْتُهُ إيَّاهُ قائمًا)، أما مثال الظرف فقوله: (رَأَيْتُهُ إيَّاهُ يَوْمَ الجُمعةِ) ولم يفصل فيهما بضمير الفصل (هو) للعلة التي ذكرها الفارسي.

(٧) في المخطوطة: (الحق وهو)، ولعله سهو من الناسخ باستدعاء آية الأنعام وهي قوله سبحانه: «إِنِ الحُكْمُ إلاَّ للهِ يَقُصُّ الحَقَّ وهو خير الفَاصِلِيْنَ»، في حين كان يريد التي في سورة سبأ، وقد أوردها سيبويه مشتملة على ضمير الفصل (هو) وهي قوله عز وجل: «ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَّ».

الطَّوِيْلَ[1]، فقدْ يَجُوزُ أَنْ تُرِيْدَ [بالطويل][2] نعْتًا لِزَيْدٍ، فإذَا جِئْتَ بِهُوَ [٦٤/أ] عَلِمْتَ[3] أَنَّها مُتَضَمِّنَةٌ لِلْخَبَرِ[4].

قال أبوعلي: هذا الاعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس أن الفصل إنما زِيْدَ ليؤذن أن الخبر معرفة[5].

قال أبوالعباس: وهذا ينكسر من قولهم: (إنَّ زَيْدًا هُوَ العَاقِلُ)، لأن في ارتفاعه دليلاً أنه ليس بنعت[6].

قال أبوعلي: لو كان هذا الاعتلال للفصل صحيحًا لوجب أن يزاد الفصل بين ما ابتدىء به من النكرة نحو: مَا رَجُلٌ هُو خَيْرٌ مِنْهُ، ليعلم أن (خيراً منه) خبر لا وصف، لأن (خَيْرٌ مِنْهُ) قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن (الظَّرِيْفَ) في (كَانَ زَيْدٌ الظَّرِيْفُ) يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لايقع بين النكرات[7].

قال: وَإِنَّما فَصَلَ لِمَا لاَبُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيُجْزِيءُ مِنْ (أَيًا) كَمَا تُجْزِيءُ مِنْهُ الصِّفَةُ لأَنَّكَ جِئْتَ بِهَا تَوكِيْدًا[8].

قال أبوعلي: المثال في مالا يجمع بينهما من الفصل والبدل (رَأَيْتُهُ هُوَ خَيْرًا) لايجمع مع (هُوَ) (إِيَّاهُ)، ومثال مالا يجمع فيه مع (هُوَ إِيَّاه).

---

(١) في الكتاب ١/٢٩٤ "الظريف".

(٢) مابين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى، ومكانها في الكتاب "الظريف".

(٣) في الكتاب ١/٢٩٤: "أعلَمْتَ".

(٤) انظر الكتاب ١/٢٩٤.

(٥) انظر الإنصاف ٢/٧٠٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٢، وشرح التصريح ١/٢٧٠.

(٦) انظر المقتضب ٤/١٠٤.

(٧) انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٢/٧٠٦ ومابعدها.

(٨) الكتاب ١/٣٩٤ بتصرف.

ومثال ما لايجمع فيه بين الصفة والفصل: (رَأَيْتُهُ هُوَ خَيْراً)، إن جعلت (هُوَ) صفة استغنيت بها عن الفصل، وإن جعلته فصلاً استغنيت به عن الصفة.

قال: ولايجوز (أَظُنُّهُ هُو هُوَ أَخَاكَ) إذا جعلت إحداهما[1] صفة والأخرى فصلاً، لأن كل واحدة تجزىء من أختها.

قال أبوالعباس: هذا جائز على قبحه.

قال أبوعلي: إنما جاز لأن كل واحدة منهما غير الأخرى.

قال: في قول قوم زعموا أن (هُوَ) في مثل قولك: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الظَّرِيْفَ صفة، يَدْخُلُ عَليْهِمْ (إنْ كانَ زَيْدٌ لَهُو الظَّرِيْفَ) و (إنْ كُنَّا لنحْنُ الصَّالِحِيْنَ)[2].

قال أبوعلي: لم تدخل اللام على (زَيْدٍ) في هذا الموضع لأنه مرتفع (بكانَ)، وحكم هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلم تدخل عليه بعد كان، كما لم تدخل في (ضَرَبَ لزيدٌ).

قال: ومنْ ذَلِكَ أَيْضًا «ولاَيَحْسَبَنَّ الَّذيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ»[3].

قال أبوعلي: وتقرأ أيضًا "ولاَتَحْسَبَنَّ" بالتاء، والقراءة الجيدة بالياء[4] لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظَنَنْتُ) أن يكون الأول في

---

(١) يعني واحدة من (هُوَ - هُوَ) في المثال الذي ساقه.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٩٥، والمثال الأخير يوهم بلفظ قرآني، وليس كذلك، إلا أن الذي في سورة الصافَّات /١٦٥، ١٦٦ قريب منه، انظر أيضا الأصول ٢/١٢٥. شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٧٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية /١٨٠، وانظر الكتاب ١/٣٩٥.

(٤) قرأ حمزة: "ولاتَحْسَبَنَّ.." بالتاء، خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم. وقرأ الباقون ==

المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى[1]، و(الذين هم) فاعلو (يَحْسَبَنَّ)، فإذا قرىء بالتاء صار الذي المفعول الأول، و (خيراً) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيراً في المعنى، كما كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار بَخِلَ قبل قوله (الذّين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام [٦٤/ب] المضاف لم يجز، ومن قرأ بالياء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه يبخلون الذي في الصلة، كما يضمره من قرأ بالتاء، لأنه يضمر "لاتَحْسَبَنّ بُخْلَ الذّيْنَ يَبْخَلُونَ خَيْراً"، وحذف البخل بعد ذكر (يبخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلُون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ[2].

في الكتاب: واعْلَمْ أنّها تَكُونُ فِي (إنّ) وأَخَواتِهَا فَصْلاً وفِي الأبِتداء[3] يعني الفصل.

قال أبوبكر: هذا الفصل مخالف لما يكون عليه الباب، لأنه ذكر أنه لايكون فصلاً إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وتأويل الآية

= بالياء. انظر المبسوط في القراءات العشر /١٤٩، إتحاف فضلاء البشر/١٨٢، قال ثعلب: الوجه عندنا بالتاء ليكون للمحسبة اسم وخبر، فيكون (الذين) نصبًا باسم المحسبة، و (هو خيراً لهم) خبراً..." انظر حجة القراءات/١٨٣. قال الأخفش: أراد: ولاتحسبَنَّ البُخْلَ هُوَ خيراً لهم، فألقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان، وهو البخل..." معاني القرآن ٢٢١/١.

(١) انظر المقتضب ١٣٦/٢، ٥٢/٤، الأصول ١٧٦/٢.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١- ٤٢٢، تفسير القرطبي ٢٨٧/٤، مشكل إعراب القرآن ١٦٨/١- ١٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٥/١، والحديث عن ضمير الفصل مع (إنّ) وأخواتها.

في {. . . . .}[1].

على أنهم فيها مبتدأ وهو قوله: «لاجَرَمَ أَنَّهُمْ في الآخِرة هُمْ الأَخْسَرُونَ»(٢)، فقال: هم ابتداء.

قال أبوبكر: فلعله زيادة وقع في الكتاب.

قال: أوْ مَا أَشْبَهَ المَعْرِفَةَ مِمَّا طَالَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الألِفُ والّلامُ[3].

قال أبوعلي: شبهه[4] بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أنَّ التعريف لايدخل عليه كما لايدخل على (زيد) ونحوه من الأعْلام، ومن جهة المعنى أنه أخص من (رَجُل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه.

وأنشد:

إذا مَا الْمَرءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ[5] . . .

---

(١) في المخطوطة فراغ بمقدار ثلاث إلى أربع كلمات، ولم أجد تعليق أبي بكر بن السراج هذا في كتابه الأصول في الأبواب التي عقدها لمسائل الفصل.

(٢) سورة هود، الآية /٢٢.

(٣) الكتاب ١/٣٩٥، وفيه: "... ولم تدخله الألف واللام".

(٤) الضمير هنا يعود إلى الضمير (هو) الذي قال عنه سيبويه مثل هذه العبارة التي نقلها أبوعلي وهي قوله: "واعْلَمْ أنَّ (هُوَ) لايَحْسُنُ أنْ تكُونَ فَصْلاً، حَتَّى يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَعْرِفَةً أو ما أشْبَهَ المعْرِفَةَ...".

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، أنشده سيبويه لرجل من عبس وهو قوله:

إذا مَا المَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيْدُ إلى الكلام

الكتاب ٣٩٦/١ وفيه شاهد على إضمار اسم (كان) قبلها، والجملة خبرها، انظره أيضا في شرح أبيات سيبويه للنحاس /٥٨ وفيه:

. . . . فحسبك ماتريدُ من الكلام

وبمثل رواية سيبويه، روى البيت في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٣، وشرح ==

وأنشد:

مَتى مَايُفِدْ كسبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهَ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَأْكَلُ[1]

قال أبوعلي: أي يكون هو كل كسبه، فأضمر فجعل فاعل (يكن)[2]، ضمير الغائب دون قوله: (كلُّ كَسْبِهِ)، وكل مبتدأ، وخبره (مَطْعمٌ)، والجملة في موضع نصب[3]

قال: وأمَّا (هذا عَبْدُاللهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَلاَ يَكُونُ (هُوَ) وَأَخواتُها فَصْلاً فِيْها[4].

قال أبوعلي: الفصل لايدخل في قولك: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ خَيْراً مِنْكَ)، لأنه لو كان (خير) خبر المبتدأ لم يكن (هو) فصلاً بينهما[5] حتى يدخل على المبتدأ فعل نحو (ظَنَنْتُ) فإذا لم يكن (هو) فصلاً بين المبتدأ وخبره، كان وقوعه هنا أبعد، لأن (خَيْراً مِنْهُ) مُستغْنى[6] عنه، وليس بخبر وهو منتصب على الحال، وما انتصب على الحال لم يكن إلا نكرة،

= أبيات سيبويه، لابن السيرافي ٢٠٧/٢، انظر الإيضاح العضدي ١٠٢/١، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٧٢، ٧٣.

(١) البيت من الطويل، وقد أنشده سيبويه دون أن ينسبه لقائل، انظر الكتاب ٣٩٦/١، وعدّه المرحوم عبدالسلام هارون من الأبيات المجهولة في الكتاب، انظر معجم شواهد العربية ٢٨٢/١، انظر البيت في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٧٢، ٧٣، والشاهد فيه إعمال (يكن) فيما بعده مع الإضمار.

(٢) يريد: اسم يكن، فهو في وضع الرفع شبيه بالفاعل بعد الفعل التام.

(٣) أي خبر (يكن).

(٤) في المخطوطة: "... فلا يكون (هو) وأخواتها فصلاً فيهما" وما أثبته من الكتاب ٣٩٦/١، وقد نقل عنه الفارسي بتصرف.

(٥) يريد بين المبتدأ والخبر.

(٦) في المخطوطة: (مُسْتَغْنى).

والفصل لايقع من النكرات، ألا ترى أنك لاتنصب المعرفة على الحال، فيقع (هو) فصلاً بين الحال وبين ذي الحال، لاتقول: هَذَا زَيْدٌ القائِمَ. [٦٥/أ].

***

هذا بابُ مالاَ يَكُونُ هُوَ وَأَخَوَاتُهُ فِيْهِ فَصْلاً[١]:

وذَلِك قَوْلُكَ: مَا أَظُنُّ أَحَداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، لَمْ يَجْعَلُوهُ فَصْلاً وقبلَهُ[٢] نَكِرَةٌ، كَمَا أَنَّهُ لاَ يَكُونُ وَصَفًا ولاَ بَدَلاً لِلنَّكِرَةِ[٣].

قال أبوعلي: قوله: ولا بدلاً، فإنما يمتنع البدل من النكرة هنا لأنه لايفيد شيئًا، بعد[٤] أن تقول: (مَا ظَنَنْتُ رَجُلاً أَبَاهُ خَيْراً مِنْ فُلاَنٍ)[٥]

قال: ومِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِيْمُ (رجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ) (وَلاَ أَظُنُّ رَجُلاً خَيْراً مِنْكَ)[٦].

قال أبوعلي: (لا) النافية في (لاَ أَظُنُّ) لتحقيق النفي المتقدم وهو

---

(١) الكتاب ٣٩٧/١، وفيه "هذا بابٌ لاتكون هو وأخواتها فيه فصلاً" وعقد السيرافي هذا الباب دون ذكر (ما) التي قبل (لايكون)، وحذف (فيه) التي جاءت قبل قوله: (فصلاً). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٥.

(٢) في المخطوطة: (وصلة).

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ باختصار.

(٤) في المخطوطة: (فبعد).

(٥) فسر أبو سعيد هذا بقوله: "لم يجز الفصل إذا كان الاسم قبله نكرةً، لأن الفصل يجري مجرى صفة المضمر، وهو وأخواتها معارف، ولايجوز أن يكنَّ فصلاً للنكرة كما لايجوز أن تكون المعارف صفات للنكرة". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٥.

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ بقليل من التصرف.

الذي في قوله (لاَ يَسْتَقِيمُ)[1].

قال: تَنْفِي وتَجْعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ (أَحَدٍ)، فَلَمَّا خَالَفَ المَعْرِفَةَ فِي الوَاجِبِ الذَّي هُوَ بِمنْزِلَةِ الابْتِداءِ، (فالذي هو بمنزلة الابتداء قولك: أَظُنُّ رَجُلاً خَيْراً مِنْكَ)، وَفِي الابْتِداءِ لَمْ يَجْرِ فِي النكرِةِ[2] مَجْرَى المَعْرِفَةِ لأَنَّهُ قَبِيْحٌ فِي الابْتِداءِ وَفِيْمَا أُجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الوَاجِبِ، فهَذَا يُقَوِّي تَرْكَ الفَصْلَ[3].

قال أبوعلي: إنما صار يقوي ترك الفصل لأن هذه الأشياء مما يخص المعرفة، ولاتكون في النكرة، وكذلك الفصل هو شيء تختص به المعرفة، ولايكون في النكرة.

***

هذَا بَابُ أيّ[4]

قال: وتَقُوْلُ: أَيُّها تَشَاءُ لَكَ، فَتَشَاءُ صِلَةٌ[5]

قال: فإن أضمرت[6] الفاء جاز وجزمت (تشاءُ) ونصبت(أَيَّهَا).

---

(١) اجتزأ أبو علي النص، وهو يدير الحديث حول عدم استعمالهم (هو) فصلاً في النكرات من غير نفي، فلا يجوز أن تقول: "ظَنَّ رَجُلاً خيراً منكَ" حتى تنفي فتقول: "ما أظنُّ رجلاً خيراً منكَ" كما تقول: "ما أظنُّ أحداً خيراً منك" لأنك إذا نفيت النكرة صارت بمعنى العموم، وحلت محل (أحد) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٦.

(٢) في المخطوطة: "في النفي".

(٣) الكتاب ٣٩٧/١، بتصرف.

(٤) الكتاب ٣٩٧/١.

(٥) الكتاب ٣٩٧/١.

(٦) في الكتاب ٣٩٧/١ "فإن أدخلت..." وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٦ مثل ماجاء عند أبي علي.

قال أبوعلي: يريد الفاء التي تكون جوابًا للجزاء[1].

وقوله: جاز أي جاز في الشعر لا في الكلام كما أجازه في غير هذا الموضع في الشعر.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ[2] أَنَّ الكُوفِيِّيْنَ يَقْرأُونَهَا «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهم أَشَدّ»[3].

قال أبوعلي: (أَيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلته مايعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجر البناء فيه وهو عند الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لَنَنْزِعَنَّ مِن الذِّينَ تشايَعُوا، لينْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدّ)، أي (أذَا أَشَدُّ أَمْ ذَا ؟) فيقدِّرونها استفهامًا،

(١) أي في مثل قولك: "أَيَّهَا تَشَأْ قَلكَ"، وقد رُدَّ هذا على سيبويه، من قبل أن إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر، وسيبويه إنما قصد إذا أَضْمَرْتَ في الموضع الذي يجوز فيه الإضمار، كان حكمه أن تنصب (أَيَّهَا) بفعل الشرط وتجزم فعل الشرط، - كما هو الحال في باب المجازاة - انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٧، وأبو علي ألمح إلى ذلك.

(٢) هو هارون بن موسى الأعور القاريء النحوي، صاحب القرآن والعربية، توفي سنة ١٧٠هـ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٦١/٣، ٦٠/٢، وهذه قراءته في هذا الحرف، وقد قال بها الكوفيون، واحتجوا لذلك. انظر تفسير القرطبي ١٣٣/١١، مشكل إعراب القرآن ٦٠/٢، ورويت قراءة النصب عن معاذ بن مسلم الهراء وهو من رؤساء الكوفة في النحو. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٨.

(٣) سورة مريم، الآية /٦٩. انظر الكتاب ٣٩٧/١، نصب (أي) هنا قياس، لكن الذي عليه البصريون بناؤه على الضم، لأن (لننزعنّ) ليس طلبًا، ومن ثم لم تجيء (أي) استفهامًا، وقوله (أشَدُّ) صلتها. انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٣/١، وعند الخليل (أيّ) مبتدأ مرفوع خبره (أشدّ) وهي محكية، وعند يونس رفع بالابتداء لا على الحكاية، انظر مشكل إعراب القرآن ٦٠/٢- ٦١، وابن السراج يستبعد بناء (أيّ) مضافة، ولو كانت مفردة لكانت أحق بالبناء، ولايحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية. انظر الأصول ٣٢٤/٢.

ولايجعلون (لَنَنْزِعَنَّ) منعوتًا يُعَدُّونه إلى (مِنْ) كما تقول: (أَكَلْتُ مِنْ طَعَامِكَ)، أي طعامك، وكذلك "لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ"، أي لننزعن كلَّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس[1] يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته[2].

قال: وَزَعَمَ الخَلِيْلُ أَنَّ (أَيُّهُمْ) [٦٥/ب] حِكايةٌ، وأَمَّا يُونُسُ فَزَعَمَ أَنَّه بِمَنْزِلَةِ "أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُوْلُ اللّه"[3].

قال أبوعلي: التوفيق بين المسألتين على قول يونس أنه لم يعد (أشهد) إلى (أنك)، كما لم يعد (اضرب) إلى (أيّ)[4].

---

(١) يريد محمد بن يزيد المبرد، وهو بصري وافق الكوفيين في هذا الموضع، وقال: (أيُّهم) رفع، لأنه متعلق بـ(شيعة)، والمعنى: من الذين تشايعوا أيُّهم، أي: من الذين تعاونوا ونظروا أيهم. انظر مشكل إعراب القرآن ٦٢/٢، البيان ١٣٠/٢، ونقل أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق أن العلماء في رفع (أيُّهم) على أقوال ثلاثة:

فالخليل يرى أنه مرفوع على الحكاية، ويونس يرى أنه مرفوع بالابتداء لا على وجه الحكاية وسيبويه يرى أنه مبني على الضم.

. وهنا أقوال أخرى ساقها للإرشاد والتفصيل، انظر إعراب القرآن ٢٤/٣- ٢٥.

(٢) عقد الأنباري مسألة للحديث عن (أيّ) الموصولة، وعالج الأقوال في بنائها أو إعرابها، وأظهر احتجاج كل مذهب مدعمًا بالأدلة. انظر الإنصاف ٧٠٩/٢- ٧١٦. وانظر أيضا تفصيل هذه المسألة في مغني اللبيب /١٠٧- ١١١، والمفصل /١٤٨- ١٤٩، وانظر أيضا شرح الأشموني ١٦١/١.

(٣) الكتاب ٣٩٧/١- ٣٩٨ باختصار.

(٤) المسألتان هما اللتان على ماذهب إليه الخليل ويونس بن حبيب في هذا الحرف، فالخليل يرى أن (أيّ) في قولهم: (اضربْ الذّي يقال له أيُّهُمْ أفضل)، وشبهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ ... فَأَبِيْتُ لاَ حَرِجٌ ولاَ مَحْرُومُ

وذلك أن (أيُّهم) عنده مرفوع بالابتداء، (وأفْضَلُ) خبره، ويجعله استفهامًا فيحمله ==

قال: فَلَمَّا لَمْ تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الفِعْلِ تُرِكَتْ عَلى هذهِ الحَالِ[1]، يريد: تركت ساكنة الياء، ولم تقلب ألفًا كما قلب من بَاعَ وقَال[2].

قال: وَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ: فَلاَ يُشْبِهُهُ[3] أَشْهَدُ أَنَّكَ لَزَيْدٌ، وستَرى ذَلِكَ فِي بَاب (إنّ)[4].

وإن قلت: (اضَربْ أيُّهم) لايشبه (إنَّكَ لَزَيْدٌ)، لأن لام الابتداء وتقديره أن يقع قبل (إنَّ)، وإنما أخر إلى الخبر لئلا يجتمع مع (إنّ) في موضع واحد، وإذا كان التقدير باللام قبل (إنّ) حجز اللام الفعل أن يصل إلى (إنّ) وليس ذلك في (اضْرِبْ)، ومع ذلك فإنَّ (اضْرِبْ) ليست من

== على الحكاية بعد قول مقدّر، وقياسه من البيت تقدير الحكاية بعد قوله: (لاحرجٌ ولا محرومُ.. بالمكان الذي أنا فيه)، (ولا حرجٌ) مبتدأ، وخبره (بالمكان الذي أنا فيه)، وحذف الخبر بعد (لا) حسن.

وأما يونس فيرى أن (اضربْ) معلقة، قال أبوسعيد: "وقوله في تعليق (اضربْ) ضعيف، وإنما يعلق بأفعال القلوب عن الاستفهام كقولهم: (انظر أيُّهم في الدار، واعرف أزيدٌ في الدار أم عمروٌ) وتعليقه أن يبطل عمله عمّا بعده..."، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٩، وانظر الإنصاف ٧١٦/٢.

(١) الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) يومئ الفارسي إلى المقارنة التي عقدها سيبويه بين (أيّ) وبين بعض الحروف التي اختصت بخصائص دون سائر أخواتها. فيرى الضمة في (أيُّهم) للبناء بمنزلة الفتحة في (خمسة عَشَرَ)، وفتحة (الآنَ)، وأنهم فعلوا ذلك في (أي) حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، ومثل ذلك في المخالفة قولك: (يا الله) لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام، لم يحذفوا ألفه، وكما أن (لَيْسَ) لما خالفت الفعل، ولم تَصَرَّفْ تصرفه، تركت على حالها (ساكنة الياء، لم تقلب ياؤها ألفًا كما قلب من باع وقال، فإن أصل الألف فيهما الياء والواو). انظر الكتاب ٣٩٨/١، انظر أيضًا المسائل الحلبيات /٢١٩- ٢٢٤.

(٣) في المخطوطة: (فلا يُشْبِه)، والصواب من الكتاب ٣٩٨/١.

(٤) في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٦: "وأما قول يونس ولا يُشبه أشهد أنّك لمنطلق...".

الأفعال التي تعلق، وإنما الذي يعلق من الأفعال مايلغى، نحو (عَلِمْتُ)،لأن الألغاء فيه أشد من التعليق لأنها إذا ألغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا علقت عملت في موضع الجملة.

فأما (أشْهَدُ) فقد علق، لأنه قد شابه (عَلِمْتُ وظَنَنْتُ) في أنه غير مؤثر، كما أن هذين وبابها غير مؤثرين وهو علم مثل (عَلِمْت)، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لَيَنْطَلِقَنَّ، "وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ"(١) فكذلك تقول: أَشْهَدُ لَيَنْطَلِقَنَّ(٢).

قال: ومِنْ قَوْلِهما (اضْرِبْ أيٌّ)، وغيرهما يقول: اضْرِبْ أيا أفْضَلُ(٣).

قال أبوعلي: قياسًا للمفرد على المضاف.

قال: وَلَوْ جَعَلُوا (أَيًّا) في الانْفرادِ بِمنْزِلته مُضَافًا [لكانوا](٤) خُلَقَاءَ إذْ كانَ(٥) بِمَنْزِلَةِ الَّذي مَعْرِفَةً لاَ يُنَوَّنُ، لأنَّ كُلَّ اسْمٍ لَيْسَ يتمكَّنُ

---

(١) سورة فصلت، الآية /٤٨.

(٢) عندما علق مكي بن أبي طالب القيسي على جواز تعليق أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه [انظر مشكل إعراب القرآن ٦١/٢]. خطّأه ابن الشجري معللاً أن أفعال العلم تعلق، ولها في تحقيق الوقوع القدم الراسخة، وضرب أمثلة لما علق منها في الماضي والمستقبل. انظر مالم ينشر من الأمالي الشجرية /٧١- ٧٢.

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ باختصار، والضمير في (قولهما، وغيرهما) يعود على الخليل ويونس، وكلاهما قال بضم (أي) وخالف صاحبه في العلة والتفسير، وقد بيّنّا ذلك آنفًا.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب ٣٩٨/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٦.

(٥) في الكتاب ٣٩٨/١: "إذا كان" وفي شرح السيرافي مثلما جاء عند أبي علي.

لاَيَدْخُلُهُ التَّنْوِيْنُ فِي المعْرِفَةِ، ويَدْخُلُهُ في النُّكِرَةِ[1].

قال أبوعلي: قوله ((لاَيُنَوَّنُ))، أي يُبْنى، مثل (قَبْلُ وبَعْدُ).

وقوله: كانوا خلقاء، معناه لكانوا خلقاء ألاَّ ينونّوا في الإفراد، لأن الاسم المفرد المبني لايُنوَّن في التعريف[2]، ولكنهما أخلصاه لكل واحد منهما، يريد المتكلم والمخاطب.

***

هذا باب أيّ مضافًا إلى مالا يكمل اسمًا إلاَّ بصلة[3]:

قال: فإنْ أَخْرَجْتَ الفَاءَ فَهُوَ كَلاَمٌ في الاسْتِفْهام مُحَالٌ فِي الإِخْبَارِ[4].

قال أبوعلي: لأنه يحتاج إلى صلة وخبر بعدهما في الخبر.

قال أبوالعباس: كأن (إيّا) لما أعرب أشبه الأسماء المتمكنة، فأنِّث وثُنِّي وجُمِعَ، وإنما أُقرَّ في التثنية والجمع والتأنيث على صورة واحدة، لأنه يستفهم به فأشبه (مَنْ)[5]. [٦٦/أ].

***

(١) انظر الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) المعرب الذي يبنى في حال مُفْرداً مَعْرِفَةً ولم يُنوّن كقولك: يازيدُ، ومِنْ قَبْلُ، ومن بَعْدُ، فإذا نُكِّر نُوِّن، كقولك: يارجلاً صالحًا من قبلٍ ومن بعدٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٣٩٩/١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٠/١. (قال: فقلت: أيٌّ مَنْ يأتيني نُحدِّثُه).

(٥) انظر المقتضب ٣٠٢/٢- ٣٠٣ بتصرف كبير، وأبو سعيد يشبِّه (أيّ) في وقوعه على المذكر والمؤنث بلفظ واحد بضمير الأمر والشأن في قولك: (زَيْدٌ قائم وإنَّهُ هندٌ قائمة، وإنَّهُ خرج زيدٌ، وإنَّهُ خرجَتْ هندٌ..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٠.

هذا باب أيّ إذا كُنْتَ[1] مُسْتَفْهِمًا {بها} عن نكرة[2]:

قال أبوعلي: يريد أنها ليست كَمنْ، فإن (مَنْ) إذا وُصلت كان لفظ الواحد والاثنين والجميع كلفظ الواحد، تقول إذا رأيت رجلاً، أو رأيت رجلين: مَنْ يَافتى؟، وليست (أيّ) كذلك، لأنها في الوصل مثلها في الوقف[3].

قال: وإذا قَالَ: رَأَيْتُ امْرأةً، قُلتَ: أَيَّةً يَافتـــى؟، وإنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ، لأنَّكَ إنَّما تَسْتَفْهِمُ عمَّا وَضَعَ المُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلامَهُ[4].

قال أبوالعباس: إن شئت تركت الحكاية في باب (أيّ)، فرفعتَ واستأنَفْتَ على الابتداء والخبر، فقُلْتَ: (أيٌّ ياهَذَا)، لأنك إذا أظهرْتَ الخبَرَ لكان تكونُ (أيٌّ مَنْ ذكَرْتَ)، (وأيٌّ هُؤلاء)[5].

قال: قُلْتُ: فإذا قَالَ: رأيتُ عَبْدَالله أو مررتُ بعَبْد الله، قَالَ: يَقُولُ: مَنْ عبْدُالله؟ وأيُّ عبْدُ الله،؟ لاَ يكُونُ إذا جِئْتَ بأيّ إلاَّ الرَّفْعُ[6].

قال أبوعلي: هذا الموضع مما يخالفُ فيه (أيٌّ) (مَنْ)، وذلك أن الاسم العَلَمَ بعد (مَنْ) على ضَرْبين: على الحكاية وعلى خبر المبتدأ، وليس في العَلَم بعد (أيّ) إلا الرفع، لايجوز إذا قال: (رأيتُ زيداً) أن تقول: أيَّ زيداً ؟ كما يجوز بعد (مَنْ)، (مَنْ زَيْدٌ، ومَنْ زَيْداً)، وإنما

---

(١) في المخطوطة: (كانت) وما أثبته من الكتاب ٤٠١/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٠.

(٢) الكتاب ٤٠١/١، ومابين المعقوفتين زيادة منه، ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٣) انظر المقتضب ٣٠٣/٢، المسائل المنثورة / ١٢٠- ١٢١.

(٤) هنا ينتهي نص الكتاب ٤٠١/١.

(٥) انظر المقتضب ٣٠٣/٢، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ.

(٦) الكتاب ٤٠١/١.

قبح[1] الحكاية بعد (أيّ) لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في (مَنْ)[2].

قال: اعلَمْ أنَّكَ تُثَنِّي (مَنْ) إذا قلت: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ كَمَا تُثَنِّي (أيّـًا)، وذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ، فَتَقُولُ: مَنَيْنِ كَمَا تقُولُ: أيَّيْنِ، وأتَانِي رَجُلانِ فتَقُولُ: مَنَانِ؟[3]

قال أبوبكر: هذا كله موقوف[4].

قال أبوعلي: وإنما كان موقوفًا لأنه لايحرك إلا في الوصل، وإذا وصل وجب أن تسقط هذه العلامات، وإفراد مَنْ جواب المثنى والمجموع في الوصل[5].

قال: فإنْ قَالَ: رَأَيْتُ امْرأَتَيْنِ، قُلْتَ: مَنَتَيْن، كَما قَالُوا: أيَّتيْن إلاَّ أنَّ النُّونَ مَجْزُومَةٌ[6].

قال أبوالعباس: تسكّن النون في (مَنْتَيْن) كما كانت مسكنة في (مَنْ)، وإنما حركت في قولك: مَنَة؟ لأن تاء التأنيث لايكون ماقبلها إلا متحركًا[7].

قال أبوالعباس: حركت النون من (مَنِي)، وثنّوا لأنّ حرف اللين إذا كان ساكنًا لم يكن ماقبله إلا متحركًا[8].

---

(١) هكذا الفعل على التذكير، ولم يؤنثه لفاعله.

(٢) انظر هذه المسألة في المسائل المنثورة /١٢٧ بقليل من التصرف.

(٣) الكتاب ٤٠١/١.

(٤) يريد الوقف الذي هو ضد الوصل، انظر المقتضب ٣٠٢/٢.

(٥) انظر المسائل المنثورة /١٣٣- ١٣٤.

(٦) الكتاب ٤٠١/١، وفيه: (... كما قلت: أيّتَيْنِ..).

(٧) في المخطوطة: (متحرك).

(٨) انظر المقتضب ٣٠٦/٢.

وقال أبو إسحاق: إنما أثبتت الزيادة في الوقف في (مَنُوا)، ليعلم المخاطب أنك تَسْأَلُهُ عن الذي خاطبك به لا عن غيره[1].

قال: وأمَّا (مَنْ) فَلاَ يُنَوَّنُ في الصِّلَة، فجَاء فِي الْوَقْف مُخَالِفًا[2] أي مخالفًا لأيّ، لأنه قيل فيه: (مَنا، ومَنُوا)، ولم يقل مثل ذلك في (أيّ)[3].

قال: وَأَمَّا يونس[4] فَكَانَ يَقيسُ (مَنَهْ) على أيَّة، فيقول: (مَنَةٌ، ومَنَةً) في الوصْلِ إذَا قال: يَافتى، وكَذلكَ [٦٦/ب] يَنْبَغي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا آثَرَ أَلاَّ يُغَيِّرهَا في الصِّلَةِ، وهَذَا بَعِيدٌ، وإِنَّما يَجُوزُ ذَا عَلى قَوْلِ شَاعِرِ قَالَهُ مَرَّةً لَمْ يُسْمَعْ بَعْدُ، قال:

أَتَوْا نَارِيْ فَقُلْتُ مَنُوْنَ أَنْتُمْ؟[5] ...

---

(١) انظر في هذه المسألة المقتضب ٣٠٧/٢- ٣٠٨، المسائل المنثورة /١٣٣- ١٣٤، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣١- ٢٣٢.

(٢) الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) انظر المسائل المنثورة /١٣٣- ١٣٤، ونقل أبو سعيد عن المبرد قوله: "وأما قولك: مَنَوا، ومَني، فإنما حُركت معها النون لعلتين: إحداهما: قولك في النصب: مَنَا، لأن الألف لايقع إلا بعد مفتوح، فلما حركت في النصب حركت في الرفع والخفض، فيكون المجرى واحداً. والعلة الأخرى: أن الياء والواو خفيتان، فإذا جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا وتبينتا"، وردّ عليه السيرافي ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٢، وانظر هذا الرأي في المقتضب ٣٠٦/٢.

(٤) هو يونس بن حبيب وقد سبقت ترجمته.

(٥) الكتاب ٤٠٢/١، وقد أنشد أبوعلي هنا صدر بيت من الوافر، وكان سيبويه قد أنشده دون نسبة وهو قوله:

أَتَوا نَاري فَقُلتُ مَنُونَ أَنْتُم ... فَقَالُوا الجِنُّ، قُلتُ عِمُوا ظَلاَمَا

والشاهد فيه (مَنُونَ أنتُم)، وجمعه لمَنْ في الوصل، وإنما يجمع في الوقف، وجاز ذلك ضرورة، انظر المقتضب ٣٠٧/٢، وقد أنشد أبو زيد البيت ضمن أبيات أخرى منسوبة ==

قال أبوعلي: من أنَّثَ فقال في الوصل (مَنةٌ يافَتى؟) لزمه أن يجمع للجميع فيقول: مَنُونَ، كما قال الشاعر[1].

قال أبوعلي: (مَنُونَ أَنْتُم) عندي مثل قول الشاعر:

سَبْسَبًا[2] وكَلْكَلاً[3]

أجراه في الوصل للضرورة مجراه في الوقف.

== إلى شمير بن الحارث الضبِّي وروايته:

أتوا ناري فقلتُ مَنونَ قالوا   سَراةُ الجنِّ قلتُ عِمُوا ظلامًا

انظر النوادر في اللغة /٣٨٠، وأنشد السيرافي البيت، وروى أن أبا اسحاق الزجاج قال فيه: "كأنه واقف على (مَنُونْ) وسكنتْ عندها، ثم ابتدأ" ثم قال: وقد نسبوا هذا الشعر إلى سُمَيْر بن الحارث، ومنهم من يرويه: (عِمُوا صَبَاحًا).. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٨٥/١، الحيوان ٣٢٨/١، المسائل البغداديات ٣١٥، الخصائص ١٢٨/١، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨٣، قال أبوالحسن: "هذا في الضرورة، ولو كان في الكلام لوجب (مَنْ أَنْتُمْ)" المصدر نفسه، جـ٣، ق ٨٤، انظر الأبيات الخمسة في الحماسة البصرية ٢٤٦/٢، انظر المفصَّل /١٤٧، شرح المفصل ١٦/٤، الضرورة للقزاز /١٣٦، إصلاح الخلل الواقع في الجمل /٣٦٨، انظر أيضًا الأشموني ١٨/٢، الهمع ١٤٨/١، الدرر ١٢٩/١، الخزانة ٣٠٢/٣.

(١) يشير إلى البيت المنسوب لسمير أو شمير بن الحارث الضبِّي السابق ذكره.

(٢) يشير إلى قول رؤبة من الرجز:

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبى سَبْسَبًّا

انظر ملحقات ديوانه /١٦٩، وقد استدل سيبويه بهذه الكلمة شاهداً على أسلوب العرب في تثقيل اللفظ عند الوقف، وعدم التثقيل في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف. انظر الكتاب ١١/١، ٢٨٢/٢، المقتضب ١٦٩/٣، الأصول ٣٧٢/٢، ٤٥١/٣، المسائل العسكريات /٩٨، الحجة ٤٩/١، ٣١١ (ناصف ورفاقه)، المحتسب ١٤٨/١، ٣٣٤، سر صناعة الإعراب ٥١٥/١، شرح شواهد الشافية /٢٥٤- ٢٥٩، العيني ٥٤٩/٤.

(٣) يشير إلى ماجاء من قول منظور بن مرثد الأسدي عن الرجز: ==

قال: وَزَعمَ يُونُس أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرابِيًّا مَرَّةً يقُولُ: (مَنُو) فِي الوَقْف، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كَأَيِّ (ضَرَبَ مَن مَنًا) وهذا بَعِيْدٌ لاَ يتكلَّمُ بِهِ[1].

قال أبوعلي: وينبغي ألا يقول (مَنُو) في الوقف، ولكن يجعله (كأيّ)، أي فيقول: (مَنْ) في الوقف كما يقول (أيّ)[2].

قال أبوعلي: من قال: مَنُونَ أَنْتُم، وضَرَبَ مَنٌ مَنًا، لزمه أن يقول في الوقف في جواب هذا رَجُلٌ ومَرَرْتُ برجُلٍ: مَنْ؟ فلا يلحقه الواو ولا الياء في الوقف، ولا يقول: مَنُو وَ مَنِي، وتلحقه في النصب ألفًا فتقول: مَنَا، كما تقول: أيًّا[3].

قال: وإِذَا قَالَ: رأَيْتُ امْرأَةً وَرَجُلاً، فبَدَأْتَ في المسْأَلَةِ[4] بِالمُؤَنَّثِ قُلْتَ: (مَنْ ومَنَا)، لأنَّكَ تَقُولُ: مَنْ يافتى في الصِّلَةِ[5].

كَأنَّ مهْواهَا عَلى الكَلْكَلِ
ومَوْقِعًا مِنْ ثَفِنات زُلِّ
موقِعَ كَفَّيْ راهبٍ يُصلِّي

وقد جاءت الإشارة إلى موضع الشاهد في الكتاب ١١/١، ٢٨٢/٢، المقتضب ١٦٩/٣، الأصول ٣٧٢/٢، ٤٥١/٣، وقد رواها ثعلب عن الفراء أنها للدبيرية، انظر مجالس ثعلب ٥٣٣/٢- ٥٣٦، وأنشد أبو زيد جزءًا منها انظر النوادر في اللغة /٢٤٨، انظر أيضًا سر صناعة الإعراب ٥١٥/١، المنصف ١١/١، المعاني الكبير ٢١٨/١، الإنصاف ٤٥٧/٢، الخزانة ١١/٢، اللسان (كلل).

(١) في الكتاب ٤٠٢/١ قال: "وزعم يونس أنه سمع أعرابيًا يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا وهذا بعيدٌ لاتتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير"، ومثل ذلك عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ٢٣١.

(٢) نظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٢.

(٣) انظر المقتضب ٣٠٨/٢، والمسائل المنثورة /١٢٩- ١٣٠.

(٤) في المخطوطة: (بالمسألة)

(٥) الكتاب ٤٠٢/١.

قال أبوعلي: علامة التأنيث والتثنية والجمع تلحق (مَنْ) في الوقف دون الوصل في اللغة الشائعة[1]، وإذا ذكر رجل وامرأة فبدأت بالمسألة عن المرأة قلت: (مَنْ ومَنَا)، فأسقطت علامة التأنيث من قولك: (مَنْ) لوصلك المرأة بقولك (ومَنَا)، فأثبت الألف لما وقفت عليه، ولو بدأت بالسؤال عن الرجل، لأسقطت الألف من (مَنَا)، كما أسقطت علامة التأنيث من (مَنَهْ) للوصل فقلت: (مَنْ ومَنَهْ)[2].

***

هذا بابُ اخْتِلافِ الْعَرَبِ في الاسْمِ الْمعْرُوفِ الْغَالِبِ[3]:

قال: واعْلَمْ أنَّ أَهْلَ الحِجَازِ يَقُولُونَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ: رأَيْتُ زَيداً[4]: مَنْ زَيداً.؟

وكذلك الجر والرفع[5]، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين.

قال أبوالعباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما

(١) في المخطوطة: (الشايعة).

(٢) "وإنما قال: (مَنْ وَمَنَا، ومَنْ ومَنَهْ) لأن العلامة إنما تلحق الذي لايقف عليه، والأول لاتلحقه علامه لأنه وُصل بالباقي" شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٢.

(٣) الكتاب ٤٠٣/١.

(٤) في المخطوطة: (رأيت رجلاً)، وما أثبته من الكتاب ٤٠٣/١ وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٣.

(٥) يريد الفارسي هنا أنهم إذا سمعوا قائلاً يقول: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ، قالوا: مَنْ زَيْدٍ؟، وإذا قال: هَذَا زَيْدٌ، قالوا: مَنْ زيدٌ)، فهم يحكون كلام المتكلم في العلم رفعًا ونصبًا وجراً، لئلا يتوهم المسؤول أنه سئل عن غير الذي ذكره. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٣، وانظر تفصيل ذلك في الأصول ٣٩٤/٢- ٣٩٥.

تحكي ليعلم السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، ولم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه[1].

قال أبوبكر: موضع (مَنْ) رفعٌ في القَوْلَيْنِ جَمِيعًا[2].

قال: في قول قوم حكوا غير الأعلام قياسًا على الأعلام: فإذا قالوا: مَنْ عَمراً[3]، أوْ مَنْ أَخُو زَيْدٍ، رَفَعُوا أخا زَيْد لأنَّهُ قَد انْقَطَعَ مِنَ الأوَّل بِمَنِ الثَّانِي الَّذي مَعَ الأخ، فَصَارَ كَأنَّك قُلتَ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ، كَمَا أنَّكَ تقُولُ: تَبًّا لَهُ وَوَيْلاً، وتَبًّا لَهُ، وَوَيْلٌ لَهُ[4].

قال أبوعلي: [٦٧/أ] إذا ذكرت (لَهُ) بعد (وَيْل) قطعته من الأول وهو (تَبًّا) فرفعته، وإن لم تذكر (له) أجريته على قولك (تَبا)، فكذلك إذا ثَنَّيْتَ بِمَنْ في قولك: (ومَنْ أَخُو زَيْدٍ)، قطعت به عن الاسم الأول كما قطعت (وَيْل) من (تَبا) إذا ثَنَّيْتَ لَهُ[5].

قال: وإِنْ أَدْخَلْتَ الْوَاوَ وَالْفَاءَ فِي (مَنْ)، فَقُلْتَ: فَمَنْ، أوْ (وَمَنْ)، لَمْ يَكُنْ فِيمَا بَعْدَهُ إلاَّ الرَّفْعُ[6].

قال أبوالعباس: إذَا أَدْخَلْتَ حروف العطف استغنيتَ عن الحكاية، لأن المسؤول يعلم أنك عاطف على كلامه، إذ العطف لايُبتدأ به، وإنما

---

(١) المقتضب ٣٠٩/٢، والجملة الأولى الواردة عند أبي علي ليست في المقتضب. ويبدو أن الفارسي ينقلها بالمعنى فقد صدر عبارته هذه بقوله: "ولو قلت في جميع هذا: مَنْ عبدُالله؟ كان حسنًا جيداً، وإنما حكيت. . ." أي لو رفعت العلم بعد (مَنْ) في الحالات الإعرابية الثلاث لكان حسنًا جيداً، لأنه القياس، وهو مذهب تميم.

(٢) انظر الأصول ٣٩٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (مَن عمروٌ).

(٤) الكتاب ٤٠٤/١.

(٥) انظر الأصول ٣٩٥/٢، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٣- ٢٣٤.

(٦) الكتاب ٤٠٤/١.

حَكى الاسم من حَكَى لئلا يتوهم المسؤول أنه مبتدئٌ باستفهام عمَّن له مثل اسم المحدَّث عنه[1].

***

هذا بابُ إجْرَائِهِمْ ذَا بِمَنْزِلةِ الَّذِي[2]:

قال: وَلَوْ كَانَ (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذي) في ذَا المَوْضِعِ أَلْبَتَّةَ، لَكَانَ الْوَجْهُ في: (مَاذَا رَأَيْتَ) إذَا أَجَابَ: (خيْرٌ)[3].

قال أبوعلي: يقول: لو لم يكن (مَاذَا) على ضربين، مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزِلَة (الذّي)، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) ألبتة، لكان الوجه إذا قيل له: مَاذَا رَأَيْتَ؟ أن يقول له: خَيْرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له: ما الذّي رأَيْتَهُ، فقال: الذّي رَأَيْتُه خَيْرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»[4] فهذا لم يَجِيءْ على أن (ذا) بمنزلة (الذي)، وجاء في موضع «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِيْن»[5]، فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التنزيل[6]، وقال الشاعر:

---

(١) المقتضب ٣٠٩/٢ بتصرف، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام أبي العباس.

(٢) الكتاب ٤٠٤/١، وفيه: "هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي..." ورواية السيرافي كالتي عند الفارسي.

(٣) الكتاب ٤٠٥/١.

(٤) سورة النحل، الآية /٣٠.

(٥) سورة النحل، الآية /٢٤.

(٦) يريد وجهي النصب والرفع، وتوجيه ذلك كالتالي: (ما) في موضع رفع بالابتداء، و(ذا) بمعنى (الذي) وهو خبر (ما). (قالوا أساطيرُ الأولين): على إضمار مبتدأ، قال الكسائي:

==

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيْهِ[١]   . . . .

قال: (فَالّذِي)لاَيَجُوزُ فِي ذَا المَوْضِعِ و(مَا) لاَيَحْسُنُ أَنْ تُلْغِيَهَا[٢].

أي: إذا قلت: (مَاذَا)، فجعلت (ذا) بمنزلة (الذي)، لم يجز أن تضع (الذي) موضع (ذَا) بعد (ما).

قال: والنَّصْبُ في (ذَا) الوَجْهُ، لأَنَّهُ الجَوَابُ عَلى كَلاَمِ المُخَاطَبِ[٣].

= هذا توجيه الرفع. أما وجه النصب فعلى أن تكون (ذا) زائدة بمعنى (أيَّ شيء تعلَّمْتَ)؟ فإن قلت: مَنْ ذَا كَلَّمْتَ أَزَيْداً أم عَمْراً؟ لم يكن (مَنْ ذَا) في موضع رفع، لأن (ذا) لايُراد معها. انظر إعراب القرآن ٢/٣٩٤، وقال أبو إسحاق الزجاج: "أساطيرُ مرفوعة على الجواب، كأنهم قالوا: الذي أنزلَ أساطيرُ الأولين" [هذا وجه الرفع، أما وجه النصب فقال عنه:} "(مَا) و (ذَا) كالشيء الواحد، والمعنى: أيَّ شيء أنزل ربكم، قالوا خيراً على جواب (ماذا)، المعنى "أنزل خيراً". انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/١٩٤، ١٩٦.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، أنشده سيبويه دون نسبه وهو قوله:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيْهِ   وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِيْنِي

والشاهد فيه مجيء (ماذا) اسمًا واحداً بمنزلة الذي. انظر الكتاب ١/٤٠٥، والبيت ينسب للمثقب العبدي في ديوانه /٢١٣، كما نسب لسحيم بن وثيل الرياحي، ونسب أيضًا لمزرد ابن ضرار، وهو في ديوانه /٦٨، كما نسب إلى أبي حيّة النميري، وهو في ديوانه /١٧٧، انظر المسائل المنثورة /٢١٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٦٧ (خطاب)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٩٠، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٩، شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٥، ٢٣٦، وشرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ٨٨، ٩٠، شرح شواهد المغني ١/١٩١، ٢/٧١٤، العيني ١/١٩٢، ٤٤٨، خزانة الأدب ٢/٥٥٤، همع الهوامع ١/٦٩، الدرر ١/٦٠، اللسان (أبي)، القاموس المحيط (ما).

(٢) الكتاب ١/٤٠٥.

(٣) الكتاب ١/٤٠٥، وفيه: "والنصب في (هذا).." ومثل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٥.

قال: وَقَدْ يَجُوزُ أنْ تَقُولَ إذا قَالَ: مَن الَّذي رَأَيْتَ؟: زَيْداً، لأنَّ هاهُنَا مَعْنَى فعْلٍ، ويَجُوزُ النَّصْبُ هَاهُنَا كَمَا جَازَ الرَّفْعُ في الأَوَّلِ[1].

قال أبوعلي: قوله: كما جاز الرفع في الأول، يقول: النصب في جواب المجيب إذا قيل له: مَنْ الَّذي رَأَيْتَ؟ فقال: زَيْداً، في أنه غير الوجه مثل الرفع في جوابه إذا سُئل: مَاذَا رَأَيْتَ؟ وجعل (مَا) مع (ذا) اسمًا واحداً فقال: (خَيْرٌ)، فالوجه في جوابه إذا كان بمنزلة الذي (خَيْرٌ)، وإذا جعلا اسمًا واحداً (خيراً)[2].

* * *

هذا بابُ مَا تَلْحَقُهُ الزِّيَادَةُ في الاسْتفْهَامِ إذَا أَنْكَرْتَ أَنْ تُثْبِتَ رَأْيَهُ على ماذكر أَوْ تنْكِرَ أَنْ يكُونَ رأيُهُ عَلى خِلاَفَ ما ذَكَرَهُ[3]:

قال أبوعلي: موضع هذا الباب للإنكار، ثم ينقسم [٦٧/ب] الإنكار إلى الشيء وإلى خلافه، فمثال إنكارك الشيء أن يقول قائل: ضُرِبَ الأميرُ، فتقول: آ لأمِيْراه؟!، مُنْكِراً لضرب الأمير، فأما ماينكر أن يكون على خلاف ماذكر، فكقول الأعرابي:آ أنَا إيَّه؟! وقد سئل: أتخرج

---

(١) الكتاب ٤٠٥/١ – ٤٠٦، وفيه: "وقد يجوز أن تقول إذا قلتَ..." ومثله في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٥، ورواية الفارسي أصح

(٢) يشير إلى (خير) و (أساطير) الواردتين في الآيتين الكريمتين في النحل، ووجه النصب والرفع فيهما – انظر قبله.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١، وفيه: "... أو أنكرت .. على خلاف ماذكر"، وقد وافقت رواية السيرافي ماجاء عند أبي علي في الكلمة الأولى، كما وافقت ماجاء في طبعة الكتاب في اللفظة الأخيرة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٦، وهذا الباب الذي عرف عند متأخري النحاة بباب حروف الإنكار، انظر شرح المفصل ٥٠/٩.

إن أخصبت البادية؟ منكراً لسؤال السائل عن خروجه إذا أخصبت البادية، يريد أنَّ ذلك مما لايجب أن يَشُكَّ فيه السائل[1].

قال: فَتَحَرَّكَ كَمَا تَحركَ فِي الألف والّلامُ السّاكِنُ مكسوراً[2].

قال أبوعلي: يريد بقوله: (أزَيْدُ نيِه)[3] فتحرك الساكن الأول بالكسر كما تحرك مع اللام إذا قلت: زَيدٌ الطَّوِيل بالكسر.

قال: وقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ: أتَعْرِفُ زَيْداً؟ فَتَقُولُ: أزَيْدنيِه، إمَّا مُنْكِراً لِرأيِه أنْ يَكُونَ عَلى مِثْلِ ذَلِكَ، (أيْ هُوَ أخْمَلُ مِنْ أنْ أعْرِفَهُ)، وإمَّا على خِلاَفِ المَعْرِفَةِ[4].

قال أبوعلي: قوله: على خلاف المعرفة، أي أعرفُ زيداً، فأُنْكِرُ عليك سؤالَكَ إياي بما أعرفه[5].

قال: ألاَ تَرَى أنَّكَ تَقُولُ إذَا قَالَ: ضَرَبْتُ عُمَرَ، قُلْت: أضَرَبْتَ عُمَرَاهْ؟[6].

قال أبوعلـي: الفصـل بين (أعُمَرَاهْ) وبين (أزَيْدنيِه)، أن (عُمَر)

---

(١) انظر تفصيل وجهي الإنكار هذين في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٧.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١.

(٣) في المخطوطة: (لزيدٌ فيه)، وهو بعيد العلاقة بالمعنى.

(٤) الكتاب ٤٠٦/١، والعبارة التفسيرية بعد (أي) من تعليق الفارسي نفسه، وفسر ذلك السيرافي بقوله: "أي منكراً لرأي الذي قال له: أتعرف زيداً: أن يعتقد أن مثله يعرف زيداً، ومعنى ذلك أي على المعرفة لزيد: إمَّا لأن مثل المسؤول يرتفع عن معرفته، ولا يبلغ رتبته إلى أن يعرف زيداً، وقوله: "أو على خلاف المعرفة" يعني: أو منكراً أن يكون رأيه على أن لايعرف زيداً، لأن مثله لايَجهَلُ مثل زيد..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٧.

(٥) انظر المفصل /٣٣٤، لباب الإعراب /٤٧٤.

(٦) الكتاب ٤٠٦/١.

لايلحقه التنوين، وإذا لم يلحقه التنوين لم يُكسر، لأنه لايلتقي فيه ساكنان، لكن حرف اللين للإنكار يتبع الحركة التي هي في اللام وهي الفتحة، فيصير ألفًا، وفي (أزيدنيه) لما حُرِّك التنوين لا لالتقاء الساكنين بالكسر صارت العلامة ياءً لانكسار ماقبلها[1].

قال: وإنْ قَالَ: أزيداً يَافتى؟ تَركْتَ العَلامَةَ كَمَا تَركْتَ عَلاَمَةَ التَّأنيثِ والجَمْعِ، وحَرْفَ اللِّينِ فِي (مَنَا ومَنِي، ومَنُوا)، حين قلت: مَنْ يافتى؟[2].

قال أبو العباس: للوصل في هذا علة لاتكون في الوقف، لأن الوقف خفيّ والوصل يجيء فيه مايقوم مقام العلامة من اتصاله بكلام آخر[3].

قال: وإذَا قَالَ: رأَيْتُ رَجُلاً وامْرأَةً، (فَمَنَهْ) قَدْ مَنَعَتْ (مَنْ) مِنْ حُرُوفِ اللِّينِ، فَكَذلِكَ (يَافَتى) هُنَا يَمْنَعُ[4].

قال أبوعلي: يريد إذا قلت: أَزَيْداً يَافتى؟ فوَصَلْتَ وأنْتَ مُنْكِرٌ، حذفْتَ علامة الإنكارِ في الوصْلِ، كما أنَّك إذا استثنيت قول القائل: (رأَيْتُ رجُلاً وامْرَأَةً)، قلت: (مَنْ، ومَنَةٌ)، فحذفت حرف اللين للوصل[5].

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٢، ق ٩٢، المفصل /٣٣٤، شرح المفصل ٥١/٩.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١ وفيه: "وإن قلت" مكان "وإن قال.." هنا، ورواية أبي سعيد كالتي في الكتاب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٧.

(٣) ساق الفارسي هنا مضمون كلام أبي العباس، على أنه في المقتضب اعتذر عن شرح هذا الباب معللاً ذلك بأن الباب معروف في كتاب سيبويه. انظر المقتضب ٣١٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٦/١ بتصرف يسير.

(٥) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٨.

قال: كما يَمْنَعُ مَاكَانَ فِي كَلاَم المسْؤُولِ العَلاَمَةَ مِنَ الأوَّل[1].

قال أبوعلي: منع قولكَ (عَمْرو)[2] في قولك: أتَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا أن تلحق علامة الإنكار زيداً لما كان زيداً في صلة الكلام ودرجِه، ولم ينكره آخراً، فكذلك منع قولك: (يَافَتى) أن تلحق (زيداً) العلامة للإنكار في قولك: (أزيداً يافتى)؟[3].

قال: ولاَ تَدْخُلُ العَلامَةُ في (يَافَتى) [٦٨/أ] لأنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيث المسْؤُول[4]..

قال أبوعلي: كأنّ قائلاً قال له: فإذا لم تدخل العلامة في قولك: (أزيداً) من قولك: أزيداً يافتى؟ لأنه موصول (بيا فَتَى) كما لم تدخل (زيداً) في قولك: (أَزَيْدَاً وعَمْرنيهِ)، لأنَّه موصول بقولك: (وعَمْرَنيه)، فأدخل العلامة في (يافتَى) كما أدخلتها في (عمرو) من قولك: (وعَمْرنيه) لما كان آخر الكلام، ففصل سيبويه بين (عَمْرو) وبين (يافتى)، بأن قال: قولك: يَافَتى لَيْسَ مِنْ حديث المسْؤُول فتدخل عليه العلامة، وإنما تدخل العلامة فيما كان من حديث المسؤول مُنكراً أو مُتعجِّبًا، فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تدخل فيه العلامة، ألا ترى أن قولك: (وعَمْرَنيْه) مِن حديث المسؤول، والمسؤول هو المخبر آنفًا بقولك: (ضَرَبْتُ زَيْداً وعمْراً)، هو إذا حدَّث مخبرٌ، فإذا سُئِل مُنكراً

---

(١) الكتاب ٤٠٦/١ .

(٢) في المخطوطة: (عمر) من غير واو ولاضبط.

(٣) فسر السيرافي هذه الجزئية بما لايختلف كثيراً عما فعل الفارسي هنا، وقدم أمثلة شبيهة بأمثلة أبي علي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٨ .

(٤) الكتاب ٤٠٦/١.

عليه، أو مُسترشداً منه فمسؤول بعد إخباره[1].

قال: فَصَارَ هَذا بِمَنْزِلَةِ (الطَّوِيْلِ)، حِيْنَ مَنَعَ العَلامَةَ (زَيْداً) كما مَنَع (مَنْ) ماذكرتُ لَكَ، وهُوَ قَولُ العَرَبِ[2].

قال أبوعلي: قوله: فصار هذا بمنزلة (الطَّويل)، أي قولك (يافَتى) في أن منع (زيداً) علامة الإنكار بمنزلة (الطَّويل) في أن منع (زَيْداً) العلامة في قولك: (أزيداً الطويلاه)، إلا أن الفرق بين (يَافَتى) وبين (الطَّويل) أن (الطَّويل) من حديث المسؤول عنه، (ويافَتى) ليس كذلك.

وقوله: كَمَا مَنَعَ (مَنْ) مَا ذَكَرْتُ لَكَ[3]، (فَمنْ) في موضع نصب، لأنَّها مفعولة (ومَا) في موضع رفع لأنها فاعله، أي: مَنَعَ يَا فَتى زَيْداً أن تلحقه العلامة في الإنكار للوصل، كما منع (مَنْ) قولك (وَمَنَهْ) حرف اللين اللاحقة في الوصل، وهو الذي ذكره، فقال: فَمَنَهْ قد منعت من حرف اللين، وقد شرحناه أيضًا فيما تقدم من تفسير لفظ هذا الفصل[4].

قال: ومِمَّا زَادُوا بِهِ الهَاءَ بَيَانًا قَوْلُهُم: اضْرِبُهْ[5]، وفي نسخة أخرى اضْرِبْهْ[6]، فمن قال: أضْرِبُهْ ألقى حركة الهاء على الباء.

---

(١) انظر المفصل/٣٣٤، شرح المفصل ٥٢/٩.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١، أي لم تقل: (مَنِينْ، ولا مَنَهْ، ولا مَنِي) حين قيل لك: أزيداً يافتى فكذلك هنا.

(٣) انظر قبله.

(٤) في قولك: (مَنْ ومَنَهْ) إذا سمعت قائلاً يقول: رأيتُ رجلاً وامرأة)، فَمَنَهْ قد منعت (مَنْ) من حروف اللين، فلم تقل: (مَنَا، ولا مَنُو، ولا مَنِي)، انظر الكتاب ٤٠٦/١.

(٥) الكتاب ٤٠٧/١.

(٦) لم يرد ذكر لهذه الرواية عند السيرافي ولا عند الرماني في شرحيهما لهذا الباب، إلا أن الوقف بالنقل على الصورة الأولى قد روي في قراءة الكسائي لقوله تعالى: ==

أنشد:

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[1]

والوجه إسكان الباء لتكون الهاء للبيان ولاتكون للضمير، لأنه على أنه للبيان وضعُه.

قال: كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ في (مَنْ عَبْدَاللَّهِ)[2] أي إذا حَكَاهُ بَعد (مَنْ) على اللَّفظ.

قال: وإذا قالَ: ضَرَبْتُه فَقُلْت: أَقُلْتَ ضَرَبْتُهُ لَمْ تُلْحِقِ الزِّيَادَةَ[3].

قال أبوعلي: إنما تدخل علامة الإنكار فيما يكون من كلام المسؤول أو يكون على معنى كلامه أيضًا، وإن لم يكن نفس لفظه كقولك: (أَنَا إِنِيهْ)، جوابًا لقوله: (أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ البَادِيةُ؟) فَأما إذا خلا من هذين لم تدخل العلامة كما لم تدخل العلامة في (يَافَتى) من قولك: أَزَيْدًا يَافتى [٦٨/ب].

== ﴿فَلاَ تَكُ في مِرْيَةٍ مِنْهُ﴾ [سورة هود، الآية/١١٢]، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٢/١، والإقناع في القراءات السبع ٥١٢/١، أما الرواية الثانية التي ذكرها الفارسي فلا شذوذ فيها ولانقل.

(١) هذا بيت من الرجز، ونسبه سيبويه لزياد الأعجم وقبله قوله:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَم أضْرِبُهْ

والشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء من قوله: (أضربُهْ) ليكون أبين لها في الوقف. انظر الكتاب وهامشه ٢٨٧/٢، الكامل ١٦٢/١، وأنشد الفارسي هذا البيت في المسائل البغداديات /٤٤٠، شاهداً على نقل حركة الهاء إلى الباء قبلها، انظر البيت أيضًا في المحتسب ١٩٦/١، الضرورة للقزاز /١٤٣، المفصل /٣٣٩، شرح المفصل ٧٠/٩، النكت ١١٠٨/٢، الهمع ٢٠٨/٢، الدرر ٢٣٤/٢، الأشموني ٢١٠/٤، اللسان (لمم).

(٢) الكتاب ٤٠٧/١.

(٣) الكتاب ٤٠٧/١.

قال أبوالعباس: وقد قيل في مثل هذا إنه يجوز فيه الإنكار، كأنك أنْكرت أن يكون ممن تكلم بهذا، فيقال لمن قاله: إنما يحكى كلامه لفظًا أو معنى وأنت إذا قلت: (أَقُلْتَ؟) فليس (قلت) من كلامك، فهذا خطأ فلا تقله[1].



هذا بابُ إعْرابِ الأفْعَالِ المُضَارِعَةِ للأسْمَاءِ[2]:

قال: في قَول الخليل في (لَنْ): إنَّها (لاَ أَنْ)، كما قالوا: (وَيْلِمِّهِ)، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ[3].

قال أبوعلي: أصل وَيْلِمِّهِ: وَيْلٌ لأُمِّه، فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه)، والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (وَيْل)، كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الإضافة، لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة.

وأصل (إذْ) أن تضاف إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وقد تحذف منها الجملة التي تضاف إليها، فإذا حذفت الجملة منها عوض منها التنوين، وإذا عوض التنوين التقى ساكنان الذال والتنوين وإذا

---

(١) انظر قبله في أول الباب، والواقع فإن قول العربي: (أنا إنيهْ) للذي قال له: (أتخرج إلى البادية) إجابة على المعنى، لأن الضمير الفاعل الذي في (أتخرج) للمخاطب هو (أنا) إذا صار المخاطب هو المتكلم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١، وقوله "للأسماء" لم تظهر في طبعة الكتاب، وهي عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٨.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١، وانظر المسألة في المقتضب ٧/٢- ٨ حيث يرى أبو العباس أن تكون (لَنْ) مركبة، وانظر مغني اللبيب /٣٧٤.

اجتمعا وجب أن يكسر الأول، فإذا كسر صار (يَومئذٍ) . فأما قولهم: (إذْ ذَاكَ) فإشارة إلى حديث ماض، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا ، كأنه قال: (يَومَ إذْ ذَاكَ كَائِنٌ) أو واقع ونحو هذا[1] .

قال: وَلَوْ كَانَتْ عَلى مَايَقُولُ الخَلِيلُ لَمَا قُلْتَ: أَمَّا زَيْدٌ فَلَنْ أَضْرِبَ لأَنَّ هذَا اسْمٌ والْفِعْلَ صِلَةٌ[2] .

قال أبوعلي: لو كان (لَنْ) على مايقول الخليل إنما هو (لاَ أَنْ) ، لما جاز أن تقول: (زَيداً أَنْ أضربَ) ، فتنصب (زيداً) بأَضْرِبُ، لأنه في صلة (أَنْ) ، وما يعمل فيه الصلة لايجوز أن يتقدم عليها ، كما أن نفس الصلة لايجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد[3] .

قال: وَصَارتْ بَدَلاً مِن اللَّفْظِ بِأَنْ، كما كَانَتْ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ بَدَلاً مِنْ وَاوِ القَسَمِ[4] .

قال أبوعلي: لأن اللام وأَنْ لم يجتمعا كما لم تجتمع (يا) مع اللهم والفعل مع إيَّاكَ وزَيْداً ونحو ذلك[5] .

---

(١) انظر المقتضب ١٧٧/٣، ٣٤٨/٤، مغني اللبيب ١١٢/١، قال أبوسعيد: "وحكى الكوفيون عن الكسائي مثل قول الخليل" ورجح أن المختار غير قول الخليل معللاً ذلك بحجج منطقية مقنعة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١.

(٣) ردّ النحاة قول الخليل في كون (لن) مركبة، ووصفه بعضهم بأنه غير مستقيم، كما ردّ قول الفراء في كون أصلها (لا) وأن ألفها قلبت نونًا، لمخالفة ذلك للقياس، انظر المقتضب ٨/٢، الأصول ١٥٢/٢، انظر أيضًا الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢، وانظر شرح المفصل ١١٢/٨.

(٤) الكتاب ٤٠٨/١.

(٥) لام الجحود وأنْ لايجتمعان، لأن اللام بمنزلة لام كي في إضمار أنْ بعدها، وإنما قبح =

قال: لَمْ يَذْكُروا إلاَّ أَحَدَ الحَرْفَيْنِ إذْ كَانَ نَفْيًا لِمَا مَعَهُ حَرْفٌ لَمْ يَعْمَلْ فِيْه شَيْءٌ لِيُضارِعَهُ[1]، يعْنِي يَفْعَلُ والحرف الذي معه السِّيْنُ لم يعمل فيه شيئًا، أي في يَفْعَلُ.

قال أبوعلي: ليضارعه، أي ليضارعَ النَّفْيُ الإِيْجَابَ، لأنَّ في إيجاب (مَا كَانَ لِيَفْعَلُ) حرفًا في الفعل لم يعمل فيه وهو السِّين وسوف، وكذلك نفي[2] حرف لم يعمل في الفعل، وهو اللام في لِيَفْعَل، ألا ترى أن هذه اللام لم تعمل في الفعل، كما أن السِّين في سَيَفْعَلُ [٦٩/أ] لم تعمل في (يَفْعَلُ)، فهذا هو المضارعة بين الإيجاب والنفي[3].

قال: في إِضْمار الجازم: وقَدْ أَضْمرهُ الشَّاعِرُ، شَبَّهَهُ بِإِضْمَارِ (رُبَّ) وَوَاوِ القَسَمِ في كَلَامِ بَعْضِهِمْ[4].

قال أبو علي: (ربّ) لم تضمر، وقولهم: (وبَلَدٍ)[5]،

== ظهور (أنْ) بعد لام الجحود لأنها نقيض فعْلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وهو السين وسوف. وفي المسألة فضل تفصيل فالتمسه في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٤١، وفي تفسير الرماني للكتاب، جـ٢، ق ٩٣.

(١) الكتاب ٤٠٨/١.

(٢) في المخطوطة: (نفيه).

(٣) انظر النكت ٦٩٣/١- ٦٩٤.

(٤) الكتاب ٤٠٩/١.

(٥) لعله أراد بيت جران العود العامر بن الحارث وقيل غيره من الرجز الذي تنشده النحاة في الاستشهاد لإضمار حرف بتقدير (ربَّ) بعد الواو وهو قوله:

وبَلْدةٍ ليس بها أنيسُ
إلاّ اليعافير وإلا العيْسُ

انظر الكتاب ١٣٣/١، ٣٦٥، مجاز القرآن ١٣٧/١، ٢٣٧/٢، مجالس ثعلب ٣١٦/١، معاني الحروف /٦١، الإنصاف ١٥٧/١، ٢٠٩.

أو عنى قول رؤبة من الرجز: ==

(ودَوِّيَّةٍ)[1]، الواو فيه عوض من (ربّ)، إلا أن من قال: (اللّهِ) قد أضمر الخافض لا محالة وإذا جاء إضمار الخافض في بعض الصور لم يلزم إضمار الجازم وإن كان [الجازم][2] في الفعل نظير الجار في الاسم، لأن ما يعمل في الفعل أقل مما يعمل في الاسم[3].

قال: الموجب للرفع في هذه الأفعال وقوعها موقع الإسم مجروراً كان الاسم أو مرفوعًا أو منصوبًا، وإنما لم تعرب في هذه المواضع بإعراب ماقبلها من الأسماء، لأن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال[4].

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: هَلاَّ يَقُولُ ذَاكَ زَيْدٌ، (فيقُولُ) فِي مَوضِعِ ابْتِدَاءٍ، (وَهَلاَّ) لاَ يَعْمَلُ في اسْمٍ وَلاَ فِعْلٍ[5].

قال أبوعلي: (هلاّ) من الحروف التي يقع الفعل بعدها، فإذا وقع بعدها اسم[6] نحو (هلاّ زَيْدٌ يَقولُ ذَاكَ)، ارتفع (زَيْدٌ) بفعل مضمر

==

بلْ بلدٍ ملء الفجاج قَتَمُهْ

لا يُشْتَرى كتانُهُ وجَهْرَمُهْ

انظر ديوانه /١٥٠، الإنصاف ١/٢٧٥، الهمع ٣٦/٢، الدرر ٣٨/٢، العيني ٣٣٥/٣، لكن هذا الموضع لاذكر للواو فيه.

(١) إشارة إلى قول الفرزدق من الطويل:

وَدَوِّيَّةٍ لَوْ ذُو الرُّمَيْمَةِ رامَهَا ... وصَيْدَحُ أَوْدَى ذُو الرميم وَصَيْدَحُ

انظر ديوانه ١٢٤/١.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) انظر المسائل العسكريات /١٣٩.

(٤) ليس هذا القول لسيبويه، لكنه للفارسي نفسه، وهو يدور حول معنى الباب الذي عقده سيبويه لبيان وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء. انظر الكتاب ٤٠٩/١، وانظر المسائل العسكريات /١٣٧، الإيضاح العضدي /٣٠٨.

(٥) الكتاب ٤٠٩/١.

(٦) (هَلاّ) لايليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً لاختصاصها به، ولو وقع بعدها اسم كالمثال ==

يفسر (يَقُولُ)، فيقول القائل: كيف ارتفع الفعل بعده، لوقوعه موقع الاسم، والاسم ليس بعده؟!.

والجواب: إنه وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه ماذكرنا، فإن الحرف غير عامل في فعل ولا اسم، وما لم يختص بالعمل في واحد منهما من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعًا بعده، وإن صار بعض الحروف مع أحد الضربين من الاسم أو الفعل بعده أكثر[1].

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: كِدْتُ أَفْعَلُ ذَاكَ، وكَرِبَ يَفْرَغُ[2].

قال أبوعلي: التقدير في (أَفْعَلُ)، الواقع بعد (كدْتُ) إنه في موضع اسم منصوب، كما أنه في (كُنْتُ) في موضع اسم منصوب، فالموضع موضع اسم في المعنى، وإن لم يقع الاسم فيه في الاستعمال، ولو وقع اسم فيه لم يكن إلا منصوبًا كما انتصب أبؤسًا في:

عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا[3].

== هنا، فعلى تقدير الفعل. انظر معاني الحروف /١٣٢، وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٤٣.

(١) انظر الأصول ٢/١٤٥- ١٤٦، قسم أبوالحسن الرماني موقع الاسم الذي يصلح فيه الفعل إلى ستة أقسام، ثم قال: "هَلاَّ حرف غير عامل، وهو منفصل مما يدخل عليه، وكل حرف غير عامل مع أنه منفصل فهو في الأصل للاسم بحق الأوليّة في الاسم وإن كان في الاستعمال لايدخل إلا على الفعل لمانع منع الاسم على جهة العارض، وذلك أنه دخله معنى التحضيض على الفعل، وأصله الاستفهام، فالأصل في الموضوع يعمل عليه كما يعمل على الأصل في قياس النظائر..." انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٢، ق ١٠٠.

(٢) الكتاب ١/٤١٠، وفيه: "... وكِدْتَ تفرَغُ"، ورواية السيرافي تتفق مع مافي الكتاب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٤٣.

(٣) لاتكاد كتب النحو تخلو من هذا المثل الذي أجرت العرب فيه (عسى) مجرى (كان). انظر الكتاب ١/٢٤، ٤٧٨، وهذا مطرد في الاستعمال لكنه شاذ في القياس، انظر ==

(وكِدْتُ)ونحو مما يقع بعده الفعل أكثر، كما أن (هَلاَّ) كذلك[1].

قال: كَأَنَّكَ قُلْتَ: كُدْتُ فَاعلاً، ووَضَعْتَ (أَفْعَلُ) مَوْضِعَ فَاعِلٍ، ونَظِيْرُ هَذا فِي العَرَبِيَّةِ كثيرٌ، وسَتَرَاهُ إِنْ شاءَ اللّهُ تعالى، ألا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً جَاءَ، (فأَنَّ زَيْداً جَاءَ) اسْمٌ وتقُولُ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً[2].

قال أبوعلي: هذه مواضع قد استغني فيها بشيء عن شيء وأقيم فيها شيء مقام شيء، ولم يستعمل الشيء الذي استغني عنه استعمال المُستغنى به، ألا ترى أن (أنّ) في قولك: (لَوْ أنَّ زَيْداً جَاءَ)، بمنزلة (لَمْ يَجِيءْ زَيدٌ)، وقائم مقامه؟ ولم يستعمل (لَمْ يَجِيءْ زَيْداً؟)، كما أن (أَفْعَلُ) في (كُدْتُ أَفْعَلُ) واقع موقع فاعل وإن لم يستعمل الفاعل هناك استغناء عنه بيفعل؟ [٩٩/ب]. (وأَحْسَنَ) في (مَا أَحْسَن زَيْداً) فعل واقع موقعه الاسم، ولم يستعمل الاسم هنا، ألا ترى أنه لايقال في التعجب: (مَا مُحْسِنٌ زَيْداً) فالدليل على أن (أَحْسَنَ) فعل وقع موقعًا يجوز أن يقع فيه الاسم أنه في موضع خبر اسم مبتدأ وهو (ما)، وخبر المبتدأ قد يقع اسمًا ويقع فِعْلاً، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعل، كما أن (يَفْعَلُ) في قولك: (كَادَ يَفْعَلُ)، واقع موقع فاعل، ولم يقع فاعل موقعه.

= المسائل العسكريات /٧٢، الإيضاح العضدي /٧٦، المسائل البغداديات /٣٠١. وعلل الفارسي جواز مثل هذا الاستعمال لأنه يجوز في الأمثال ما لايجوز في الكلام، انظر مناسبة المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٣٤٠، وقد أفرد الفارسي لهذا المثل إحدى مسائله في العضديات /٦٥- ٦٦ فالتمس ذلك مفصلاً.

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٤٣- ٢٤٤ لمزيد من التفصيل.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٠، وفيه: "فأن زيداً جاء كلّه اسم".

قال: وَمِنْهُ: قدْ جَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ[1].

قال أبوعلي: أي من نظائر (كَادَ) قولك: قَدْ جَعَلَ يَقُولُ، ويقولُ واقع موقع اسم، ولم يستعمل الاسم فيه، كأن التقدير: (جَعَلَ زيدٌ قائلاً)، ولكنه لايقع قائلاً بعد (جَعَلَ)، كما لم يقع الاسم بعد (هلاَّ)، ومثل (كادَ تقُولُ): (طَفِقَ يقُولُ)، في أن لا يستعمل بعدها الاسم[2].

قال: فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِنَّ هذاَ، تَركُوا الأسْمَاءَ لِئَلاَّ يَكُونَ مَاهذا مَعْنَاهُ كَغَيْرِهِ[3].

أي: لئلا يكونَ ما معناه (أنْ يَفْعَلَ)، كما معناه غير ذلك.

قال: فَمِنْ ثَمَّ مُنِعَ الأسْمَاءَ[4].

أي من الأسماء من الوقوع بعدها[5].

أنشد:

أرْدُدْ حِمَارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذن يُرَدَّ .... [6]

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٠.

(٢) انظر تفصيل هذا الباب في المقتضب ٣/٦٨- ٧٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٠، والحديث هنا حول عدم استعمال العرب الأسماء بعد بعض الأفعال نحو كَادَ وعَسى، ذلك لأن معناها ومعنى نحوها تدخله (أنْ) نحو قولهم: خليق أن يقول، وقارب أن لايفعل، ولا يقولون (كدت أن أفعلَ) إلا في ضرورة الشعر، لأجل ذلك فالعرب تجري اللفظ هنا كما كانت تجريه في (كُنْتُ) لأنها أفعال.

(٤) الكتاب ١/ ٤١٠.

(٥) يريد منعت الأسماء من الوقوع بعد هذه الأفعال، من حيث الفعل الثاني في مثل قولك: (كدتُ أفْعَلُ ذاكَ) وقع موقع الاسم في الأصل، إذ إنه في موضع المفعول، وقولك: (كِدْتُ أن أفْعَلَ) بمعنى (قَارَبْتُ أن أفْعَلَ)، فحذف للتقريب في (كدتُ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٠٠.

(٦) البيت من البسيط أنشده سيبويه منسوبًا لابن عَنَمَةَ الضَّبِّي، [عبدالله] شاهداً على ==

قال أبوبكر: كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك، أي لا أَرْدُدُ حِماري فقال: إذن يُرَدُّ[1].

قال: وَلَوْ قُلْتَ: (واللّهِ إذَنْ أَفْعَلَ)، تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ فَاعِلٌ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لايَجُوزُ واللّهِ أَذْهَبَ [إذنْ] إذا أَخْبَرْتَ أَنَّكَ فَاعِلٌ، فَقَبُحَ هذا، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الكَلاَمَ مُعْتَمِدٌ عَلَى اليَمِيْنِ[2].

قال أبوعلي: قُبْح جواز الإيجاب هنا يدل على أنّ النصب لايكون في الفعل (بإذنْ)، وأنه معتمد على التمييز، ويراد به النفي إذْ كان للإيجاب لايكون هنا[3].

قال أبوعلي: إنما حذفت (لا) من قولك: واللّهِ أَفْعَلُ ونحوه في هذا الموضع، لأن النفي فيه لايلتبس بالإيجاب، لأنه لو كان الفعل موجبًا باليمين للزمه اللام والنون، فتقول: لأَفْعَلَنَّ واللام وحدها في لغة ليست بالأكثر حكاها سيبويه[4].

== نصب مابعد (إذنْ) لأنها مبتدأة معتمد عليها... وتمامه: (وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ) انظر الكتاب وحاشيته ٤١١/١، المقتضب ١٠/٢، الأصول ١٤٨/٢، وأنشده النحاس برفع (يُردُّ) وأن (إذنْ) لغوٌ، انظر شرح أبيات سيبويه /٢٦٩، ورواه في المعاني الكبير ٧٩٣/٢ (أزجُرْ حماركَ لايرتع بروضتنا)، وبمثل هذه الرواية في المفضليات /٣٨٣ ضمن أبيات ستة للشاعر، وكذلك في الأصمعيات /٢٢٨ (شاكر) انظر البيت في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق ١٠١، النكت ٦٩٩/١، شرح المفصل ١٦/٧، شرح الكافية ٢٣٨/٢، شرح المفضليات /١٢٨٦، خزانة الأدب ٥٧٦/٣.

(١) الأصول ١٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٢/١ ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٣) انظر تفصيل ذلك في المقتضب ١١/٢، الأصول ١٤٩/٢.

(٤) انظر معاني الحروف /٥١- ٥٣.

قال: فإذَا لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِك، عُلِمَ أَنَّهُ نَفْيٌ[1].

وأنشد:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالعَزِيزِ بِمِثْلِهَا   وأَمْكَنَنِي مِنْها إِذَنْ لاَأُقِيلُهَا[2]

قال أبوعلي: لم يعْملْ (إِذَنْ) في (لاَ أقيلُها)، لأنَّ الفعل معتمد على اليمين كأنه قال: واللّهِ لئنْ عادَ لِي وأمكنِني لا أُقِيْلُها، فلا أقيلُها معتمد على اليمين.

قال: وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلى قَولِ مَنْ أَلْغى[3].

أي على قول من ألغى[4] إذا جعلها بين الواو والفعل أو الفاء والفعْلِ كقوله عز وجل «وإِذَنْ لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقيْراً»[5].

قال: فَلَمَّا قَبُحَ ذَلِكَ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ هَلْ وكَأَنَّمَا [٧٠/أ] وأشباهِهِمَا[6].

---

(١) لعل هذه العبارة من كلام الفارسي، وهي من تمام تعليقه السابق.

(٢) البيت من الطويل نسبه سيبويه لكثير عزة، والشاهد فيه إلغاء (إذنْ) فرفع (لا أقيلها) لاعتماده على القسم المقدر في أول البيت، انظر الكتاب ٤١٢/١، وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات /٢٣٦ مبينًا أنه لو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا) لوجب أن ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء، فلما ارتفع الفعل الذي هو قوله: (لا أقيلها) علمت أن معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية، انظر المفصل /٣٢٣، شرح المفصل ١٣/٩، ٢٢، النكت ٦٩٩/١، العيني ٣٨٢/٤، شرح شذور الذهب /٢٩٠، خزانة الأدب ٥٧٠/٣، ٥٨٠، ٥٤٠/٤، الدرر ٥/٢.

(٣) الكتاب ٤١٢/١.

(٤) في المخطوطة: (ألغا). انظر هذه المسألة في المسائل البغداديات /٢٣٥- ٢٣٦، وقد نقلها البغدادي في الخزانة ٥٨١/٣- ٥٨٢.

(٥) سورة النساء، الآية/٥٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/١.

أي في أنه لم يعمل، كما أنّ (هَلْ) (وكَأنَّمَا) لايعملان، وذلك لمَّا فصَل بين (إذَنْ) والفعل بالاسم[1].

قال في (إذَنْ): لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ اللاَّم [و] حَتّى لأضْمرْتَهَا.

يعني أن إذا قلت: عبدُاللّه إذَنْ يَأْتِيَكَ، فكان ينبغي له أن ينصب (إذَنْ يَأْتِيَكَ)، لأن المعنى واحدٌ[2].

يريد: (إذَنْ يأتِيَكَ) من قولك: عبْدُ اللّه إذَنْ يَأْتِيَكَ.

يقول: لو كان النصب بعدها بإضمار (أنْ)،لكنت تنصب بها إذا كان مابعدها معتمداً على ماقبلها كما تنصب إذا لم يكن مابعدها معتداً إلا عليها نحو: (إذَنْ يَأْتِيَكَ) في الجواب.

***

هذا بابُ حَتَّى[3]:

قال أبوعلي: (حتّى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، والتي ينتصب الفعل بعدها هي العاملة في الاسم الجرّ، و(أنْ) المضمرة والفعل المنتصب في موضع اسم مجرور كما أنّ (أكْرِمَكَ) من قولك: جئتُ لأُكْرِمَكَ، مع (أنْ) المضمرة في موضع اسم مجرور، (وحتّى وأنْ) المضمــرة والفعل المنتصـب كله فـي موضـع نصـب، كمـا أن (يَزِيْدَ) مـن

---

(١) أي أن قولك: (إذَنْ عبدُ اللهِ يقولُ ذاكَ)، تكون فيه (إذَنْ) ملغاة كقولك: (إنّما عبدُاللهِ يَقولُ ذاكَ).

(٢) في الكتاب ٤١٢/١ قال: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أنْ مضمرةٌ بعد (إذَنْ)، ولو كانت مما تُضمرُ بعده (أنْ)، فكانت بمنزلة اللام وحتىّ لأضمرتها إذا قلت: عبدُالله إذَنْ يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب (إذنْ يأتيك)، لأن المعنى واحد".

(٣) الكتاب ٤١٣/١، وانظر المقتضب ٣٨/٢.

قولك: (مَرَرْتُ بَيزَيْدَ) في موضع نصب[1].

قال: وأمَّا الوجهُ الآخرُ فَأنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ كَانَ، والدُّخُولُ لَمْ يَكُنْ، وذَلِكَ إذا جَاءَتْ مِثْلَ (كَيْ) الـتّي فِيهَا إضْمَارُ (أنْ)، وَفِي مَعْنَاهَا وذَلِكَ قَوْلُكَ: كَلَّمْتُكَ حَتّى تأمُرَ لِي بِشَيْءٍ[2].

قال أبوعلي: إنَّما مثَّلهُ بِكَيْ ليُرِي أنّ الأوّلَ سَببٌ للثَّاني، ألا ترى أنَّ الكلام سَببٌ للأمْرِ بالشَّيْءِ؟!.

قال: فَحَتَّى صَارَتْ هُنَا بِمَنْزِلَةِ (إذَا) وَمَا أشْبَهَهَا[3].

أي في أنه لايعمل في الفعل، كما أن (إذا) لاتعمل في الفعل ولا في الاسم[4].

قال أبوعلي: الفعل في وجهي الرفع في (حتّى) للحال وله ارتفع، إلاّ أن السَّبب في الوجه الأول متصل بالمسبَّب وبينهما في الثاني مهملة، والفصل بين الرفع والنصب بعد (حتَى) أن الفعل إذا رفع بعدها فالكلام جملتان، وإذا نصب فالكلام جملة واحدة وكان موضع (حتى) وما تعمل

---

(١) حَتَّى تنصب الفعل بإضمار أن إذا كان الفعل غاية، وتجر الاسم إذا كان غاية أيضًا، نحو قولك في الفعل: (سرتُ حتى أدخلَها) وقولك في حال الاسم: (سِرتُ حتَّى غروبِ الشمس)، انظر الأصول ١/٤٢٤- ٤٢٥.

(٢) الكتاب ٤١٣/١ وفيه: (كلمتُهُ حتى يأمُرَ لي بشيء). وقوله هنا: "أما الوجه الثاني" يشير إلى أن الوجه الأول من وجهي النصب بحتي هو ما افتتح به الفارسي الباب، وهو أن يكون الفعل الذي تدخل عليه حتّى غاية، والنصب هنا بإضمار (أنْ)، وأما الوجه الثاني من وجوه نصب الفعل بعد (حتى) أن تكون مثل (كيْ) في المعنى فتضمر (أنْ) أيضًا، وفي هذه الحالة يكون الفعل الأول سببًا لحدوث الفعل بعد (حتى).

(٣) الكتاب ٤١٣/١.

(٤) (حتى) التي بمنزلة (إذا) هي التي ترفع الفعل بعدها، وهي عندئذ كحروف الابتداء، فقولك: (سرتُ حتى أدخلُها) فالدخول متصل بالسير كاتصال المعطوف والمعطوف عليه، كأنك قلت: (سرتُ فأدخلُها)، وهو كقولك: (سرتُ فإذا أنا في حال دخول)، وانظر المقتضب ٣٩/٢.

فيه نصبًا، كما أن موضع (يزيد) بعد (مَرَرْتُ) موضع نصب، لأن قولك: (مَرَرْتُ) جملة تامة، كما أن (مَرَرْتُ) جملة تامة بعدها منصوب، وإذا رفعت الفعل بعد (حتى) لم يكن لحتى موضع، كما أنك إذا قلت: ذَهَبَ زَيْدٌ وقَعَدَ عَمْروٌ لم يكن لَذَهَبَ زَيْدٌ، ولا الجملة التي بعدها موضع، إنما هي جملة منقطعة من جملة، فقوله:

حَتَّى كُلَيْبٌ تُسُبُّنِي .... [(١)]

جملة منقطعة عن الأول، وليس كذلك (حتى) إذا جررت الاسم[(٢)] بها، لأنك إذا جررته كان الجار مع المجرور في موضع نصب كقولك: سِرْتُ حَتَّى مَطْلَعِ سُهَيلٍ.

قال: والرَّفْعُ هَا هُنَا في الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا كَالرَّفْعِ في الاسْمِ. قال الفرزدق:

... حتى كليبٌ ... [(٣)]

قال أبوعلي: ارتفع الفعل بعد حتى [٧٠/ب] من حيث ارتفع الاسم {"لأن حتى لو كانت الجارة، ولم تكن التي هي بمنزلة حرف من حروف

---

(١) اشارة إلى بيت الفرزدق من الطويل الذي أنشده سيبويه شاهداً على دخول (حتى) على جملة الابتداء وهو قوله:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تسبُّنِي كأنَّ أبَاها نَهْشَلٌ أوْ مُجَاشِعُ

الكتاب ٤١٣/١، وسينشده الفارسي بعد قليل.

(٢) أي أن (حتى) الجارة للاسم هي الناصبة للفعل وكلاهما غاية كما يقرر الخليل رحمه الله، أما التي يُرفع الفعل بعدها فليست كذلك.

(٣) الكتاب ٤١٣/١، وفي البيت شاهد على دخول (حتى) على جملة الابتداء، وجواز قطع الفعل بعدها ورفعه. انظر البيت في المقتضب ٤١/٢، الأصول ٤٢٥/١، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ١٩٨، وهو في ديوان الفرزدق /٥١٧ ضمن قصيدة طويلة في الديوان /٥١٦- ٥٢٢، الخزانة ١٤١/١.

الابتداء لانتصب الفعل بعدها كما ينجرّ الاسم بعدها، ولم يرتفع}[١]، ويدلك على (حتى) أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه يفعل ذلك[٢].

قال أبوعلي: لو كانت الجارّة للاسم لوجب أن يفتح (أنّ) بعدها لأن تلك لاتدخل إلا على اسم، وأن مع صلته اسم[٣].

قال: وإذا قُلْتَ: لَقَدْ ضُرِبَ أَمْس حَتَّى لاَيَسْتَطِيعُ أَنْ يتَحَرَّكَ اليَوْمَ، فَلَيْسَ كَقَولِكَ: سِرْتُ فَأَدْخُلُهَا، إِذا لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الدُّخُولَ السَّاعَةَ، لأنَّ السَّيْرَ والدُّخُولَ جَمِيعًا وقَعَا فِيْمَا مَضى وكذلك: مَرِض حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ، أيْ حَتَّى إِنَّهُ الآنَ لاَ يَرْجُونَهُ[٤].

قال أبوعلي: مثَّل (حتّى) إذا كان الفعل بعدها مرتفعًا متصلاً بالفاء، ثم قال: إذا قلت: سِرْتُ فأدخلُها، فعطفت أَفْعَلُ على فَعَلْتُ، وأنت تريد أن الفعلين جميعًا قد مضيا، فلا يجوز أن تشبه (حتى) إذا رفعت الفعل بعدها وكان متصلاً بالفعل بالفاء إذا كان الفعلان فيه قد نُصبا، وإنما شبهه بالفاء للاتصال فقط.

قال: وليْسَ بَيْنَ حَتَّى في الاتّصَالِ وبَيْنَهُ في الانْفِصَالِ فَرْقٌ[٥].
يريد في وجهي الرفع.

قال: وإنَّما اتِّصالُه في أنَّه كَان فِيْما مَضى[٦]، وإلاَّ فَلأنَّهُ لَيْسَ

---

(١) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٢٥.

(٢) أي أن همزة (إنّ) تكسر بعدها، لأنها من حروف الابتداء.

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٢٥.

(٤) الكتاب ١/٤١٤.

(٥) الكتاب ١/٤١٤.

(٦) في المخطوطة: (معنا).

يُفارِقُ مَوْضِعهُ الآخر في شيْءٍ إذا رفَعْتَ[1].

قال أبوعلي: يجب أن يُفهم من قوله: وإنما اتصالُه ... إلى آخر الباب أن الفعل المرتفع بعد (حتى) في وجهي الرفع جميعًا للحال لايختلفان في ذلك، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني، وفي الآخر غير متصل[2].

***

هذا بابُ الرَّفْع فِيمَا اتَّصَلَ بِالأولِ كاتِّصالهِ بالفَاء:

أي بالفعل الذي قبل (حَتّى) في قولك: سِرْتُ حَتّى أَدْخُلُها ومَا انْتَصَبَ لأنَّهُ غَايَةٌ[3].

قال أبوعلي: إذا بلغ الغاية جاز أن {يتوغلها}[4] وأن يقف عندها.

قال: وَمَنْ زَعَمَ أنَّ النَّصْبَ يَكُونُ فِي ذَا، أي في (أَرَى زَيْداً سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا)، لأنَّ المُتكلِّمَ لَيْسَ بِمُتَيقِّنٍ، فإنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ (سَارَ زَيْدٌ حَتّى

(١) الكتاب ٤١٤/١، وفيه: "... وإلا فإنَّهُ ليس ...".

(٢) ضرب سيبويه أمثلة للتفريق بين وجهي الرفع في العبارة السابقة وفرق بينهما بقوله: "المعنى واحد، إلا أن أحد الموضعين الدخول فيه بالسير متصل وقد مضى السير، والدخول والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول". انظر الكتاب ٤١٤/١. وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي، جـ٣، ق٢٠٠.

(٣) الكتاب ٤١٤/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بعنوان سيبويه.

(٤) مابين المعقوفتين هكذا ظهرت في المخطوطة، (بنو علها) وخطها واضح غير مطموس، وقرأتها (يتوغّلها) فيكون المعنى حينئذ أنه إذا بلغ الغاية جاز أن يتوغل فيها و أن يقف عندها دون توغل في الدخول وهذا الاحتمال لقفته من أستاذي الدكتور رمضان عبدالتواب أثابه الله.

يَدْخُلُهَا فِيْمَا بَلَغني لاَ أُدْري)[1].

قالَ أبوعلي: أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقن فقد بان أن النصب ليس يكون فيما بعد (حتى) من أجل زوال التيقُّن، إذ قد رفعوا مابعدها حيث لم يتيقنوا[2].

قال: وتَقُولُ: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها إذا لمْ تَجْعَل الدُّخُولَ غَايَةً[3].

قال أبوعلي: من زعم أن الرفع [٧١/أ] لايجوز في كُنْتُ سرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا، لأن القلب لايجوز فيه دخل عليه: قَدْ سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها، ولزمه أن لا يجيز في الفعل بعد (حتى) في قولك: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) إلا النصب، لأن القلب لايجوز في هذه المسألة بإجماع من العرب ألبتة، لايجوز: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا قَدْ) (ولاَ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) فقد بان أنَّ القلب في هذا ليس يكون النصب من أجله.

قال: وتَقُولُ: قَلَّمَا سِرْت حَتَّى أدخُلُها، إذا عنيْتَ غَيْر سَيْرٍ، وكَذلِك أقلُّ ما سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا[4].

قال أبوعلي: قوله: قَلَّما سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها على ضَرْبَيْنِ:

إن أردت (قلَّما سِرْتُ حتى أدخلُها) سـرتُ قليـلاً جـاز الرفـع فـي

---

(١) الكتاب ٤١٤/١.

(٢) رفعوا الفعل بعد حتى في حال أفعال القلب والظن والمحسبة، فقولك: (سارَ زيدٌ حتى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري) فيه احتمال الشك في الدخول، ومثله قولك: (عبدُالله سارَ حتى يدخُلُها أرى)، ولأن الدخول غير غاية لم ينْتصب ذلك كله، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٣ لتقف على تفصيل هذا القول.

(٣) الكتاب ٤١٤/١.

(٤) الكتاب ٤١٥/١ باختصار.

الفعل بعد (حتى)[1].

وإن أردت بقلّما نفي السير أصلاً حتى كأنك قلت: (ماسِرْتُ) لم يجز الرفع أصلاً، كما أنَّكَ إذا قلت: مَاسِرْت حَتَّى أدْخُلهَا لم يجز الرفع في الفعل بعد (حَتَّى).

وأقلُّ مَا سِرْتُ بمنزلة قلّما سِرْتُ في النفي، فكما أنه لا يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) في قولك: قلّما سرتُ حتَّى أدخلَها كما لم يجز في: ماسِرْتُ حتَّى أدخلَها، كذلك لايجوز الرفع في الفعل بعد حتَّى في قولك: أقلُّ ما سِرْتُ حتَّى أدخُلَها، وإنما لم يجز الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت الفعل الذي قبل (حتى) لأن الفعل الذي بعد (حتى) إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد عنه، فإذا رفع الفعل بعد (حتى) فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن ولم يتولد، فاستحال أن يرتفع وهو معدوم على الحال، فإذا لم يجز رفعه، لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار (حتى) بمعنى إلى في أنه غاية، وانتصب الفعل بعده على إضمار (أنْ)، وصار الفعل المنتصب مع (أنْ) المضمرة الناصبة للفعل في موضع اسم مجرور، وصار (حتى) مع الاسم المجرور بعدها في موضع اسم منصوب[2].

والدليل على أن (قَلّما) نفي بمنزلة (ما) النافية نصبك الفعل بعدها بعد الفاء في قولك: قَلّما سِرْتُ فأدْخُلَها.

فإن قيل: أليس علتُك في بطلان الرفع في الفعل بعد (حتَّى) إذا نفيت السَّير زوال السبب المؤدي إلى الحال، فهلا أبطلت النصب أيضًا فيه،

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٤.

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٤.

ولم يجز لزوال السبب المؤدي إلى الغاية إذا نفيت؟! قلت: النفي يدخل على الإيجاب، والإيجاب قبله، وإنما أثبت الغاية في النفي من حيث أثبته في الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت: سرتُ إلى البصرة، فقد أثبت غاية فإن نفيت السير أدخلت النفي على الإيجاب المثبت فيه الغاية فقلت: ماسرت إلى البصرة، فالغاية نَفَيْتَ [٧١/ب] السَّيْرَ أو أوْجَبْتَهُ ثَابِتَةً، والحالُ إذا نفيْتَ السبَبَ الموجِبَ لها لم تكنْ.

قال: وتقولُ: إنَّما سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا، إذَا كُنْتَ مُحْتَقِراً لِسيْرِكَ الذّي أدّى {إلى} الدخول[١].

قال أبو العباس: ليس شيء أقرب إلى النفي من القلة، فلذلك أجرى الاحتقار مجرى النفي، فنصب الفعل بعده كما ينصب بعد النفي.

قال: وتقول: كَانَ سَيْرِي أمْس، فإذَا أنَا أدْخُلُها لمْ يَجُزْ[٢].

قال أبوعلي: إذا نصبت الفعل بعد (حتّى) في قولك: كان سيْري أمْس حَتّى أدْخُلَهَا، كان جيداً، لأن (حتى أدخلها) خبر كان، وهو في موضع نصب المعنى: كان سيري إلى دخولها[٣] وجعلت (أمْسِ) ظرفًا غير مستقر، فإن رفعت الفعل بعد (حتى) على هذا لم يجز، لأنه لايكون في الكلام لكان خبر، ألا ترى أن[٤] قولك: فأدخلها من قولك: كان سَيْري فأدْخُلَهَا لايكون خبراً لكان، ولو جعلت أمْسِ مستقراً جاز في قولك: كَانَ سَيْرِي أمْسِ حَتى أدْخُلُها الرفع، ولو جعلت (كان) التي بمعنى

---

(١) الكتاب ٤١٥/١، ومابين المعقوفتين زيادة منه، وسبقت هذه العبارة في مقام آخر من التعليقة، انظر جـ٢، ق ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٤١٥/١.

(٣) في المخطوطة: (دخلولها) وهو سهو من الناسخ

(٤) في المخطوطة: (أنك).

(وقعَ)، وأمس غير مستقر لجاز الرفع في قولك: حتى أدخلُها، لأن (كَانَ سَيْرِي) على هذا جملة تامة، كما أن (سِرْتُ) كذلك، فكما جاز الرفع بعد (سِرْتُ)، فكذلك يجوز بعد (كان) التي بمعنى وقع.

قال: واعْلَمْ أنَّ مابعْدَ حَتَّى لاَ يَشْرَكُ الفِعْلَ الذَّي قَبْلَ حَتَّى في مَوْضعِه كشَرِكة الفعْل الآخر الأوّل إذا قُلْتَ: لم أَجِيءْ فَأَقُلْ ولو كان ذلك لاستحال (كان سيْرِي أمْس شديْداً حتَّى أدْخُلُ) ولكنَّها تجِيْءُ كما يجِيءُ مَا بَعْدَ إذاَ ويَعْدُ حرف الابْتِداء، وكَذلِك هِي أيْضًا بَعْدَ الفَاءِ إذاَ قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ مَا سِرْتُ فَأَدخُلُهَا[1].

قال أبوعلي: هي كناية عن قوله (فأَدْخُلَهَا).

قال أبوعلي: يريد أنَّ حتَّى هنا لاتشرك مابعدها فيما قبلها كما تشرك حروف العطف فيما قبلها.

وقوله: ولو كان ذلك[2]، أي لو أشركتْ كما تشرك حروف العطف فيما قبلها لاستحال رفع (أدْخُل) في قولك (كانَ سَيْري أمْس شَدِيْداً حتّى أدْخُلُ) وإنما كان يستحيل هذا لأنها لو أشركت[3] كما تشرك الواو لما جاز أن يعطف بها الفعل على الاسم، لكنك كنت تضمر أنْ بعدها، ليصير الفعل معها في تأويل الاسم ويصير أنْ والفعل في موضع رفع للعطف على سَيْري.

قال: فإنْ قُلْتَ: كَانَ سَيْرِي [أمس] حَتى أَدْخُلُهَا تَجْعَل أَمْسِ

---

(١) الكتاب ١/٤١٥.

(٢) في المخطوطة: (كذلك)، وهي إشارة إلى عبارة سيبويه المتقدمة آنفًا.

(٣) الضمير في هذا كله يعود على (حتى).

مسْتَقَرًا جاز الرَّفْعُ، لأنَّهُ اسْتَغْنَى فَصَارَ كَسِرْتُ[1].

قال: لأنَّ سِرْتُ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ، كمَا أنَّ قَولَهُ (كانَ سَيْرِي أمْسِ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ[2].

قال: واعْلم أنَّ الفِعْلَ إذَا كَانَ غَيْرَ واجبٍ لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّصْبُ مِنْ قَبَلِ أنَّهُ إذا لَمْ يَكُنْ واجبًا رَجَعَتْ حَتَّى [٧٢/أ] إلى أنْ وكَيْ[3].

قوله: (كَانَ سَيْرِي أمْسِ) كُله غير واجب، أي إذا كان منفيًّا مثل قولك: مَاسِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا.

قال: وَتَقُولُ: أيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا، لأنَّكَ قَدْ زَعَمْتَ أنَّهُ كَانَ سَيْرٌ وَدُخُولٌ وإنَّما سَألْتَ عَنِ الفَاعِلِ[4].

قال أبوعلي: كأن قائلاً قال له: لم رفعْتَ الفعل بعد (حتّى) والكلام استفهام غير واجب؟ وقد قلت: إن الفعل بعد (حتى) إنما يرفع إذا كان الكلام واجبا؟! فقال: الفعل هاهنا موجب غير مُستفهمٍ عنه، وإنما الاستفهام عن فاعل الفعل لا عن الفعل، ألا ترى أنك لو قلت: أيْنَ الذّي سَارَ حتّى يدْخُلُها؟ وقدْ دَخلَهَا، لجَازَ[5] أنْ يَقَعَ الفِعْلُ الماضِي الوَاجِبِ مع استفهامك عن الفاعل، لأن الفعل واجب غير مُسْتَفْهِم عنه.

وقوله: لَجَازَ هذا الذّي يَكُونُ لِما قَدْ وَقَعَ[6]، أي جاز أن يقع

---

(١) الكتاب ٤١٦/١، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) انظر قبله.

(٣) الكتاب ٤١٦/١.

(٤) الكتاب ٤١٦/١.

(٥) انظر الكتاب ٤١٦/١. وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٠٥.

(٦) الكتاب ٤١٦/١.

الفعل الماضي في هذا الموضع لأن الاستفهام عن الفاعل[1].

وقوله: لما قَدْ وقَعَ صلَةً[2]، ليكون الذي هو صلة (الذي)[3].

وقوله: لأنَّ الفِعْلَ ثمَّ واقعٌ، أي في قولك: أيُّهُمْ سَارَ حَتّى يَدْخُلُها وأيْنَ الّذي سَارَ حتَّى يدْخُلُها، الفعل واقع وإن كان الفاعل مستفهمًا عنه.

قال: وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قلَّ مَا سِرْتُ، إذا كَانَ نافيًا لِكُثرِ مَا، ألاَ تَرَى أنَّهُ لَوْ قَالَ: قلَّمَا سِرْتُ فَدَخلْتُها[4]، وهُوَ يُرِيْدُ أنْ يَجْعَلَها واجبةً أي يجعل قوله (فَأَدْخُلُهَا)، أو (حتّى أدْخُلُها[5] واجِبةً، خارِجةً مِنْ مَعْنى (قَلَّمَا) أي إذا كانت نافية بالجملة لم يستقم إلا أن تقول: قَلَّما سِرْتُ فَدَخَلْتُ حَتَّى دَخلْتُ، أي ما سِرْتُ ولكِنْ دَخَلْتُ، وكذلك (حَتَّى دَخَلْتُ) على هذا المعْنى كما تقُولُ: مَاسِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ، أيْ لَمْ أسِرْ ولكنِّي دَخَلْتُ، فإنَّما تَرْفَعُ بِحتَّى في الواجِبِ.

أي ولَيْس (قَلَّمَا) إذا كان نفي كثر ما بواجب فترفع بعده، ويكونُ مابْعَدهَا مُبْتَدأ مُنْفصلاً مِنَ الأوَّل كَانَ مَعَ الأوَّل، أي كَانَ المُنْفصِلِ المرفُوع بَعْد (حتَّى) فِيْما مضى أو الآنَ[6].

---

(١) عندما يقول القائل: (أيُّهم سارَ حتى يدخلُها) أو (أين الذين سار حتى يدخلُها) فالسؤال فيهما عن الفاعل لا عن الحدث والفعل، لذلك جاز وقوع الفعل الماضي هنا.

(٢) انظر ماقبله مباشرة.

(٣) انظر المقتضب ٢/٤٢- ٤٣.

(٤) في الكتاب ٤١٦/١: (فأدخلُها)، وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٣ مثل مافي التعليقة، وزاد قوله: (أو حتى دخلتُها) وهذه الإضافة لم ترد في الكتاب ولا في التعليقة.

(٥) ورود فعل الدخول عند الفارسي في أحوال مختلفة يدل على علمه بالروايات المختلفة للكتاب في هذا الموقع.

(٦) الكتاب ٤١٦/١، وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص الكتاب. قال أبوسعيد: "فأما (قلَّ ==

قال: وَتَقُولُ: أسِرْتَ حَتّى تَدْخُلَها[١] نصبٌ لأنَّكَ لَمْ تُثْبِتْ سَيْراً تَزْعُمُ أنَّهُ قدْ كانَ مَعَهُ دُخُولٌ[٢] وأبوالحسن يجوِّز الرَّفْعَ لِأنَّكَ لو قلت: سِرْتُ فَإذا أنْتَ داخِلٌ جَازَ[٣].

قال أبوعلي: قد تقدم رد أبي العباس عليه، وإن السبب إذا لم يكن، لم يوجد المتولد عنه[٤].

***

== ماسرت) فإنه يكون على وجهين، أحدهما: أن تريد سيراً قليلاً مؤديًا كأنه قال: قلَّ سيري، كما تقول: سرتُ قليلاً، فهذا يرفع فيه الفعل الذي بعد حتى للمسير القليل الذي أدى إلى الدخول، والوجه الآخر: أن يكون في معنى الجحد، وذلك قولك: قلَّما سرتُ حتى أدخلَها، إذا عنيت غير سير، لأن معناه النفي لغير سير، وليس النفي لغير سير {فعلاً} يوجب الدخول فيرفَعُه، ولذلك قوله: أقلّ ماسرت حتى أدخلها، من قبل أن (قلّ) نفي" شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٤.

(١) في المخطوطة: (يدخلَها)، وما أثبته من الكتاب ٤١٦/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٣.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام سيبويه في هذا الباب.

(٣) في المخطوطة: (وأبوالحسين) وهو خطأ من الناسخ، ولخص الفارسي رأيه، وكان أبو سعيد نقله ونقضه فقال: "وقال أبوالحسن الأخفش: ماسِرتُ حتى أدخلَها معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب حتى، ألا ترى إنك لو قلت: ماسِرْتُ فأدخلُها، أي ماكان سيرٌ ولا دخولٌ، أو قلت: ماسِرتُ فإذا أنا داخلٌ الآن لا أمنعُ كان حسنًا، وغلط أبوالحسن، وذلك أن الدخول في (حتّى) إذا رُفع، إنما يقع بالسير، فإذا نُفي السيرُ لم يكن دخولٌ. قال أبوسعيد: والذي عندي أن أبا الحسن أراد أن مايدخلُ على قولك: سرتُ حتى أدخلُها بعدَ وجوب بالرفع، فينفي جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحًا في القياس وإن كانت العرب لاتتكلم به". شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٦.

(٤) انظر المقتضب ٤٢/٢، حيث قال أبوالعباس: "ولو قلت: ماسرتُ حتّى أدخلُها لم يجز؛ لأنك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول".

هذا بابُ مايَكُونُ العَمَلُ فِيْهِ مِنَ اثْنَيْنِ:

وذلكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى يدخُلَها زَيْدٌ، إذا كانَ دُخُولُ زَيْدٍ لَمْ يُؤدِّهِ سَيْرُكَ، ولكنَّكَ لَوْ قُلْتَ: سِرْتُ حتَّى يَدْخُلُها ثقَلي أو بَدَني رَفَعْتَ، لأنَّكَ جَعَلْتَ دُخُولَ ثقَلِكَ يُؤَدِّيه سَيْرُكَ، وبَدَنُكَ لمْ يَكُنْ دُخُولُه إلاَّ بِسَيْرِكَ، وبَلَغَنا أَنَّ مُجاهِداً قَرَأَ «وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ»[1]، وهي قراءة أهل الحجاز[2].

قال أبوعلي: [٧٢/ب] تأويل ذلك والله أعلم أنهم لما أنْ كان (زُلْزِلُوا) سببًا لقول الرسول كما صار السَّير سببًا لدخول البدن والثَّقل، ومن قرأ "وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ" جعله بمنزلة سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلُها زيدٌ، وسِرْت حَتَّى تَطلع الشَّمسُ فلم يجعل قول الرسول سببًا لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سببًا لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزُلْزِلُوا إلى أنْ قال الرَّسُولُ، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتَّى يدخلُها زيدٌ، أي قبل أن يقطعه على قولك: حَتَّى أَدْخُلَها فلما عطفته عليه لم يجز غيره[3].

قال: وصارَ {ت} إعادتُكَ حَتَّى كإعادتِكَ لَهُ في تبا لهُ، وويْلٌ لَكَ، ومَنْ عمْراً ومنْ أخُو زَيْدٍ؟![4].

---

(١) سورة البقرة، الآية /٢١٤، وقراءة الرفع هذه رويت عن نافع وحده، كما روي أن الكسائي كان يقرؤها دهراً رفعًا ثم رجع إلى النصب. انظر السبعة في القراءات /١٨١، وانظر المقتضب ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/١- ٤١٧، باختصار.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بما يقرب لفظًا ومعنى من تفسير أبي علي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٤١٧/١، وفيه: "... وويل له..." ومثل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٦، وانظر قبله ص ١١٧ من هذا الجزء.

قال أبوعلي: يقول: لما أعدت (لَهُ) بعد (ويْل) ابتدأته، وقطعته مرتبًا، وكذلك لما أعدت (مَنْ) ثانية بعد عمرو محكيًا قطعته منه رفعته.

قال: وإنَّمَا كَانَتْ (أدْخُلُها) حَائلةً بيْنَ (حَتّى)، يريد (أدْخُلَهَا) من قولك في المسألة (سِرْتُ حَتّى أدْخُلَهَا وتطْلَعُ الشّمْسُ)[1].

قالوا: بين أن تنصب لأن (حتى) لاتنصب إلا مايليها.

أي: قولك وتطلعُ الشمس لم تل (حتّى) فيجوز أن تنصبه[2].

في الكتاب: قال أبوالحسن: أنا أزعم أنّ هذه التي ترفع مابعدها ليست حتى التي تنصب مابعدها[3].

قال أبوعلي: هكذا قول الخليل وسيبويه إن التي ينصب بعدها الفعل هي التي تخفض الاسم، والتي يُرفع الفعل بعدها هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء[4].

قال: ويَحْسُنُ أنْ تَقُولَ: سِرْتُ حَتّى تَطْلُعَ الشّمْسُ، وحَتّى أدْخُلَهَا كما تَقُولُ: سِرْتُ إلى يَوْمِ الجُمُعةِ وحَتّى أدْخُلَها[5].

---

(١) الكتاب ١/٤١٧ بتصرف.

(٢) قال أبوسعيد: "وأما قوله [سيبويه]: وقد حلْتَ بينه وبين حتى، يعني أنك حُلْت بأدخلُها المرفوعة بين تطلعُ وبين حتى الناصبة، كأن (أدخلُها) لو لم يكن، وكان في موضعها تطلع الشمس لجئنا بحتى الناصبة في موضع حتى التي يرتفع الفعل بعدها، فهذه حيلولة مابين حتى وبين تطلع.." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٧.

(٣) لعل مايشير إليه أبوعلي هنا هو من الزيادات التي وضعها الأخفش في الكتاب، وهذه على أي حال لم تظهر في المطبوع، ولم يذكرها السيرافي في شرح هذا الباب.

(٤) انظر الكتاب ١/٤١٣.

(٥) الكتاب ١/٤١٧.

قال أبوعلي: جعل الفعل المنصوب بعد (حتّى) بمنزلة اسم لأن أنْ مضمرة، ألا ترى أنه مثّلَهُ باسم فقال: كما يجوز أن تقول: سِرْتُ إلى يَوْمِ الجُمُعَةِ.

قال: قَالَ امْرُؤ القَيْسِ:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتّى الجِيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسَانِ[1]

فهذِهِ الآخِرَةِ هِيَ الّتِي تَرْفَعُ[2]

قوله: هي التي ترفع، يريد التي يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع الاسم في قولك: حَتّى كُلَيْبٌ[3]، لأنه بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

قال: وإِنْ نَصَبْتَ وَقَدْ رَفَعْتَ فِعْلَكَ فَهُوَ مُحَالٌ[4].

أي لأنك لاتعطف بمنصوب على مرفوع.

***

---

(١) البيت من الطويل وهو في ديوان امرىء القيس من قصيدة فيه/١٤١- ١٤٣، وقد أنشده سيبويه شاهداً على جعل (حتى) الثانية غير عاملة، ودخولها بعد (حتى) الناصبة مكررة، لأنها غيرها. انظر الكتاب ٤١٧/١، قال المبرد بعد أن أنشد البيت: "أي: (إلى أنْ) [مثال النصب في صدر البيت] ومثل الرفع تمام البيت، وهو (حتى الجيادُ)، انظر المقتضب ٤٠/٢، قال أبوسعيد: "وأما بيت امرىء القيس فلو رفع بكل لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى) وهما مختلفتان في النصب والرفع..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٧، وانظر البيت في أسرار العربية /٢٦٧، المخصص ٦١/١٤.

(٢) الكتاب ٤١٧/١.

(٣) انظر قبله بيت الفرزدق.

(٤) الكتاب ٤١٧/١. وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٠٧.

هذا بابُ الفَاء[1]:

قال أبوعلي: الفصل بينَ قولك: (لا تأْتيْني فَتُحَدِّثُنِي) إذا أشركته مع الفعل الأول أو حملته على أنه خبر مبتدأ، وبين قولك [٧٣/أ] (مَا تأتينِي فَتُحدِّثَني) أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة وإذا رفَعت فالكلام جملتان، ألا ترى أنك إذا قلت: (مَا تَأْتِيني فتُحدِّثُني) فكأنك قلت: لم يكن إتيان فحديث، وإذا رفعت نفيت كل واحدة من الجملتين على حدة، إلا أن الجملة الثانية إذا جعلتها خبراً لمبتدأ محذوف كان جملة من مبتدأ وخبر والخبر فعل وفاعل إذا أشركته مع الأول كان جملة من فعل وفاعل[2].

قال: كَمَا لاَيَقَعُ مَعْنى الاسْتِثْنَاءِ فِي (لاَيَكُونُ) ونَحوِهَا إلاَّ أَنْ تُضْمِرَ[3].

أي تضمر مايكون المستثنى خبره، كقولك: أَتَانِي الْقَوْمُ لاَيَكُونُ زَيْداً، أضمرت بعضهم لأن التقدير: لاَ يكونُ بعضُهم زَيْداً.

---

(١) الكتاب ٤١٨/١.

(٢) هذا القول تفسير لمطلع الباب عند سيبويه وهو قوله: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)، ومالم ينتصب فإنه يَشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مما سوى ذلك". وضرب الأمثلة نفسها التي جاء بها أبوعلي. انظر الكتاب ٤١٨/١.

وفسر أبوسعيد هذا بقوله: "الكلام في الجواب بالفاء من وجهين: أحدهما: الناصب للفعل، والآخر: إذا أضمر (أنْ) الناصبة للفعل المضمر، ولِمَ لايجوز إظهارها؟! فأما الناصب، فقال سيبويه: الناصب (أنْ) مضمرة بعد الفاء، وقال أبوعمر الجرمي: الفاء، والواو، وأوْ، هي الناصبة بأنفسها، وقال الفراء: الفاء تنصب في جواب الستة لأنها عطفت مابعدها على غير شكله..."، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١١.

(٣) الكتاب ٤١٨/١.

قال: ونَظِيْرُ جَعْلِهِمْ لَمْ آتِكَ، ولاَ آتِيْكَ وَمَا أَشْبَهَهُ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ فِي النِّيَّةِ حَتَّى كَأَنَّهُمْ قالُوا: لَمْ يَكُ إتْيَانٌ، إنْشَادُ بَعْضِ العَرَبِ قَوْلَ الفَرَزْدَق:

مَشائيم لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشيْرَةً ولاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[1].

قال أبوعلي: يقول: إنك إذا قلت: مَاتَأْتِيْنَا فكأنك قلت: لَمْ يَكُنْ إتْيَانٌ، كما أن الشاعر لمّا قال: لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ فكأنه قد قال: ليسوا بمصلحين، ومعنى ليسوا مصلحين كمعنى ليسوا بمصلحين، كما أن معنى (مَا تأْتِينْي) معنى لمْ يكنْ مِنْكَ إتْيَانٌ ولو قال قائل: إن دلالة الفعل على مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثَّله به، لكان عندي هو القول، ألا ترى أن الفعل يدل على مصدره في مثل قولك: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرا لَهُ، «ولاَ تَحْسَبَنَّ الّذِيْنَ يَبْخَلُونَ»[2]، والمصدر أيضًا يدل على فعله في مثل سُقْيًا وما أشبهه وفي مثل:

. . . شَلاَ. كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَة الشُّرُدَا[3].

---

(١) الكتاب ٤١٨/١، وأنشد سيبويه البيت شاهداً على حمل (ناعب) على معنى (لا أن يكون) وجرّه، وفي نسبة البيت لقائله اضطراب عند سيبويه، ففي هذا الموضع نسبه إلى الفرزدق وليس في ديوانه، وفي ٨٣/١، ١٥٤ أنشده منسوبًا إلى الأحوص الرياحي، والبيت للأحوص كما في الحيوان ٤٣١/٣، والمؤتلف والمختلف /٦٠، انظر البيت في إصلاح المنطق /١٥١، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٧٩/١، الخصائص ٣٥٤/٢، أمالي السهيلي، شرح المفصل ٥٢/٢، ٦٨/٥، ٥٧/٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٣/١، شرح الكافية ٤٢٨/١، الأشموني ٢٣٥/٢، الخزانة ١٤٠/٢، واللسان (شأم) ٢٠٧/١٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية /١٨٠، قال المبرد: "لأن المعنى: البخل هو خيراً لهم، نسبه لهم، فدل عليه بقوله: (يبخلون)" المقتضب ١٣٦/٢، وانظر الأصول ٧٩/١، ١٧٦/٢.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط لعبد مناف بن ربع الجُربيّ الهذلي، وصدره:

حَتّى إذا أسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدةٍ . . . .

==

المصدر ها هنا دل على الفعل فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه وقد خطّأ أبو العباس أبَا عُبيْدةَ فيما أخبرنا أبوبكر عنه في تأوله هذا البيت على أن إذا محذوف الجواب، وفي تأويله إياه في موضع آخر على أن إذا زيدٌ، وقال: كل واحد من تأويل أبي عبيدة مناقض للآخر، والقول ماقلنا من أن المصدر قام مقام الفعل الذي هو جواب إذا، وكأن سيبويه أراد بتمثيله ذلك بهذه الأبيات التي ينشدها في غير هذا الموضع على جهة الغلط أنه إذا جاز مثل هذا مما هو كالغلط، فما يكون فيه الفعل دالاً على المصدر أجوز، هذا وجه تشبيه عندي.

قال: في قوله: مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثني: فإن تُحَدِّثَ في اللّفْظِ مَرْفُوعَةٌ بِيَكُنْ، لأنَّ المعْنَى: لَمْ يَكُنْ إتْيَانٌ فيَكُونُ حَدِيْثٌ[1].

قال أبوعلي: يستنبط من قوله: فإنَّ تُحدّثَ في اللفظ مرفوعة بيَكُنْ ماقلناه [٧٣/ب] من أنّك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة على خلاف تقديره إذا رفعت.

قال: فمثل {النصب}[2] قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلّ «لاَ يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا»[3] ومثْلُ الرَّفْع قوْلُهُ تَعَالى «هَذَا يَوْمُ لاَيَنْطِقُونَ، ولاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ»[4].

== ديوان الهذليين ٦٧٥/٢، انظر البيت في مجاز القرآن ٣٧/١، الاقتضاب ٢٧٤/٣، أمالي ابن الشجري ٣٥٨/١، ٢٨٩/٢، الأنصاف ٤٦١/٢، أمالي المرتضي ٣/١، وانظر اللسان والصحاح (شرد) ٢٢٣/٤، الهمع ٢٠٧/١، الدرر ١٧٤/١، الخزانة ١٧٠/٣.

(١) الكتاب ٤١٩/١.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب ٤١٩/١.

(٣) سورة فاطر، الآية /٣٦.

(٤) سورة المرسلات، الآية ٣٥.

قال أبوعلي: تأويل هذه الآية: لاينْطِقُونَ ولاَ يَعتَذِرُونَ، كما أن معنى ما تأتينَا فتُحدِّثُنا: مَا تأتِينَا ومَا تُحدِّثُنَا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي، وقد يُسأل[1] عن هذه الآية فيقال: كيف جاز لاينْطِقُونَ مع يَعتذِرُونَ وقد نُفي عُذرُهم، والاعتذارُ نُطْقٌ؟ فهذا على أحد تأويلي سيبويه[2] لايلزم هذا السؤال، لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل الثاني قد شرك، وهذا السؤال إنما يلزم إذا كان لم يَشْرِك الفعلُ الثاني الأول، وجُعل الثاني منقطعًا من الأول، وخبرُ المبتدأ محذوفٌ، كأنه في التقدير: ولايَنْطِقُونَ، ولاَ يُؤْذَنُ لهمْ فَهُمْ يَعْتَذِرُوْنَ، فالتأويل الأول أسوغ لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه.

ولو حملت الآية على الوجه الثاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كَلا نُطْقَ، وصار هذا كقولك: تكلَّمْتَ ولمْ تتكلَّمْ إذا لَمْ يأتِ بِكلامٍ جَيِّد.

وقال في عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف: فإذا أَردْتَ أنْ تجعل هذه الأفْعال أمْرًا أَدْخلْتَ اللام، وذلك قولُكَ: ائْتِه فَلْيُحَدِّثْكَ وفَيُحَدِّثْكَ إذَا أَرَدْتَ الْمُجَازَاةَ، وَلَوْ جَازَ الْجَزْمَ في ائْتِنِي فَأُحَدِّثْكَ وَنَحوهَا لَجازَ تحدِّثْنِي تُرِيْدُ[3] به الأَمْرَ[4].

---

(١) في المخطوطة: (يسئل).

(٢) قال سيبويه: "وتقول: ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثُني، أي لو أتيتني لحدّثتني. أما الآخر: فما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدثْني، أي منك إتيانٌ كثير، ولا حديث منك..."، انظر الكتاب ٤١٩/١، المقتضب ١٨/٢، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٣.

(٣) في المخطوطة: (يريد).

(٤) الكتاب ٤٢١/١ بتصرف يسير.

قال أبوعلي: إنما لزم هذا لأنَّك إذا قلت: ائْتِني فأُحَدِّثْكَ فلا جازم في الكلام عطفت عليه (أُحَدِّثْكَ) وجزمته به، كما أنك إذا قلت: (تُحدِّثُني) مبتدئًا فلا جازم له، فلو جاز جزمه في العطف ولاجازم له لجاز جزمه في الابتداء، وإذا لم يكن له جازم فكما لم يجز في الابتداء جزمه ولا جازم، كذلك لايجوز في العطف جزمه ولاجازم[1].

قال: وتَقُولُ: ألسْتَ قَدْ أَتَيْتَنا فَتُحدِّثَنَا إذا جَعَلْتَهُ جَوابًا، ولَمْ تَجْعَل الحَديْثَ وَقَع [إلاّ] بالإتْيَانِ، وإذا أَرَدْتَ فتُحدِّثُنا رَفَعْتَ[2].

قال أبوعلي: أي إن أردت بقولك فتُحدِّثُنا حَدَّثْنَا فوضعْتَ المضارع موضع الماضي رَفَعْتَ.

قال: وتَقُولُ: حَسِبْتُهُ شَتَمنِي فَأَثِبَ عَلَيْهِ إذا لمْ يكُنِ الوُثُوبُ واقعًا[3]

قال أبوعلي: العمدة في نصب مابعد الفاء أن يكون ماقبله غير واجب فلذلك جاز حَسِبْتُهُ شَتَمني فأثِبَ عَلَيْه[4].

قال: وقال عَزَّ وجَلَّ: «فلا تكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ»[5] فارْتفَع[6] لأنَّهُ لَمْ يُخْبِر عَــن المَلكَيْنِ أَنَّهُمَا قـالاَ: لاَ تكْفُرْ [٧٤/أ] فيتعَلَّمُونَ لِيجْعَلاَ كُفْرهُ

(١) انظر المقتضب ١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/١ وما بين المعقوفتين زيادة منه، وفي الكتاب قوله: "وإذا أردت فحدَّثْتَنَا رفعت" ومثله عند أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٣، ق ٢١٠، وصيغة المضارع عند أبي علي تتفق مع مجرى التعليق.

(٣) الكتاب ٤٢٢/١.

(٤) انظر الأصول ١٨١/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية /١٠٢.

(٦) في الكتاب (فارتفعت) ومثله عند أبي سعيد في شرح الكتاب، جـ٣، ق ٢١٠.

سببًا لِتَعَلُّمِ[1] غَيْرِهِ ولكنَّهُ على كفَرُوا فَيَتَعلَّمُونَ[2].

قال: وَمَثْلُه «كُنْ فَيَكُوْنُ»[3] كأَنَّهُ قال: إِنَّمَا أَمْرُنَا ذاكَ فيَكُونُ[4].

قال أبوعلي: يعني (كفرُوا) من قوله تعالى «ولكنِّ الشَّياطيْنَ كفروا، فيَتعلَّمُونَ منْهُمَا»، فقوله: (فيتعلَّمونَ منْهُمَا) معطوف على (كفرُوا) وإن كان (كَفرُوا) ماضيًا (ويتَعَلَّمُونَ) مضارعًا، لأن (كفروا) وإن كان ماضيًا فهو في موضع فعل مرفوع ولو حمل على الابتداء والقطع على (فلا تكْفُر فهم يتَعلَّمُون) كان حسنًا. ولايجوز أن يكون جوابًا لتكْفُرْ، لأنه لو كان كذلك لكان لاتكفر فيتعلمون.

وقال قائل أظنه أبا العباس: (فيتَعَلَّمُونَ) معطوف على قوله: يُعَلِّمونَ فيَتعَلَّمُونَ[5].

وردّ أبو إسحاق عليه هذا بأنْ زعم أنَّه لو كان كذلك لكان فيُعلِّمُون منهم، وأن التثنية بعد فيتعَلَّمُونَ دلت على أن يتَعَلَّمُون ليس بمعطوف على يُعَلِّمُونَ، إذ لو كان العطف على يُعَلِّمُونَ لكان موضع التثنية جمع.

قال أبو إسحاق: واستحسن أن يكون معطوفًا على يُعَلِّمُونَ، كأنه على يُعَلِّمُونَ فيَتَعَلَّمُون منِهُمَا[6].

---

(١) في الكتاب (التعليم) ومثله عند أبي سعيد.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١، وانظر المقتضب ٢٠/٢.

(٣) سورة النَّحل، الآية / ٤٠.

(٤) الكتاب ٤٢٣/١.

(٥) انظر المقتضب ٢٠/٢.

(٦) ويرى السيرافي أن قوله عز وجلّ "فلا تكفر فيتعلمون" أن "يتعلمون" استئناف، وأنه أخبر به، وليس بعطف على ماقبله، كأنه قيل لهم: لاتتعلّموا، فيأبون، فيتعلمون على جهة ==

قال: وقَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ في الوَاجِبِ في اضْطرار الشِّعْرِ، ونصْبُهُ[1] في الاضْطِرارِ مِنْ حيْثُ انْتَصَبَ فِي غَيْرِ الواجِبَ، وذَلِكَ أَنَّكَ تَجْعَلُ (أن) العَامِلَةَ، فَمِمَّا نُصِبَ في الشِّعْرِ اضْطِراراً قولُهُ:

سأتْرُكُ مَنْزِلِي ...[2]

قال أبوعلي: دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أنْتَ تأتِيْنِي، فقد دل على (يكونُ منْكَ إتيانٌ)، كما أنك إذا قلت: (لا تأتِينْي فقد دل على (لايكونُ منْكَ)، فالإيجاب والنفي وماأشبهه مِمَّا كانَ غَيْرَ واجِبٍ هو الذي عليه الاستعمال، ووُجِدَ كَذلِكَ بالاسْتِقْرَاءِ فَنَصْبُ الفِعْلِ بإِضْمَارٍ في الفَاءِ بَعْدَ الفِعْلِ المُوجَبِ شَاذٌّ عن الاسْتِعِمَالِ مطَّرِدٌ في القِيَاسِ لايجِيءُ إلاَّ في شِعْرٍ.

= المخالفة، ومثله قول الله عز وجل: «فإنَّما يقولُ له كُنْ فيكُونُ» قوله: "فيكونُ" ليس بجواب، لكن لأن الكلام الأول وجوابه جميعًا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٤.

(١) في المخطوطة: (ونصب)، وما أثبتُّه من الكتاب ٤٢٣/١، ومن شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٠.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١. وفي آخر النص مطلع بيت من الوافر أنشده سيبويه دون نسبة وهو قول الشاعر:

سأتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وأَلْحَقُ بالحجاز فَأَسْتَرِيْحَا

حيث نصب (فاستريحا) وهو خبر واجب بإضمار (أنْ) ضرورة، قال الأعلم: "ويروى: (لأستريحا)، فلا ضرورة فيه على هذا" انظر هامش الكتاب ٤٢٣/١، وأنشده المبرد بعد أن وطأ له بقوله: "واعلم أن الشاعر إذا اضطُرّ جاز له أن ينصب في الواجب، والنصب على إضمار (أنْ)" انظر المقتضب ٢٣/٢- ٢٤، انظر البيت في الأصول ١٨٢/٢، ٤٧١/٣، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٠، وانظر مايحتمل الشعر من الضرورة/٢٤١ وبهامشه مزيد من مصادر هذا البيت، وعن نسبته إلى المغيرة بن حبناء انظر تعليق المرحوم عضيمة على الشاهد في حاشية المقتضب ٢٤/٢.

ونَصْبُهُ فِي الفَاءِ والوَاوِ ومَا أَشْبَهَهُمَا مِن الحُروف الّتي تُضْمَرُ (أَنْ) بَعدَهَا في النَّفيْ مُطَّرِدٌ في الاسْتعمالِ والقيَاسِ جَميْعًا[1].

قال: وسألْتُهُ عَنْ "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِن السَّماءِ ماءً[2] فتُصْبِحُ الأرْضُ مُخْضَرَّةً"[3]، فقالَ: هذا واجِبٌ وهُو تنْبيهٌ[4] لَيْس بنَفْيٍ فَيُحْمَلَ عَلَيْهِ (فَتُصْبِحُ)، ألا تَرى أنَّ اخْضِرارَ الأرْضِ ليْس سَبَبُهَا رؤْيتَكَ؟!.

قال: وإنَّما خَالفَ الواجِبُ النَّفْي لأنَّكَ تَنْقُضُ النَّفْيَ إذَا نصبْتَ وتُغيِّرُ المعْنى، يعني[5] أنّكَ تنفي[6] الحَدِيْثَ وتُوْجِبُ الإتْيَانَ، تَقُولُ: مَا أَتَيْتَني قَطُّ فتُحدِّثَني إلاَّ بِالشَّرِّ [٧٤/ب] فقَدْ نَقَضْتَ نَفيَ الإتْيَانِ، وزَعَمْتَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ[7].

قال أبوعلي: يذكرُ في هذا الموْضعِ أشْياء مُختصٌ بها النَّفي ولايكونُ في الإيْجاب، فلاَ يُسْتنكرُ أيضًا أنْ يُنْتَصَبَ الفعْلُ بَعْدَ الفَاءِ بإضْمَارِ (أنْ) في النَّفيْ، ولاَ يُنْتَصَبُ في الإيْجاب.

فَقَولُهُ: وإنَّما خالف الواجبُ النفيَ لأنَّك تنْقُضُ النَّفْي إذا نصَبْتَ.

أي: إنَّما خَالفَ الواجبُ النَّفْي في أنْ لمْ يَحْسُنْ انتصابُ الفعْلِ بَعْد الفَاءَ بإضْمارٍ في الواجب، وحَسُنَ انتصَابُه في النَّفْي لأنَّكَ تنقضُ النَّفْي أي لأنَّكَ قَدْ تنقَضُ في النَّفْي مَعْنى النَّفْي حَتَّى يؤوْلَ إلى الإيْجابِ إذا

(١) انظر المقتضب ٢/٢٣.

(٢) في المخطوطة: (ما) من غير همز.

(٣) سورة الحج، الآية /٦٣.

(٤) الكتاب ١/٤٢٤. وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص الكتاب.

(٥) في المخطوطة: (معنى) وما أثبته من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١١.

(٦) في المخطوطة: (توجب) وما أثبته من الكتاب وشرح أبي سعيد.

(٧) الكتاب ١/٤٢٤.

نصبْتَ بَعْدَ الفَاء.

قوله: ويُغَيِّر المعنى، مَعْنى أنَّكَ تَنْفِي الحديثَ فَتُوجِبُ الإتْيانَ، أي بِغَيْرِ النَّفْي المعنى مَعْنى نَفْيُكَ الحديْثَ، فمعْنَى نَفْيُكَ الحديثَ بَدَلٌ منَ المعْنى والنَّفْيُ هُوَ المُغَيِّر للمَعْنى، والمعنى مَفْعُولٌ بِهِ، وفائدَةُ هَذا الكَلاَمِ أنَّ النَّفْي يُغيِّر مَعْنى الكَلاَمِ، فيصيرُ المنْفيُّ مُوْجَبًا، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: ما أتيْتَني قطُّ فتُحدِّثَني إلاَّ بالشَّر، فَقَدْ نَفَيْتَ الإتيانَ في اللَّفْظِ وأَوجَبْتَهُ في المَعْنَى، لأنَّ المعْنى أنَّكَ تَأْتِيْهِ فتُحدِّثُهُ بالشَّرِّ[1].

قال: وتقُولُ: ائتني فَأُحَدِّثَكَ، فلَيْس هذَا مِنَ الأمْرِ الأوَّلِ في شَيْءٍ[2].

قال أبوعلي: قولُه: فليس هذا من الأمْر الأوَّل في شيءٍ، أي إذا قال: ائْتِني فَأُحدِّثكَ، فكأنَّه قال: لِيَكُنْ إتْيانٌ فحَدِيْثٌ، وليَس هذا كالمسائِل التي قدَّمَها في أنَّ مَعَنى النَّفي قَدْ آلَ فيها[3] إلى الإيْجَاب.

قال في الإيجاب نحو: سَوْفَ تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا، فلَمْ يَحْتاجُوا إلَى (أَنْ) لِما ذَكَرْتُ لَكَ، ولأنَّ تِلْكَ المَعَانِي لاتَقَعُ ها هُنَا[4].

قال أبوعلي: أي المعاني التي بها النفي، ولَوْ كَانَت الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَأَوْ يَنْصِبْنَ لأدْخَلْت عليْهَا الفَاءَ والْواوَ لِلْعَطْفِ، ولكنَّها كَحَتَّى في الإضْمَارِ وَالبَدَلِ[5].

قال أبوعلي: الفاء والواو، و أو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أنْ)، كما أن مابعد (حتَّى) في الغاية، واللام في

---

(١) انظر الأصول ٢/ ١٨٠، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ص ٢١٤.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٤.

(٣) في المخطوطة: (آلى).

(٤) الكتاب ١/ ٤٢٤ باختصار.

(٥) الكتاب ١/ ٤٢٤.

النفي[1] موضع إضمار (أنْ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أنْ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أنْ)، ألا ترى أن (أنْ) لاتظهر معهن كما لاتظهر معها، لاتقول: مَاتَأْتِينْي فَأَنْ تُحدِّثَنِي، كما تقول: مَاكانَ زَيْدٌ لأَنْ يَفْعَلَ إذا أراد ليفعل، فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أن (أنْ ولَنْ) ناصبان له، قيل له: لو كُنَّ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن، كما يدخلان على (أنْ ولَنْ)، فتقول: مَا تَأْتِيْنِي فتُحدِّثني وتَشْتُمَنِي، كما تقول: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُوْمَ وأَنْ تجْلِس، ولنْ يَقُوْم ولنْ يذْهَبَ [٧٥/أ] وامتناعُ دُخول حَرْف العَطْف على هذه الحُروف إذا انْتَصَبَ الفعْلُ بَعْدَها دَلِيْلٌ على أنَّها ليْسَتْ النَّاصِبَةُ لِلْفعْل، إذ كانَت كَذَلكَ لَدَخلَتْ[2] حروفُ العَطْف عَلَيْها، ألا تَرى أنَّ الواو في القَسَم لَمَّا لمْ تكنْ حَرفَ عَطْف، وكَانَتْ بَدَلاً من البَاء الجارَّة، دخلت حُروفُ العَطْف عليْها، وذَلكَ قولُكَ: واللّه لأُكْرمَنَّكَ، و واللّه لأُعْطِيَنَّكَ، وكَذلكَ (ثُمَّ) وسائرُ حُروف العَطْف لاتمْتَنعُ من الدُّخُول على واو القَسَم ولَوْ كانَت الفَاءُ والواوُ التي ينتصبُ الفعْلُ بَعْدَهَا غَير العَاطفة لَدَخَلها حروفُ العطف كما دخلتْ على واوِ القَسَم لَمَّا لم تكنْ حَرفَ عَطفٍ، وحُكِيَ أنَّ أبا عُمَر الجَرمَيّ كانَ يذهبُ إلى أنّ الفاء وسائر حروف العطْف هي الناصبةُ للفعْلِ بمنزلة (أنْ)، وهذا القولُ يَفْسُدُ بهذه الحُجَجِ التي قدَّمْنا هُنا، واللّه أعْلَمُ[3].

---

(١) يعني لام الجحود.

(٢) في المخطوطة: (لدخل).

(٣) قال في المقتضب ٧٠٦/٢: "واعلم أن هاهنا حروفًا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما (أنْ) بعدها مضمرةٌ، فالفعل منتصب ب(أنْ) وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها، فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة"، وانظر المقتضب أيضًا ٨٤/٤.

هذا بابُ الوَاو[1]:

قال: وإنْ شئتَ جَزَمْتَ عَلى النّهي في غَيْرِ هذا المَوْضعِ[2]، إذا أردت أن تنْهاهُ عن الثّاني كما تَنْهاهُ عن الأوّل، قالَ جَرير[3]:

ولاَ تَشْتِمِ المَوْلى وتَبْلُغْ أذَاتَهُ . . . .

قال أبوعلي: نهاهُ عَن الشَتْمِ وبُلوغ الأذى مَعًا .

وأنشد[4]:

. . . . . . فَلَمْ أفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا

أي: أجْمَعُ بينَهُمَا ولو كانَ (أجْزَع) على حِيالِه لكَان(وأجْزَعُ) .

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤ .

(٢) الكتاب ١/٤٢٥، ومابعده من تعليقات أبي علي نفسه .

(٣) هذا شطر بيت من الطويل، أنشده سيبويه وهو بتمامه في ملحقات ديوان جرير/ ١٠٣٦:

وَلاَ تَشْتِمِ المولَى وتَبْلُغْ أذَاتَهُ فَإنَّكَ إنْ تَفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

وفيه شاهد على جزم (تبلغْ) لدخوله في النهي على معنى: لاتشتمه ولاتبلغ أذاته، انظر الكتاب وهامشه ١/٤٢٥، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٥، وأنشد النحاس البيت دون نسبة وقال: "حجة لجزم (تبلغ) لأنه عطفه على (لاتشتم) ولو جعله جوابًا لنصبه" شرح أبيات سيبويه/٢٧٨، المفصل/١٣١، شرح المفصل ٧/٣٤، الردّ على النحاة/١٢٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٤، ١٨٨، وفيه نسب البيت لجحدر بن معاوية العُكلي، قال: ويقال: هو للخطيم بن الملاص، انظر اللسان (أذى) ١٨/٢٨ .

(٤) هذا بعض عجز بيت من الطويل أنشده سيبويه ونسبه لدريد بن الصمة وهو:

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِه ذُؤَابًا، فَلَمْ أفخَرْ بِذَاكَ وأَجْزَعَا

والشاهد فيه نصب (أجزعا) بإضمار (أنْ)، أي لم أجمع الفخر والجزع، انظر الكتاب ١/٤٢٥، الكامل ٤/٤٤، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٥، ٢١٧، ويروى البيت هكذا في بعض المصادر:

قَتَلْنا بَعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِه ذُؤَاب بْنَ أسْماءَ بْن زَيْد بْن قَارب

انظر الشعر والشعراء ٢/٧٥٦، والأصمعيات /١١١ (شاكر) وفيها (قتلت) مكان ==

قال: وتقول: لايسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عَنْكَ[1].

قال أبوعلي: معنى ذَلِك لايَجْتَمِعُ ألاَّ يسعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عَنْكَ[2].

قال: ومِنَ النَّصْبِ في هذا البَابِ قَولُهُ عزَّ وجَلَّ «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الذِّينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ»[3] وقَد قرأهَا بَعْضُهُمْ «ويَعْلمِ الصَّابِرِيْنَ»[4].

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ "ويَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ" فالمعْنى: أمْ حَسبْتُم أنْ تدخلُوا الجنَّة ولَمَّا يجتمع العِلْمُ بِالمجاهِديْنَ والعِلمُ بالصَّابِرينَ فَتَقْدِيْرُ الكَلاَم جُمْلَةٌ واحدة، ومَنْ جزمَ فالتَّقْدِيْرُ جُمْلَتَان[5].

قال: وقَالَ تَعَالى: «ياليْتَنَا نُرَدُّ ولاَنُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنَ مِنَ المُؤْمِنِيْنَ»[6] فالرَّفْعُ عَلى وَجْهَيْنِ:

فَأحدُهُما: أنْ يشْرَكَ الآخِرُ الأوَّلَ، أيْ يَدْخُلُ كُلُّهُ في التَّمَنِّي.

= (قتلنا) هنا، وبمثل رواية سيبويه رواه القرطبي، انظر الردّ على النحاة /١٢٩، انظر أيضًا أمالي ابن الشجري ٣٧٣/١، وفي الأغاني ٣٤٧٧/١٠ جاء البيت عقب بيتين لدريد بن الصمة بمثل رواية الشعر والشعراء، لكنه روى عن أبي عبيدة أبياتًا ثلاثة أخرى لدريد ومنها قوله:

قَتَلْنَا بعبدِ الله خَيْرَ لِدَاتِهِ ... وخَيْرَ شَبَابِ النَّاسِ لَوْ ضُمَّ أجْمَعَا

(١) الكتاب ٤٢٥/١.

(٢) انظر الإيضاح العضدي /٣٢٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية /١٤٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/١، وانظر المقتضب ٢٧/٢، الأصول ١٥٥/٢.

(٥) عدّ ابن خالويه قراءة الجزم شاذة، انظر الشواذ /٢٢، وقراءة الكسر رويت عن الحسن، انظر إتحاف فضلاء البشر /١٧٩.

(٦) سورة الأنعام، الآية/ ٢٧.

والآخرُ: عَلى قَولِكَ: دَعْني وَلاَ أَعُوْدُ، أيْ فإنَي ممَنْ لاَ يَعُوْدُ فإنَّما يَسْأَلُ التَّرْكَ، وقَدْ أَوْجَبَ عَلى نَفْسِه ألاَّ عَوْدَةَ لَهُ أَلبَتَّةَ تُرِكَ أَوْ لَمْ يُتْرَكْ، ولَمْ يُرِدْ أنْ يَسْأَلَ أنْ[1] يجتمع لهُ التَّرْكُ وألاَّ يَعُودَ وأمَّا عبْدُاللَّهِ بْنُ أبِي إسْحَاق فإنَّهُ كَانَ ينْصِبُ هذِه الآيَةَ[2].

قَالَ أبُوعَلِيّ: الرَّفعُ عِنْدي في "نَكونُ مِن المُؤمنِيْنَ"[3] على قوْلِكَ: دَعْنِي ولاَ أَعُودُ، كأنَّهُ أقْوى مِنْهُ في الوجْه الأوَّلِ، وذلك أنَّهُم على هذا التأويلِ [٧٥/ب] إنما يتَمنَّونَ الرَّدّ، وقد صدَّقُوا بآيات اللّه، والإيمان به لما ظهر لَهُم من أعلام القِيامَة، والآياتُ التي ترتفعُ مَعَها الشُّبه، فهم يتَمنَّون الرَّدّ ويجْرُون[4] أنَّهمُ لايُكذِّبُونَ ألبَتَّةَ، ولَيْسَ يَتَمَنَّونَ أنْ يَعْرِفُوا الآيَاتِ وأنْ لايُكَذِّبُوا، إنَّما يتَمنَّونَ الرَّدَّ والرُّجُوعَ فَقطْ.

وَمَنْ نَصَبَ فَالنَّصْبُ في المَعْنى كَالرفْعِ في الوَجْه الأوَّلِ، والَّذي وَفَّقَ بَيْنهُمَا أنَّ الثَّاني المَنْصُوب دَاخِلٌ في التَّمنِّي كَمَا كَانَ المرفُوعُ في الوَجْه الأوَّلِ الَّذي قدَّمَهُ سِيبويْه داخلاً فيْه، وهُوَ في التَّمثيْلِ يَالَيْتَنَا يَكُونُ لَنَا رَدٌّ وامْتِنَاعٌ مِن التَّكْذِيْبِ وكَوْنٍ مِن المُؤْمِنِيْنَ، فهذا مُوافِقٌ للوَجْه الأوَّلِ مِنْ وجْهي الرَّفْعِ في المَعْنى، مُخَالِفٌ لَهُ فِي اللَّفْظِ، لأنَّكَ إذا نَصَبْتَهُ فالكَلاَمُ جُمْلَةٌ واحِدة، وإذا رَفَعْتَ لَمْ يكُنِ الكَلاَمُ بِجُمْلَةٍ واحِدةٍ[5].

---

(١) في المخطوطة: (أو) والذي أثبته من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب.

(٢) الكتاب ٤٢٦/١.

(٣) قرأها رفعًا ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم في راوية أبي بكر، وقرأ ابن عامر، وحمزة، وعاصم في رواية حفص نصبًا. انظر السبعة في القراءات /٢٥٥، وانظر الأصول ١٨٤/٢- ١٨٥.

(٤) هكذا في المخطوطة.

(٥) انظر معاني القراءات ٣٤٨/١- ٣٤٩، قال أبوسعيد: "وكان عيسى بن عمر يقرأ: ==

قال أبوعلي: المعْنى في البيتِ[1]:

وَمَا أنَا للِشَّيْءِ الّذِيْ لَيْسَ نافِعِي ... وَيْغَضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقؤُولِ

وتقدير الكلام[2] غَضَبُ صَاحِبِي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليْه مقامَهُ، لأنّ الغَضَبَ لايُقَالُ، فإذا رَفَعْتَ (يَغْضَبُ) كانَ مَعْطُوفًا على (لَيْسَ) الّذِي في الصِّلة، كأنّكَ قُلْتَ: ما أنا للشَّيء الّذِي يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولٍ.

***

= «ولانكذّب بآياتِ ربّنا ونكونُ...» بالرفع، ويجعلهما تمنيين معطوفين على (نُرَدُّ)، ... وكان أبو عمرو بن العلاء يقرؤهما أيضًا بالرفع على غير مذهب عيسى بن عمر، ولكن على الاستئناف على تأويل: ونحن لانكذّبُ بآيات ربنا، ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا، والفعلان الآخران خبران غير متمنيين، من أجلهما كذبهم، ولم يكن يرى التمني خبراً، ورفعهما في مذهب أبي عمرو على الوجه الآخر من وجهي الرفع الذي قال سيبويه، والآخر على قوله: (دعني ولا أعودُ)، أي فإني ممن لايعودُ.." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٧.

(١) البيت من الطويل، ونسبه في الكتاب ٤٢٦/١ إلى كعب الغنوي، وفيه شاهد وهو نصب (ويغضَبَ) حملاً على معنى (ولأن يغضبَ)، وقال أبوالعباس المبرد: "الرفع الوجه، لأن (يغضب) في صلة الذي، لأن معناه الذي يغضب منه صاحبي. وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع، وليس القول عندي كما قال..." انظر المقتضب ١٩/٢، وقد أنشده الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب /٤٦٤- ٤٦٥، وفسره بما هو قريب من تفسيره هنا. انظر البيت في الأصمعيات /٧٦، المنصف ٥٢/٣، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٦، وفي الحماسة البصرية ٤٥/٢ شك في نسبة البيت مع بيتين آخرين فنسبها لمالك بن حريم الهمداني، وقال: وتروى لكعب بن سعد الغنوي، انظر أيضًا حماسة البحتري ٢٦٥- ٢٧٠، والحماسة الشجرية /٤٧٣، أمالي ابن الشجري ١٥٣/٢، ٢٠٤، شرح المفصل ٣٥/٧- ٣٦، الخزانة ٥٦٩/٨- ٥٧٦.

(٢) في المخطوطة: "والتقدير لكلام".

هذا بابُ أَوْ:

قال: واعْلَمْ أَنَّ مَعْنى ما انْتَصَبَ بَعْدَ (أَوْ) على (إلاَّ أَنْ) كما كَانَ مَعْنى ما انْتَصَبَ بَعَدَ الْفَاءِ على غيْرِ مَعْنى التَّمثِيْلِ(١).

قال أبُو عَلي: قَوْلُه: عَلى غَيْرِ مَعْنى التَّمثِيْلِ، يُريدُ أَنَّ التَّمثيلَ لِيَكُنْ لُزُومُ الإعْطَاءِ، والمَعْنَى لأَلْزَمَنَّكَ إلاَّ أَنْ تُعْطِيَني، فالمعْنى عَلى غَيْرِ التَّمثِيْلِ، لأَنَّ في لأَلْزَمَنَّكَ إلاَّ أَنْ تُعْطِيَني إِيْذانٌ بالمُلازَمَةِ إلاَّ أَنْ يُعْطِيهُ، وَفي لِيَكُنْ لُزُومٌ أَوْ إِعْطَاءٌ إِعْلاَمٌ أَنَّ أَحَد الأَمْرَيْنِ وَاقِعٌ لاَبُدَّ مِنْهُ، لكِنْ لَمْ يَنُصَّ على الواقعِ مِنْهُمَا، فقَدْ بانَ مُخالَفَةُ التَّمْثيْلِ للمَعْنَى(٢).

قال: وتَقُولُ: الزَمْهُ أَوْ يتَّقِيَكَ بِحَقِّكَ، واضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقِيْمَ.

وقَالَ زِيَادُ:

... كَسرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْمَا

معناه إلاَّ أَنْ تَستَقِيْمَا، وإِنْ شِئْتَ رَفعْتَ فِي الأَمْرِ عَلى الابْتِداءِ لأَنَّهُ لاَ سَبِيْلَ إِلى الإِشْرَاكِ(٣).

---

(١) الكتاب ٤٢٧/١، وقد علق السيرافي على قوله: "والتمثيل ها هنا مثله"، بقوله: "إن هذا تفسير لكلامه وقع في النسخ هكذا". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢١٨.

(٢) انظر المقتضب ٢٨/٢، الأصول ١٥٤/٢، الإيضاح العضدي /٣٢٤.

(٣) الكتاب ٤٢٨/١، والبيت من الوافر وهو بتمامه:

وكُنْتُ إِذا غَمزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسرْتُ كُعوبَها أو تستقيمَا

وفيه شاهد على نصب (تستقيم) على معنى (إلاّ أنْ تستقيم). انظر المقتضب ٢٩/٢، الانتصار ق/١٩٤، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، المقرب ٢٦٣/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٨١، الإيضاح العضدي /٣١٥، شرح المفصل ١٥/٥، وروى ابن السيرافي البيت مفرداً، ثم رواه ضمن أبيات ثلاثة في رثاء المغيرة بن حبناء غير منصوبة القافية، انظر شرح أبيات سيبويه ١٦٩/١ (سلطاني)، شرح شواهد الإيضاح /٢٥٤، وانظر البيت في المقتصد ١٠٧٧/٢، شرح التصريح ٢٢٧/٢، العيني ٣٨٥/٤، ==

قال أبوعلي: في الغَلَطِ[١] إنَّ سيبويه أرَادَ بقوله: لا سَبيلَ إلى الإشْراكِ أنَّ (يستقيم) لايَجوز أن يُعطفَ على (كسَرْتُ) لأنَّ (يَسْتَقِيم) مضارِع، و (كَسَرْتُ) ماضٍ، قال: وهذَا غَلطٌ، لأنَّ العَطْفَ في هذا المَوضعِ حَسَنٌ، لأنَّ مَا بَعدَ إذا وإنْ كَانَ في لَفْظِ المَاضِي فمعنَاهُ مَعنى المضَارِع يَحْسُنُ عَطْفُ المضارِعِ عَلَيْه إذْ كَان المعْطُوفُ عَلَيْهِ بِمعْنى المُسْتَقبلِ، كَمَا حَسُنَ عطفُ الماضِي على المُسْتَقْبل إذْ كَانَ في مَعْنى المُضيّ، وذَلِكَ قولُه عزَّ وجَلَّ «وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ»[٢] بَعْدَ قوله [٧٦/أ] «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»[٣].

قال أبوعلي: وهذا الاعتِراضُ الّذي حكيْنَاهُ شَبيهٌ بالمُغَالطَةِ لأنَّهُ لم يقُل[٤] إنّ الإشْراكَ لايَجُوزُ فِي (أو يَسْتَقِيما)، إنَّما قَال: لايجوزُ الإشراك في الأمْر، وإشْراكُ المضارِعِ في الأمْرِ يسْتحيلُ بلاَ شَكَ لأنَّكَ تعطفُ فِيْه مُعْربًا عَلى مَبْنِيّ.

وقَدْ ذُكِرَ فيما تقدَّمَ أنَّهُ لو جَازَ ذَلِكَ لجازَ أن تقُولَ: تُحدِّثُني، يُريْدُ الأمْرَ، ويَسْتَقِيمُ يُريدُ بِه ليَسْتَقيمْ، وقدْ كتبْنَا شَرحَ ذَلِكَ في الفَاءِ. "ولَوْ لاَ

= اللسان (غمز) ٢٥٦/٧. قال أبوسعيد عن هذا البيت: "يجوز الرفع في غير هذه القصيدة لأن (كسرتُ) في موضع رفع، لأنه جواب إذا، وجوابها بالفعل المستقبل رفع وجزم" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٠.

(١) يريد في الكتاب الذي ألفه المبرد وسماه (الغلط) أو مسائل الغلط الذي ردّ فيه على سيبويه بعض المسائل، وهذا الكتاب مفقود حتى الآن، والذي بقي لنا منه مانقله ابن ولاد في الانتصار. انظر هذه المسألة في الانتصار ق /١٩٤- ١٩٥.

(٢) سورة الانشراح، الآية /٢.

(٣) سورة الانشراح، الآية /١.

(٤) الضمير يعود إلى سيبويه.

رِجَالٌ"[1] أي لَوْلاَ رِجَالٌ[2]، ولو لا[3] مَسَاءَتُكَ لَفعَلْتُ كَذَا، مِمَّا يتَضَمَّنُهُ البيْتُ الثَّاني[4]، وقَدْ كُفَّ عَنْ خَبَرِه.

قال: وسَألْتُ الخَليلَ عنْ قولِ الأعْشى:

إِنْ تَركَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أو تَنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نَزُلُ[5].

---

(١) إشارة إلى قول الحصين بن حُمام المُرّيّ من الطويل، وقد أنشده سيبويه:

وَلَولاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَمَا

والشاهد فيه نصب (أسوءَكَ) بإضمار أنْ ليعطف على ماقبله من الأسماء. انظر الكتاب ٤٢٩/١، وقد أنشد الفارسي هذا البيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٢٣/١، (الطناحي) وقال: "لما عطف (أسوءَ) على (آل سبيع) أضمر (أنْ) ليعطف اسمًا على اسم، إذ لايستقيم أن تعطف فعلاً على اسم". انظر البيت في المفضليات /٦٦، المحتسب ٣٢٩/١، قال ابن النحاس: نصبه [أو أسوءَك] لأنه كره أن يحمله على (لولا)، وأهل المدينة يرفعون مثل هذا، وهذا حجة لنصب "أو أسوءَكَ" كأنه أراد: أو أن أسوءك" انظر شرح أبيات سيبويه /٢٨٢، وانظر أيضًا إعراب القرآن له ٩٣/٤، العيني ٤١١/٤، الخزانة ٣٢٤/٣.

(٢) أي لولا رجال أعزة، وأن أسوءك لفعلت كذا (يريد ومساءتك).

(٣) في المخطوطة: (لو).

(٤) يشير إلى قول زهير:

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولاَ سَابق شَيئًا إذَا كان جائيًا

انظر الكتاب ٤٢٩/١، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق/ ٢٢٠.

(٥) البيت من البسيط، والشاهد فيه رفع (تنزلون) حملاً على معنى إن تركبوا، انظر الكتاب وهامشه ٤٢٩/١، وقد روى سيبويه فيه قول الخليل على تقدير أو تركبون أو تنزلون، كماذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون، وقرر أن قول يونس أسهل، ورأى السيرافي أن هناك قولاً أسهل من القولين السابقين وهو أن يقدر في موضع (إن تركبوا): (إذا تركبون) لأن (إنْ) و(إذا) يجازى بهما وهما متقاربان في المعنى... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٠، المحتسب ١٩٥/١ همع الهوامع ٦٠/٢، الدرر ٧٦/٢. انظر شرح أبيات المغني ٩٦٥/٢، ٩٦٨، الخزانة ٦١٢/٣- ٦١٣، والبيت في ديوانه/١٣٥، وهو آخر بيت في قصيدته المعلقة وروايته: =

قال أبوعليّ: جَعَل الخبر كأنّه وقعَ مَوْقِعَ الاسْتِفْهام، فكأنّهُ قالَ: أتركبُونَ أو تَنْزِلُونَ؟، وإنَّما جَازَ أنْ يَنْوي بالجَزاءِ الاسْتِفْهامَ، لأنَّهُ غَيْرُ واجِبٍ، كمَا أنَّ الجزاءَ غَيْرُ واجِبٍ، وأنَّ الاسْتِفْهامَ قَدْ يُجَابُ كَما يُجابُ الشَّرْطُ.

قال: وَأَمَّا يُونسُ فَقَالَ: أَرْفَعُهُ عَلى الابْتِداءِ كأنَّهُ: أوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ وقولُ يُونُسَ أَسْهَلُ[1].

قال أبوالحسن: إنَّما كان قولُه أسْهَلَ، لأنَّ الجزاءَ لاَيقَعُ مَوقِعِ الاسْتِفْهَام وإنَّما تَقَعُ حروفُ الاستفهامِ مواقِعَ حِروفِ الجَزاءِ، فيُجَازَى بِهَا، نحو: (أَيْنَ) في قوله:

أَيْنَ تَسْلُكْ بِنَا الْعُداةُ تَجِدْنَا[2].

وَحُرُوفُ الجَزَاءِ لايُسْتَفْهَمُ بِهَا.

قال: والإشْرَاكُ على هذا التَّوَهُّمِ[3] بَعِيدٌ.

أي عَلى وضْع الجَزَاء موضع الاسْتِفهَام،كَبُعْد،(ولاَ سَابِقٍ شَيَئًا)[4] ألا

== قالُوا الركوبَ؟ فقلنا تلك عادتُنا أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُزُلُ

(١) الكتاب ٤٢٩/١ باختصار.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف نسبه سيبويه لابن همام السلولي واسمه عبدالله وهو في الكتاب ٤٣٢/١ بتمامه:

أيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُداةُ تجِدْنا تَصرِفُ العِيْسَ نَحْوهَا للتّلاقِي

فاستعمل (أين) في الجزاء وجزم بها الفعل لأنها جاءت في معنى (إنْ) الشرطية. ورواية السيرافي (تضرب) مكان (تسلك) هنا عند الفارسي، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٨٥، وقد أنشده المبرد في المقتضب ٤٨/٢ دون نسبة، وفي شرح المفصل ١٠٥/٤، ٤٥/٧ برواية (أين تصرف)، الأشموني ١٠/٤.

(٣) في المخطوطة: (التوهم).

(٤) إشارة إلى قول زهير من الطويل:

بدا لي أني لَسْتُ مُدركَ مامَضى ولا سَابِقٍ شيئًا إذا كان جائيًا ==

تَرى أنْ لَوْ كَانَ هذا هكذَا لَكانَ فِي الفَاءِ والوَاوِ[١].

أي لكانَ النَّصْبُ في الفَاءِ والوَاوِ بَعْدَ الإيْجابِ على تَقْديرِ أنَّكَ تَكلَّمْتَ بالإسْمِ قبلَهُ، كأنَّكَ قُلْتَ في (هُوَ يَأتِينَا)[٢]، هُو يكُونُ منْهُ إتْيَانٌ فَحديثٌ، فكُنْتَ تَنْصِبُ بَعْدَ الإيْجَابِ كَما تَنْصِبُ بَعْدَ النَّفْيِ وإنَّمَا قُدِّرَ هذا التقْديْرُ في النَّفْيِ دُونَ الإيْجابِ إلا في الضَّرُورَةِ فَلا يجِبُ أنْ يُقاسَ عَلَيْه غَيْرُهُ.

قال: وإنَّمَا تَوهَّمَ هذا فِيما خَالفَ مَعْنَاهُ التَّمْثِيلَ، يعْنى مِثْل قَولِكَ: لاَ تأْتِه فيشْتُمَكَ[٣].

قال أبوعلي: هذا مِثالٌ لِما خَالفَ المعْنى مِنْهُ التَّمْثِيْلَ[٤].



== والعطف هنا على التوهم، كأنه توهم أنه قال: بمدرك، فعطف (سابقٍ) عليه وهو بعيد ومثله بيت الأعشى فالعطف فيه على توهم (أتركبون) ليعطف عليه (أو تنزلون) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٠، وقد أنشد سيبويه هذا البيت في مواضع كثيرة، انظر الكتاب ١/٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٥٤٢، ٢/٢٧٨، وانظر البيت في الجمل /٩٦، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢١، ومصادر أخرى لهذا البيت في معجم شواهد العربية ١/٤٢١، وسيرد ذكره بعد قليل مع مزيد من الإيضاح.

(١) الكتاب ١/٤٢٩.

(٢) الإشراك في قوله: (هو يأتينا ويحدثَنا)، أو (هو يأتيك فيحدِّثَكَ) على توهم: يكون منه إتيان فحديث، وإنما يكون التوهم فيما خالف معناه التمثيل للضرورة نحو (لاتأتِه فَيَشْتُمَكَ) على (لايكون منك إتيان فشتيمة) والمعنى على غير ذلك، انظر الكتاب ١/٤٢٩، ٤٣٠، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٠.

(٣) الكتاب ١/٤٢٩ باختصار.

(٤) قوله: (لاتأته فيشتمُك) تمثيله على: لايكون منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غيره. انظر قبله وفي ١/٤٣٠.

هذا بابُ إشْراك الفِعْلِ في أنْ،
وانْقطاعِ الآخِرِ مِنَ الأوّلِ[1]:

قال: يُرِيدُ أنْ يُحْكِمهُ فَيُعْجِمُهُ[2].

قال أبوعلي: هذا لايكوُن إلاّ على الانْقِطاعِ، لأنَّ هَاتَيْنِ الإرادتَيْنِ مُحَالٌ أنْ تَجْتَمِعَا[3].

قال: وتَقولُ: واللّهِ مَا أَعْدُو[4] أنْ جَالسْتُكَ، أي إنْ كُنْتُ فَعَلْتُ

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٠، وفيه: (هذا باب اشتراك الفعل...).

(٢) هذا بيت من الرجز، وقد نسبه سيبويه لرؤبة وليس في ديوانه، وروايته في الكتاب ١/ ٤٣٠:

يُرِيدُ أن يُعْرِبَه فَيُعجِمُهْ

أي فإذا هو يعجمُه، فرفع (فيعجمُه) ولا يجوز نصبه لفساد المعنى. قال الأعلم: وهذا البيت يروى للحطيئة، وقبله:

والشِّعرُ لايَسْطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهْ

انظر الكتاب وهامشه ١/ ٤٣٠، وقد أنشد الفارسي هذا البيت ضمن أبيات في المسائل المنثورة /١٦١ دون نسبة وهي:

الشِّعْـر صعبٌ وطويل سُلّمهْ
إذا ارْتَقى فيهِ الّذي لايَعْلَمُهْ
زَلّتْ به إلى الحضيض قدَمُـهْ
يُـرِيْدُ أن يُعْـرِبَهُ فيُعْجِمُـهْ

انظر مغني اللبيب /٢٣٢، الدرر ٢/ ١٧١، شرح شواهد المغني /٤٧٥، انظر الأبيات في ديوان الحطيئة /٢٩١، وهي ضمن أخباره في الأغاني ٢/ ١٩٦ (دار الكتب).

(٣) أي محال أن تجتمع إرادة الإحكام، وإرادة الإبهام معًا في آن واحد.

(٤) في المخطوطة: (أعود).

ذَلِكَ، أي مُحالٌ مَا أجاوِزُ[1] مُجالَسَتكَ فِيْما مَضَى[2].

قال أبوعلي: يقُولُ ما أَعْدُو[3] في حَالِي هذه مُجَالَسَتَكَ [٧٦/ب] فِيما مَضى كَأَنَّكَ جَالَسْتَهُ، ثُمَّ أَخْبَر أنَّهَ لمْ يُجالِسْ غَيْرهُ.

قال: ومِمَّا جَاءَ مُنْقطعًا قول الشاعر:

عَلى الحَكمِ المأتِيِّ يَوْمًا إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ ألاَّ يَجُوْرَ وَيَقْصِدُ[4]

قال أبوعلي: الإشراك هاهنا بعيدٌ كبُعْده في "يُرِيدُ أنْ يحكمَهُ فيُعجمُه"[5]، لأنَّهُ ليسَ يريدُ ألاَّ يَجُورَ ولايَقْصِدُ، لوْ وَصَفهُ بِهذِه الصِّفَة لَوَصفَهُ بالتَّرَيُّثِ والبَلادَة، كقولهم: مايُحْلِي وَمَا يُمِرُّ[6]. وإنما يريد أنْ لاَ يَجُورَ، ولكنَّه يَقْصدُ ويعْدِلُ.

قال: فالابْتداءُ في هذا أسْبَقُ وأعرفُ لأنَّها بمنْزِلَة قَوْلكَ[7].

أي لأنَّ هذه اللَّفْظَةَ التّي فِي مَعْنى الابْتِداءِ.

***

---

(١) في المخطوطة: (أجاور).

(٢) الكتاب ٤٣١/١.

(٣) في المخطوطة: (ما أعود).

(٤) البيت من الطويل، ونسب في الكتاب ٤٣١/١ لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل غيره، والشاهد فيه رفع (يقصد) وقطعه، لأن المعنى: (وينبغي له أن يقصد) ومن أجل ذلك تضمن معنى الأمر، ولم يُحمل على (أنْ). انظر شرح السيرافي، جـ٣، ق ٢٢٣. قال النحاس وقد أنشد البيت: "كأنه قال: ولكنه يقصدُ"، انظر شرح أبيات سيبويه /٢٨٣، وانظر المحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وشرح المفصل ٣٨/٧، ٣٩، خزانة الأدب ٦١٣/٣، لسان العرب (قصد).

(٥) في المخطوطة: (فيعجزه)، وقد مرّ.

(٦) في تهذيب اللغة ١٩٧/١٥ (مرّ) قوله: "يقال: شتمني فلان فما أمْرَرْتُ ومَا أحْلَيْتُ، أي: ماقلتُ مرّةً ولا حُلْوةً".

(٧) الكتاب ٤٣١/١.

هذا بابُ الجَزَاء[1]:

قال: ومِمَّا يُجازَى بِه منَ الظرُوف: أيُّ حِينْ[2].

قال أبوعلي: (أيّ) اسْمٌ مما تُضيفُه إليْه إنْ ظَرْفًا فَظَرفٌ، وإنْ اسْمًا فاسْمٌ.

قال: وإنَّما مَنَعَ (حَيْثُ) أَنْ يُجَازَى بِهَا أَنَّكَ تَقُولُ[3].

قال أبوعلي: (حيثُ) ظرفٌ من المكان شُبِّهَ (بِحِيْن) مِنْ ظرْف الزَّمانِ فأضِيْفَ إلى الجُمَلِ كَما أُضِيْفَ (حِيْنَ)[4].

(وإذْ) ظرفٌ من الزَّمانِ، يُضَافُ إلى الجُمَلِ، وكل واحد من "حَيْثُ وإذْ وإذَا" أُضِيفَ إلى الجُمَلِ صَارَ مَوضِعُ الجُمْلَة جَرًّا بالإضافَة فإذا وَقَعَ الفِعْلُ بَعدهُما وَقَع في مَوضِعِ اسْمٍ مَجْرورٍ، والفِعْلُ متى وقعَ مَوقِعَ اسْمٍ لَمْ يجُزْ فِيْه إلاَّ الرَّفْعُ.

فلو جُوزي بحَيْثُ وإذْ، ولمْ يضُمَّ إليْهِمَا (مَا) لمْ تجُز المُجازاةُ بِهما لأنَّك إذا جَازيتَ جزَمْتَ، وهذا موضعٌ لايكونُ فِيْهِ الفِعْلُ إلاَّ مُرتفعًا، لِوقُوعِهِ موقِعَ الاسم، فلمَّا امْتَنَعَت المُجَازَاةُ بِهِما لما ذكرنا، ضُمَّ

---

(1) الكتاب ١/٤٣١.

(2) الكتاب ١/٤٣١- ٤٣٢.

(3) الكتاب ١/٤٣٢، وتمام عبارته: (أنك تقولُ: حيثُ تكونُ أكونُ).

(4) يقول أبوسعيد: "وأما دخول (ما) على (حيث) للمجازاة فلأنَّ (حيث) اسم للمكان، وكان يلزمها الإيضاح قبل المجازاة بها، كقولك: أقمتُ حيث زيدٌ مقيمٌ، وحيثُ زيدٌ مُقيمٌ أقيمُ، ... فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط مايوضحها وألزموها (ما) كما ألزموا (ما) إنَّما، وكأنَّما، وربَّما، وجعلوا لزومها (ما) دلالة على إبطال مذهبها الأول، وجعلوها بمنزلة (أين) في المجازاة، ولم تزَلْ عن معناها الأول، وقصد المكان بها كزوال إذ عن معناها الأول". شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٧.

إليْهما[1] (ما) الكافَّةُ فمنعتْهُمَا الإضافَةَ، كَمَا أنَّكَ ضَمَمْتَهَا إلى سائرِ الحُروف، والأسْمَاء الجَارَّةُ فكفَفْتَهَا[2] عن الإضافةِ كقوْله: (بَعْدَ مَا أفْنَانُ رَأسِك)[3]، وكَقَوْله عزَّ وجلَّ[4]: وقولُ الشَّاعر:

وإنَّا لمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ[5]

قال: وَأمَّا قَوْلُ النَّحْوِيِّيْنَ: يُجازَى بِكُلِّ شَيْءٍ يُسْتَفْهَمُ بِهِ، فلاَ يسْتقيمُ، مِنْ قبل أنَّكَ تُجازِي بإِنْ وبِحَيْثُمَا وَ إِذْ مَا[6].

قال أبوعلي: يُرِيدُ قَوْلَ النَّحْوِيينَ لاَ يُجازَى إلاَّ بِمَا يُسْتَفْهَمُ بِهِ لاَ يستقيمُ.

---

(١) في المخطوطة: (إليها).

(٢) في المخطوطة: (كفقتها).

(٣) إشارة إلى قول المرار الأسدي من الكامل:

أعلاقة أمّ الوليد بَعْدمَا أفنانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

وقد مرّ، انظر التعليقة ١/١١- ١٢.

(٤) سقط المثال، ولعله سهوٌ من الناسخ، ولعله أراد قول الله عز وجلّ ‹... أنَّما إلهكم إلهٌ واحد› (الكشف/١١١، الأنبياء/١٠٨، فُصلت/٦)، أو قوله عز وجل: ‹رُبَما يَوَدّ الذين كفروا...› (الحجر/٢)، حيث جاءت (ما) في الآيتين كافة لأن ورُبَّ عن العمل.

(٥) هذا جزء من صدر بيت من الطويل أنشده سيبويه لأبي حيَّة النُّميْري وهو قوله:

وإنَّا لَمِمَّا يَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلى رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

الكتاب ٤٧٧/١، والشاهد فيه قوله (لِمَّا)، ومعناه (لربما) وهي (مِنْ) زيدت إليها (ما) وجعلت معها على معنى (ربما). انظر البيت في موضع آخر من التعليقة، ق ٢٨٣، وانظر البيت في: المقتضب ١٧٤/٤، وقد أنشده الفارسي في المسائل البغداديات/٢٨٧، كما أنشده في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٩٢/١ (الطناحي)، انظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢/٢، الأزهية/٩١، مغني اللبيب/٤٠٩، ٤٢٤، خزانة الأدب، ٢٨٢/٤، همع الهوامع ٣٥/٢، ٣٨، الدرر ٣٥/٢، ٤١.

(٦) الكتاب ٤٣٣/١.

قال أبو إسحاق: وأبُو العبَّاسَ ردَّ على سِيبويه هذا، ووَهِم عَلَيْهِ فِيْمَا أرادَ بِهِ[1].

قال: لَيْس الفِعْلُ في الجَزَاءِ بِصِلَةٍ لِما قَبْلَهُ، كَمَا لَيْسَ في الاسْتِفْهامِ بِصِلَةٍ لما قبْلَهُ[2].

قال أبو علي: الدَّليلُ على أنَّ الفعْلَ في كِلا المَوضِعَيْنِ ليْسَ بِصِلَةٍ لِما قَبْلَهُ لأنَّك تَقُولُ: مَنْ يَقْدُمُ، ومَا يأتِيني، فيكُونُ الكَلاَمُ فِي كِلاَ المَوضِعَيْنِ تَاما مستغنى عليه، ولو كانا صِلتيْنِ [٧٧/أ] لِما قَبْلَهُمَا لَمْ يَتِمّ الكلامُ، كما أنَّكَ إذا قُلْتَ: مَنْ يَقُومُ، فجعلت (مَنْ) (كالّذي) لَمْ يتمّ الكلامُ، فَلو كانَ الفِعْلُ في المجازاة صِلَةً لما قَبْلَهُ، لمْ يتمَّ الكلامُ في قولِكَ: مَنْ يأتِني آته، كما لايتمُّ في قولِكَ: الَّذي إنْ يَأتِني آتِه حَتَّى يقُول مَنْ يقُومُ حَسَنٌ، أَوْ فِي الدَّارِ ومَا أشْبَهَ ذلِكَ، وكذلك لَوْ كَانَ الفِعْلُ فِي المُجازَاةِ صِلَةً لما قَبْلَهُ لمْ يتمَّ الكلامُ في قوْلِكَ: مَنْ يَأتِنْي آتِه، كما لايتمُّ في قَولِك: الّذِي يَأتني آتِه حَتَّى يقُولَ حَسَنٌ أَوْ مُنطَلِقٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الأخْبَارِ.

قال: وسألْتُ الخليلَ عَنْ (مَهْمَا)[3] فقال: هي(ما) أدْخلْتَ عليها

---

(١) حكى السيرافي أن قومًا من النحويين قد عابوا ردّ سيبويه على النحويين، وأن أول العايبين هو أبو عمر الجرمي، الذي يقول هو ومن وافقه: لايكون ماقال سيبويه ردًا عليهم، لأنهم لم يقولوا: لاتكون المجازاة إلا بما يُستفهم به، فليزمهم هذا، وإنما قالوا: تكون المجازاة بما يستفهم به، ولايمنع هذا المجازاة بغيره، ... وعابو أيضًا ماحكي عنهم: يجازى بكل شيء يستفهم به، وليس بينهم خلاف أنه لايجازى بألف الاستفهام وبهل، ... وقد فنّد السيرافي ذلك فالتمسه في شرحه للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٧- ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٤٣٣/١ مع اختلاف وتصرف.

(٣) في المخطوطة: (مهمى).

(ما) لَغْواً بِمنْزِلَةِ (ما) مَعَ (مَتى) إذا قُلْتَ: مَتَى ما تأْتني آتِكَ[1].

قال أبوعلي: لمَّا استُعْمِلَ (مَا) في الجزاء كمَا استُعْمِلَ في الاسْتِفْهَامِ فجُوزِيَ بِهِ، كما استُفْهِمَ به ضُمَّ إليْهَا فِي الجَزَاءِ، كَمَا ضُمَّ إلى (أيّ) في قوله عزّ وجَلّ «أيا مَا تَدْعُو»[2] إلاّ أنّ (ما) لمَّا ضُمَّ إليْهَا (ما) الزَّائدةُ قُلِبَتْ ألِفُهَا هَاءً لتقارُبِ المَخْرَجَيْنِ، وكَرَاهَةِ اجْتِماعِ اللَّفْظَيْنِ[3].

قال: وسَأَلْتُ الخَليْلَ عَنْ قَوْلِهِ: كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ، فقال: هِي مُسْتكْرهَةٌ، وليستْ مِنْ حُروفِ الجَزَاءِ ومَخَرجُها على الجَزاءِ لأنَّ مَعنَاهَا: على أيِّ حالٍ تَكُنْ أكُنْ[4].

قال أبُو العبّاس: إنّما جُوزيَ مِنْ حُروفِ الاسْتِفْهام بِما كانَ مِنْهُ يَقَعُ عَلى المعْرِفَةِ والنَكِرة، نَحْو: إنْ يَأْتِني زَيْدٌ أُعْطِه، وإنْ يأتِني رَجُلٌ أُعْطِه[5]، وأمَّا (كَيْفَ) فحقُّ جَوابِها النَّكِرة تقولُ: كيْفَ زَيْدٌ؟ فيُقَال: صالِحٌ، ولا يُقال : الصَّالحُ[6]، وكذلِكَ (كَمْ) ، لمْ يُجازَ بِها، لأنَّ جوابَها

(١) الكتاب ٤٣٣/١.

(٢) سورة ، الإسراء، الآية/ ١١٠.

(٣) هناك رأي آخر في (مهما) ويروى عن الزجاج، مفاده أن أصل (مهما): مَهْ في معنى اسكُتْ، و(ما) بعدها للمجازاة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٤٣٣/١.

(٥) انظر المقتضب ٧٥/٢.

(٦) (كيف) اسم غير ظرف، ولو كان ظرفًا لم يمتنع دخول حروف الجرّ عليه كدخولها على (مَتَى، وأين) في قولك: إلى متى يكونُ هذا، ومن أين أقبلت؟. وقد اتصلت (كيف) بأشياء ليست في نظائرها، منها: أنها اسم غير ظرف، ولايكون لها عائد، ولا يُخبر عنها كمَنْ، وأيّ، ومَا ... ومنها أن جوابها لايكون إلا نكرة، وجواب أخواتها يكون معارف ونكرات، وأما منعُ المجازاة بها ففيه قولان:

لايكُونُ إلاَّ نكِرةً[1].

قال: وسألتُه عنْ "إذَا" مَامَنَعَهُمْ أنْ يُجازُوا بهَا، فَقَال: الفِعْلُ في إذا بمَنْزِلَته في إذْ؛ إذَا قُلْتَ: أتَذكُرُ إذْ تَقُولُ؟[2].

قال أبوعلي: مابَعْدَ إذَا مُعَيَّن معْلومٌ، ومَا بَعْدَ الحُروفِ التي جُزِمَ بها في المُجازاةِ ليْس بمُعَيَّن ولاَ كائنٍ لاَ مَحالَة كَقَولهِ تعالى «**إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**»[3] و «**إذَا السَّماءُ انْفَطَرتْ**»[4] وأيضًا فإنَّ الَّذي مِنع من المُجازَاة بإذَا أنَّه يُضافُ إلى الجُملِ التي هي من الفعْلِ والفاعل كقولكَ: إذا يقُومُ زَيْدٌ، فالجُمْلَةُ بَعْدهُ في مَوْضِعِ جَرٍّ بالإضافة، فالفعْلُ إذَن[5] بعْدهُ في مَوْضع اسْمٍ فلا يَجُوزُ أنْ يُجزم، كما لايجوزُ أن يُجزمَ بعد (حَيْثُ وإذْ) حتَّى تُكفَّا بما عَن الإضافة، فلمْ يُجازَ به في الكَلَامَ لذلكَ، وكانَ قياسُ الشَّاعرِ إذا اضْطُرَّ فجازَى به أن يكفَّهُ عن الإضافة كَمَا كَفَّ (حَيْثُ وإذْ) إذا[6] جوزي بهما عنْها[7]، إلا أنَّ الشَّاعرِ إذا

== أحدهما: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات وقُصرت هي على أحد الأمرين ضُعفت عن التصريف لها في المجازاة.

والآخر: أنها لما لم يُخبر عنها، ولايعود إليها ضمير كما يكون ذلك في (مَنْ، ومَا، وأيّ) ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٨- ٢٢٩.

(١) لم يجازوا بكَمْ لأن (مَا، ومَنْ) يغنيان عنها، ... وإنما وضعت (كَمْ) ليتعرف بها المتكلم مقدار مايَسأل عنه ليقف عليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٤٣٣/١.

(٣) سورة الانشقاق، الآية/١.

(٤) سورة الانفطار، الآية/١.

(٥) في المخطوطة: (إذا).

(٦) في المخطوطة: (وإذا).

(٧) في المخطوطة: (عنهما).

ارْتكبَ الضَّرُورةَ استجارَ كثيْراً بما لايجوزَ في الكَلاَمِ على نَحْو مَا مَضى في أوّل [٧٧/ب] الكِتابِ(١).

قال: والفِعْلُ في (إذَا) بِمَنْزِلَتِهِ في الحِيْنِ، كَأَنَّك قُلْتَ: الحِيْنُ الّذِي تأْتِينِي فِيْهِ آتِيْك فِيْه(٢).

قال أبوعلي: يُرِيدُ أنَّ (إذا) إذا {أضيف}(٣) اختصّ كَمَا انَّ الحِيْنَ إذا أُضِيْفَ اخْتصَّ، وإذَا اختَصَّ بَعُدَ مِنَ المُجازَاةِ(٤).

قال أبوعلي: قَوْلُهُ:

فنُضَارِبِ(٥).

---

(١) لم يُعْطِ أبوعلي تفصيلات في الضرورة الشعرية عند ماعلق على "باب مايحتمل الشعر" التعليقة ١/٥٠، في حين عقد السيرافي لضرورة الشاعر أبوابًا تسعة، وقيد كل باب بأحكامه وشواهده. انظر كتاب مايحتمل الشعر من الضرورة، بتحقيقنا.

(٢) الكتاب ١/٤٣٣، وفيه: "فالفعل في إذا بمنزلته في (حين)، ومثله عند السيرافي في شرح الكتاب، جـ٣، ق ٢٢٥.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) لايجازى بإذا إلا في الشعر، لأن الذاكر لها كالمعترف بأهنا كائنة كقولك: إذا طلعت الشمسُ ائتني، فالمتكلم معترف بطلوع الشمس، وحق مايجازى به ألا يُدرى أيكون أم لايكون، كقولك: إنْ قَدِمَ زَيْدٌ زُرْتُهُ، وإنْ تُمطِرِ السَّمَاءُ اليوم تَجْلِسْ، ... وإنما جاز المجازاة بها في الشعر لأنها قد شاركت (إنْ) في الاستقبال، ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت لجهالة وقتها مالا يُدرى أيكون أم لا، وقد استعملوا (إذا) في الموضع الذي يحسن فيه (إنْ)، ولايبين بينهما فرق للمشابهة التي بينهما، وكذلك تستعمل (إنْ) في موضع (إذا)، قد يقول القائل: إذا مُتُّ فأَخْرِجُوا ثُلُثَ مَالي للفقراء والمساكين، وقال الله تبارك وتعالى: <أفإنْ مَاتَ أو قُتِلَ..> والموت كائن لامحاله... انظر مزيدا من تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي، جـ٣، ق ٢٢٩.

(٥) هذه آخر كلمة من بيت من الطويل أنشده سيبويه ونسبه لقيس بن الخطيم وهو قوله:

إذا قَصُرتْ أسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا   خُطَانَا إلى أعدائنا فَنُضَارِبِ   ==

مُنْجَزِمٌ لِعَطْفِه عَلى فِعْلٍ في مَوْضِعِ جَزْمٍ وهو قَولُه: (كَانَ)، لأنه جوابُ الشَّرطِ الَّذي هُوَ يَضْرِبْ وبِانْجِزامِ (نُضَارِب) أَسْنَدَ للنَّا على أَنَّهُ جَازَى بإِذَا.

قال: وسَأَلْتُ الخَليلَ عَنْ قَولِهِ عزَّ وجلَّ «**وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَة بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**»[1]، فقال: هذا مُعَلَّقٌ بِالكلامِ الأول[2] كما كانتَ الفَاءُ مُعَلَّقةً بِالكَلامِ [الأول] وهذا ها هُنَا في مَوْضِعِ (قَنَطُوا) كما كانَ الجَوابُ بِالفَاءِ في مَوْضِعِ الفِعْلِ[3].

قال: ونَظِيرُهُ «**سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ**

= وهو عنده على الجزم بإذا للضرورة، والدليل على ذلك عطفه (فنضارب) المجزوم عليه، انظر الكتاب ١/٤٣٤، وانظر المقتضب ٢/٥٧، واضطربت المصادر في نسبة البيت، فبعضها ينسبه لقيس بن الخطيم كما فعل سيبويه، انظر الشعر والشعراء ١/٣٢١، الجمل /٢١٦- ٢١٧، حيث قال الزجاجي: وقد يجازى بإذا في الشعر، وأنشده ابن السيرافي مع بيت بعدة منسوبين لقيس أيضًا، انظر شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٧- ١٣٨ (سلطاني)، وفي فرحة الأديب /١١٦، نسب البيت وأبيات أخرى مرفوعة القافية لرقيم المحاربي، وانظر الخزانة ١/٣٤٤، ٣/٤٤، كما نسب للأخنس بن شهاب التغلبي، انظر المفضليات /٢٠٣- ٢٠٨، وحماسة أبي تمام ٢/٢٤١- ٢٤٨.

وقد أنشد ابن جني هذا البيت منسوبًا لسهم بن مرة المحاربي، انظر الخاطريات /٤٩، ثم قال: "وأعمل (الخُطاَ) لما فيه من معنى الفعل، هذا مع أنها مجموعة، والمصدر يعمل مجموعًا" انظر أيضا الخاطريات /١٢٨، وانظر أيضًا حماسة ابن الشجري ١/٣٣٣، شرح المفصل ٤/٩٧، ٧/٤٧، والبيت في ديوان قيس بن الخطيم /٣٤، ضمن قصيدة مطلعها:

أتعرفُ رَسْمًا كاطِّرادِ المذَاهِبِ   لِعَمْرةَ وحْشًا غيرَ مَوْقِفِ راكِبِ

(١) سورة/ الروم، الآية/٣٦.

(٢) في المخطوطة: "بالأول".

(٣) الكتاب ١/٤٣٥، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

صَامِتُونَ›[1] بِمنَزِلَة أَمْ صَمَتُّم[2].

قال أبوعلي: لمّا كان (إذا) مثلَ الفَاء في أنّها تُتبعُ الثّاني الأوّلَ كما يُتْبِعُ الفَاءُ، وأنّهَا تدخُلُ على جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتدأٍ وخبرٍ، كما أَنَّ الفَاءَ كذلك لمْ يُحْتَجْ مَعَ (إذَا) إلى الفَاء[3].

قال: ومِمّا يَجْعَلُها بِمنْزِلَةِ الفاءِ أنّها لاتجيءُ مُبْتَدَأَةً كَمَا أنَّ الفَاء لاتجيءُ مُبتَدأةً[3].

قال أبوعليّ: قولُهُ: ومِمّا يَجْعَلُها أيْ مما يَجْعلُ (إذَا) هذه بمنْزلة الفَاءِ أنّهَا لاَ تَجيءُ مُبْتَدأةً، كَمَا أنَّ الفاءَ لاتجيءُ مُبتدأةً، وإنّما تجيءُ بَعْدَ كَلاَمٍ كـقـولِكَ: (خَرَجْتُ فـإِذَا زَيْدٌ)، كَمَا أنَّ الـفَاءَ لاتَجيءُ مُبْتَدأةً في اللّفظ، إنّما يُذكَرُ مَا تُتبَعُ به، فإذا هذه هِيَ التي للمُفَاجَأة، ولَوْ كانَت التي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزّمَان لَمْ يُحتَجْ إلى وُقُوعِهَا هُنَا، لأنَّ تلْكَ لايكُونُ بَعْدَهَا إلاَّ الـفعْلُ، والجُمْلَةُ التـي هِيَ فعْلٌ وفَاعلٌ إذَا وَقَعَتْ في جَوَابِ الـشّرْطِ اتَّصَلَ بِهِ غَيْرَ مُحتاجٍ إلى مَايَرْبِطُهُ بالـشَّرْط، ألا تَرى أَنَّ الفَاءَ إنَما تـقَعُ في الجَزَاءِ إذا كانَ الجزاءُ جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدأٍ وخَبَرٍ، فإذا كَانَ مِنْ فعْلٍ وفاعلٍ ارتَبطَ بـالأوّلِ، ولـمْ يُحتَجْ فـي الارْتبَاطِ به إلـى الـفَاءِ، وكَذَلكَ **الجُمْلَةُ** الـواقِعةُ بَعْد (إذَا) في قوله تعالى «**إذَا هُمْ يقْنطُونَ**» جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبرٍ، فَلَوْ كَانَتْ إذَا هذه التّي هِيَ ظَرْفٌ من الزّمَانِ لَمْ يَحْتَجْ إلى وُقُوعهَا هُنَا، فإنْ قِيلَ: إنَّ تلكَ قَدْ يَقَعُ المُبْتَدأُ بَعْدَهَا كَمَا يـقـعُ بَعْدَ التي للمُفَاجَأة قـبْلَ الاسْمِ إذَا وقَعَ مُرْتَفِعًا بَعْد تِلكَ نَحْوُ «**إذَا السَّمَاءُ انْشقّتْ**»[4] لمْ

---

(١) سورة/ الأعراف، الآية/١٩٣.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

(٤) سورة الانشقاق، الآية/١.

يُقَدَّر ارْتِفَاعُه عَلى الابْتِداءِ إنَّما يُقدَّرُ ارْتفَاعُهُ على فِعْل مُضمرٍ يُفَسِّره مَابَعْده، كمَا أنَّك لو قُلْتَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ: لَمْ زَيْدٌ يَقُمْ، وَهَلاَّ زَيدٌ يَقُومُ، لمْ يُقَدَّر ارتفاعُ (زَيْد) ونحوه في هذا على الابْتداءِ، لَكنَّكَ تُقدِّرُ ارتفَاعَهُ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ الظَّاهِرُ يُفَسِّرُه، ولَيْسَ الاسْمُ في التّي لِلْمُفاجَأةِ كَذَلكَ [٧٨/أ] إنَّما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ عِنْدَ مَنْ يَرتَفِعُ عَنْدهُ (في الدَّارِ زَيْدٌ) بالابْتداءِ، وبِالظَّرف عِنْدَ مَنْ يرتفعُ عِنْدهُ (في الدَار زَيْدٌ) بالظرْف[١]، مَعَ أنَّ (إذَا) التي هي ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ حكمُها أنْ تقعَ مُبْتَدأةً لما فيْها منْ مَعنى الجَزَاءِ، وحُكْمُ مايقَعُ جَوابًا للشَّرطِ ألاَّ يكُونَ مِمَّا يَقعُ مُبتدأً، إنَّما حكْمُهُ أنْ يَكُونَ تابِعًا لشَيْءٍ كالْفَاءِ، فبهذا يُسْتَدَلُّ على أنَّ (إذا) هذِه هي التِي لِلْمُفَاجَأة.

قال: وزَعمَ أنَّهُ لايحسُنُ في الكَلام (إنْ تَأتني لأفْعَلَنَّ)، منْ قَبلِ أنَّ (لأفعلنَّ) تجيءُ مُبتَدَأةً، ألا تَرى أنَّ الرجلَ يقولُ: لأفْعَلَنَّ كَذا وكذا، فإنْ قُلْتَ: إنْ أتيْتَني لأكرِمنَّكَ، وإنْ لمْ تَأتِني لأغُمَّنَّكَ جَازَ لأنَّهُ في معَنى لإنْ أتَيْتَني لأكرِمَنَّكَ، وإنْ لمْ تأتِني لأغُمَّنَّكَ. فلأبُدَّ منْ هذِه اللاَّم مُضْمَرةً، (يعنِي اللاَّمَ الداخلَةَ عَلى الشَّرط) أو مُظهَرةً لأنَّها لِليمين، كأنَّكَ قُلتَ: واللّهِ لإن أتَيتني لأكْرِمَنَّك[٢].

قال أبوعليّ: قولُهُ: لأنَّها لِليميْنِ، أيْ دَخَلتْ منْ أجْلِ اليَمين، لا أنَّها هي الَّتِي يَعْتَمِدُ عليْها القَسَمُ، قال تعالى: «**وإنْ لَمْ يَنْتَهُوا عمَّا**

---

(١) هذه إشارة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في العامل في المبتدأ والخبر، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٤- ٥١، ٥٥ (المسألة الخامسة والسادسة)، وانظر ائتلاف النصرة/٣٠- ٣١، وانظر معاني القرآن ١/١٣.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦، ومابين القوسين من مداخلات أبي علي في نصوص الكتاب.

يقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ»[1]، وقال: «**لَإِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ**»[2].

قال: فإِنْ قُلْتَ: لإِنْ تَفْعَلْ لأَفْعَلَنَّ، قَبُحَ، لأَنَّ لأَفْعَلَنَّ عَلى أَوَّلِ الكَلامِ[3].

قال أبوعلي: يَعْنِي قَوْلَه: عَلى أَوَّلِ، أَيْ تقْدِيْرُهُ أَنْ يَقَعَ قَبْلُ لِأَنْ ويَكُونُ مُبْتَدأً.

قال: ولاَيَحْسُنُ (إِنْ تَأْتِني آتِيْكَ) مِنْ قِبَلِ أَنَّ (إِنْ) هيَ العَامِلَةُ، وقد جاءَ في الشِّعر:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[4]

قال أبوعلي: قوله: (يُصْرَعْ) ليْس بجواب للشَّرْطِ، لَوْ كانَ جَوابًا لَهُ لكَانَ مُنْجَزِمًا، وإنَّما النِّيَّةُ فِيهِ التَّقْدِيمُ، كأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ، فاجْتَزَأَ بقولِهِ: يُصْرَعُ المرْفُوع عنْ أَنْ يَذْكُرَ (يُصْرِعْ) مَجْزُومًا

---

(١) سورة، المائدة، الآية/٧٣.

(٢) سورة، مريم، الآية /٤٦.

(٣) الكتاب ١/٣٦٣.

(٤) الكتاب ١/٤٦٣، والبيت من الرجز، وقد أنشد سيبويه قبله قوله:

يا أقرعُ بنَ حَابِسٍ يا أقرَعُ

ونسبهما لجرير بن عبدالله البجلي، والشاهد على مذهب سيبويه تقديم (تصرع) في النية، وتضمنه الجواب في المعنى، وعلى رأي غيره حذف الفاء في جواب الشرط للضرورة كأنه أراد (فتصرع) انظر مايحتمل الشعر من الضرورة/١٣٤- ١٣٥، قال أبو العباس: "أراد سيبويه أنَّكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخُوك" وهو عندي على قوله: "إنْ يُصرعْ أخُوكَ فأنْتَ تُصْرعُ يافَتى"، الكامل ١/١٣٤، وانظر البيت في المقتضب ٢/٧٢، المقرب ١/٢٧٥، ضرائر الشعر /١٦٠، الإنصاف /٦٢٣، مايجوز للشاعر في الضرورة/١٢٠، فرحة الأديب /١١١، وقد نسبه إلى عمرو بن خثارم البجلي، انظر أيضًا العيني ٤/٤٣٠، الخزانة ٣/٦٤٣، ٣٩٦، وهنا روى البغدادي قصة حول نظم الأرجوزة التي منها بيت الشاهد هنا.

جَوابًا للشَّرْطِ فَأضْمَرَ، كَمَا اجْتَزَأ بِقَوْلِه:

والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا[1] إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[2]

عَنْ أنْ يَذكُرَ لِقَوله (إنْ يَلْقَهَا) جَوابًا، فأضْمَرَهُ كما أضْمَر في البَيْتِ الأوَّل، وكَمَا أضْمَر في قَوْلِه: "أنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ" الجَوابَ لِتَقْدِيْم "أنْتَ ظَالِمٌ" عَلَيْهِ والاجْتِزاءُ عَن الجَوابِ بِهِ.

***

هذا بابُ مايَكُونُ فِيْه الأسْمَاءُ التِي يُجَازَى بِهَا بِمَنْزِلَةِ الّذي:

قال أبُوعلي: (مَنْ) إذا جَازَيْتَ بِهَا كَانَ بِمنْزِلَة (إنْ)، ولاَ يَجُوزُ أنْ تَقُولَ: (كانَ إنْ يَأتِني آته)، لأنَّ الفعْلَ لايَرتَفِعُ بِهِ (إنْ) ومَا بَعْدَهُ، فَكَذلكَ لاَ يَرتَفِعُ بِه (مَنْ) وأخَواتها إذا كُنَّ بِمعْنَى (إنْ)، وإذَا لَمْ يَجُزْ أنْ يَرتَفِعَ (إنْ ومَنْ) وما أشْبَهَهُ مِنَ الفِعْلِ خَلاَ الفِعْل مِنَ الفَاعِل فلَمْ يَجُزْ[3].

---

(١) في المخطوطة: "الرشى".

(٢) هذا صدر بيت من البسيط أنشده سيبويه دون أن ينسبه لقائله وهو بتمامه:

هذا سُراقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ   والمرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ

قال سيبويه: أي المرء ذِئبٌ إن يلق الرُّشا، قال الأصمعي: هو قديم أنشدنيه أبو عمرو، الكتاب ١/٤٣٧.

انظر الأصول ٢/١٩٣، وأورد أبو العلاء هذا البيت ضمن الأبيات التي تأولها أبو علي على غير ما أراد قائلوها، انظر رسالة الغفران /٢٥٥، أمالي ابن الشجري ١/٣٣٩، وقد روى ابن هشام صدر البيت، وضم إليه عجز بيت لحسان بن ثابت ونبّه على ذلك خدمة مغني اللبيب /٢٨٨، المقرب ١/١١٥، وانظر شرح شواهد المغني ٢/٥٧٨، همع الهوامع ٢/٣٣، الدرر ٢/٣٢، لسان العرب (سرق)، خزانة الأدب ١/٢٢٧، ٢/٣٨٣، ٣/٥٧٢، ٦٤٩، ٤/١٧٠.

(٣) الكتاب ١/٤٣٨.

وَحُكْمُ (إِنْ) في أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَنْ،وأَنْ يَنْقَطِعَ مِنْهُ حُكْمُ (كَانَ)، وقَال تَعَالى: «**أفلا يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعُ إليهمْ قَوْلاً**»[1]، ولَيْسَ هذَا، أيْ قولُ [٧٨/ب] الشَّاعِرِ:

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليَوْمَ . . .[2] . . .

قَوِيٌ في الكَلامِ كَقُوَّةِ أَلاَّ تَقُولُ.

قال أَبُو العباس: يَعْنِي إنّ (حُقَّ اليَوْمَ) لايَقوى في الكَلامِ كَقُوةِ (إِنْ) إذَا خُفِّفَتْ فَوَلِيَت الفعْلَ، وكانَتْ (لاَ) في الكَلامِ لاتصير عِوضًا منَ الإِضْمَارِ، (وإنْ) مُخَفَّفة، والمُثَقَّلة لايُضْمَرُ فيها إلاَّ اضْطِراراً.

قال سيبويه: فمنْ ذَلِكَ. أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهْ[3].

قال أبوالعباس: غَلِطَ سِيْبويه في هذا البَابِ[4]، ووافقَهُ عَلَيْهِ أَبُو

---

(١) سورة/ طه، الآية/٨٩، وفي المخطوطة: "يرجع إليه"، وهو سهو من النّاسخ، قال أبو إسحاق: "ويجوز: "ألاَّ يرجعَ إليهم قولاً" بالنصب على أن تنصب بأنْ، والرفع أولى"، إعراب القرآن للنحاس ٥٥/٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/٣.

(٢) هذا جزء من صدر بيت من الطويل للراعي النميري، وهو بتمامه:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنكُمْ إقامَةٌ وإن كان سَرحٌ قد مضى فتَسرَّعَا

وقد أنشده سيبويه شاهداً على حذف الضمير من (أنَّه) ضرورة، فوليها الفعل في اللفظ، انظر الكتاب ٤٣٩/١، وأنشده أبو علي شاهداً على هذه القضية، انظر المسائل الحلبيات /٢٥٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٠/١، ضرائر الشعر لابن عصفور /١٧٩، مايجوز للشاعر في الضرورة/١٨١، المحكم ٣٠٠/١ (سرع)، ١٣٥/٣ (سرح)، اللسان (سرح) ٣١٠/٣، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٤، وانظر البيت في ديوان الراعي /١٦٧، خزانة الأدب ٣٨١/٤.

(٣) الكتاب ٤٤٠/١.

(٤) انظر الانتصار، ق ١٩٦- ٢٠٠، وقد فصل القول في هذا عارضًا ما أخذه أبو العباس على سيبويه في هذا الباب، وردّ عليه في ذلك.

إسْحاقَ الزّيَادي[1].

قال أبُوعلي: ذَهَبَ أبُو العَبّاس والزّيَاديّ إلى أنّ الجَزَاءَ لايَمْتنعُ بَعْدَ هذه الحُروف كما امْتنع بَعْد (إنّ وكَانَ)، لأنّ (إنّ وكانَ) يختَصّان بالدُخُول على الأسْمَاءِ والعَمَلِ فيها، فَلا مَدْخَلَ لدُخُولِهما في الأفْعَال وفيْما يَعْمَلُ فيها ولا يَدْخُلان عَلى مَاكَانَ مِنَ الأسْمَاء قائمًا مَقَامَ الحُروفِ العَامِلَةِ في الأفْعَال، كَمَا لاَ تَدْخُلُ عَلى الحُروفِ أنْفُسِهَا.

وأمّا (إذْ) فَليْسَ كَذلك، لأنّه لايَخْتَصُّ بالدُخُول عَلى الأسْمَاءِ والعَمَلِ فيها دُونَ الأفْعَال كَما كَانَ ذَلكَ في (إنْ وكانَ)، ألاَ تَرى أنّكَ تَقُولُ: (كَانَ هذا إذْ قَامَ زَيْدٌ، وإذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، فَلاَ يمْتنع مِنَ الدُخُولِ عَلى واحدَةٍ مِنْهُمَا، وإلى هذا ذَهَبَ أبُو العَبّاس.

فأمّا في قَوله: (ومَا مَنْ يَأتِينَا فَنَحْنُ نَأتِيه)، فإنْ كَانت الحجازيّةَ لَمْ يَجزِ الجَزَاءُ بَعْدَهَا ألبَتّةَ كَما لمْ يَجزْ بَعْدَ لَيْسَ، (وكانَ) لأنّها لا تَدْخُلُ إلاّ على الأسْمَاء كَما أنّ (لَيْسَ) لاتَدْخُلُ إلاّ على الأسْمَاء لأنّ (ما) لَيْسَ بفعْلٍ، فلا يُضْمَرُ فيه كَمَا يُضْمَر في (لَيْس) المرْفُوعُ. وإنْ كَانَت التّميميّةَ، جازَ الجَزَاءُ بَعْدَها لأنّها لاَ تَمْتَنِعُ مِنْ الدُخُولِ على الأفْعَالِ في

---

(1) أبو إسحاق الزيادي. إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد بن أبيه، سلكه الزبيدي ضمن علماء الطبقة السابعة من البصريين، انظر طبقات النحويين واللغويين /٩٩.
وقد كان نحويًا لغويًا راوية، وقرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان يُشبَّهُ به في معرفة الشعر ومعانيه. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين للهجرة. انظر معجم الأدباء ١/١٥٨- ١٦١، بغية الوعاة /٤١٤. قيل له الزيادي لأنه من أولاد زياد بن أبيه، أخذ عنه أبوالعباس المبرد وغيره، انظر نزهة الألباء /٢٠٥.

مِثْلِ قولِكَ: مَا يَقُومُ زَيْدٌ[1]، فهذه (الاسْمُ والفِعْل جَمِيْعًا)[2]، كما لاتَمْتَنِعُ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِمَا.

قال: وتَقُولُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه)، فَنَحْنُ فصلَتْ بَيْنَ إِذْ ومَنْ كمَا فَصَلَ الاسْمُ فِي كَانَ بَيْنَ كَانَ ومَنْ[3].

قال أبوعلي: نَزَّلَ (إِذْ) مَنْزِلَةَ (كَانَ وإِنَّ) فِي أَنَّ الجَزَاءَ لاَ يكُونُ بَعْدَهُ كَمَا لاَ يكونُ بَعدهُمَا، فإِذَا فُصِلَ بين (إِنَّ وكَانَ) باسْم جَازَ أَنْ يَقَعَ الجَزَاءُ بَعْدَ الاسْم الَّذِي يرتَفِعُ أَوْ ينتصِبُ (بإنَّ وكَانَ)، فكذلكَ إِذَا فُصِلَ باسْمٍ بيْنَ (إِذْ) والجَزاء جَازَ وقُوعُ الجزاءِ بَعْدَ الاسْمِ الفَاصِلِ بيْنَ الجَزَاءِ وإِذْ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ في (إِنَّ وكَانَ)[4].

قال: وإِذْ وَ أَشْبَاهُهَا لايقعْنَ هذِه المواقِعَ، ولا يكونُ الكلامُ [٧٩/أ] بَعْدَهَا إِلاَّ مُبْتدأً[5].

أي لايكُونُ لَغْواً ولاَ زَائِداً ولا بِمنْزِلَةِ مَا ليْسَ في الكَلامِ.

---

(١) جاء بعد هذا كلام مكرور وهو قوله:"فهذه لاتمتنع من الدخول على الأفعال في مثل قولك: (مايقومُ زيدٌ)، ويبدو أن في النسخ سبق نظر، ولعلّ ترتيب العبارة هو: "فهذه (الاسم والفعل جميعًا) لاتمتنع من الدخول على الأفعال [والأسماء] كما لا تمتنع ألف الاستفهام من الدخول عليهما".

(٢) هذان القوسان جاءا في المخطوطة.

(٣) الكتاب ٤٤١/١.

(٤) قال أبو سعيد: "إذا كان بعد (إذْ) اسمٌ حسن بعد ذلك الاسم المجازاة كقولك: أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته، لأن (نحن) في موضع مبتدأ، ومابعده خبره، فصار كقولك: زيدٌ من يأته يُكرمْهُ، وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه مررْتُ به فإذا من يأته يعطه، على تقدير فإذا هو من يأته يعطه، وإضمار (هو) كثير بعد (إذْ) مستحسن..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٧.

(٥) الكتاب ٤٤١/١.

قال: وسَمعْنَاهُمْ يُنْشِدُون:

وَمَا ذَاكَ أنْ كَانَ ابنَ عَمِّي ولاَ أخِي ولكِنْ مَتى مَا أمْلكِ الضَرَّ أنْفَعُ

والقوافي مَرفُوعةٌ، كأنَّهُ قال: أنْفَعُ متى مَا أمْلِكُ الضُّرَّ، ويَكونُ (أمْلكْ) عَلى متى[1].

قال أبُوعليّ: يقولُ: (أمْلكْ) مُنجزمٌ بِمَتى، (وأنْفَعُ) النِّيَّةُ به التَّقْديمُ كأنَّه قال: ولكنْ أنَا أنْفَعُ مَتى مَا أمْلكُ أنْفَعُ، وهَذا مثلُ قولِه:

. . . إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تصرعُ[2]

قال: وأمَّا قولُه تَعالى: «**وأمَّا إنْ كَانَ مِنْ أصْحَابِ الْيَمينِ، فسلامٌ لكَ**»[3]. فإنَّما هُوَ كَقَولِك: أمَّا غَداً فَلَكَ ذَاكَ، وحَسُنَتْ لأنَّها لم يُجزَمْ بِهَا كَمَا حَسُنَتْ في قولِه: أنْتَ ظَالمٌ إنْ فَعلْتَ[4].

قال أبُوبكْرٍ: يَعْني أنَّ الفَاءَ في (فَسلاَمٌ)، دَخَلَتْ منْ أجْلِ (أمَّا)،

---

(١) الكتاب ١/٤٤٢، والبيت من الطويل ونسبه سيبويه للعجير السلولي، وفيه شاهد على رفع (أنفع) على تقدير: ولكن أنا أنفع متى ما أملك الضرّ، قال أبو سعيد: "وفيه قبح لأنه جزم الشرط وليس بعده جواب، وقبحه كقبح قولك: أكرِمُكَ إن تأتني، ولابدّ لمتى ها هنا من المجازاة وجزم (أملك)..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٧، وانظر البيت في الأصول ٢/١٩٤، الخزانة ٢/٦٥٢، والبيت في ديوانه من قصيدة يعاتب فيها ابنة عمه التي خطبها إلى أبيها فوعده وقاربه، ثم خطبها رجل من بني عامر وكان موسراً، فخيرها أبوها فاختارت العامري ليساره... ورواية البيت في الديوان /٢٢٥:

ولَسْتُ بمولاةٍ ولا بِابْنِ عَمِّه ولكنْ مَتى مَا أمْلكُ النَّفْعَ أنْفَعُ

[نشر ضمن مجلة المورد، ع. الأولى، مج ٨، ١٩٧٩م، شعر العجير السلولي (ت ٩٠هـ) صنعه محمد نايف الدليمي] الديوان والدراسة بدأت من ص ٢٠٧- ٢٤٢.]

(٢) البيت من الرجز، وقد تقدم.

(٣) سورة الواقعة، الآية/ ٩٠، ٩١.

(٤) الكتاب ١/٤٤٢، مع اختصار العبارة.

لاَ منْ أجْلِ (إنْ) كَمَا دَخَلتْ في قولكَ: أمَّا غَداً فَلَكَ ذَاكَ[١].

قال أَبُوعليّ: قولُهُ: وحَسُنَتْ لأنَّهُ لمْ يُجْزَمْ بِهَا كَمَا حسُنَتْ في قَولِه: (أنْتَ ظَالمٌ إنْ فَعَلْتَ)، أي حَسُنَ ألاَّ يأتِي لِقَولِه تَعَالى «**إنْ كَانَ مِنْ أصْحابِ اليَمِيْنِ**» جوابٌ في اللَفْظِ لأنَّهُ غَيْرُ مُنْجَزِمٍ، كَمَا أنَّ قولَكَ: أنْتَ ظالِمٌ قدْ دلَّ مُتقدِّمًا على الجُمْلَةِ الَّتِي تكونُ جَوابًا للشَّرْطِ، فكذلك قوله تعالى.

وأمَّا مَع ما[٢] اتَّصَلَ بِهِ يَدُلُّ عَلى الجُمْلَةِ الَّتِي تَكُونُ جَوابًا، كَمَا دَلَّ أنْتَ ظَالِمٌ عَلَيْه، كأنَّكَ قُلْتَ: مَهْمَا[٣] يَكُنْ منْ شَيْءٍ فسَلامٌ لَكَ إنْ كانَ مِنْ أصْحابِ اليَمِيْنِ فسَلامٌ لَكَ، إلاَّ أنَّكَ اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ للدَّلاَلَةِ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ ولَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ مُنْجَزِمًا[٤].

في الكِتَابِ[٥]: وأَبُو الحَسَنِ يَراهُ جَوابًا لَهُمَا جَمِيْعًا، ولاَ يُجِيْزُ ذَلِك.

---

(١) لم يرد ذكر لهذه الآية في الأصول، ولكن مضمون اللفظ مضمن فيه في الباب نفسه، (باب المجازاة)، انظر الأصول ٢/١٩١- ١٩٢.

(٢) في المخطوطة: (معما).

(٣) في المخطوطة: (مهمى).

(٤) وتقدير الآية عند أبي سعيد: مهما يكن من شيء فسلام لك من أصحاب اليمين، على تقدير: مهما يكن من شيء فسلام لك من أصحاب اليمن إن كان من أصحاب اليمين، فالفاء ومابعدها جواب (مهما)، ثم جُعلت (أمّا) في موضع (مهما) والشرط، وعوضوا من المحذوف تقديم بعض مابعد الفاء، و (سلامٌ لكَ) مبتدأ وخبر مُغْنٍ عن (إنْ)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٧- ٢٣٨.

(٥) هذا اللفظ ورد عند أبي علي أكثر من مرة، وهو يوهم بكتاب سيبويه وليس كذلك، ولعله يومىء إلى زيادات الأخفش التي ألحقها بالكتاب، وأشار إليها كثير من العلماء.

أي لايُجيزُ حذفَ الفَاءِ إذا جَزمَ لأنَّه لايخْلُصُ الجَوابُ للْجزاءِ[1].

قال أبوعلي: قَولُ أبي الحَسنِ في المعْنى يرجعُ إلى تقدير سِيْبويهِ لأنَّ الفَاءَ إذا صارَ جَوابًا، لأنَّ (أمَّا) لابُدَّ لَهَا في الكَلاَمِ منْ جَوابٍ و"إنْ" قَدْ يُحذَفُ جَوابُهَا في الكَلاَمِ مِثْل قَولك: أنْتَ ظَالمٌ إنْ فَعلْتَ، فكانَ قَولُهُ: أراهُ جَوابًا لهُمَا جَميْعًا، أيْ إنَّ الفَاءَ جَوابٌ لأمَّا، وأمَّا مَعَ الفَاءِ جَوابٌ لإنْ، ولايُجيْزُ ذلك إذَا جَزمَ كَأنَّهُ قَال: أمَّا إنْ يَكُنْ مِنْ أصْحَابِ اليَميْنِ فَسَلاَمٌ لَكَ، لَم يُجزهُ، لأنَّه قَدْ جَزَم الفِعْلَ ولَمْ يَأتِ لَهُ بِجَوابٍ مَجْزُومٍ، وهذا لاَ[2] يجُوزُ في الكَلاَمِ، إنَّما يَجُوزُ في ضَرُورةِ الشِّعْرِ.

والفاءُ لايجُوزُ أنْ تكُونَ جَوابًا لِلفعْلِ المَجْزوم، لأنَّك لَوْ جَعَلْتَها جَوابَهُ لمْ تأتِ لأمَّا بجوابٍ، وهذا قَبيْحٌ فِي الكَلاَمِ غَيْرُ جَائزٍ فيْه، فإذَا لَمْ يُجْزَم الفِعْلُ الَّذي هُوَ شَرْطٌ فَقُلْتَ: [٧٩/ب] أمَا إنْ كَانَ مِنْ أصْحَابِ اليَمينْ فَسَلامٌ، كَانَ حَسَنًا، وصَارَ (أمَّا) مَعَ مَا[3] يتَّصِلُ بِهِ جَوابًا لإنْ، إذْ لَمْ يَجِيءْ شَرْطُها.

***

---

(١) هذا الوجه يتضمن احتمال أن يكون قوله تعالى: ﴿وأما إن كان من أصحاب اليمن فسلام لك﴾ محتملاً تقدير: "مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمن فسلام" فيكون فاءان، إحداهما (لأمَّا)، والأخرى لجواب (إنْ)، فلما جُعل مكانها (أمَّا) وحُذف الشرط، وقُدّم (إن كان) التقت الفاءان، فأغنت إحداهما عن الأخرى، وهذا يحتمله مذهب أبي الحسن، لأنه يجعله جوابًا لهما، ولايحسن جزمه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٨.

(٢) في المخطوطة: (ولا).

(٣) في المخطوطة: (معما).

هذا بابٌ إذا ألزمْتَ فيه الأسْمَاءَ الّتي يُجازى بِهَا حُروفَ الجرِّ لَمْ تُغيِّرْهَا عَن الجَزاء

وذلك: على أيِّ دابَّة أحمَلْ أركبْهُ، وبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ به، هَذا قَولُ يُونُسَ والخَليلِ جَميْعًا، فَحُروفُ الجرِّ لَمْ يُغَيِّرْهَا عَنْ حَالِ الجزاءِ كَمَا لَمْ يُغيِّرْهَا عن الاستِفهام، وذلك لأنَّ الفعْلَ إنّما يَصِلُ إلى الاسْمِ بالبَاءِ ونَحْوِهَا، والفعْلُ مَعَ البَاءِ بِمَنْزِلَةِ فعْلٍ لَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ ولاَ بَعْدَهُ[1].

قال أبوعلي: الفعْلُ الّذي قَبْلَه حَرفُ جَرٍّ يَصلُ به إلى الاسْمِ نَحْوُ: بِزَيْدٍ مَرَرْتُ، والفِعْلُ الّذي يَصِلُ بإضَافةٍ كالفعْلِ الّذي يَصلُ لاَ بإضافةٍ، لأنَّ الفعْلَ يَصِلُ بالجرِّ إلى الاسْمِ، كما يَصِلُ غَيْرُهُ رَافِعًا ونَاصِبًا[2].

قال أبوعلي: (غَيْرُهُ) أي[3] غَيْرُ هَذا الفعْلِ نَاصِبًا في قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً، ورافِعًا في مِثْلِ قَام زَيْدٌ، فالجَرّ[4] هُنا نَظيرُ النَّصْبِ في غَيْرِه.

قال أبوعليّ: الموازَنَةُ هُنا بيْنَ الفعْلِ الّذي يَصلُ بحرفِ جَرٍّ وبَيْنَ الفعْلِ الّذي يَصِلُ بِلا حَرْفٍ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِن المَجْرُورِ والمَنْصُوبِ بَعْدَ تَمام الكَلاَمِ والمجْرُورِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ فَهُو كالمَنْصُوبِ وإنْ كَانَ جرًا[5].

قال: فإنْ قُلتَ: بِمَنْ تَمُرَّ به أَمُرُّ، وعلى أَيِّهِمْ تَنْزِلُ عَلَيْه أَنْزِلُ، وبِمَا تأتِيْني بِهِ آتِيكَ، رَفَعْتَ، لأنَّ الفعْلَ إنّما أوْصَلْتَهُ إلى الهَاءِ بالبَاءِ

---

(١) الكتاب ١/٤٤٢- ٤٤٣ باختصار.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٤٣.

(٣) في المخطوطة: (رأى).

(٤) قوله: (فالجرّ...)، يشير إلى قول سيبويه: "لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم، كما يصل غيرهُ رافعًا وناصبًا".

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٨- ٢٣٩.

الثَّانيَةِ، والبَاءُ الأُولى لِلفِعْلِ الآخرِ، فتُغَيِّرُ عنْ حَالِ الجَزاءِ كَما تُغيِّر عَنْ حَالِ الاسْتِفْهَامِ[1].

قال أبوعلي: إنَّ البَاءَ فِي (بِمَنْ) لأمُرُّ، كَأنَّكَ قُلْتَ: (أمُرُّ بِمَنْ تَمُرُّ بِه)، وكَانت الأُولى فِي الجَزَاءِ لِلْفِعْلِ الأوَّلِ، وفي قوْلِكَ (بِمَنْ تَمرُّ بِه أَمُرُّ) لاتَكُونُ إلاَّ للفعْلِ الآخرِ، لأنَّكَ لوْ جَعَلْتَهُ للأوَّل كَانَ مُحَالاً وذاكَ أنَّ الفعْلَ قَدْ يُضَافُ بِحرْفَيْ خَفْضٍ، وهذا لايَكُونُ. ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ الجَزاءَ لايَكُونُ في قَوْلِكَ: بِمَنْ تَمُرُّ بِه أمُرُّ أنَّ التَّقْدِير بقولِكَ: (أمُرُّ)، وإنْ كانَ مُؤخَّراً في اللّفْظ التَّقَدُّمُ كأنَّكَ قُلْتَ: أمُرُّ بِمَنْ تَمرُّ بِه، فَمَنْ مُتَعلِّقٌ بِأمرُّ الَّذي قَبْلَهُ والجَزاءُ لايَكُونُ مُتَعلِّقًا بِمَا قبْلَهُ، إنَّما يكُونُ مُنقطعًا منْهُ، كما أنَّ حُرُوفَ الخَفْضِ في قَوْلِكَ: بِمَنْ تَمرُّ[2] في الجَزاءِ لِلفِعْلِ الأوَّلِ، فكَذلِكَ في الاسْتِفْهَامِ في قَوْلِكَ: بِمَنْ تَمُرُّ لهذا الفعْلِ.

فإذا قُلْتَ: تَمرُّ بِه، لمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أنْ تَكُونَ هذه البَاءُ الأُولى[3] لِغَيْر (تَمرُّ)، كما كَانَتْ فِي الجَزاءِ كَذلك، لأنَّ الاسْتِفْهَام ينْفَصِلُ [٨٠/أ] مِمَّا قَبْلَهُ انفصَالَ الجَزاءِ ممَّا قَبْلَهُ.

قال: فَصَارتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذي، لأنَّكَ أدْخلْتَ البَاءَ[4].

يُرِيْدُ البَاءَ الثَّانيةَ في اللَّفْظِ، وهِي الَّتي في (بِهِ) لِلفعْلِ، حِيْنَ أوْصَلْتَ الفِعْلَ الَّذِي يَلِي الاسْمَ بالبَاءِ الثَّانِيَةِ إلى الهَاءِ[5]، فَصَارت

---

(١) انظر الكتاب ٤٤٣/١.

(٢) في المخطوطة: (تمرر).

(٣) في المخطوطة: (الأول).

(٤) الكتاب ٤٤٣/١.

(٥) يعني في مثل قولك: (بِمَنْ تمرّ بِهِ أمرُّ).

الأُولى[1]، يُرِيْدُ: البَاءَ الأولى.

قال: وقد يجُوزُ أنْ تَقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أمرُرُ، وعَلى مَنْ تَنْزِلُ أنْزِلُ إذا أردْتَ مَعْنى عَلَيْه، وبِه[2].

وفي كِتابِ القَاضِي[3]: وقَدْ يَجُوزُ أنْ تقُولَ: بِمَنْ تَمُرُّ أمرُّ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أنْزِلْ، إذا أرَدْتَ مَعْنى (عَلَيْه وبه)، ولَيْسَ بحَدِّ الكَلامِ[4].

قال أبوعلي: يَجُوزُ الجزْمُ في (أنْزِلْ)، على أنْ يَكُونَ (عَلى) للفعْلِ الأوَّلِ الّذي هُو شَرْطٌ، والـفعْلُ الـثّاني الّذي هُو جَوابٌ قَدْ حُذِفَ حَرْفُ الخَفْضِ مِنْهُ، لِدلالَةِ الفِعْلِ الأوّلِ عَلَيْهِ، ولَيْسَ هذا بالقَوِيِّ، وهُوَ يذْكُرُه بَعْدَ هذا.

والّذي في نُسْخَةِ القَاضي على أنْ يُحْذَفَ مَنَ الصِّلَة، وحَذْفُ حَرْفِ الخَفْضِ ومَا يـتّصلُ به من الـضَّميْرِ يَصِحُّ مِنَ الـصِّلَة، وإنّمَا يُقَدَّرُ اتّصـالُ الـفعْلِ بـالهَاءِ، ثُمّ تُحذَفُ الـهَاءُ، فـكأنَّكَ إذا قُلتَ: عَلى مَنْ تـنْزِلُ أنْزِلُ، قُلْتَ: أنْزِلُ على مَنْ تنْزِلُ عَلَيْهِ، فحَذَفْتَ عَلَيْه، فَوُصِلَ الفعْلُ، وصَارَ

---

(١) انظر الكتاب ٤٤٣/١، وعبارته: "فصارت الأولى [الباء الأولى في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ بِه أمُرُّ] ككَانَ وإنَّ، يقول: لايجازى بما بعدها، وعملت الباء فيما بعدها عمل كان، وإنّ فيما بعدهما".

(٢) الكتاب ٤٤٣/١، وقد فكّ أبوعلي الإدغام في قوله: (أمْرُرُ).

(٣) هذه إشارة إلى إحدى نسخ كتاب سيبويه التي رجع إليها أبوعلي، والقاضي هو: إسماعيل بن اسحاق بن إسماعيل الأزدي، من أهل البصرة، تولى القضاء على جانبي بغداد جميعًا، كان فاضلاً، عالمًا، متقنًا، فقيهًا، صنف في القرآن كتبًا كثيرة وبعض كتبه تشهد له بانتهاء العلم إليه في النحو واللغة في زمانه، وأنه نظير المبرد، توفي سنة ٢٨٢هـ/ ٨٩٥م. انظر معجم الأدباء ١٢٩/٥- ١٤٠، بغية الوعاة ١٩٣/، وأخباره مبثوثة في كتاب البصائر والذخائر.

(٤) انظر الكتاب ٤٤٣/١.

بِمَنْزِلته، فحُذِفَت الهَاءُ مِن الصِّلَة(١).

قال: وَلَيْسَ بِحَدِّ الكَلاَمِ، وفِيْهِ ضَعْفٌ، ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إنَّ الكَـــرِيْمَ وأَبِيْـكَ يَعْتَمِـلْ
إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلى مَنْ يَتَّكِلْ

يُرِيْدُ يتَّكِلُ عَلَيْهِ، ولكِنَّهُ حَذَفَ وهذا قَوْلُ الخَلِيْلِ(٢).

قال أَبُو العبَّاس: (على) الأُوْلى على هذا لاَ مَعْنَى لَهَا، وإنَّما المعْنى إنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا، ثُمَّ ابْتَدأَ مُسْتَفْهِمًا (عَلى مَنْ يتَّكِلُ)(٣).

قال: في الاسْتِفْهَام نحو: غُلامَ مَنْ تَضْرِبُ؟ ألا تَرَى أنَّ كَيْنُونَةَ الفِعْلِ غَيْرَ وَصْلٍ ثَابِتَةٌ(٤).

---

(١) تقدير الكلام في المثالين: بالذي تمرُّ به أمرُّ، و(تمرُّ به) صلة (الذي)، والعائد إلى (الذي) الهاء الذي في (به) بعد (تمرُّ)، والباء الواقعة على (الذي) في صلة (أمرُّ)، وتقديره: أمرُّ بالذي تمرُّ به، كذلك: أنزل على الذي تنزلُ عليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ١/٤٤٣، وقد نسب الرجز فيه إلى بعض الأعراب وفيه شاهد على حذف العائد على (مَنْ) والتقدير على من يتكل عليه. وفي توجيه هذا البيت خلاف فالمبرد يردُّ على سيبويه رأيه لدخول (على) قبل (مَنْ)، وللزجاج توجيه آخر، وذلك أن تجعل (عليه) بمعنى (عنده)، ويرى غيرهم أن الكلام قد تم عند قوله: (إن لم يجد يومًا)، وقوله: (على من يتكل) كلام مستأنف على جهة الاستفهام. قال أبو سعيد: وقول سيبويه أولى لأن الظاهر كلام واحد ولايفرد بعضه عن بعض إلا بدلالة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٩، انظر ملحقات أمالي الزجاجي /٢٣٤، ٢٣٥، الخصائص ٢/٣٠٥، المحتسب ١/٢٨١، مغني اللبيب /١٩٢، الانتصار/ ق ٢٠٥، شرح التصريح ٢/١٥، الخزانة ٤/٢٥٢، لسان العرب (عمل).

(٣) نقل أبوعلي مقولة المبرد ملخصة، وانظر تفصيلها في الانتصار/ ق ٢٠٥.

(٤) في الكتاب ١/٤٤٣: "وحُسْنُ الاستفهام هاهنا يقوِّي الجزاء، تقول: غُلامَ مَنْ تَضْرِبُ، وبغُلامِ مَنْ مَرَرْتَ...".

قال أبوعلي: يَعْني أنَّ الفِعْلَ في الاسْتِفْهامِ لَيْس بِصَلَةٍ، كما أنَّ الفعْلَ في الجَزاءِ غيْرُ صِلَةٍ.

قال أبوعلي: قدْ تقدَّم قبْل هذا البَاب أنَّ العَوامِل الّتي تخْتَصُّ بالدُّخُول على الأسْماءِ لاتكُونُ المُجازَاةُ قبْلَهَا، لأنَّها مِنَ المَواضعِ الّتي لاَ يَقَعُ فيْها (إنْ) وحَيْثُ لاَيَجُوزُ وقُوعُ (إنْ) لاتَجُوزُ المجازَاةُ، فلا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ: (إنْ مَنْ يأتني آته) مِنْ حَيْثُ لايَجُوزُ (أنّ إنْ تَأتني آتكَ)، وحُرُوفُ الجَرِّ مِمَّا تدخُلُ عَلى الأسْمَاءِ فتَعْمَلُ فِيْها، ولاَ يَجُوزُ وقُوعُ (إنْ) بَعْدَهَا، كما لاَ يَجُوزُ وقُوعُها بَعْدَ (أنّ[1]) وكَانَ) لايَجُوزُ إنّ تَأتني آتكَ، كَمَا لايجُوز ذَلك في (أنّ)، إلاّ أنَّ الأسْمَاءَ الّتي يُجازَى بِهَا إذا دخَلَ عَلَيْها حُرُوفُ الجرِّ لَمْ تُخرِجْها مَنْ أنْ تَكُونَ جَزاء[2] كما تُخْرِجُهَا (أنَّ وكَانَ) إذا دَخَلتَا علَيْهَا مِنَ الْجزَاءِ[3].

فإنْ قِيلَ: ولِمَ ذَلكَ؟ فالجَوابُ أنَّ الضَّرُورةَ أدَّتْ إلى أنْ يُجازَى بِهذِهِ الأسْمَاءِ مَعَ دُخُولِ الجارِّ عَلَيْهَا، وذاكَ أنَّ حُروف الجَرِّ لاتَخْلُو في الاسْمِ الّذِي يُجَازَى مِنْ ثلاثَةِ [٨٠/ب] مَواضِعَ، إنَّما تتقَدَّمُ الاسْمَ الّذي يُجازَى بِهِ مَعَ حُروفِ الجَرِّ على الفِعْلِ الّذي يُوصِلُهُ الحرْفُ إلى الاسْمِ، كقولْكَ: (بِمَنْ تَمْرُرْ)، وأمَّا أنْ تُؤخِّرَ الاسْمَ مع الحَرفِ وتُقَدِّم الفِعْلَ الّذي هُوَ شَرْطٌ، فتقُول: تَمْرُرْ بِمَنْ؟ وإمَّا أن تُقَدِّمَ الاسْمَ الّذي يُجَازى بِهِ مُعَرًّى مِنَ الحُروفِ، وتُؤخِّرَ الفِعْلَ، وتَجْعَلَ الحرفَ يَلي الفِعْلَ مُعَلَّقًا، كقولك: مَنْ تَمْرُرْ بِهِ، فَيبْطُلُ أنْ تُؤخِّرَ الاسْمَ الّذي يُجَازَى بِهِ مَعَ الحَرْفِ ، وتُقَدِّمَ الفِعْلَ مِنْ

---

(١) في المخطوطة (انْ) الألف دون همز، والنون مضبوطة بالسكون.

(٢) في المخطوطة: (جزأ).

(٣) في المخطوطة: (الجزأ).

جِهَاتٍ[1] منها: أنَّكَ تُقَدِّمُ الفعْلَ والجَازِمةَ بَعْدهُ، ومنْهَا: أنَّ الجَزَاءَ إذَا أخَّرْتَهُ عَن الصِّلَة بَطَلَ مَعْنَاهُ، ويُفَسَّر أيْضًا انْ تقدّمَ الاسْم الّذي يُجازَى به ويُجعَلَ حَرْفُ الجرِّ يَلي الفعْلَ مُعَلَّقًا، لأن حُروفَ الجرّ لاتُعَلّق، ولاتكُونُ إلا مُتَّصِلَةً بِما تَجُرُّهُ، فَبَقِي الوَجهُ الّذي قدَّمْنا، أعْنِي أنْ تُقدِّم الاسْمَ الّذي يُجازى به متّصِلاً به حرْفُ الجرّ، ومَوْضعُ البَاءِ مع ما[2] عمِل فيْه نَصْبٌ بالفعْلِ الّذي هُو شرْطٌ، كما أنَّكَ إذا قُلْتَ: مَنْ تضرِبْ أضربْ فمَوضِعُ مَنْ نَصْبٌ بتضربْ، فكَذلكَ الباءُ في قولكَ (بِمَنْ تَمْرُرْ)، وصلُ الفعْلِ الّذي هُوَ شَرْطٌ إلى (مَنْ) وصَارَ مَوْضِعُ البَاءِ مَعَ (مَنْ) نصْبًا، كما أنَّ موْضِعَ (بزَيْدٍ) في (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) نصبٌ، والمضَافُ إليْه تقدَّمَ منْ حَيْثُ قُدِّمَ حرْفُ الخفض، تقُولُ: غُلامَ مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، فتَقدَّم (غُلام) وهُو مَعْمولُ الفعْلِ الّذي هُو شَرْطٌ، لأنَّه لايَجُوزُ أنْ تُؤخَّرَ المُضَافَ، وتُقَدِّمَ المُضاف إليْه لوْ قُلْتَ (مَنْ تَضْرِبْ غُلامَ أضْرِبْ)، لَمْ يَجزْ، كما لمْ يَجزْ ذَلِكَ في حَرْفِ الخَفْضِ.

***

(١) في المخطوطة: (جهة).

(٢) في المخطوطة: (معما).

هذا بابُ الجَزَاءِ إذا أدْخَلْتَ فيهِ الألِفَ للاسْتِفْهَام

وذَلكَ قولُكَ: أإنْ تَأْتني آتكَ، ولاَ تكْتَفي بِمَنْ، لأنَّها حَرْفُ جَزاءٍ[1].

قال أبوعلي: يقُول: لايُكتَفَى بِمَنْ في الجَزَاءِ عَن الألف كَما كنت تكْتَفي بِهَا عَنْ ألفِ الاسْتِفْهَامِ، لأنَّها في الجَزَاءِ بِمَنْزِلَة (أنْ)، فَكَمَا لايُكْتَفَى بأنْ عن الألف، كَذَلكَ لايُكْتَفى بِمَنْ إذا كانتْ بِمَنْزِلَتِها.

قال: وإنَّما الألِفُ بِمَنْزِلَةِ (الوَاوِ والفَاءِ ولاَ) ونَحْوِ ذَلكَ، لاَ تُغَيِّر الكَلاَمَ عَنْ حَاله، وليْسَتْ (كإذْ وهَلْ)[2].

قال أبوعلي: قولُهُ: وليْستْ كإذْ[3]، أي أنَّ ألِفَ الاسْتِفْهَامِ ليْسَتْ كإذْ، فيَقْبُحُ الجَزَاءُ بَعْدَهُ، كما قَبُحَ عِنْدَهُ بَعْد (إذْ)، لأنَّ ألِفَ الاسْتِفْهَامِ تَدْخُلُ عَلى الاسْمِ والفِعْلِ جَميْعًا، كَما تَدْخُلُ الواوُ والْفَاءُ.

قال: ولاَ يَجُوزُ ذَلكَ في هَلْ وأخَواتِها[4].

قال أبوالعباس: لأنَّ هَلْ لاسْتِقْبَال الاسْتِفْهَامِ[5].

قال: وَلَوْ قُلْتَ: هَلْ مَرَرْتَ بِزَيدٍ؟ كُنتَ مُسْتَأنِفًا، ألا تَرى أنَّ الألِفَ

---

(1) الكتاب ١/٤٤٣- ٤٤٤، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، ورواية السيرافي موافقة للفظ الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٣٩.

(2) الكتاب ١/٤٤٤.

(3) في المخطوطة: (كإذا).

(4) الكتاب ١/٤٤٤.

(5) الحديث كله عن ألف الاستفهام، فهي تدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه فتكون لغواً، فأشبهت واو العطف وفاءه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والشرط والجزاء، تقول: بِكَمْ رجلاً مَرَرْتَ أثلاثةٍ أم أربعةٍ، فلا تمنع الألف خفض مابعدها بما قبلها، وإذا قال قائل: مَرَرْتُ بزيدٍ، فقل له: أزيدٍ؟ فهذا المخفوض محمول على الكلام الأول، وفصل سيبويه بين ألف الاستفهام وبين (هل) بما ذكره في الألف مما ليس في (هل). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٠.

لَغْوٌ[1].

قوله: لَغْوٌ، أيْ لَمْ تُغَيِّرْ مادَخلتْهُ عَمَّا كان[2] عَلَيْه.

قال: فَإِنْ قِيْلَ، فإنَّ الألفَ لأبُدَّ لَهَا مِنْ أنْ [٨٠/أ] تَكُونَ مُعْتَمدةً عَلى شَيْءٍ، فإنَّ هَذا الكَلاَمَ (يَعْني الشَّرْطَ بجَزَائه) مُعْتَمدٌ لَهَا، كَمَا يَكُونُ صِلةً للَّذي، إِذَا قُلْتَ: (الَّذي إنْ تَأْته يأْتكَ زَيْدٌ)، فهَذا كُلُّهُ وَصْلٌ، فإنْ قَالَ: (الَّذي إنْ تأْته يَأْتيْكَ زَيْدٌ)، وجَعَلَ يأْتيْكَ صلةَ الَّذي (قُلْت: تَقْديْرهُ: الَّذي يأْتيْكَ إنْ تأْته، فَيَسْتَغْني بَيأْتيكَ عَنْ جَواب إنْ تأْته وإذَا كَانَ كَذَا، فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ الصِّلَة والمَوْصُول بقَوْله: إنْ تأْته، وإنْ كَانَ هذا الفَاعلُ منْ سَببِ يأتيْكَ، وفَاعلُ يأْتيْكَ الضَّميْرُ العَائدُ إلى الَّذي) لَمْ يَجدْ بُدًّا منْ أنْ يَقُولَ: أنَا إنْ تَأْتني آتيْكَ، (أي تُقَدِّر آتيْكَ مُقَدَّمًا، يَعْني عنْ جَواب الشَّرْطِ المُنْجزم)، لأنَّ (أنا) لايكُونُ كلاَمًا حَتى يُبْنى عَلَيْه شَيْءٌ[3].

قال: وأمَّا يُونُس فَيقُولُ: أإنْ تأْتني آتيْكَ، وهذا قَبيْحٌ يُكْرهُ في الجَزَاء وإنْ كَانَ في الاسْتفْهَام[4].

قال أبوعلي: كانَ في الاسْتِفْهَامِ إذا لمْ يَكُنْ مَعَهُ شَرْطٌ مُنْجزمٌ حَسنًا.

قال أبوعلي: كانَ يُونُس يذْهبُ إلى أنَّ الاسْتفْهَامَ لايجُوزُ أنْ يَعْتمد إلاَّ عَلى مَالمْ يَعْملْ فيْه شيْءٌ، ولَيْسَ يَجُوزُ أنْ يَعْتَمدَ على الاسْتِفْهام إلاَّ

---

(١) الكتاب ١/٤٤٤.

(٢) في المخطوطة: (كانت).

(٣) الكتاب ١/٤٤٤، والكلام المحصور بين الأقواس من تعليقات أبي عليّ رحمه الله.

(٤) الكتاب ١/٤٤٤.

مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيْه شيءٌ، فألْزَمَهُ ألاَّ يَجْعَلَ صِلَة (الّذِي) خَبَر المُبتدأ إلاَّ ما لمْ يَعْمَلْ فِيه شَيءٌ[1].

قال: وقالَ عزَّ وجَلَّ «**أفَإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُوْن**»[2]، ولَوْ كَان لَيْسَ مَوْضِعَ جَزاءٍ قَبُحَ فِيْه (إنْ)[3].

قال أبوعلي: يُفْسِدُ قولَ يُونُس أن الجَزاء لايَعْتَمدُ على ألف الاسْتِفَهامِ قوله اللّهِ عزَّ وجَلَّ: «**أفَإن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُوْنَ**» فقوله: (إنْ) مُعْتَمِدٌ على ألف الاسْتِفْهَام، والفَاءُ جَوابُ الشَّرْط، ولاَ يَجوزُ أنْ يُقَدَّرَ بقوله: (فَهُم) التَّقْدِيم، كأنَّهُ (فَهُمُ الخَالِدُون إنْ مِتَّ)، كَمَا قُدِّرَ في إنْ تَأتني آتِيْكَ: (آتيْكَ إنْ تَأتني)، لأنَّهُ لو قدّر {في}[4] الآيةِ هذا التَّقْدير لصَارَت الفَاءُ الأولى لغْواً لا مَعْنى لهَا، وإنّما الفَاءُ الأُولى دَخلَ عليْها ألفُ الاسْتِفْهَامِ كَمَا دَخَلتْ على الوَاو في قوْله «**أوَ أمِنَ**[5] **أهْلُ القُرى**»[6] والثَّانيةَ جَوابُ الشَّرطِ، لأنَّ الجُمْلَةَ الّتِي هِيَ جَوابُ الشَّرْطِ مِنْ مُبْتَدأ وخَبَرٍ، فهذِهِ الآيَةُ لَيْسَ يَجُوزُ فِيْهَا أنْ يَعْتَمِدَ الاسْتِفْهَامُ إلاَّ عَلَى ما عَمِلَ فِيْه (إنْ) الجَزَاء، فَهذا يَرُدُّ قَوْلَ يُونُسَ[7].

---

(١) قبح سيبويه ماقاله يونس: (إنْ تأتني آتيْكَ) لأن يونس أجاز هذا مع ألف الاستفهام، فقبحه سيبويه، لأن ألف الاستفهام لاتغير المجازاة عن حكمها، كما لاتغير (الذي، والابتداء) حكم المجازاة بعدهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٠.

(٢) سورة الأنبياء، الآية/٣٤.

(٣) الكتاب ٤٤٤/١.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى.

(٥) في المخطوطة: (أفأمِنَ..) وهي في الآية (٩٧) من الأعراف، ولكنها ليست المقصودة.

(٦) سورة الأعراف، الآية/٩٨.

(٧) يقول أبوسعيد: "وقول الله عز وجل: (أفإن متّ) شاهدٌ يحسِّن المجازاة بِمَنْ وأخواتها ==

هذَا بابُ الْجَزَاءِ إذَا كانَ الْقَسَمُ في أوَّلِه[1]:

قال: فاليَمينُ لاتَكُونُ لَغْواً كَلاً والألف[2].

أي: لايَجُوزُ أنْ يَعْتَمدَ اليَمينُ عَلى الجَزَاءِ كَمَا جَازَ أنْ تَعتمدَ عَلَيْه في البَابِ الّذِي قَبْلَ هذا، وهُوَ قَوْلُكَ: أإنْ تأتِني آتِكَ، ولاَ إنْ تأتِنَا أُعْطِكَ، كما قال:

. . . ولاَ مَنْ يَأْتِهَا يتدَسَّمِ[3]

قال: واليَمينُ لَيْستْ كَذا[4].

أيْ لاَ تكُونُ اليمينُ لَغْواً إذَا كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً، إنَّما تُلْغى إذَا وَقَعَتْ بيْنَ كَلاَمٍ غير مُبْتَدئِها[5].

قال: وتَقُولُ: أَنَا واللهِ إنْ تأتِني لاَ آتِكَ[6] [٨١/ب].

= بعد الاستفهام، كما أن قبح (إنْ) بعد (إذْ) في (أتذكرُ إذْ إنْ تأتني آتيك) موجبٌ قبح (أتذكر إذْ مَنْ يأتنَا نأته) ولو جعلت الفعل بعد (إنْ) ماضيًا حَسُنَ، لأنه يصير التقدير: (أتذكرُ إذْ آتيكَ إنْ أتيتني) فيكون الذي يلي (إذْ آتيكَ) وهو كلام". شرح السيرافي للكتاب، جـ٢٣، ق ٢٤٠.

(١) الكتاب ١/٤٤٤.

(٢) الكتاب ١/٤٤٤.

(٣) هذا جزء بيت من الطويل أنشده سيبويه في باب سابق من أبواب الجزاء، ونسبه إلى ابن مقبل وهو قوله:

وَقدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لا مُسْتَعيرُهَا يُعَارُ ولاَ مَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمِ

والشاهد فيه مجازاته بِمَنْ بعد (لاَ) لمخالفتها (ما) النافية في أنها تكون لغواً، انظر الكتاب ١/٤٤١، والبيت في ملحقات ديوان الشاعر/٣٩٥، وهو في مجالس العلماء/١١٢، والخصائص ٣/١٦٥، اللسان (دسم)، المخصص ١٧/١٦.

(٤) الكتاب ١/٤٤٤، وفيه: (ليست هكذا).

(٥) في المخطوطة: (مبتدايها).

(٦) الكتاب ١/٤٤٤.

يريد: أنَّ (لا) في المسْألَةِ الأولى ليْسَتْ جَوابَ القَسَمِ، إنَّما هِيَ لِنَفْيِ الجَزَاءِ، ولَوْ كانتْ تِلْكَ جَوابَ القَسَمِ لارْتَفَعَ بَعْد (لاَ)، ولدَخَلَتِ اللاَّمُ والنُّونُ في الجَوابِ إذَا كَانَ مُوجَبًا، فقُلْتَ: أنَا واللّه إنْ تَأْتني لاَ آتيْكَ.

وقال: وتَقُولُ: واللّه إنْ أتَيْتَنِي آتِيكَ، وهُوَ مَعْنى لاَ آتِيكَ، فإنْ أردْتَ أنَّ الإتْيَانَ يكُونُ فَهُوَ غَيْرُ جائزٍ[1].

أي غير جائز حتى تدخل اللام والنون فتقول: لآتينَّك.

***

هذا بَابُ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ المجْزُومَيْنِ ويَنْجَزِمُ بَيْنَهُمَا[2].

مَتَى تأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا...[3].

جَازَ البَدَلُ لأنَّ الإلْمَامَ ضَرْبٌ مِنَ الإتْيَانِ،

قال: لأنَّ القَوْلَ لَيْسَ بالإتْيَانِ، إلاَّ أنْ يُجِيزَهُ على مَا جَازَ عَلَيْهِ

---

(١) الكتاب ١/٤٤٥.

(٢) الكتاب ١/٤٤٥، وفيه: (بين الجزمين) ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٢.

(٣) هذا جزء من صدر بيت من الطويل ينسب لعُبَيْدِ اللّه بن الحرّ، كما ينسب للحطيئة وليس في ديوانه، وهو قوله:

مَتى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأجَّجَا

فجزم (تُلْمِمْ) على البدليه من قوله (تأتنا). انظر الكتاب ١/٤٤٦، المقتضب ٢/٦٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٩٢، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب /٢٨١، والبيت في الإنصاف ٢/٥٨٣، شرح المفصل ٧/٥٣، ١٠/٢٠، همع الهوامع ٢/١٢٨، الدرر ٢/١٦٦، الخزانة ٣/٦٦٠، اللسان (نور) وفيه النسبة لعبيد الله ثم رواية العجز: (تجدْ أثراً دعسًا...)

تَمثيْلُنَا[١].

أي: المسْألَة التي أجَازَها الخَليْلُ عَلى الغَلَط[٢].

قال: وسَألْتُ الخَلِيْلَ عَنْ قَولِهِ: إنْ تَأْتِني فَتُحدِّثَنِي أحدثْك، والجَزْمُ الوَجْهُ[٣].

قال أبوعلي: النَّصْبُ في الفَاءِ تَكُونُ في غَيْرِ الواجِبِ في ضَرُورةِ الشِّعْرِ إِنْ تَأْتِني (تَأْتِني) فِعْلٌ غَيْرُ واجبٍ، كَمَا أنَّ (مَا تَأْتِيني) فِعْلٌ غَيْرُ واجبٍ، فَحَمَلَ الفِعْلَ بَعْدَ الفَاءِ عَلى (أنْ)، فَنَصَبَ وعَطَفَ عَلى المَصْدَرِ الفِعْلَ كَأنَّكَ قُلْتَ: إنْ يَكُنْ إتْيَانٌ فحديثٌ أُحَدِّثْكَ. . . .

ومَنْ لاَ يُقَدِّم رِجْلَهُ[٤].

---

(١) الكتاب ٤٤٦/١، وفيه: "... على ماجاز عليه تَسْألُنَا".

(٢) إشارة إلى قول سيبويه: "وسألته [الخليل] هل يكون (إنْ تَأتِنَا تَسْألْنَا نُعْطِكَ) [أي هل يكون من البدل كالذي في قول الشاعر: متى تأتنا تُلْمِمْ]، فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأول الفعلُ الآخرُ، تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لايكون الإتيانَ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يتَدارَكُ كلامَه، ونظير ذلك في الأسماء: مَررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه". الكتاب ٤٤٦/١.

قال أبو سعيد: "وبدل الغلط في الفعل أن يقول القائل: إنْ تأتِنَا تَسْألْنَا نُعْطِكَ، كأنه أراد: إنْ تسألنا نُعطِكَ، فسبقه لسانه إلى (تأتنا) وألغاه، وجعل تسألنا مكانه، كما تقول: مررتُ برجلٍ حمارٍ" شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٤٤٤.

(٣) الكتاب ٤٤٧/١، وعبارة سيبويه: "وسألت الخليل... أُحَدِّثْكَ، وإن تَأْتِني وتُحدثُني أحدثُكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه، ووجه نصبه على أنه حَمَل الآخرَ على الاسم، كأنه أراد: إن يكن إتيانٌ أحدثك..".

(٤) هذا أول بيت من الطويل، أنشده سيبويه في الباب ونسبه لكعب بن زهير، وهو قوله:

ومَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطمئنةً فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوى الأَرْضِ يَزْلَقِ

حيث تصب (يثبتَها) بإضمار (أنْ) على جواب النفي، انظر الكتاب ٤٤٧/١، المقتضب ٦٧،٢٣/٢، ولم أجده في ديوان كعب بن زهير، شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق٢٥٢==

قال أبوعلي: تَقْدِيرُه: مَنْ لاَ يَكُنْ مِنْهُ تَقْدِيمٌ لِرِجْلِه، فإثْبَاتٌ لَهَا يَزْلَقِ.

قال في ثُمَّ: لمْ يَجْعلُوهَا بِمنْزِلَةِ الفَاءِ وَالوَاوِ في نَصْبِ الفِعْلِ، ولكِنَّها تُشْرِكُ ويُبْدأُ بِهَا[1]، يُرِيْدُ: يُقْطَعُ مَا بَعْدَهَا مِمَّا قَبْلَهَا.

قال: ولاَ يَحْسُنُ الابتِدَاءُ، لأنَّ ما قَبْلَهَا لَمْ يَنْقَطِعْ[2].

قال أبوعلي: لأنَّ الشَّرْطَ لاَ يَتِمُّ إلاَّ بالجَزَاءِ[3].

قال: قَولُهُ تَعالى «**وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ**»[4] الرفع هَا هُنَا

== وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة/ ١٥٥ منسوبًا لزهير وقال: "الجزم جائز على العطف، والرفع جائز تجعله عطفًا على جملة، وأجود مافي الباب النصب". والبيت في ديوان زهير/ ٢٦٠ من قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتًا، وقد جاء قبله في الديوان قوله:

أَبيْتُ فلاَ أَهْجُو الصَّدِيقَ، ومن يَبِعْ ... بِعِرْضِ أَبِيْهِ، في المَعَاشِرِ، يُنْفِقِ

وبعد بيت الشاهد قوله:

أَكُفُّ لِسَانِي عـن صَدِيْقِي وإن أَجَأْ ... إليـه فـإنيَّ عَارِقٌ كـل مَعْرَقِ

انظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٣/٢.

(١) الكتاب ٤٤٧/١، وقد ساق الفارسي صدر العبارة بالمعنى، وفي الكتاب: (ولكنها تُشْرِكُ ويبتدأ بها).

(٢) الكتاب ٤٤٧/١.

(٣) يقول أبوسعيد: "فَصَّل سيبويه من حكم (ثُمَّ) في نصب الفعل وحكم الفاء والواو، وأجاز بعد الفاء والواو النصبَ على إضمار (أنْ)... ولم يُجز النصب في (ثُمَّ)، والذي يجوز في (ثُم) العطف على لفظ الفعل الذي قبلها، واستئناف مابعدها على مذهب عطف جملة على جملة في الموضع الذي تقع فيه الجمل..". انظر شرح السيرافي للكتاب جـ٣، ق ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) سورة البقرة، الآية/ ٢٧١، وفي الكتاب ٤٤٨/١ "ونُكَفِّرُ.." وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وأبوبكر عن عاصم ويعقوب، كما قرأ نافع وحمزة والكسائي "ونكفِّرْ" بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم "ويُكفرُ عنكم" بالياء والرفع. انظر الحجة للقراء ==

وجْهُ الكَلامِ، وهُوَ الحَدُّ[١]، لأنَّ الكَلامَ الّذِي بَعْدَ الفَاءِ جَرى مَجْراهُ في غَيْرِ الفَاءِ[٢].

قال أبوعلي: يُريْدُ إنَّهُ خَبرُ مُبْتَدأ محذُوفٍ كَأنَّ المعْنى: نحنُ نُكَفِّرُ فَتَعْطِف جُملَة مِنْ مُبْتَدأ وخَبَرٍ على جُمْلَةٍ مِنْ مُبْتَدأ وخَبر[٣].

قال: في قراءَةِ مَنْ قَرَأ «**وَيَذَرَهُم فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**»[٤] إنَّهُ حَمَلَ الفِعْلَ عَلى مَوضِعِ الكَلامِ في مَوْضِعٍ يَكُونُ جَوابًا، لأنَّ أصْلَ الجَزَاءِ الفعْلُ[٥].

أي يكُونُ جَوابًا للشَّرْطِ، فالفَاءُ مَعَ مَا قَبْلَهُ في مَوْضِعِ فِعْلٍ مَجْزُومٍ بالجَوابِ، وقدْ صرَّحَ هَاهُنَا أنَّ أَصْلَ الجَزَاءِ الفعْلُ، كما رَأَيْتَ.

فالأصْلُ الفِعْلُ، والفَاءُ داخلةٌ عَلَيْه، وإنَّما تَدْخُلُ إذَا كَانَ الجَوابُ كَلامًا مِنْ مُبْتَدأٍ وخَبَرٍ، ولِذَلِكَ جَزَمَ "نَذَرْهُمْ" لأنَّهُ حُمِلَ عَلى مَوْضِعِ فِعْلٍ مَجْزُومٍ[٦].

== السبعة ٢/ ٤٠٠، المبسوط في القراءات العشر/١٥٤، ويبدو أن إثبات الياء هنا مع الرفع فيه مخالفة لاختيار سيبويه الذي قرأها بالنون والرفع على تقدير أن مابعد الفاء قد صار بمنزلته في غير الجزاء، فكأنه استئناف. انظر معاني القراءات ١/٢٢٩- ٢٣٠.

(١) في الكتاب ١/٤٤٨: "وهو الجيِّد".

(٢) الكتاب ١/٤٤٨، وفيه: "... في غير الجزاء".

(٣) فصّل أبو سعيد القول في هذه الآية والتي بعدها تفصيلاً لاغنى للباحث عنه، ولطوله فقد أضربت عن نقله، لأن في اختصاره أو نقل جزء منه ذهاب فائدة كبيرة، فليراجع في شرحه للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية/١٨٦.

(٥) الكتاب ١/٤٤٨ مع اختصار وتصرف.

(٦) يُقرأ هذا الحرف بالياء (ويذرهم) كما يقرأ بالنون (ونذرهم)، وقد روى الفارسي القراءتين هنا، وقرأه بالياء والجزم حمزة والكسائي، وقرأ أبوعمرو وعاصم ويعقوب بالياء والرفع، ==

قال: وإنْ كانَ مَعْناهُ كَمعْنى مَا قَبْلَهُ[1].

أي كمعنى قولِه: وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[2]

***

هذا بابٌ مِنَ الجَزَاءِ يَنْجَزِمُ فِيْهِ الفِعْلُ إِذَا كَانَ جَوَابًا لأمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أو اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَمَنٍّ أو عَرْضٍ:

فأمَّا الجَزْمُ بالأمْرِ فَقَولُكَ: إِئْتِني آتِكَ[3] [٨٢/أ].

قال أبوعلي : الشَّرطُ في هذا البَابِ يُحذَفُ لِدلاَلةِ مَا قَبْلَ الجَزَاءِ

== انظر السبعة في القراءات /٢٩٨- ٢٩٩، المبسوط في القراءات العشر/٢١٧، قال أبو منصور: من قرأ (ويذَرْهم) بالياء والجزم عطفه على محل الفاء في قوله: (فلا هادي له)، والفاء فيه جواب الجزاء، ... ومن قرأ (ويذرُهم) بالرفع فهو استئناف، وأما من قرأ (ونذرُهم) بالنون، فالنون لايجوز فيه غير الرفع...". معاني القراءات ٤٣١/١، وانظر حول هذه الآية معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/٢.

(١) الكتاب ٤٤٨/١، وسيبويه يرى أن النصب بالفاء والواو في قوله: (إنْ تَأتني آتكَ وأعْطيَكَ) ضعيف، وفي مثل قول الشاعر: (وألحقُ بالحجاز فأستريحا)، وهو عنده جائز لكنه ليس بحدّ الكلام ولا وجهه.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وينسب للمغيرة بن حبناء وهو بتمامه:

سَأتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَميْمٍ وَأَلْحَقُ بالحجازِ فأسْتَرِيْحَا

والشاهد فيه نصبَ (فَأسْتريحَا) والوجه رفعه عطفًا على (ألحقُ) إذ إن الكلام موجب، والنصب اضطراراً بإضمار (أنْ)، وقد أنشده سيبويه في غير هذا الموضع، انظر الكتاب ٤٢٣/١، ٤٤٨، وانظر روايته في المقتضب ٢٤/٢، ثم الأصول ٤٧١/٣، المحتسب ١٩٧/١، ضرائر الشعر لابن عصفور/٢٨٤، مايجوز للشاعر في ضرورة الشعر/٢٠٦، مايحتمل الشعر من الضرورة/٢٤١، الردّ على النحاة/١٢٥، همع الهوامع ١٠/٢، الدرر ٩٠/٢، العيني ٤٩٧/١، الخزانة ٦٠٠/٣.

(٣) الكتاب ٤٤٩/١: وفيه: "... فأما ما الجزم بالأمر..." ومثله عند أبي سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٧.

عَلَيْه كَمَا حُذفَ الجَوابُ في مثْل: أَنْتَ ظَالمٌ إنْ فَعَلْتَ، لدلاَلَة: أَنْتَ ظَالمٌ عَلى الجَزَاء، وذلكَ أَنَّ تَقْدير قولكَ: إئْتني آتكَ، إتني فآتكَ إنْ تأتني آتك، فدَلَّ ائْتني عَلى إنْ تَأتني، كَما دَلَّ (أَنْتَ ظَالمٌ) ونَحوُهُ عَلى الجَزَاء.

قال أبوبكر: الأَمْرُ والنَّهْيُ يَشْتَرِكَان في الإرادَة، ويَفْتَرِقَانِ في أَنَّ الأَمْرَ إرادَةٌ بتَكْليف، والنَّهْيُ إرادَةٌ بلاَ تَكْليف[1].

قال: وممَّا جَاءَ منْ هذا في القُرآن وغَيْره قَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ «**هَلْ أَدُلُّكُم عَلى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ، تُؤْمِنُوْنَ بِاللّه**»[2]، فلمَّا انْقَضَت الآيَةُ قال ‹**يَغْفِرْ لَكُمْ**›[2].

قال أبو إسْحَاق: قَالَ بعضُ النَّحْوِيِّيْنَ[3]: إنَّ قَوْلَه: (يغْفرْ لَكُمْ) جَوابٌ لقَوْله: "هَلْ أَدُلُّكُمْ"، وهذا خَطأٌ لأَنَّهُ لَيْسَ بالدلاَلَة تَجبُ المغْفرةُ، وإنَّمَا قَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ "يَغْفرْ لَكُمْ" جَوابُ (تُؤْمِنُونَ)، وهُوَ أَمْرٌ على لَفْظ الخَبَر[4].

قال أبوالعباس: يَكونُ (تؤمنون) في مَعْنى (آمِنُوا بالله) أَمْراً كما

---

(١) انظر الأصول ٢/١٧٢.

(٢) سورة الصف، الآية/ ١٠، ١١، والنص بتصرف واختصار في الكتاب ١/٤٤٩. وقد قرأها ابن مسعود (آمنوا بالله)، انظر معاني القرآن ٣/١٥٤.

(٣) وهو الفراء الذي يرى أن قوله عز وجل (يغفرْ لكم) جزمت في قراءة الكوفيين في (هل)، وفي قراءة عبدالله بن مسعود الجزم للأمر الظاهر لقوله إنه جواب لهل، انظر المقتضب ٢/٨٢، ١٣٥- ١٣٦.

وقد عقد الفارسي إحدى مسائله المنثورة/١٥٤- ١٥٥ لمناقشة هذه الآية قائلاً: "لايخلو هذا المجزوم الذي هو (يغفر) من أن يكون جوابًا لهلْ، أو جوابًا لِ(تؤمنون) فلا يصح أن يكون جوابًا لِ(هَلْ)، لأن الدلالة لاتكون تثبيتًا للغفران، وإذا بطل هذا ثبت أنها جواب لقوله: (تؤمنون) ويكون التقدير: (إن تؤمنوا)".

(٤) القول في معاني القرآن وإعرابه ٥/١٦٦ بتصرف.

تَقُول: (يَقُومُ زَيْدٌ)، أي لِيقُمْ زَيْدٌ، وفي قِراءةِ عَبدِاللّه (آمِنُوا باللّهِ)، فهذا يُقَوِّي هذا التأويلَ[1].

قال: فإنْ كُنْتَ تُرِيْدُ أنْ تقدِّرَهُ أنَّهُ قَدْ فَعَلَ، فإنَّ الجَزاءَ لا يَكُونُ لأنَّ الجَزاءَ إنَّما يَكُونُ فِي غَيْرِ الوَاجِبِ[2].

قال أبُوعلي: هذا إذَا كان الاسْتِفْهَامُ تقْرِيْراً، كقولهِ تَعَالى: «**أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**»[3]؛ أنشد:

كُونُوا كَمَنْ آسى أَخَاهُ بِنَفْسِه نَعِيْشُ جَمِيْعًا أَوْ نَمُوتُ كِلاَنَا[4]

كَأَنَّهُ قَالَ: كُونُوا هَكَذا إنَّا نَعِيْشُ جَمِيْعًا أو نموتُ كِلانَا (إنْ كَانَ هذا أمْرُنَا) وزَعَمَ الخليلُ أنَّهُ يَجُوزُ أنْ يكُونَ (نعيْشُ) مَحْمولاً على كُونُوا، كأنَّهُ قَالَ: كُونُوا نَعِيشُ جَمِيعًا أو نموتُ كِلاَنا[4].

---

(١) أورد أبو سعيد هذه الأقوال ثم قال: "الأقوى عندي أنه جواب (لِهَلْ)، لأن (تؤمنون) تفسير للتجارة، وهي جملة ماوقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر، لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية، هل يُدَلُّون عليها أو لايُدَلُّون، وإنما المراد الأمر لهم، والحث على ماينجيهم..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٤٤٩/١، وفيه: (فإن كنت تريد أن تُقَرِّرَهُ..) ورواية السيرافي توافق ماجاء به أبو علي هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٧.

(٣) سورة الزمر، الآية/٣٦.

(٤) الكتاب ٤٥١/١، والبيت من الطويل، وقد نسبه سيبويه لمعروف ولعله يعني معروف الدُّبَيْري، وفيه (وَآسَى أخاه)، وانظر الكتاب ٩٦/٣ (هارون)، وبرواية أبي علي جاءت رواية السيرافي في شرح الكتاب، جـ٣، ق ٢٤٨، ومابين القوسين (أي من قوله: إن كان هذا أمرنا إلى آخر العبارة) لم يرد في الكتاب ولا عند أبي سعيد، ولعل الفارسي نقله من إحدى النسخ التي وثقها، ولم تقع تحت نظر أبي سعيد.

والشاهد في البيت رفع (نعيشُ) على القطع والاستئناف، انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٤/٢ وقد أنشده مع بيت قبله منسوبين إلى صفوان بن ==

قال أبوعلي: (نَعيشُ) على القَولِ الأوَّلِ رفعٌ بأنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأ، وعَلى القَوْلِ الثَّاني نَصْبٌ بخَبَرِ كانَ، وخبرُ كَانَ عَلى القَولِ الأوَّل "كَمَنْ آسَى"، وعَلى القَوْلِ الثَّاني "كَمَنْ" لغْوٌ غَيْرُ مُسْتَقِرّ.

وقال أبُوعلي: كَانَ التَّشْبِيْه للْمشَبَّه به، كَأنَّه مَحَلٌ لَهُ عَلى الاتِّسَاعِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَكانٍ ولاَ زَمَانٍ عَلى الحَقِيْقَة، كَما أنَّ قَولَكَ: زَيْدٌ يَنْظُرُ في العِلْم فالعِلْمُ لَيْس بِمَحَلٍ لزَيْد عَلى الحَقِيقَة، كما أنَّ الكِيْس والبَيْتَ مَحَلاَّن في الحقِيقَة إذَا قُلْتَ: الدِّيْنَارُ في الكِيْسِ، وزَيْدٌ في البَيْت.

قال: وسأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «**قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ**»[1].

فَقَال: (تأْمُرُونِّي) كقَوْلِكَ: هُوَ يقولُ ذاكَ بَلَغني، فبَلَغَني لَغْوٌ، فكذلكَ (تأْمُرُونِّي)، كأنَّه قالَ: (فِيْما تأمُرونني) وإنْ شِئْتَ كَانَ بِمَنْزِلَة: احضُرَ الوَغَى[2].

== محرث الكناني، انظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس /٢٩٤، النكت ٧٥١/٢.

(١) سورة الزمر، الآية/ ٦٤.

(٢) الكتاب ٤٥٢/١، وفيه "فيما تأمرونّي" واختصار في العبارة. وقوله: "احضرُ الوغى" إشارة إلى بيت طرفة بن العبد:

ألاَ أيُّهَذا الزَّاجري احْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هلْ أنْتَ مُخْلِدي

وقد أنشده سيبويه قبيل هذه العبارة والشاهد فيه رفع (احضرُ) لحذف الناصب، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة، انظر الكتاب ٤٥٢/١، وانظر البيت في شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٢٤٨، انظر البيت في المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، الأصول ١٦٢/٢، ١٧٦، وقد أنشد الفارسي صدر البيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٠٤/٢، ٥٢٢ بنصب (احضُرَ)، انظر المحتسب ٣٧٨/٢، الخزانة ٥٨/١، ٥٩٤/٣، ٦٢٥، والبيت في ديوانه/٣١ (صنعة الأعلم الشنتمري) وانظر البيت ضمن أبيات معلقة الشاعر في شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي /١٣٢، [ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبعة دار الكتاب، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م]

قال أبوعلي: الوجه الثاني ينتصب بتأمروني.

قال أبو العباس: (غَيْرَ) مَنْصوبٌ (بأعْبُدُ على [٨٢/ب] القَولِ الأوّل، وعلى القَولِ الثّاني وهُوَ أنْ يُحذَفَ (أنْ) من (أعبُد) المنتصَبُ[1] (بَتأمُرونّي)، ولاَيَجَوزُ انْتصابُهُ (بأعْبُد)، لأن (أعبُد) في صِلَةِ (أنْ)، وغَيْر فعْله، ولا يَعْملُ مَا في الصِّلة فيما[2] قبْلَ المَوصُول[3].

قال أبوعلي: (غيْر) على القَول {الأول}، وهو أنْ تَجْعَلَ (تأمُرُونّي) كاللَّغْوِ، يُنْتَصَبُ (بأعْبُد)، كأنّه قيلَ: أفَأعْبُد غَيْرَ اللّه فيْمَا تأمُرُونِّي، وعلى القَولِ الثّاني وهُوَ أنْ تَجعَلَ (أعْبُدُ) قدْ حُذفَ منْهُ (أنْ)، يُنْتَصَبُ (بتأمُرُونّي) كأنّه قيلَ: أفتأمُرونِّي غيرَ اللّهِ أنْ أعْبُدَ، فغَيْر مُنْتَصبٌ بتأمُرُونيِّ، وأنْ أعْبُدَ بَدَل منْ غَيْر، كَأَنَّهُ قِيلَ: أفَتَأمُرون عبَادَة غَيْرِ اللّه، كما أنّ قولَكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً رأسَهُ، تقْديرهُ: ضَربْتُ رأسَ زَيْدٍ.

***

(١) في المخطوطة: "ينتصب".

(٢) في المخطوطة: "ما ما".

(٣) انظر المقتضب ٢/٨٥ - ٨٦ بتصرف كبير، وانظر شرح القصائد العشر للتبريزي /١٣٢-١٣٣.

هذا بابُ الحُروف التي تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الأمْر والنَّهْى نَحْوُ: حسْبُكَ وكفْيُكَ، تقولُ: حسْبُكَ بِشَتْمِ النَّاسِ[1].

قال: سألْتُ الخَلِيْلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالى «فأصّدّق وأكُنْ مِنَ الصَّالِحيْنَ»[2].

فقالَ: هذا كقَولِ زُهَيْرٍ: ... ولاَ سَابقٍ شَيْئًا[3].

---

(١) الكتاب ٤٥٢/١، باختصار، وفي الكتاب: حسْبُكَ يَنَم الناسُ، ومثله عند السيرافي، جـ٤، ق١٥، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق١٥٣.

(٢) سورة المنافقون، الآية / ١٠.

(٣) هذا جزء من عجز بيت من الطويل أنشده سيبويه وهو قول زهير:

بَدَا لِيَ أنِّي لسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولاَ سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كانَ جَائِيًا

انظر الكتاب ٤٥٢/١، حيث أجرى الجر على قوله (سابق) لأن خبر (لست) في صدر البيت قد تدخله الباء، فجاءوا بالمعطوف وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، وقاسه سيبويه على الفعل في آية المنافقين لما كان الفعل الذي قبل قد يكون منجزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله. وقبح السيرافي الخفض في البيت، لأنه لاخافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض فيعطف على الموضع، لأن الباء إذا أتى بها فموضعها النصب، وإذا حذفت ونصب الاسم بعدها فقد وقع النصب موقعه، ولا موضع لغير النصب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٥، قال الرماني: "قول زهير حملٌ على متوهم، لأنه ليس يعطف على لفظ، ولا موضع، ولكن على توهم ذكر شيء لم يذكر، وليس كذلك الآية، لأنها حمل على متحقق وهو العطف على الموضع..." شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ١٥٥، ويرى الرماني أن قوله عز وجل "فأصدق وأكن من الصالحين" نظير قول الشاعر:

"... فلسنا بالجبال ولا الحديدا" في العطف على الموضع. انظر المصدر نفسه. وقد أنشد سيبويه البيت في غير هذا الموضع: انظر الكتاب ٨٣/١، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٢٧٨/٢، ونصب (سابقًا) في الموضع الأول، وخفضه في الموضعين التاليين، وأنشده سيبويه منسوبًا إلى صرمة الأنصاري، انظر الكتاب ١٥٤/١، وإنما هو في ديوان زهير / ٢٠٨، صنعة ثعلب، وفيه: "... ولا سابقى شيءٌ..." وفي نشرة دار بيروت ==

قال أبُو علي: يُرِيْدُ: ومِثْلُهُ فِي المَوْضِعِ لاَ في الجَوْدَةِ، وتَقْدِيرُ الآيَةِ: لَوْلاَ أخَّرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدقَ، (فلَوْلا) حرْفٌ فِيْهِ مَعْنَى التحضِيْض، فلِذَلكَ وَجَبَ أنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدهُ مُنْجَزِمًا كمَا انْجَزَم بَعْدَ الأمْرِ.

وقَوْلُهُ: (فأصَّدَّقَ) وقَعَ مَوْقِعَ فِعْلٍ مَجْزُومٍ، و(أكُنْ) على مَوْضِعِ (فأصَّدَّقَ) كَما حَمَلَ مَنْ قَرَأ «ويَذَرْهُمْ» على مَوْضِعِ الفَاءِ مَعَ مَا بَعْدَهُ، وهُو قوْلُهُ: «**فلاَ هَادِيَ لَهُ**»[1].

قال: ومِثْلُهُ مِنَ النَّهْي: لاَ يَرَيِنَّكَ[2]، النَّهْيُ للمتكَلِّمِ فِي اللَّفْظ، وهُوَ فِي المَعْنى لِلْمُخَاطب، كأنَّهُ قَالَ: لاتكُونَنَّ هَاهُنَا، فإنَّ مَنْ كَان هَا هُنا رأيْتُهُ.

قال: ومِثْلُ ذَلِكَ قـــولُ اللهِ تَعَالى «**ولاَ تَمُوتُنَّ إلاَّ وَ أنْتُمْ**

== للطباعة والنشر/ ١٠٧: "... ولا سابقًا شيئًا...". انظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس /١٠٧، شرح عيون سيبويه /١٤٩، ١٨٤، المفصل/٢٥٦، شرح المفصل ٥٢/٢، ٥٦/٧، ٦٩/٨، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف في مسائل الخلاف /١٩١ وشك في نسبته، أسرار العربية/١٥٤، العيني ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، الخزانة ٥٨/١، ١٣١/٢، ٥٨٨/٣، ٦٦٥، الأشموني ٢٣٥/٢، الهمع ١٤١/٢، ١٠٥، الدرر ١٩٥/٢، اللسان (نمش) ٣٦٠/٦. وقد ورد هذا البيت من قبل، انظر ص ١٦٤ من هذا الجزء.

(١) الأعراف، الآية/١٨٦، وهي قوله عز وجل: «من يُضلِل الله فلا هادي له، ويذرْهم في طغيانهم يعمهون». وقراءة الجزم في «يذرْهم» تروى عن حمزة والكسائي، كما رويت عن حفص عن عاصم أيضًا، وقرأ أبو عمرو «ويذرُهم» بالياء والرفع كما قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحفص مثل ذلك. انظر السبعة في القراءات /٢٩٨- ٢٩٩.

(٢) الكتاب ٤٥٣/١.

مُسْلِمُون»[١] لَمْ يَنْهَهُم عَن المَوْتِ، ولكَنَّهُ أرادَ: أثْبُتُوا على الإيْمَانِ، لِيُدْرِكَكُمُ الموْتُ وأنتمْ مُسْلِمُونَ.

قال: وسألْتُه عَن قَوْلِه: أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلِقُ مَعَكَ، فَرفَعَ، وهُوَ قَوْلُ أبي عَمْرٍو، وحدَّثَنَا بِهِ يُونُس[٢].

قال أبو علي: (أنْ) هذه هي النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ومَا عُوِّضَ مِنَ الفِعْلِ، و(أنْتَ) مُرتَفِعٌ بالفِعْلِ الذي صَارَ (ما) عِوضًا مِنْهُ، وهو (كان)، والتَّقْدِيرُ: أنْ كُنْتَ مُنْطلقًا، إلاّ أن (ما) لَمَّا صَارَ عِوَضًا مِن الفِعْلِ، لمْ يجُزْ أنْ يجْتمِعَ الفِعْلُ مَعَهُ، كما لايجُوزُ أنْ يَدْخُلَ فِعْلٌ على فِعْلٍ، وحَكى أبُو عُمَر[٣] فِي كِتابِهِ عَنْ بَعْضِ العُلماءِ أظُنّهُ الأصْمَعى أنَّهُ حَكى الجَزاءَ (بأمَّا)، قال: ولمْ يَحكه غيْرُه.

قال: وسَألْتُهُ عَنْ قَوْلِه: مَا تَدُوْمُ لي أدُوْمُ لكَ، فَقَال: لَيْسَ في هذا جَزَاءٌ مِنْ قبل أنَّ الفعْلَ صلَةٌ (لما)، فصارَ بِمنْزِلَةِ (الذى)[٤].

أي: فِي أنَّه مَوْصُولٌ كما أنَّهُ مَوْصُولٌ[٥].

---

(١) سورة آل عمران، الآية /١٠٢، ومثله في البقرة/ ١٣٢، وفيها «فلا تموتُن...».

(٢) الكتاب ١/٤٥٣، وقدّر السيرافي الرفع هنا بقوله: "لئن كنْتَ منطلقًا انطلقُ معك، فكأنه قال: لخروجك أخرجُ معك، ولمقامِكَ ألزمُك". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٦، وانظر الأزهية/١٥٦.

(٣) هو أبو عمر الجرمي، وله مختصر كتاب سيبويه، قال عنه أبو علي: "قلّ من اشتغل بمختصر الجرميّ إلا صارت له بالنحو صناعة". انظر نزهة الألباء/ ١٤٤.

(٤) الكتاب ١/٤٥٣.

(٥) قال أبو سعيد: "قوله: ماتدوم لي أدومُ لك، (ما) والفعل بعدها بمنزلة المصدر، والمصدر يقام مقام الوقت، كمقدم الحاج، وخفوق النجم، فكأنه قال: (وقت دوامك أدوم)، كما تقول: (يومَ خروجك ألزمُك)، ولايجوز أن تقول: ماتدمْ لي أدمْ لك، كما تقول: متى تدمْ لي أدُمْ لك، وأين تكنْ أكنْ، لأن (ما) إذا جعلت هي ومابعدها من الفعل مصدراً بطل فيها ==

قال: ويدلُّكَ على أنَّ الجَزَاء لايكُونُ ها هُنَا [٨٣/أ] أنَّكَ لاَ تسْتَطِيْعُ أنْ تَسْتَفْهِم (بِما تَدُومُ) على هذا الحدِّ[١] أي لايجوزُ أنْ يُسْتَفْهَمَ بِهِ وهُو مصْدرٌ[٢].

قال أبوعلي: مَوْضِعُ (مَا) عِنْدي نصْبٌ على الظَّرف، كأنَّه قَالَ: أَدُومُ لكَ دَوامَك لي، أيْ وقتَ دَوامِكَ، فحَذَف الوَقْتَ، وأقَامَ الدَّوامَ مَقَامَهُ، كما حُذِفَ وقْتٌ مِنْ قَولِك: حيْثُ مقْدَم الحاجِّ.

قال: ومثْلُ ذلك: كُلَّمَا تأتيني آتيْك، فالإتْيانُ صِلَةٌ لما، كأنَّهُ قال: كُلُّ إتْيَانك آتيْكَ (وكُلّمَا تأْتِيني)[٣]، يقعُ أيْضًا على الحِيْنِ، كَما كان (مَا تَأتِيْني) يقَعُ عَلى الحِيْنِ، ولا يُسْتَفْهَمُ بِكُلّما، كَما لا يُسْتَفْهمُ بِما تَدُومُ[٤].

قال أبوعلي: قوله: لاَ يُسْتَفهمُ بِكُلّما، يُرِيدُ: إذَا كانَ (كُلّ) مُضافًا إلى (مَا) الذّي هُو مَعَ الفعْلِ بمَنْزِلَة المصْدَرِ، يُدلُّكَ على ذَلكَ أنّه ذكَر أوّلَ الفَصْل فقَال: ومثْلُ ذَلكَ كُلَّما، أي مِثْلُ (ماتَدُومُ لي أَدُومُ لَكَ) في أنَّ الجَزاءَ لايجُوزُ فيْهِ كَما لَمْ يَجُزْ في (ماتدُومُ)[٥]، ومثّلَهُ بالمَصْدر، فقالَ:

== الاستفهام، لأنها إذا كانت للاستفهام لم تحتج إلى أن توصل بفعل، وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٦.

(١) الكتاب ٤٥٣/١، وفي المخطوطة: "...بما يدومُ..." وما أثبته من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٦.

(٢) لايستفهم به إذا كانت (ما) موصولة به، وانظر قياس هذه المسألة بإحدى المسائل الفقهية عند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٤، ق١٦.

(٣) في المخطوطة: «كل ماتأتنى».

(٤) الكتاب ٤٥٣/١.

(٥) في المخطوطة: (فيما يدوم).

كأنَّهُ قالَ: كُلُّ إتْيَانِكَ، فإنَّما أرادَ بكُلَّمَا المُضافَ (كُلّ) فيْه إلى (مَا) التّي مَعَ الفِعْل بتأوِيْل المَصْدرَ كَما قُدِّمَ ذِكْرُه فِي أوّل الفَصْلِ، ولَمْ يُرِد (كُلَّمَا) المُضافَ إلى (ما) التي للاسْتِفْهَام كما ردَّ أبُو العَبَّاسِ عَلَيْهِ في الغَلَط[1].

قال: وسَأَلْتُ الخَلِيْلَ عَنْ قوْلِه تَعَالى «**حَتَّى إذا جاءُوْهَا وفَتّحَتْ أبْوابُهَا**»[2].

قال أبو العباس: حَذْفُ الجَوابِ في مِثْلِ هذِه المَواضِعِ أفْخَمُ، لأنَّ المخَاطبَ يتَوهَّمُ كُلَّ شَيءٍ، فإذَا ذُكِر شَيْءٌ بِعَيْنِه حَصَرهُ فَهْمُهُ[3].

***

---

(١) انظر الانتصار، ق٧٩- ٨٠.

(٢) سورة الزمر، الآية/ ٧٣، وقراءة سيبويه "... وفتّحت" بتشديد التاء، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، انظر السبعة في القراءات /٥٦٤.

(٣) أبو علي هنا يسوق كلام المبرد بالمعنى دون النص على اللفظ، انظر المقتضب ٢/ ٨٠، ونقل أبو سعيد عن الزجاج أنه كان يقدر "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها" أي جاءوها وقد فتحت أبوابها، أي وهذه حالها" وحذفوا (جاءوها) الثانية لتكرير اللفظ، وأنه غير مشكل... وأن الفراء يجعل الواو زائدة، ويقدر "حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٧، وانظر مزيد تفصيل في ذلك في معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦٣- ٣٦٤. أما المواضع التي يشير إليها أبو العباس هنا فهي في الآيات التي ساقها سيبويه في الكتاب ١/٤٥٣.

هذا بابُ الأفْعَالِ في القَسَم[1]

قال: وزعمَ الخَليلُ أنَّ النُّونَ تَلْزَمُ اللاَمَ في قَوْلِكَ: إنْ كَانَ لصالِحًا فإنْ بمنْزِلَة اللاَم، واللاَم بمنْزِلة النُّون في آخِرِ الكلمة[2].

قال أبوعلي: (إنْ) في قولكَ: (إنْ كَانَ لَصالحًا) بمنْزِلَةِ اللاَم فِي (لَيَفْعَلَنَّ) في أنَّهُ تأكيدٌ كَما أنّه تأكيدٌ، واللاَمُ في (لصالحًا) بِمَنْزِلَةِ النُّونِ في (لأفْعَلَنَّ)، في أنَّ كُلَّ واحدٍ منْهُمَا للتأكيْد، وأنَّ كُلَّ واحدٍ منْهُمَا فاصِلُ بَيْن شَيْئَيْنِ لَوْلاَهُما لالْتَبَسَا، فاللاَمُ فِي (لَصَالحًا) فَصَل بيْنَ الإيْجَاب والنَّفْي، والنُّونُ في (لأفْعَلَنَّ) فصَلَ بيْنَ فِعْلِ الحَالِ والاسْتقْبَال.

قال: فَقُلْتُ: فلمَ ألْزَمْتَ النُّونَ آخِرَ الكَلِمَة؟ (يَعْني لَيفْعَلَنَّ) فقَالَ: لِكَيْ لا[3] يُشْبِهَ قَولَه (ليَفْعَلُ)، (لأنَّ الرَّجُلَ)، إذَا قال هذا، فإنَّمَا يُخْبِرُ بِفعْلٍ واقِعٍ فِيْه الفاعِل أي[4] للحال.

قال أبُوبَكر: عَنْ أبي العبَّاس: لاَ يجُوزُ أنْ يُحْلفَ عَلى الفِعْلِ الذّي في الحَالِ على الحقيقةِ، لأنَّهُ إلى أنْ يُحْلفَ على ما في الحَال قَد انْقضَى الحالُ[5].

قال أبُو بَكْرٍ: وهذا في الحقِيْقة هكَذا، إلاَّ أنَّ العَرَبَ إذا [٨٣/ب] أرادُوا الحَلْفَ عَلى فِعْلٍ مَوْجُودٍ قدْ تقضَّتْ مِنْهُ أجْزاءٌ، وبقيَتْ مِنْهُ أجْزاءٌ

---

(١) الكتاب ١/٤٥٤.

(٢) الكتاب ١/٤٥٤ وفيه: "وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إنْ كانَ لصالحًا"، ورواية السيرافي تتفق مع مافي التعليقة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق١٧.

(٣) في المخطوطة: (الكيلا).

(٤) الكتاب ١/٤٥٥ مع شيء من الاختصار.

(٥) انظر المقتضب ٢/٣٣٣.

قالوا: ليَفْعَلُ[1].

قال: وسَأَلْتُه عَنْ قَولِه عزَّ وجَلَّ «**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ**»[2] إلى آخر الفصل[3].

قال أبوعلي: اللاَّمُ فِي «لَمَا آتيتكُمْ» إذَا كانتْ (ما) بِمنْزِلَةِ الّذي مثْلُ اللاَّمِ في (لَئِنْ)، لأنَّهُ لَمَّا دَخَلتْ لاَمُ القَسمِ عَلى مَا يتَعلَّقُ بهِ دَخَلتْ هذه أيْضًا، إلاَّ أنَّ الّتي في (لما) إذَا كانتْ بِمعْنَى (الذّي) لَيْستْ التّي في قَوْلِه (لإنْ فَعَلْتَ)، لأنَّ الّتي في (لَمَا) لاَمُ الابْتداءِ واللاَّمِ الّتي تدْخُلُ على الاسْمِ المُبْتدأ لاتَدخُلُ عَلى الأفْعَال، وقدْ قدَّمْنَا الفَصْلَ بَيْنَهُمَا في غَيْرِ هذا المَوضعِ، والرَّاجِعُ مِن الصِّلَةِ إلى المَوْصُولِ الهَاءُ المحذُوفَة، كأنَّه قَالَ (لَمَا آتَيْتكُمُوهُ)، وخبَرُ المبْتَدأ (لتُؤْمِنُنَّ بِهِ) والرَّاجِعُ مِنْ خَبَرِه إليْهِ الهَاءُ في (بِه).

وقَدْ قِيْلَ: إنَّ (ما) بِمعْنَى الجَزَاءِ، و(لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) الجَوابُ[4]، وهذا مِثْلُ (لئِنْ فَعَلتَ لَيَفْعَلَنَّ) وليْستْ لامُ الابْتِداء التّي كانتْ في (مَا) إذا كانَتْ بِمَعْنى (الّذِي)، لكنّها الداَّخِلةُ عَلى الفِعْلِ، ومَوْضِع (مَا) نصْبٌ إذَا كانَتْ جَزاءً بـ(آتيْتُكُمْ) ومَوْضِعِ (آتيتكُمْ) إذا كانَ بِمعْنى الجَزَاءِ جزْمٌ، لأنَّهُ

---

(١) انظر الأصول ١/٤٣١.

(٢) سورة آل عمران، الآية/٨١.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٥٥.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٦- ٤٣٧ حيث يرى أبو إسحاق الزجاج أن (ما) ها هنا على ضربين: أحدهما: أن تكون للشرط والجزاء، وهو أجود الوجهين، وموضعها نصب بقوله: "لما آتيتكم"، والجزاء قوله: "لتؤْمِنُنَّ به"، والوجه الآخر: أن تكون (ما) في معنى الذي ويكون موضعها الرفع بالابتداء، ويكون خبر المبتدأ "لتؤمنن به".

في مَعْنى (لَما آتيكُمْ)، وإذَا كانَتْ (مَا) بمنْزِلة (الذّي) فلاَ مَوضِعَ لـ(آتَيْتُكُمْ)، لأنّهُ في صلةِ الذي، ومَا في صلَةِ (الذي) لاَ مَوضِعَ لَهُ، ألاَ تَرى أنَّ الفعْلَ منْهَا لَيْسَ بأوْلى منَ الاسْمِ؟! وقدْ تَصِلُ الموْصُولَ بالفعْلِ والفَاعلِ، ومَا رَجَع إليْهِمَا في المعْنى كَمَا تَصِلُهُ بالمُبْتَدأ والخَبر، فَلَيْسَ إحْدى الجُمْلتَيْن بأولى بالموْضعِ من الأُخْرى، وإنَّما يُحْكمُ على الجُمْلَة أنَّها في مَوضعِ إعْرابٍ، إذا وقَعتْ مَوقِعَ مُفْردٍ، كمَا يُحكمُ في قوْلكَ: كانَ زَيْدٌ أبُوهُ مُنْطَلِقٌ بأنَّ مَوضِعَ الجُمْلَة نَصْبٌ لوقُوعهِ مَوقِعَ المُفْرد، وليْست الجُملةُ في الصِّلَة واقعةً مَوْقعَ مُفْردٍ ولاَ هِي مِنْ مَواضِعِ المُفْردات، ومَنْ حمَلَ (مَا) على (الذّي) في الآيةِ لمْ يكُنْ لـ(جَاءكُمْ) في قولِه تَعَالى «**ثُمَّ جَاءكُمْ رسُولٌ**» عنده مَوْضعٌ، ومَنْ حَملها على أنَّها للمُجَازَاةِ كَانَ مَوْضعُ (جاءكُمْ) جَزْمًا لِعطفه إيَّاهُ عَلى ماهُوَ في مَوضعِ جَزْمٍ[(١)].

قال الخليْلُ في قَوْله تَعالى «**لظَلُّوا**»[(٢)] (ليظَلُّنَّ) كما تَقُولُ: واللّه لاَ فَعَلْتُ ذَاكَ أبدًا، تُرِيْدُ مَعْنى (لاَ أفْعَلُ)، وقالُوا: لَئِنْ زُرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ، وقَالَ: لَئِنْ فَعَلْتَ مَا فَعَل[(٣)]، يُرِيْدُ مَاهُوَ فاعِلٌ ومَا يَفْعلُ، كَمَا

---

(١) يرى الأخفش أن اللام التي مع (ما) في أول الآية هي لام الابتداء، نحو: (الزيدُ أفْضَلُ مِنْكَ) لأن (ما آتيتكم) اسم والذي بعده صلة، واللام التي في (لتؤمنُنَّ به ولتنصُرنَّه) لام القسم، كأنه قال: والله لتؤمنن به، فوكّد في أول الكلام وفي آخره، كما تقول: (أما والله لو جئتني لكان كذا وكذا)، وقد يستغنى عنها، ووكد في (لتؤمنُنَّ) باللام في آخر الكلام وقد يستغنى عنها. انظر معاني القرآن ٤١٣/١ (الورد)، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٢٥/١، وانظر المحتسب ١٦٤/١.

(٢) يريد «لظَلُّوا» التي في قوله عز وجل: «ولئِنْ أرسَلْنَا رِيْحًا فرأَوْهُ مُصْفَرًا لظَلُّوا مِنْ بَعْدِه يكفرون»، الروم، الآية/٥١.

(٣) في المخطوطة: "مافعلت".

كَانَ (لظَلُّوا) مثْلَ (ليظلُّنَّ)[1].

قال أبوعلي: (مَا) هُو نَفْيُ مَا في الحال، فإذَا وقَعَ المَاضِي بَعْدهَا عُلمَ أنَّ المُرادَ بِهِ الحَالُ، كمَا أنَّ الماضِي بَعْدَ (لاَ) يُعْلَمُ أنَّ المُرادَ به الاسْتِقْبَالُ، لأنَّ هذيْنِ الحَرْفيْن لاينْفيَانِ المَاضِي، فكَذلكَ يُعْلَمُ أنَّ «أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ»[2] بمعنى (صَمتُّمْ) لأنَّ الجُملَةَ الّتي عُودلَتْ بِها جُمْلةٌ منْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، وهي (أَدَعَوْتُمُوهُمْ).

قال: [٨٤/أ] وقَدْ يستَقيمُ في الكَلاَمِ: إنَّ زَيْداً لَيضْرِبُ، وليَذْهَبُ ولمْ يَقعْ ضَرْبٌ، والأكثرُ على ألْسنَتهمْ كَمَا خبَّرتُك في اليميْنِ، فَمنْ ثمَّ الزَمُوا النُّونَ في اليَمينِ لئلاَّ يلْتَبِسَ بِمَا هُوَ واقعٌ[3].

قال أبوعلي: اللاَّمُ عَلى ذَا لِلتَّوكيْدِ والّتي تتَلقَّى القَسَمَ وتَدْخُلُ على الفعْلِ المَاضِي والمُسْتَقْبل، ولَيْسَت الّتي تَدْخُلُ في فعْل الحَال، فهي لاتُعَلِّقُ الفعْلَ كما تُعلِّقُه التّي لِلْحال في مثْل قولْكَ: إنَّ زَيْداً لَيَقُومُ إذا أردْتَ بِه الحَالَ، لكنْ هذه هي الّتي تلْزَمُها النُّونُ الشَّديْدةُ أو الخَفيْفَةُ وإنَّما حُذِفَت النُّونُ منْهُ والفِعْلُ مُسْتَقْبلٌ، كَما أنّه إذَا كانَ النُّونُ فيْه كانَ مُستقبلاً، فكَمَا لاتُعلِّقُ الفِعْلَ اللاَّمُ الّتي في قولِكَ (لتَفْعَلنَّ) بَعْدَ (أَنْ)، كَذلِك لاَ تُعلّقُه في قولِكَ (لَيَفْعَلنَّ) إذا أَرَدْتَ بِه المُسْتقبلَ.

تقُولُ: علمْتُ أَنَّ زَيْداً لَيَنْطلقَنَّ، فلا تُعلِّق هذه اللاَّم (علمْتُ) فَكَذلك لاَ تُعلّقُه في (لَيَفْعلُ) إذا كَانَ بِمعْنى (لَيَفْعَلن) فتقُولُ: عَلمْتُ أنَّ زَيْداً لَيَفْعَلُ.

---

(١) الكتاب ١/٤٥٦.

(٢) سورة الأعراف، الآية/١٩٢.

(٣) الكتاب ١/٤٥٦.

قال: وقال عز وجل: «**إنما جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِيْنَ اخْتَلَفُوا فِيْه، وإنَّ ربَّكَ لَيحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْم القِيَامَة**»[١].

قال أَبُوعَلِيّ: قوْلُهُ «وأنَّ ربَّك ليحْكُمُ بَيْنهمْ» الفعْلُ للحَال دُونَ الاسْتقْبَال وهذه اللأمُ لو وقَعَ (عَلمْت) قبلها لَعلّقتهُ، فإنْ قَيْلَ: كيْفَ صَارَ للْحَالَ وقد اتَّصَلَ به (يَوْم القيَامَة) كما تقُولُ: يَضْربُ زَيْدٌ غَداً؟ قيْلَ: أَرِيْدَ به حكَايَة الحَالِ وإن اتّصلَ به مَاهُو في المعْنَى مُستقْبلٌ، ولَكَ أنْ تَحْكي الحَال كَانَتْ فِيْمَا مَضى أوْ فيْما يُسْتقْبَلُ، ألا تَرى قَوْلَ اللّه عزَّ وجَلَّ: «**فَوَجَدَ فِيْهَا رجُلَيْنِ**[٢] **يَقْتَتِلانِ هذا من شِيْعَتِه وهذا مِنْ عدُوِّه**»[٣]، فالقِصَّةُ قدْ مضت والإشارَةُ فيْها كالإشَارَةِ إلى الحاضِرِ؟!.

***

(١) سورة النحل، الآية/ ١٢٤، وقد ساقها سيبويه دليلاً على أن العرب تلزم النون في اليمين لئلا يلتبس الفعل بما هو واقع أو أريد به الحال، فالحكم في الآية هذه متأخر، فاللام في (لَيحْكُمُ) مثل تلك التي في قوله تعالى: "ثمّ بَدَا لهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارَأَوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين" (فبدا لهم) فعل، والفعل لايخلو من فاعل، وقالوا: (ليسجننه) فأضمر (البدُوّ) الذي هو فاعل، لأنه مصدر يدل عليه (بدا لهم)، وأضمر (قالوا)، ولايكون (ليسجننه) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لايكون جملة. انظر الكتاب ٤٥٦/١، وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٢، قال الرماني: «وإن ربك ليحكمُ» بمعنى لحاكم، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٥٩.

(٢) في المخطوطة: (رجلان) وهو سهو من الناسخ.

(٣) سورة القصص، الآية/١٥.

هذا بابُ الحُروفِ الّتي لاتَقَدَّمُ فِيْها الأسْمَاءُ الفِعْلَ[1]

قال: ألاَ تَرى إلى كثْرةِ مايَعْمَلُ في الأسْمَاءِ وقلّة مايَعْمَلُ في هذا[2].

أي مايَعْمَلُ في الفِعْلِ، فهذهِ الإشَارَة تُريْدُ بِهَا الفَصْلَ بيْنَ الجازِمِ والمَجْزُومِ[3].

قال: واعْلَمْ أنَّ حُرُوفَ الجَزَاءِ يَقْبُحُ أنْ تتقدَّمَ[4] الأسْمَاءُ فِيْها قَبْلَ الأَفْعَالِ[5].

(أيْ: لاَ تقُولُ: مَنْ زَيْدٌ يضْرِبهُ أضْرِبْ، إلاَّ وَهُو قبيْحٌ).

وقدْ جَازَ ذَلك فِيْهَا[5].

(أي الفصْلُ)، لأنَّ حُروفَ الجَزَاءِ يَدْخُلُهَا فَعَل ويفْعَلُ، ويَكُونُ فِيْهَا الاسْتِفْهامُ، فتُرفعُ فيَها الأسْماءُ[5].

قال أبُو عليٍّ: هُوَ مِثْلُ: مَنْ زَيْدٌ، ومَنْ عَمْروٌ، يُريْدُ أنَّ حُروفَ الجَزَاءِ لهَا تصرّفٌ لَيْستْ لِسائرِ الحُروفِ الجَازِمةِ غَيْرِها.

---

(١) الكتاب ١/٤٥٦.

(٢) الكتاب ١/٤٥٧، وفيه: "ألا ترى إلى كثرة مايعمل في الاسم، وقلة مايعمل في هذا"، ومثله عند السيرافي. انظر شرحه للكتاب، جـ٤، ق٢٢.

(٣) كثرت العوامل في الأسماء، لأن الأسماء تعمل فيها الأفعال والأسماء والحروف. والأفعال إنما يعمل فيها حروف معلومة قليل عددها، ولايجوز عند النحاة أن يفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لايجوز أن يفصل بين الاسم وبين (إنّ) وأخواتها بفعل، كما لايجوز الفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجرّ، ولايجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو، كما لايجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر. انظر الكتاب ١/٤٥٧.

(٤) في المخطوطة: (تقدّم).

(٥) الكتاب ١/٤٥٧، وما حصرته بين الأقواس هو مداخلات أبي علي رحمه الله.

قال: وتَكُونُ بِمَنْزِلة الّذي[1].

قال أبوعلي: [٨٤/ب] مِثْلُ: مَنْ يأْتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ.

قال: وإنْ شِئْتَ لَمْ تُجاوِز الاسْمَ العَامِلِ في الآخِرِ[2].

أيْ: لمْ تُجاوِز الإضَافَة[3].

قال: ويَجُوز [الفرقُ] في الكَلام فِي (إنْ)[4].

أي يجُوزُ تقْديمُ الاسْمِ على الفِعْلِ إذَا لَمْ تجْزِمِ الفِعْلَ، نحو "إنْ زَيْدٌ فَعَل فَعَلْتُ".

قال: فإنْ جَزَمْتَ بِهَا أَشْبَهتْ لَمْ[5].

قال: وإنَّمَا جَازَ في الفصْلِ ولمْ يُشْبِهْ (لمْ)، لأنَّ (لمْ) لايَقَعُ بَعْدها (فَعَلَ)[6].

قوله: وإنَّما جَازَ في الفَصْلِ، أي إنَّما جَازَ الفَصْلُ بيْنَ (إنْ) والفِعْل بالاسْمِ إذَا كانَ الفِعْلُ مَاضِيًا، لأنَّه لاينْجزِمُ، فلا يُشْبِه مَا بَعْدَ (لمْ).

قال: فجازَ هذا كما جازَ إضْمارُ الفِعْلِ فيْهَا حِيْن قالُوا: إنْ خيْراً

---

(١) الكتاب ٤٥٧/١.

(٢) الكتاب ٤٥٧/١.

(٣) يريد: إن حروف الجزاء تصرَّفُ وتفارق الجزم، فضارعت بذلك مايَجُرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها مضافة نحو: مررت بضاربِ عبدِالله، وإن شئت استعملتها غير مضافة فنوّنت ونصبت بها نحو: "مررتُ بضاربٍ عبدَالله"، وانظر بحث هذه المسألة في الكتاب ٤٥٧/١.

(٤) الكتاب ٤٥٧/١، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٥) الكتاب ٤٥٧/١ بتصرف. والجزم (بإنْ) الشرطية مع الفصل لايجوز إلا في الشعر، لأنه حينئذ يشبّه بلمْ

(٦) الكتاب ٤٥٧/١.

فَخَيْرٌ[1].

قال أبُو علي: يقُولُ: ليْس تقْديمُ الاسْم عَلى الفِعْلِ إذَا كانَ ماضِيًا بأشَدَّ منْ حَذْف الفعْلِ ألْبَتَّة مَعَ فاعله[2].

قال: وأمَّا سَائرُ حُرُوفِ الجَزاءِ فَهذَا فيْه ضَعْفٌ[3].

أي: الفصْلُ فِي الكَلامِ، لأنَّها ليْستْ (كإنْ)، (فلو جَاز فِي «إنْ») وقدْ جَزَمَتْ كَانَ أقْوى)، فلوْ جَازَ الفَصْلُ بَيْنَ (إنْ) وفعْله المَجْزُوم بالاسْم كَانَ أقْوى من الفَصْل بالاسْم بيْنَ سائرِ الحُرُوفِ والأفْعَال الّتِي تنجزِمُ بَعْدَهُ بالاسْمِ (إذْ جَازَ فيْها «فَعَلَ»)[4]، أي إذْ جَازَ الفَصْلُ بيْنَ (إنْ) والفِعْلِ الماضِي بالاسْمِ في الكَلامِ في غيْرِ الضَّرُورةِ، ولمْ يَحْسُن الفَصْلُ بيْنَ الحُروفِ وبيْنَ الفِعْلِ المَاضِي بالاسْم في الكلاَمِ، إنَّما يجُوزُ في الضَّرورة، فلـ(إنْ) إذنْ مَزِيَّة في بَابِ الفَصْلِ بيْنَها وبيْنِ الفِعْلِ، ليْسَتْ لِسَائر الحُرُوفِ[5].

قال: ولوْ كَانَ (فَعَلَ) كانَ أقْوى[6].

---

(1) الكتاب ١/٤٥٧- ٤٥٨.

(2) الاسم الذي بعد (إنْ) يرتفع بإضمار فعل يفسره الفعل المذكور بعده عند البصريين، وموضع هذا الفعل جزم وإن كان ماضيًا، يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، كما في قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره﴾، وقوله تعالى ﴿إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ليْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾، ونصب (خيراً) في المثال المذكور هنا على الإضمار أيضًا. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٣، الإنصاف/٦١٥- ٦٢٠.

(3) الكتاب ١/٤٥٨.

(4) الكتاب ١/٤٥٨، وقد مزج الفارسي تعليقاته بنص سيبويه، وميزت كلام سيبويه بحصره بين الأقواس.

(5) تختص (إن) بقوتها دون سائر الحروف، ولأنها الحرف الأصلي في المجازاة، ولذلك جاز الفصل بينها وبين الفعل في حالتي رفع الاسم بعدها ونصبه، انظر المقتضب ٧٤/٢.

(6) الكتاب ١/٤٥٨.

أي: لوْ كانَ «مَتى واغلٌ نابَهُمْ»[1].

قال: فإنْ قُلْتَ: إنْ (يأتني) زيْدٌ يَقُلْ ذاكَ جَازَ على قَوْلِ مَنْ قَالَ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وهذا مَوضعُ ابْتداءٍ، ألا تَرى أنَّكَ لوْ جئْتَ بالفَاءِ فقُلْتَ: إنْ تأتني فأنَا خَيْرٌ لك كانَ حَسَنًا، وإن (لم يحمِلْهُ) على ذلِكَ رفَعَ، وجَازَ في الشِّعْرِ[2].

قال أبُوعلي: قولُه: (إن يَأتِني زَيْدٌ يَقُلْ ذَاك) على: زيْداً ضَرَبْتُهُ، يُرِيْدُ يرتفع (زَيْدٌ) بِفِعْلٍ مُضْمَر (ضَرَبْتُه) تفْسيرُه، هذا على أنْ تجْعَل (زيْداً) واقعًا موقِعَ الجَزَاءِ، كانَ الموضعُ على هذا الفِعْل كَما أنّه في الشَّرْط لِلْفعْلِ وإنْ قدَّرتَ ألِفًا محذُوفَةً كانَ (زيْد) في مَوضِعِ ابْتِداءٍ ومُرتَفعًا بِهِ[3].

---

(١) إشارة إلى قول عديّ بن زيد من الخفيف:

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ، وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كأسُ السَّاقِي

فجزم (ينبهم) مع الفصل بينه وبين (متى) الجازمة، ضرورة، ولو قال (نابهم) على المضيّ لكان أقوى، انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٦/٢، الأصول ٢٣٢/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، الإنصاف ٦١٧/٢، شرح المفصل ١٠/٩، خزانة الأدب ٤٥٦/١، ٦٣٩/٣، الهمع ٥٩/٢، الدرر ٧٥/٢.

وقد أنشد الفارسي هذا البيت في المسائل البغداديات/٤٥٧، ونقل كلام سيبويه عليه وقال: «يريد: لو كان بدل المضارع في البيتين، الماضي، لكان الفصل بينه وبين الجازم أقوى منه بين المضارع والجازم، إذ جاء الفصل في الكلام بين (إنْ) و(فَعَلَ) بالاسم، فلو كان الماضي بدل المضارع هاهنا لكان أقرب إلى ماجاء في الكلام"، والبيت في ديوان عدي /١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٥٨/١، ومابين الأقواس في الكتاب (تأتني، يحمله) على التوالي.

(٣) قوله: (إن يأتني زيدٌ يقلْ ذاك)، زيدٌ: مرفوع بفعل مضمر قبله مجزوم، ومابعده تفسيره، كأنه قال: (إن يأتني يقل زيدٌ ذاك يقل)، ولا يجوز أن يرتفع (زيد) بالابتداء، لأنه لو ارتفع بالابتداء لكانت الفاء مقدرة قبله، وإذا قدرت الفاء قبله بطل جزم الفعل ==

وقوله: وإن لم يَحْمِلْهُ على ذَلك رَفَعَ[1].

قال أبوبكر: يُرِيْدُ (رَفَعَ) بقَوْلِه: لأنَّهُ يَجْعَلُه خَبَرَ مُبْتَدأٍ[2].

وقوله: وجَازَ في الشِّعْرِ[3].

أي: جَازَ حذْفُ الفَاءِ في الشِّعر[4].

قال: ومثْلُ الأوَّل قولُ هشَام:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... [5].

قال أبوعلي: قولُهُ: مثلُ الأوَّل، أي مِثْلُ: إنْ زيدٌ يأتِكَ يكُنْ كَذَا[6].

== الذي بعده. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٣.

(١) الكتاب ١/٤٥٨.

(٢) انظر الأصول ٢/١٧٢.

(٣) الكتاب ١/٤٥٨.

(٤) احتج سيبويه لذلك بقول حسان:

مَنْ يَعْمَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

فقد حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة إذ كان الجواب جملة. انظر الكتاب ١/٤٣٥، ثم انظر المقتضب ٢/٧٢.

(٥) الكتاب ١/٤٥٨، والبيت من الطويل وهو بتمامه:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهوَ آمِنٌ ... ومَنْ لاَ نُجِرهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا

والشاهد فيه تقديم الاسم (نحن) على الفعل (تؤمنه) بعد (مَنْ) الشرطية ضرورة، وارتفاع الاسم هنا بإضمار فعل يفسره المذكور لأن الشرط لايكون إلا بالفعل، انظر المقتضب ٢/٧٥، الإنصاف ٢/٦١٩، الضرورة للقزاز /١١٤، الخزانة ٣/٦٤٠، الهمع ٢/٥٩، الدرر ٢/٧٥، وقد أنشده الفارسي في المسائل البغداديات /٤٥٩، وشرحه بألفاظ قريبة مما كتب في التعليقة.

(٦) فسر أبو سعيد قول سيبويه: "ومثل الأول قول هشام..." بقوله: "يعنى بالأول: فَمَتى واغِلٌ، وَأَيْنَما الريحُ" انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٣، قال أبوعلي في ==

و(نحنُ) في البيْتِ يرتفعُ بِفِعْلٍ هذا الّذي ظهَر تفْسيْرُه، كما [٨٥/أ]أنَّ (زيْد) في قولِك: (إنْ زَيْدٌ يَأتِني) يرتَفِعُ على إضْمَارِ فِعْلٍ (يَأتني) تَفْسيرهُ، إلاّ أنّكَ لوْ أظهَرتَ في التَّمثيْل ما ارْتفعَ عليْه (زَيْدٌ) لقُلْتَ: (إنْكَ يأتني زَيْدٌ يَأتِني يَكُنْ كذا)، ولوْ ظَهَرَ مَا ارتَفَعَ عَلَيْه (نَحْنُ) في التَّمثيْل لاتَّصَلَ الضَّميْرُ فَلزمَك أنْ تقُولَ: (فَمَنْ يُؤمَنْ نُؤْمِنْهُ)، ولمْ يَجُزْ ألاّ يتَّصِلَ. ومثْلُ هذا قَوْلُه: أنْتَ فانْظُرْ(1).

أقولُ: إنَّ أحدَ القَوْلَيْنِ فيْه أنّ (أنْتَ) عَلى فِعْل مُضْمَر مُرْتَفِع (فانْظُرْ) تفْسيْرُهُ، ولوْ أظْهرتَ ما ارْتَفَع عَلَيهِ في التمثِيل لقُلْتَ: (انْظُرْ

= المسائل البغداديات /٤٥٩: "يريد: أن زيداً يرتفع بعد (إنْ) وأخواتها من الكلام الذي يجازى بها بفعل مضمر يفسره مابعده، كما ينصب كذلك. . ." .

(١) إشارة إلى بيت عدي بن زيد من الخفيف:

أرواحٌ مودّعٌ أم بُكورُ   أنْتَ فانْظُرْ لأيّ ذاك تَصيْرُ

والشاهد فيه: (أنت فانظر) ذكر أبو علي وجهين في (أنت) هنا، وذكر أبو سعيد فيه أربعة وجوه، مستنتجًا ثلاثة منها من كلام سيبويه نفسه، مضيفًا إليها وجهًا رابعًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق٢٣٣- ٢٣٤، وانظر النكت ١/٢٦٦- ٢٦٧.

وقد أنشد سيبويه هذا البيت منسوبًا لعدي بن زيد، انظر الكتاب وهامشه ١/٧٠، والبيت في ديوان الشاعر/٨٤ برواية: لك فاعلم لأي حال تصير" ولا شاهد فيه في هذه الرواية، وفي الشعر والشعراء ١/٢٣١: "لك فاعمدْ لأي حال تصير".

وقد أنشده الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب /٣٥٩، وبين الوجوه الجائزة في (أنت) مفصلة، انظر البيت في طبقات فحول الشعراء ١/١٤٠، شرح عيون سيبويه /٨٦، وأنشده ابن النحاس وقال: أراد: فانظر أنت فانظر. شرح أبيات سيبويه/٩٨، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٤- ٤١٥، النكت ١/٢٦٦، الخصائص ١/١٢٢، الرد على النحاة /٩٩ (البنا)، ١٠٦ (ضيف)، أمالي ابن الشجري ١/٨٩، الهمع ١/١١٠، ٢/١١١، الدرر ١/٧٩، اللسان (منن).

فَانْظُرْ) فاتَّصَلَ الضَّميرُ، لأنَّهُ مَوْضعٌ لاَ يَنْفَصِلُ فيْه، ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (أقَامَ زَيْدٌ قَامَ)، فإنْ وضَعْتَ مَوضعَ المُضْمَر مُظْهراً قُلْتَ: أنْتَ قُمْتَ، فإنْ أظْهَرْتَ الفعْلَ الّذي ارْتَفَع (أنْتَ) عَلَيْه تمْثيْلاً قلْتَ: أقُمْتَ قُمْتَ، فاتَّصَلَ الضَّميرُ بالفعْلِ، ولمْ يَجزْ أنْ يَنْفصلَ هُنَا، كذلك تقُولُ: (إنْ زَيْدٌ يأتني يَكُنْ كَذا) فإنْ وضعْتَ مَوضعَ المُظْهَر مُضْمَراً مُنْفَصلاً فَذكرْتَ الفعْلَ المُضْمَر الّذي يرتفعُ عَلَيْه المُضْمَر تمثيْلاً قلتَ: إنْ تأتني تأْتني يَكُنْ كذا، لأنَّهُ لاَ يَجُوزُ وقُوعُ الضَّميْر المُنْفَصِل عنْ حَاله.

***

هَذَا بابُ الحُرُوفِ الَّتي لاَ يليهَا بَعْدَهَا إلاَّ الفِعْلُ ولا تُغَيِّر الفِعْلَ عَنْ حَالِه[1]:

قال: ومِنْ ذلكَ[2] الحُروفُ أيْضًا (سَوْفَ يَفْعَلُ)، لأنَّهَا بِمَنْزِلَةِ السِّيْنِ وإنَّمَا دَخَلَت[3] هذه السِّيْنَ على الأَفْعَالِ، وإنَّما هي إثْباتٌ لقولِه: (لنْ يفْعَل) فأشْبَهَتهَا فِي أنْ لاَ يُفْصَلَ بيْنَهَا وبيْنَ الفعْلِ[4].

قال أبُو عَليّ: قدْ أُجْرِي الجَوابُ في غَيْرِ هذا الموضعِ مَجْرى السُّؤال، ألاَ تَرَى أنَّ (لاَ) فِي قوْلِكَ: (لارَجُلَ) مُشَبَّهٌ (بأنَّ) ولمْ يُفْصَل بيْنَهُ وبيْنَ مَا عَمِلَ فِيْه بالظَّرْفِ، كَمَا فُصِلَ بيْن (أنَّ) وما عَمِلَ فِيْه بالظَّرْف وإنْ لَمْ تبْنِ (لا) مَعَ ما[5] بَعْدهُ، نحو: لاغُلاَمَ رَجُلٍ عِنْدَكَ، لأنَّهُ جَوابٌ لشَيْءٍ لايُفْصَلُ بَيْنَهُ وبيْنَ مَا عَمِلَ فِيْهِ، وهُوَ: هلْ مِنْ غُلاَمٍ؟[6].

***

---

(١) الكتاب ١/٤٥٨.

(٢) في الكتاب ١/٤٥٩: «ومن تلك» ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٣) في المخطوطة: (دخل)، وما أثبته من الكتاب ومن شرح السيرافي للكتاب.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٥٩، مع شيء من الاختصار.

(٥) في المخطوطة: (معما).

(٦) شبه السيرافي منزلة السين وسوف من الفعل المستقبل بمنزلة الألف واللام من الاسم، فهما يقصران الفعل على الاستقبال ويخلصانه له كقصر الألف واللام الاسم المنكور على شيء بعينه، وكما أن السين وسوف نقيضان للنفي (لن) وإثبات له، ولما كان لايُفصل بين (لن) وبين ماتدخل عليه، فكذلك السين وسوف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٣.

هذا بابُ الحُرُوفِ الّتي يَجُوزُ أنْ تَليهَا بَعْدهَا الأسْمَاءُ، ويجُوزُ أنْ يَلِيهَا بَعْدَهَا الأفْعَالُ، وهِي لكِنْ وإنّما وكأنّما وإذْ[1].

قال أبُوعَلي: ذِكْرُه (إذْ) هَا هُنَا حُجّةٌ عَلَيْهِ في إجْرائِه إياهُ فِي بابِ الجَزَاءِ مجْرَى (إنّ وكأنّ) وما يختَصُّ الدُّخولَ عَلَى الاسْمِ[2].

قال: وسَألْتُ الخَلِيْلَ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ: انْتظِرْني كما آتيكَ [3]– الفصل.

قال أبُوعليّ: لَوْ لَمْ يَجْعَلْ (كَمَا) بِمَنْزِلَةِ (لَعَلّي) ولمْ يَجْعَلْ (ما) كافَّةً لَوجَبَ إذا وقَعَ بَعْدَهَا الفِعْلُ أنْ يُنْصَبَ [٨٥/ب] بإضمار (أنْ)، لأنّ (مَا) يدْخُلُ عَلى الأفْعَال، ألا تَرى أنّ اللاّمَ فِي قَوْلِكَ: جئْتُ لِتَقُومَ لما كانتْ عاملةً في الاسْمِ فَوقَعَ الفِعْلُ بَعْدها نصْبٌ، فأُضْمِرَ (أنْ) لِيكُونَ معَ الفِعْلِ في تأويْل اسْمٍ، وكذَلِكَ فعْلُ مَا كانَ لِيَفْعَل حتّى الجَارّة[4].

قال أبُوعليّ: ولَوْ نُصِب بَعْد (ربّما) الفِعلُ كما نُصِبَ بَعْدَ سائرِ حُرُوفِ الخفْضِ كانَ مُحَالاً، وذاكَ أنّ نَصْبهُ كان يكونُ على إضمار (أنْ)، كما كَانَ نَصْبُ الأفْعَالِ بَعْد سائرِ حُرُوف الجرِّ على إضْمارِ (أنْ)، ولَوْ

---

(١) الكتاب ١/٤٥٩.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٣، ٤٦١.

(٣) الكتاب ١/٤٥٩.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥، انظر هذه المسألة في المسائل الغداديات / ٢٩٠، قال الرماني: "قول العرب: (انظرني كما آتيك)، دخلت (ما) على كاف التشبيه، لتكفها عن العمل، ويصير الشبه في معنى الفعل، فكأنه قال: (ليكن منك إتيان كما يكون مني إتيان)" شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٥.

أضْمَر (أنْ) بَعْده لصَارَ الفعْلُ مَع (أنْ) المُضْمرةِ في مَوْضعِ جَرّ، ولتعرَّفَ، وإذَا تعرَّفَ الاسْمُ لمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ (رُبَّ)، لأنَّها لاَ تعْمَلُ إلاَّ في نكرةٍ فـ(مَا) في (رُبَّما) تكونُ الكافَّة، ولايجُوزُ أنْ تكُون كالّتي في قوْلِهِ «فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ»[1] لما بيّنا[2].

أنشد: كَمَا تُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شَوائِهْ[3].

في كِتابِ البَاهِلي[4] فيما حكاهُ أبُوبكرٍ، شيْبَانُ ابنهُ، أيْ قُلْتُ لَهُ

---

(١) سورة آل عمران، الآية/١٥٩.

(٢) أي أن (ما) في هذه الآية زائدة، وخفضت (رحمة) بالباء، وهناك وجه آخر ذكره النحاس، وهو أن تكون (ما) اسمًا نكرة خفضًا بالباء، و(رحمة) نعتًا لـ(ما). انظر إعراب القرآن ٤١٥/١، وانظر المسائل البغداديات / ٢٩١.

(٣) البيت من الرجز أنشده سيبويه وأنشد قبله:

قُلتُ لشَيْبَانَ ادْنُ من لقائه

ونسبهما لأبي النجم والشاهد في البيت في قوله: (كما تُغدّي)، جعل (كما) بمعنى (لعلّ) أو بمعنى (كي) عند بعض النحويين. انظر الكتاب ٤٦٠/١، وفيه: (كما تغدي الناس...)، ورواية السيرافي تتفق مع رواية الفارسي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٩٠، وقد نقل الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن يعقوب: (كيْما تُغَدِّي القَوْمَ...) ومثل ذلك في الإنصاف ٥٩١/٢، وفي معاني القرآن للأخفش ٥٠١/٢: (أنا نغدي .. القوم...) وفي مجالس ثعلب ١٢٧/١: (كما يُغَدِّي القوم...)، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٥، حيث قال: «هذا على معنى التشبيه ومعنى (لعل)، وذلك أنه كأنه قال: ليكن حرصًا عليه كحرصنا على أن نغدي القوم من شوائه، وفيه معنى (لعلنا نغدي القوم من شوائه، انظر أيضًا النكت ٧٦١/٢، الخزانة ٥٩١/٣، الهمع ٥٤/٢، الدرر ٧٠/٢.

(٤) الباهلي: اثنان: أحدهما: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي المعروف بغلام الأصمعي، وقد توفي سنة ٢٣١هـ، والثاني أبو العلاء (أو يعلى) محمد بن أبي زرعه، من أصحاب المازني، توفي سنة ٢٥٧هـ، ولم يتأكد لديّ أيهما عنى الفارسي. انظر ترجمتهما ==

اركَبْ فِي طَلَبِه كمَا تَصيدُه فتُغدِّي القَوْمَ بِهِ[1] مشْويًّا، يَصِفُ ظَلِيْمًا.

***

== في طبقات النحويين واللغويين / ١٨٠، ١١٠- على الترتيب -، وقد نقل السيوطي في بغية الوعاة / ١٣٠، ٤٢، عنه ذلك.

ولئن كان لأبي نصر كتبٌ في أبيات المعاني، واشتقاق الأسماء، وما يلحن فيه العامة، إلا أني أرجح أن يكون الباهلي الذي يشير إليه الفارسي هو: ابن أبي زرعه، فقد صنف نكتًا على كتاب سيبويه، وأثنى عليه أبوعلي الفارسي في القصريات بقوله: كان أبو يعلي أحذق من المبرد، وإنما قلَّ عنه لأنه عوجل.

(١) في المخطوطة: (من).

هذا بابُ مايُضافُ إلى الأفْعَال[1].

قال: وجَاز هذا في الأزْمِنةِ واطرَد فيْها، كما جاز لِلْفِعْل أنْ يكُونَ صِفَةً[2].

قال أبوعليّ: يقُولُ: جَاز إضافةُ أسْمَاء الزَّمانِ إلى الفِعْلِ وإنْ لمْ يكُنْ بابُ الفعْلِ أنْ يُضافَ إليْه، كمَا جَازَ أنْ يكُونَ صفَةً، وإنْ كانَ حدُّ الصِّفَةِ أنْ تكُونَ اسْمًا كضارِبٍ وحَسَنٍ وهَاشِميّ ومَا أشْبهَهُ فكمَا أجْرِيَ مَجْرى الاسْم في أنْ وُصِفَ بهِ، وكَذَلِك أجْرِي مجْراهُ فِي أنْ أضِيْفَ إليْه هذا النَّوعُ مَن الأسْمَاء[3].

قال: فلَمْ يُخْرجُوا الفِعْلَ مِنْ هذا كَمَا لَمْ يُخْرجُوا الأسْماءَ منْ ألِفِ الوَصْلِ، نَحْو ابْن، وإنَّما أصْلُهُ للْفعْلِ وتصْرِيْفه[4].

قال أبوعلي: يقُول: حُكْمُ الإضافَة أنْ تكُونَ إلى الاسْم، وحُكْمُ ألِفِ الوَصْلِ أنْ تكُونَ في الفِعْلِ، أدْخلَ ألِفُ الوَصْلِ في بَعْضِ الأسْمَاء كذلكَ أُضِيْفَ بَعْضُ الأسْمَاء إلى الفِعْلِ.

قال أبوعلي: مُذْ ومُنْذُ[5] على ضَرْبَيْنِ، يُسْتَعْمَلانِ مَرَّةً اسميْنِ، ومرَّةً حَرْفَيْنِ، مَنْ قال: مارَأيْتُه مَذْ يومَان، قالَ: جَعَلهُ اسمًا، وكَانَ موْضِعُه رَفْعًا بالابْتِداء، ومابَعْده خَبَرهُ، ومنْ جعَلهُ حَرْفًا قال: مُذْ يَوْمَيْنِ،

---

(1) الكتاب ١/ ٤٦٠، والعنوان هو: (هذا باب مايضاف إلى الأفعال من الأسماء).

(2) الكتاب ١/ ٤٦٠.

(3) يريد بالإضافة هنا مثل قولك: هذا يومُ يقومُ زيدٌ، وآتيك يومَ يقول ذاك. ومنه قوله عز وجل: «هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقهم».

(4) الكتاب ١/ ٤٦٠.

(5) يشير أبوعلي هنا إلى قول سيبويه: «ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك: مارأيته مُنْذُ كان عندي، ومنذ جاءني»، الكتاب ١/ ٤٦٠.

وكانَ مَوضِعُهُ معَ المخفُوضِ الّذي بَعْدَهُ نَصبًا، و (مُذْ) في قَوْلِكَ: مُذْ جَاءَني، ومذْ كانَ عِنْدي، لاتخْلُو مِنْ أنْ تكُونَ الّذي هُوَ حرفٌ، أو الّذي هُوَ اسمٌ، ولايجوزُ أنْ يكونَ حَرْفًا، لأنَّ حرْفَ الخَفْضِ لايَدْخُلَ على الفِعْلِ، لاتقُولُ: بقَامَ، ولا بيقُومُ، ووَجَدْنَا أسْمَاءَ الزَّمَانِ قد أضِيفَتْ إلى الفِعْلِ، فجعلْنَاهُ اسْم زَمانٍ مُضَافًا إلى [٨٦/أ] الفِعْلِ إذْ بطل أنْ يكُونَ حرْفًا، لامْتِنَاعِ إضَافَةِ حَرْفِ الجرِّ إلى الفِعْلِ(١).

قال: ومِنْهُ أيْضًا آيَةَ، قال:

بآيةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا . . .(٢).

قال أبُو العَبّاس: إضافةُ (آية) إلى الفِعْل لاتطَّرِدُ، وإنَّما جَاءَ في قوْلِه (بآيَةَ تُقْدِمُونَ)، فأمَّا البَيْتُ الثَّانِي(٣) فَهي فِيْه مُضافَةٌ إلى المصْدرِ، كأنَّهُ قَالَ: بآيةِ حُبِّكُم الطَّعَام، جعل (ما) معَ الفِعْل بتأويْل المصْدَرِ.

---

(١) عرض أبوعلي هذه المسألة في الإيضاح العضدي/٢٦١- ٢٦٢ بما يقرب من هذا.

(٢) وهذا صدر بيت من الوافر، أنشده سيبويه دون نسبة، والبيت هو:

بآيةِ تُقْدِمُوْنَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأنَّ على سَنَابِكِها مُدَامَا

حيث أضاف (آية) إلى الفعل (تقدمون) على تأويل المصدر، أي بآية إقدامكم الخيل، وجاز هذا في (آية) لأنها من أسماء الأفعال، وهي بمعنى علامة. انظر الكتاب وهامشه ٤٦٠/١، كما أنشده المبرد في الكامل ٤٠٨/٣ دون نسبة، كذا في التنبيهات/٣٠٩، وفيه: «بآية يقدمون الخيل زوراً ...» وذكر شطراً آخر بقافية مختلفة، انظر البيت أيضًا في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٦، المفصل/٩٨، شرح المفصل ١٨/٣، الخزانة ٣٥/٣، الهمع ٥١/٢، الدرر ٦٢/٢.

(٣) إشارة إلى قول يزيد بن عمرو بن الصعق من الوافر أيضًا:

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيْمًا بآيةِ ما تُحِبُّونَ الطعاما

انظر الكتاب ٤٦٠/١، وروى المبرد صدره: (ألا أبلغ لديك بني تميم..)

انظر الكامل ١٧١/١، وبمثل هذه الرواية جاء البيت في الشعر والشعراء ٦٤٠/٢، انظر التنبيهات /٣٠٩، المفصل /٩٨، شرح السيرافي للكتاب ، جـ ٤ ، ق ٢٦ ، ==

قال: ولايَجوزُ هذا في الأزْمَنَةِ حَتَّى تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ إذْ[1].

قال أبوعلي: لايجُوزُ هذا أيْ لايَجُوزُ إضافةُ اسْمِ الزَّمَانِ إلى الجُمْلَةِ المركَّبَةِ من المُبْتَدأ وخَبَرِه حَتَّى تكُونَ بِمَنْزِلَة (إذْ) في المُضيِّ، فأمَّا المُسْتَقْبلُ مِنَ الأزْمِنَةِ فلاَ يَجوزُ إضافتُه إلاَّ إلى الفعْل، كما أنَّ (إذَا) لاتُضَافُ إلاَّ إلى الفِعْلِ.

***

هذا بابُ إنَّ [و] أنَّ[2].

قال: ونظير[3] ذلك في أنَّه ومَا عَمِلَ فِيْه بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ واحدٍ، كقولِكَ: رأيت الضَّارِبَ أبَاهُ زَيْدٌ[4].

قال أبو عَليّ: التَّوفيقُ بيْنَ (الضَّارِب أبَاهُ زَيْدٌ) وبيْنَ (بَلَغَني أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ) أنَّهُمَا اسْمَانِ في صِلَة كُلّ واحدٍ منْهُمَا مَنْصُوبٌ ومَرْفُوعٌ[5].

= شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٦، ١٦٨، شرح المفصل ١٨/٣، الهمع ٥١/٢، الدرر ٦٣/٢، الخزانة ١٣٨/٣.

(١) الكتاب ٤٦١/١.

(٢) الكتاب ٤٦١/١.

(٣) في المخطوطة: (ويطرّد) وما أثبته من الكتاب، وشرح السيرافي للكتاب.

(٤) الكتاب ٤٦١/١.

(٥) قال أبوسعيد: "(إنّ) وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم في مذهب المصدر، كما تكون (أنْ) المخففة ومابعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر... فقولك: بلغني أنّك منطلق، كأنك قلت: بلغني انطلاقُك...". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٢٨، وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٦٩- ١٧٠.

هذا بابٌ مِنْ أبْوابِ أنَّ

تقولُ: ظَنَنْتُ أنَّهُ مُنْطَلِق(١).

قال أبُوعَليّ: (أنَّهُ) بَعْدَ ظَنَنْتُ لاَ يكُونُ إلا مَفْتُوحًا، وفيْه قَولاَن:

إنْ شئْتَ قلْتَ: إنَّ الخَبَر مُضمرٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: ظَنَنْتُ انْطلاقَكَ واقعًا أوْ كَائنًا ومَا أشْبَهَهُ، فأضْمرتهُ.

وإنْ شئْتَ قُلْتَ: إنَّ (مُنْطَلقا) ومَا أشْبَهُهُ مِمَّا يكُونُ خَبراً لإنَّ سَدَّ مَسَدَّ خَبَر ظَنَنْتُ لأنَّهُ فِي المَعْنى مُبْتَدأ وخَبَر كَما يَدْخُلُ عَلَيْه ظَنَنْتُ(٢).

قال: وتقُولُ: لَوْلاَ أنَّهُ مُنْطَلِقٌ لَفَعَلْتُ، فأنَّ مَبْنيَّةٌ على (لوْلاَ)، كما تُبْنى عليْها الأسْماءُ، وتقُولُ: لوْ أنه ذاهِبٌ لكانَ(٣) خيْراً [له]، (فأنَّ) مبْنِيَّةٌ على (لوْ)، كما كانَتْ مَبْنيَّة على (لوْلاَ)(٤).

---

(١) الكتاب ١/٤٦١.

(٢) يقول الرماني: "لايجوز أن يبدأ (أنَّ) بالفتح من غير كلام قبلها، لأن هذا الموقع، هو أخص المواقع (بإنَّ) المكسورة، فحميت منه المفتوحة للفرق بين المواقع لهذين الحرفين. وقسمة المواقع على أربعة أوجه: موقع (إنَّ) خاصة، وموق (أنَّ) خاصة، وموقع مشترك، وموقع لايصلح فيه واحد منهما.

فموقع (إنَّ) خاصة هو موقع الابتداء الذي لايكون قبله عامل لفظي ولا شبه العامل اللفظي.

وموقع (أنَّ) خاصة هو الموقع الذي فيه عامل لفظي أو شبه العامل اللفظي.

والموقع المشترك هو الذي يصلح فيه كل واحد منهما على وجهين مختلفين تقتضيه أصولهما.

والموقع الذي لايصلح فيه واحد منهما هو ماخرج عن ذلك كقولك: (ضربتُ ضربًا)، ولايجوز ها هنا (ضربتُ أني ضربتُ) ولا (ضربتُ إني ضربتُ)...". شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٧٢.

(٣) في المخطوطة: (ذَهَبَ)، وما أثبته من الكتاب، وشرح السيرافي للكتاب.

(٤) الكتاب ١/٤٦١، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

قال أَبُوعليّ: سَأَلْتُه[1] عَنْ وقُوعِ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) فقُلْتُ: كَيْفَ جَازَ وقوعُها بَعْدَها وهي في تأويْل اسْم (ولَوْ) إنَّما تليْها الأفْعَال؟. [قال:][2] ذا على قَوْلِنَا لا دَخَل عَلَيْه، لأنِّي أَقُولُ: إنَّ المَوْضِعَ الّذِي تَقَعُ فِيْه (إنّ) المكْسورَةُ، [هو][3] الموْضِعُ الّذي يجُوزُ أَنْ تُبْتَدأَ فِيْه بالمُبْتَدأ والفِعْل، ويتعاقَبان عليْه، وإنَّ الموْضِعَ الّذِي تَقَعُ فيه (أَنَّ) المفْتُوحَة هُوَ المَوضِعُ الّذي يقَعُ فِيْه أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، فإذا كان الموضِعُ يَقَعُ فِيْه الاسْمُ وقَعَت المفْتُوحَةُ، (فلوْ) إنَّما يَقَعُ بَعْدَهَا الفِعْل دُونَ الاسْم، فكذلِكَ وقَعَتْ بَعْدَهَا المفْتُوحَةُ.

فإنْ قِيْلَ: قَدْ وقَعَ الاسْمُ بَعْدَها في قَوْلِه تَعالى «**قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**»[4]، وفي المثَل «لوْ ذاتُ سِوارٍ لطَمتْنِي»[5] فإنَّ ذَا مُرْتفِعٌ بالفِعْلِ [٨٦/ب] لاَ بالابْتداء، كَما أنَّ الاسْم الّذي يَقَعُ بَعْدَ (إذْ) الّتي هِي ظَرْفٌ مِن الزَّمانِ مُرْتفعٌ بِالفِعْلِ.

قال: ومَذْهب سِيبويه أنَّ (أنْ) وقَعَتْ بَعْد لوْ[6] في مَوْضِعِ فِعْل كَما أنَّ (تَسْلَمُ) وقعَ مَوْقِعَ الاسْم فِي (بِذي تسلم)[7].

---

(١) يقصد أنه سأل أستاذه ابن السراج.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى، وقد أثبتها أبو علي في السياق المشابه بعد هذا.

(٤) سورة الإسراء، الآية/ ١٠٠.

(٥) أي (لو لطمتني ذاتُ سوار)، لأن (لو) طالبة للفعل داخلة عليه. انظر المثل في مجمع الأمثال ٨١/٣، المستقصى ٢٩٧/٢، حيث قال: يضرب لكريم يظلمه دنيٌّ فلا يقدر على احتمال ظلمه، جمهرة الأمثال ١٩٣/٢، انظر المقتضب ٧٧/٣، الأصول ٢٦٩/١.

(٦) في المخطوطة: (أو)، انظر الكتاب ٤٦٢/١.

(٧) يقول أبوسعيد: "شبَّه سيبويه (أنَّ) بعد (لو) وهي في تقدير اسم ولايستعملون الاسم ==

قال: وقَالَ أبُو العبَّاس: وُقُوعُها بَعْدَهَا على ضَرْبَيْن:

أحدُهُما: أنَّ (أنَّ) مَع مابَعْدَهُ بتأويْلِ المَصْدرِ، والمصْدَرُ يَقُومُ مَقَام الفِعْل ويَعْمَلُ عمله.

والوجْه الآخر: أنَّ (لوْ) يقعُ بَعْدَهَا الاسْمُ على تقْدير تقْدِيْم الفِعْل الّذي بَعْدها، وذلك مِثْلُ «**لوْ أنْتُمْ تَمْلِكُون**»[1] ولَوْ غيْرُكُمْ علَّق الأمِيرُ بحبْلِه.

فيكُونُ على هذا التَّقْدير: لوْ أنَّكَ جئْتَ، لوْ وَقَع مَجِيْئُكَ[2].

قال: وسألْتُهُ عَنْ قَوْل العَرَب: مَا رأيْتُهُ مُذْ أنَّ اللّهَ خَلَقني.

فقال: (أنّ) في مَوْضِع اسْمٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: مُذْ ذاكَ[3].

قال أبُو عليّ: لايخْلُو (مُذْ) مِنْ أنْ يكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، أوْ مُبْتَدأ، فإنْ كانَ حَرْفَ جَرٍّ انْفَتحَ (أنَّ). لأنّهُ في مَوْضِعِ اسْمٍ، وإن كانَ مُبْتَدأً انْفَتحَ أيْضًا، لأنَّ (أنَّ) في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتدأ[4].

قال أبوبكر: و(مُذْ) هاهُنَا حَرْفٌ، كأنَّهُ قَالَ: مُذْ خَلَقَ اللّه عزَّ وجَلَّ

== بعدها، بوقوع (تَسْلَم) بعد (ذي تسلم) في موضع اسم، ولايستعملون الاسم بعد (ذي) في هذا الموضع، وهذا عنده بمنزلة مالا يقاس عليه". شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٠.

قال الرماني: "قولهم (بذي تَسْلَم) ولا يقولون: (بذي سلامتك) للاستغناء بما جرى كالمثل" شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٧٤.

(١) سورة الإسراء، الآية/١٠٠.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٤٠، ٣/٧٦، وانظر الأصول ٢/٢١٠.

(٣) الكتاب ١/٤٠٠.

(٤) قال أبو سعيد: "وقوله: (مُذْ أنَّ الله خلقني) في (أنّ) وجهان: يجوز أن يكون رفعًا، ويجوز أن يكون خفضًا، فإذا كانت رفعًا فهي خبر مبتدأ، تقديره: (ما رأيته مذ وقتِ خلق اللهِ إيّاي) كما تقول: (مارأيته مُذْ يومُ الجمعة)، وتجعل (مُذْ) بمنزلة المبتدأ، وتتأول مدة ذلك وقت خلقِ الله لي..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٠.

إيّايَ[1].

قال: وتقُولُ: أمَا إنَّهُ ذَاهِبٌ، وأمَا أنَّهُ مُنْطلقٌ[2].

قال أبوعلي: (حَقًّا) بِمنْزِلَةِ (عَلِمْتُ)، لأنَّ (حَقًّا)، دالٌّ على فعْلٍ، كَما أنَّ (عَلِمْتُ) فعلٌ، فقولُكَ: (حَقًّا إنَّك ذَاهِبٌ) بمنْزِلةِ (عَلِمْتُ أنَّكَ ذَاهِبٌ) إلاَّ أنَّ (أنَّ) بَعْدَ (حَقًّا) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بالفِعْلِ الَّذي نَصَبَ حَقًّا، فتَمْثِيلُهُ: أحُقُّ انْطِلاقَكَ حَقًّا، وكَوْنُ مَوْضِعِهِ بَعْدَ (علمْتُ) نصْبًا جَلِيٌّ بيِّنٌ[3].

قال: وتقُولُ: رأَيْتُهُ شَابًّا، وإنَّه يومَئذٍ يفْخَرُ، كأنَّكَ قُلْتَ: رأيْتُهُ شَابًّا وهذه حالُه[4].

قالَ أبُو العبّاس: إنْ شئْتَ فتحْتَ (أنَّ)، كأنَّكَ قُلْتَ: عَهْدِي بهِ شابًّا وبِفخْرِه، ويجُوز على بُعْدٍ[5].

قال: وسألْتُه عَنْ قولِه تَعَالى «**ومَا يُشْعِرُكُمْ إنَّها إذا جاءَتْ لايُؤْمِنُونَ**»[6].

---

(1) انظر مغني اللبيب/١/٤٤١- ٤٤٢.

(2) الكتاب ١/٤٦٢.

(3) قوله: (حقًّا) في مطلع التعليق إشارة إلى مانقله سيبويه عن الخليل من قوله: "إذا قال: أما أنَّه منطلق فإنه يجعله كقولك: حقًّا أنَّه منطلقٌ". الكتاب ١/٤٦٢، و (حقًّا) في مذهب الظرف، و(أنَّه منطلق) في موضع اسم مبتدأ، كأنه قال في حقٍّ انطلاقه، كما قال: أحقًّا أنَّ أخطلكم هجاني.... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٠.

(4) الكتاب ١/٤٦٢ وفيه: "..... وإنَّه يفخرُ يومئذ..." ورواية السيرافي تطابق ماجاء عند الفارسي، كما أن رواية الرماني كذلك بتقديم (يومئذ) على (يفخر)، وانظر الأصول ١/٢٦٥.

(5) كسر الهمزة (إنَّه) على واو الحال، وإن حملت على أنها العاطفة فتحت.

(6) سورة الأنعام، الآية/١٠٩.

قال أبوعلي: قُلْتُ لهُ: كَيْفَ كانَ يكونُ عُذْراً لهُم، فقال: لوْ قال لكَ قائلٌ في رَجُلٍ يقرأ شيْئًا: إنَّهُ لايَفْهَمُ مايقرأ فقُلْت: مايُدْرِيْكَ أنَّه لاَ يَفْهَمُ، لَكَانَ ذَلكَ عُذْراً للْقارِيء، أي أنَّهُ يَفْهَمُ، وكذلك قولُهُ تعالى «ومايُشْعِرُكُمْ أنَّها» مفْتُوحًا، لكان التَّقْدِيرُ: (مايُدْرِيْكُمْ أنَّهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ إذا جَاءَتْ) أي لوْ جَاءَتْ لآمَنُوا، فكذَلكَ على هذا تقْدِيرُ (ألاَ إنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بالآيَاتِ لوْ جَاءَتْهُمْ)، وليْسَ مَعْنى الآيةِ عَلى هَذَا.

قال أبوعلي: إنَّما يُخْبِرُ تعالى أنَّهُمْ لَوْ جَاءَتْهُم هذه الآيَاتُ لمْ يُؤمِنُوا إيْمانَ اخْتِيارٍ كما يُخْبِرُ في قولهِ عزَّ وجلَّ «**وَلَوْ أنَّنا نزَّلْنَا إِلَيْهِمْ الملائكَةَ وكَلَّمَهُمُ الموْتَى**»[1]، أنَّهُمْ لايُؤْمِنُونَ. جميْعُ هذهِ الآيَاتِ إيْمانُ اخْتِيارٍ [٨٧/أ].

قال أبُوبكر: القولُ عنْدي في (مَا) أنَّه الَّذي للاسْتِفْهَام، أيْ: أيُّ شَيْءٍ يُشْعِرُكُمْ ليَكُونَ ضَمِيْرُهُ فاعلَ (يُشْعِرُكُمْ)[2].

قال: وأهْلُ المدِيْنَةِ يقُولُونَ أنَّها...[3] الفصل.

---

(١) سورة الأنعام، الآية/ ١١١، وتمام الآية ليس كما توهم أبوعلي ولكن الله تعالى يقول: "ولو أننا نزّلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ماكانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله".

(٢) قرأ سيبويه: "ومايشعركم إنّها" بكسر الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو وغيره. انظر السبعة في القراءات/ ٢٦٥، وعلل سيبويه وجهي القراءة في هذا الحرف. انظر الكتاب ١/ ٤٦٢-٤٦٣. قال أبو سعيد: "من كسرها فقد تمّ الكلام بقوله: (ومايشعركم)، ثم أخبر الله تعالى عنهم أنهم لايؤمنون، ومن فتحها فقد تمّ الكلام أيضًا عند قوله: (ومايشعركم) ثم استأنف الكلام، فأبهم أمرهم، فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره، فقال: (أنّها) على معنى لعلها، وهذا قول النحويين (الخليل والكسائي والفراء)، وهو كلام العرب". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤٦٣.

قال أبُوبكْرٍ: مَنْ فَتَح (أنَّ) فعلى ماقال الخليْلُ مِنْ أنَّه بمعْنَى لَعَلّي[1].

قال: وإنَّما وقع أنَّك عِنْدي بمَعْنى لعلَّكَ لأنَّ الحَال كانتْ حَالَ تَسرُّعٍ وكانوا هُمْ أوْجَبُوا تَرجِّيًا، وذلكَ أنهُمْ إذا قالوا: ائْتِ السُّوق أنَّكَ تشْتري لي شيْئًا، كأنَّهُمْ أوجبُوا الشّيْءَ في اللّفْظِ، وحَقَّقُوهَا أمَلاً، والموْضِعُ مَوْضِعُ ترجٍّ، لأنَّهُ لايَدْري أيَكُونُ ذَلك أمْ لاَ[2].

قال: واعْلَمْ أنَّهُ ليْسَ يَحْسُنُ لأنَّ[3] أنْ تلِي إنَّ ولا أنْ، كما قبُحَ ابْتداؤُكَ الثَّقيْلَةَ المفْتُوحَةَ، وحسُنَ ابْتداؤُكَ الخفيْفَةَ، لأنَّ الخفيْفَةَ لاتَزُولُ عنِ الأسْمَاءِ {والثَّقيلةُ تزُولُ، فتُبْتَدأُ[4]، ومعْناها مكْسُورَةً ومفْتُوحَةً سَوَاءٌ}، ألا تَرى أنَّكَ لاتَقُولُ إنَّ إنَّك ذَاهِبٌ فِي الكتاب[5].

قال أبُوبكْرٍ: قالَ أبُو العبَّاس: يعْني أنَّها لاتزُولَ عن الاسميّة لأنَّها مَعَ مابَعْدَها بِمنْزِلَةِ المصْدَر، قدْ تزُولُ عَنِ الاسْمِيَّة، فتُبْتَدأُ وتُكْسَرُ والمعْنى واحِدٌ في أنَّها للتأكِيْد[6].

وقالَ عنْ أبي العَبَّاس أيْضًا: إنَّما لمْ يَلِ (إنّ) المكْسُورةَ (أنَّ) المفْتُوحَةُ، ولمْ يجْتمِعا في مَوْضِعٍ واحِدٍ، لأنَّهُمَا جَميْعًا للتأكِيْد، فلمْ يجْتمِعا، كما لمْ يجْتَمِعِ تأنِيثانِ واسْتِفْهامَانِ ونحْو ذَلك، ونظِيْرُ (أنّ وإنّ)

---

(١) انظر الأصول ١/٢٧١.

(٢) انظر الأصول ١/٢٧١.

(٣) في الكتاب ١/٤٦٣: "... ليس بِحَسنٍ أنْ..." ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة.

(٤) في المخطوطة: (فهذا) ولا معنى لذلك، وما أثبته منقول من شرح السيرافي للكتاب.

(٥) الكتاب ١/٤٦٣ ومابين المعقوفتين لم تظهر في طبعة الكتاب، وظهرت عند أبي سعيد.

(٦) انظر المقتضب، ٢/٣٤٣.

في أنَّهُمَا لمْ يَجْتمعَا معًا لاتِّفاقِهِما في المعْنى (اللاّمُ) وإنّ في قولِكَ: إنَّ زيْداً لَمُنْطلِقٌ، لمّا اتَّفقا في المعْنى لمْ يَجْتمعا في قوْلِكَ مَعًا، فإنْ فصَلْتَ بينَهُمَا جَازَ اجْتِماعُهما، وأنْ يقعَ اللاّمُ في الاسْمِ العامِلِ فيْهِ (إنَّ)، كقوله: «**وإنَّ لنَا للآخِرَةَ والأُولَى**»[1] فكذلك يجُوزُ في (أنّ) أنْ يكُونَ اسْمُها (أنّ) في مِثلِ قوْلِكَ: إنّ لَكَ أنَّك لا تُؤْذي[2]، قال تعالى «**وأنّكَ لاتظْمَأُ فِيْهَا**»[3] بعد قوله «**إنَّ لَكَ ألاَّ تَجُوعَ فِيْها ولاَ تَعْرَى**»[4].

هذا بابٌ آخرُ مِنْهُ[5].

قال في قوْلِه تَعَالى «**ذلِكُمْ وأنَّ اللهَ مُوْهِنٌ**»[6] الباب[7].

قال أبُوعَليّ: لايَجُوزُ أنْ يَكُونَ قَولُه «ومنْ عاقَبَ»[8] محْمُولاً على قوْلِه «ذلك»[8] كما جاز أنْ يكُونَ قولُهُ «وأنَّ لِلكافِرين»[9] محْمُولاً

---

(١) سورة الليل، الآية/١٣.

(٢) في المخطوطة: (لكَ لك لا تؤذي) وما أثبته من الكتاب ١/٤٦٣.

(٣) سورة طه، الآية/١١٩.

(٤) سورة طه، الآية/١١٨.

(٥) الكتاب ١/٤٦٣.

(٦) سورة الأنفال، الآية/١٨.

(٧) قرأ سيبويه (مُوهِنٌ) ساكنة الواو منونة، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبوبكر عن عاصم. انظر كتاب السبعة/٣٠٥.

(٨) إشارة إلى قوله تعالى: "ذلك ومن عاقب بمثل ماعوقب به ثم بُغي عليه لينصرنه الله إن الله لعفو غفور" سورة الحج، الآية/٦٠.

(٩) من قوله تعالى: "ذلك فذوقوه وأنّ للكافرين عذاب النار" سورة الأنفال، الآية/١٤. انظر توجيه أبي سعيد لهذه الآيات في شرحه للكتاب، جـ٤، ق٣٢.

عَلى (ذلكُمْ)، لأنَّ قَوْلَهُ "ومنْ عَاقَبَ" مُبْتدأٌ لهُ خَبَرٌ، وخَبَرُهُ: "لَيَنْصُرَنَّهُ اللّهُ" فَوُقُوعُ المُبْتدأ في هذا الموْضِعِ وخبَرُهُ يَدُلُّ على جَوازِ وقُوْعِهِ بَعْدَ (ذَلكَ) مُنْقَطِعًا مِنْ قَوْلِهِ "ذلك".

قال: هذا أيْضًا يقوي ابتداء (إنّ) في الأوّل[1].

أي قولُه: وإني على جاري لذُو حَدَبٍ...[2].

يُقَوّي ابتداء (إنّ) في قوله تعالى «**ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وأَنَّ لِلْكافِرِينَ**»[3].

***

(١) الكتاب ١/٤٦٤.

(٢) من صدر بيت من البسيط أنشده سيبويه مع بيتين قبله ونسبها للأحوص والبيت هو:

ذَاكَ وإنّي على جَارِي لذُو حَدَبٍ   أحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنى عَلى الجَار

والشاهد فيه كسر همزة (إنّ) لدخول لام التأكيد في (لذو حدب)، ولو لم تدخل اللام لفتحت الهمزة حملاً على ماقبلها. انظر الكتاب ١/٤٦٣- ٤٦٤، وأنشد السيرافي الأبيات وذكر توجيه إعرابها، فقال عن بيت الشاهد: "ذاك أني: ذاك أمري، وكسر (إني) بعدها، فعطف جملة على جملة..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس/٣٠١، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٧٥، النكت ٢/٧٦٨، الخزانة ٤/٣٠٤- ٣٠٥، انظر ديوان الأحوص/١٣٣.

(٣) سورة الأنفال، الآية/١٤.

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أبْوابِ أنَّ [٨٧/ب][1].

قال: ونظيرها، يعني ونظير «**وأنَّ** [**هذه**][2] **أمتكمْ أمّةً واحِدةً وأنَا ربُّكُمْ فاتقون**»[3] «**لإيْلافِ قُرَيْشٍ**»[4] لأنه إنّما هُوَ لِذَلكَ «**فَلْيعبُدوا**»[5]، فإنْ حذفت اللاّم مِنْ (أنْ) فهُو نصْبٌ، كما أنّكَ لوْ حذفْتَ اللاّم مِن (لإيْلاف) كَانَ نصبًا، هذا قولُ الخَليْلِ[6].

قال أبوعليٍّ: قَرأْتُ عَلى أبي بَكْرٍ عَنْ أبي العبّاسِ، قَالَ أبُو الحَسنِ: المعْنى "فعجلهم كعصْفٍ مأكُولٍ لايْلاف قُرَيْشٍ" قال أبو العبّاس: وليْس المعْنى كذلك إنّما فعَل هذا بِهْم لِكُفرِهِمْ، والقولُ في هذا مَاذكرهُ سِيبويه عن الخَليْلِ.

أي لِهذا فَلْيَعْبُدُوا، أي مِنْ أجْلِه[7].

---

(١) الكتاب ١/٤٦٤.

(٢) قوله: (هذه) سقطت سهواً من الناسخ.

(٣) سورة المؤمنون، الآية/٥٢، واللفظ في سورة الأنبياء، الآية/٩٢، من غير واو في أول الآية، وفي آخرها "فاعبدون"، وقد جاءت الكلمة الأخيرة هذه في التعليقة، لكن يبدو أن الناسخ عول على حفظه فأثبتها، ولما كان أبو علي يعلق على ماجاء عند سيبويه، فقد أصلحتها بما جاء في الكتاب، وانظر الأصول ١/٢٧١- ٢٧٢، شرح عيون سيبويه /١٨٨.

(٤) سورة قريش، الآية/١.

(٥) "فليعبدوا ربَّ هذا البيت" سورة قريش، الآية/٣.

(٦) الكتاب ١/٤٦٤.

(٧) قال أبو سعيد: "اللام في (لإيلاف قريش) في صلة (فليعبدوا)، ومثله: "فدعا ربّه أني مغلوب"، و"أني لكم نذيرٌ مبين"، إنما أراد (بأني مغلوب)، و(بأني لكم نذير مبين)..". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٣. قال أبوبكر الأنباري: "قال قوم: اللام في (إيلاف) صلة لقوله: "ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل"، وذلك أنه ذكّر أهل مكة ==

قال أبوعلي: تحتملُ الآيةُ قَوْلَ أبي الحَسَن أيْضًا، على أنْ يكُونَ المعْنى: فَعَلَ ذلك بهمْ لتأْتَلفَ قُرَيْش[1]، فيكُونُ مَا فَعَلَ بِهِمْ مِنْ إرْسَالِ الحجارةِ مُجَازَاةً لِكُفْرِهِمْ، وقَوْلُهُ: «لإيْلافِ قُرَيْشٍ» إخْبار بِما يصيْرُ إليْه عَاقبةُ الأمْرِ، كقوْلِهِ عزّ وجَلّ «**فالْتقطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ليَكُونَ لهُمْ عدُوا وحَزَنًا**»[2]، وكقوله «**إنّما نُمْلِي لهُمْ ليَزْدادُوا إثْمًا**»[3] كُلُّ هذا إخْبارٌ بِما صَارَ إليْه عَاقِبَةُ الأمْرِ لأنَّهُمْ لمْ يلْتقطُوهُ ليكُونَ لَهمْ عدُوا، ولا أمْلي لهُمْ ليزْدادُوا إثْمًا، إنّما خلَقَهُم لِلطّاعةِ، كما قالَ «**ومَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنْسَ إلاّ لِيعْبُدونَ**»[4].

وقال أبُوعليّ: إنْ حذَفْتَ اللاّمَ مِنْ "لإيْلاف قُرَيْشٍ" لاتنصب على أنّهُ مصْدرٌ مفْعُولٌ لَهُ، كأنّكَ قُلْتَ: لِيَعْبُدُوا إيْلافَ قُرَيْشٍ، أي لإيْلافِهِمْ.

قال: وإذا كـانَ الفِعْلُ أو غيْرُه مُوْصـلاً إليْه بِاللاّم جَاز تقْديمُه

= نعمه عليهم في إنجائه أيّاهم من أهل الحبشة، وإهلاك الحبشة، ثم قال: "لإيلاف قريش"، أي ذلك نعمته عليهم في رحلة الشتاء والصيف، أي نعمة إلى نعمة، ونعمة لنعمة.

وقال قوم: اللام صلة لقوله: "فجعلهم كعصفٍ مأكول" أي جعلهم كذلك لتأتلف قريش، فعلى هذا المذهب الأول والثاني لايحسن الوقف على قوله: "فجعلهم كعصف مأكول" لأن أول (لإيلاف) متعلق أول سورة الفيل وآخرها.

وقال قوم: اللام صلة لفعل مضمر، كأنه قال: أعجب يا محمد لنِعَم اللّه على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف..." إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٨٥- ٩٨٦، وقد أخذ هذا من معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٣.

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٧٤٣.

(٢) سورة القصص، الآية /٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية/١٧٨.

(٤) سورة الذاريات، الآية/ ٥٦.

وتأخيرُه[1].

قال أبوعلي: في أولاء[2] وغيْرِه نظرٌ.

***

هذا بابُ إنّمَا[3]

اعلم أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تقَعُ (أنَّ) فيْهِ تقع (أنّما)[4].

قال: ولاتكُونُ هي عَامِلةً فيْما بَعْدها[5]، يعني (إنّما) كأنَّ لايَكُونُ (الّذِي) عاملاً فِيما بعْدهُ[6].

قال أبوعلي: إنّ (مَا) هذه الكافّةُ، لأنّها لَمّا دخَلتْ كفّتْها عن العَمَلِ وتركتْها تُوصَلُ كما كانتْ تُوصَلُ قبْلَ دُخُولِها، أنشدَ:

أبْلغ الحارِثَ بْنَ ظَالِمَ . . . . .

أنّمَا تقْتُلُ . . .[7] . . .

---

(1) الكتاب ١/٤٦٥.

(2) في المخطوطة: (أوليا).

(3) في الكتاب ١/٤٦٥: "هذا باب إنّما وأنّما".

(4) الكتاب ١/٤٦٥.

(5) الكتاب ١/٤٦٥.

(6) مداخلة الفارسي في نص الكتاب تكاد تذهب بالمعنى هنا، وقول سيبويه واضح وهو: "كل موضع تقع فيه (أنّ) تقع فيه (أنّما)، وما ابتديء بعدها صلة لها، كما أنّ الذي ابتديء بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لايكون (الذي) عاملاً فيما بعده". الكتاب ١/٤٦٥.

(7) هذان مطلعا بيتين من الخفيف أنشدهما سيبويه منسوبين لعمرو بن الإطنابة وهما:

أبْلِغ الحارِث بْن ظالِم المُو ... عدَ، والنّاذِرَ النُّذُورَ عَلَيّا

أنّمَا تقْتُلُ النّيَامَ ولا تَقْـ ... تُلُ يقْظَانَ ذا سِلاحٍ كمِيّا ==

قال: وإنْ شئْتَ قُلْتُ: إنَّما[1].

قال أبوعلي: إذا ابْتدأ فكسر "إنَّما تقْتُلُ" جعَلَ الإبْلاغَ قوْلاً كأنّهُ قالَ: قُلْ لهُ إنّما تقْتُل، وإذا فتَحَهُ لمْ يَجْعلهُ بمعْنى القَوْلِ ولكنْ جَعَلهُ مفْعُولاً، كأنّهُ قالَ: أبْلغْهُ ذَاكَ[2].

قال: واعْلمْ أنّ الموضِع الّذي لايجُوزُ أنْ يكُونَ فِيْه (إنّ) إلاّ مُبْتدأةً لايكُونُ فيْه (إنَّما) إلاّ مُبْتَدَأةً مثْلَ قَوْلكَ: وجَدْتُكَ إنّما أنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى، لأنّكَ لَوْ قُلْتَ: وَجَدْتُكَ أنَّكَ صاحِبُ كُلِّ خَنىً لمْ يَجُزْ[3].

== ففتح همزة (أنّما) حملاً على (أبلغ) وجريها مجرى (أنّ)، لأن (ما) فيها صلة فلا تغيرها من جواز الفتح والكسر فيها. الكتاب وهامشه ١/٤٦٥، الأصول ١/٢٧٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٣٠٢، ولئن مزج الفارسي تعليقاته هنا بأقوال سيبويه بعد إنشاد البيتين فإنه قد أنشدهما في المسائل المنثورة /١٧٩، وقال عن موضع الشاهد: "الفتح أولى، لأنه أراد: بلّغه ذلك عن حاله، أي بلغه قتله النيام، والكسر يجوز، وإن كان الفتح أولى، ووجه تجويزه أنه يحكي الكلام، كأنه قال: قل: إنما تقتل النيام" انظر البيتين في النكت ٢/٧٧١، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٣، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٧٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٩١، شرح المفصل ٨/٥٦، وقد قص ابن قتيبة خبر إنشاد هذين البيتين والأبيات الأخرى معهما، فالتمس ذلك في عيون الأخبار ١/٢٧٩- ٢٨٠، كما فصل الأصفهاني القصة ومادار بين الحارث بن ظالم وعمرو بن الإطنابة من شعر ونزال حول هذين البيتين. انظر الأغاني ١١/٣٩٠٧- ٣٩٠٩ (الشعب).

(١) الكتاب ١/٤٦٦، يريد: الوجه الثاني وهو جواز كسر الهمزة في (إنّما) في البيت الثاني من أبيات عمرو بن الإطنابة السابق ذكرها.

(٢) انظر هذا القول مفصلاً في المسائل المنثورة/١٧٩.

(٣) الكتاب ١/٤٦٦، وفيه: "واعلم أن الموضع الذي يجوز فيه (إنّ) (إنما) فيه مبتدأة، وذلك قولك ..." ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة، وهما أكثر استقامة في اللفظ والمعنى.

قال أبُو عليّ [٨٨/أ]: إذا قُلْتَ: وَجَدْتُكَ أنَّكَ صَاحِبُ كُلِّ خَنىً لم يَجُزْ أنْ يَكُونَ (أنَّكَ) المفْعُولَ الثَّاني لوجَدْتُ، لأنَّ (أنّ) مَعَ مابَعْدهُ في تأويْلِ المصْدرِ، فَكأنّكَ قُلْتَ: وَجَدْتُكَ صُحْبَةَ كُلِّ خَنىً، والمُخاطبُ لايَكُونُ صُحْبَة، فإنْ أمَرْتَ أنْ يتكلَّم بهَا، فجعلْتَ (وجَدْتُ) هي الّتي بِمَعْنى قُلْتُ وجَدْتُكَ أنَّك صَاحِبُ كُلِّ خَنىً فَكَسْرٌ.

وإنْ جَعَلْتَ أنّ معَ الجُمْلَة الدّاخلة عليْهَا (أنّ) في مَوْضِعِ نصْبٍ لأنَّهُ مفْعُولٌ ثانٍ، والعَائِدُ إلى المَفْعُولِ الأوَّلِ الكَافُ منْ (أنَّكَ). وإنْ جعلْتَ الّتي هي مِنْ وِجْدانِ الضَّالَّة كَسَرْتَ (إنّ)، ولمْ تكُنْ في موضعِ مفْعُولٍ ثانٍ، لأنَّ هذا يتعدَّى إلى مفْعُولٍ واحدٍ، لكِنَّ هذه جُمْلَةٌ أتْبَعْتَها جُمْلَةً، وجازَ ألاّ تربطَ الثَّانيَة بالأولى بحَرْفِ العَطْفِ لتعلُّقِ الثَّانيةِ بالأوْلى[1].

قال: وذلكَ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أرَى أنَّهُ مُنْطلقٌ، فإنَّما وقَعَ الرَّأيُ عَلى شيءٍ لأيَكُونُ الكافُ الّتي في (وَجدْتُكَ)[2]، لأنَّ (وجَدْتُ) داخِلٌ عَلى المُبْتدأ والخبَرِ إذا لمْ يكُنْ بمعْنى وجْدانِ الضَّالَّة[3]، فحُكْمُ المفْعُولِ الثَّاني أنْ يكُونَ الأوَّلَ ومَا فيْه ذكْرُه، كما أنَّ خَبَرَ المُبْتدأ لايَكُونُ إلاّ كذلكَ، والمخَاطبُ لايَكُونُ صُحْبَةَ الخَنَى عَلى حَالٍ، إلاّ أنْ تَحْمِلهُ عَلى مِثْلِ قوْلِكَ:

---

(١) قال أبوسعيد: "قوله: (وجدتُك إنّما أنت صاحبُ كلِّ خَنى)، لم يجز سيبويه في (إنّما) إلا الكسر، وذلك أن (وجدت) يتعدى إلى مفعولين... فالكاف المفعول الأول والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها، فحكمها أن تكون كلامًا مستأنفًا توضع فيه موضع الخبر نحو المبتدأ والخبر وماهو بمنزلتهما نحو الفعل والفاعل، وإنّ المكسورة مما يصح أن يبتدأ به من الكلام..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٤.

(٢) إلى هنا انتهى نص سيبويه، الكتاب ٤٦٦/١.

(٣) يريد إذا كان متعديا لمفعولين، لا (وجدت) المتعدية لفعل واحد.

(عتَابُكَ السَّيْفُ)[1]، و(أنْتَ إقْبَالٌ وإدْبَارٌ)[2]، إذا جعَلْتَ إيَّاهُ عَلى الاتِّساعِ.

أنْشَدَ كُثَيِّر:

أرَانِي ولاَ كُفْرانَ لِلّهِ إنَّما . . .

لأنَّه لَوْ قَالَ (إنِي) ها هُنَا كان غيْرَ جائزٍ لما ذكَرْنَا[3].

قال أبو عَلِيّ: قولُه: (أرانِي)، المفْعولُ الأوّلُ ضَميرُ المُتكلّم، وأرَى هذهِ هي الّتِي تتعدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ، يدُلُّكَ على ذَلِكَ أيْضًا ضَميْرُ المتكلّم بِهِ (فإنَّما) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِوُقُوعِهِ مَوَقِعَ المفْعُولِ الثَّاني، لأنَّ (أرَانِي) هذِهِ لايجُوزُ أنْ يُقتصر بِهَا على مَفْعُولٍ واحد، فقَدْ بَانَ منْ ذلكَ أنَّ (إنَّما) في مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعَ مابَعْدَهُ، وإنَّمَا لمْ يجُزْ وقُوعُ (أنَّمَا) المفْتُوحَةِ هُنَا، وإنْ كانَت الجُمْلَةُ في موضعِ اسْمٍ منْصُوبٍ لِفسَادِ المعْنى،

---

(١) انظر ص ٥١ من هذا الجزء.

(٢) جاء هذا في بيت للخنساء من البسيط وهو قولها:

تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتّى إذا ادكرتْ فإنَّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

وقد أنشده سيبويه شاهداً على الجواز في السعة في الكلام حيث رفع الإقبال والإدبار، والمعنى ذات إقبال وإدبار لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. انظر الكتاب وهامشه ١٦٩/١.

(٣) الكتاب ٤٦٦/١، والبيت من الطويل، وفيه شاهد على كسر (إنّما) لوقوعها موقع الجملة المبتدأة، والبيت بتمامه هو:

أراني ولاَ كُفْرانَ لِلّه إنّما أواخِي مِنَ الأقْوامِ كُلَّ بَخِيلِ

وهو في ديوانه/٥٠٨، وقال النحاس: كسر (إنّ) لأنه ابتدأ، ولم يحمله على الرؤية، انظر شرح أبيات سيبويه /٣٠٢ وفيه (الفتيان) مكان (الأقوام)؛ شرح السيرافي، جـ٤، ق٣٤، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٧٨؛ الخصائص ٣٣٨/١؛ النكت ٧٧٢/٢؛ الهمع ٢٤٧/١؛ الدرر ٢٠٥/١.

وأنَّ الأولى لايَكُونُ فِيْهِ الثَّانِي، فإذَا كُسِرتْ (إنَّ) كانَ الكلامُ جُملَةً، وعَادَ مِنْهَا ذِكْرٌ إلى الأوّلِ، فلمْ يجْعَلِ الثّانِي ما لايجُوزُ أنْ يكُونَ الأوّلَ.

هذا بابٌ تَكُونُ فِيْهِ أنَّ بَدَلاً مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ بالآخرِ[1]

قال: وقال تعالى: «**ألمْ يَروا كَمْ أهْلَكْنَا قبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ أنَّهُمْ إليْهِمْ لايَرْجِعُونَ**»[2].

قال أبوعلي: (كَمْ) لايَجُوزُ أنّ يَكونَ منْصُوبًا (بِيَرَوا)، ولكنَّها في مَوضعِ نَصْبٍ مِمَّا بَعْدَهُ (وأنَّ) بَدَلٌ مِنْ مَوضعِ (كَمْ) فَعَلَى هَذا يكُونُ (أنَّ) بَدَلاً منْ (كَمْ)؛ وقدْ فسَّر أبُو العبّاس الآية تفْسيْراً لمْ يَجْعَلْ أنَّهُم فِيْها بَدَلاً مِنْ (كمْ)، فقَالَ: (كمْ) فِي موْضِعِ نَصْبٍ (بيَرَوا)، والمعْنى: ألَمْ يَروا كَمْ أهْلَكْنا مِنَ القُرُون بالاسْتِئْصَال، (فأنَّ) موْضِعُهُ [٨٨/ب] نصْبٌ كأنّهُ ألم يْروا كَمْ أهْلَكْنا مِنَ القُرُونِ اسْتِئْصَالاً.

قال: ومِمَّا جَاءَ مِنْ هذا البَابِ قَوْلُهُ تَعَالى «**أيَعِدكُمْ أنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنتُمْ تُرابًا وعِظَامًا**»[3]... الفصل.

قال أبُو العبّاسِ: (أنَّكُمْ) الثّانيةُ[4] هِي (أنّ) الأوْلى كُرِّرتْ تأكِيْداً لِمَا تراخَى خبرُها عنْهَا، قال: وهُو الاخْتيارُ عِنْدي وهُو قوْلُ أبي عُمَرَ[5].

---

(١) الكتاب ٤٦٧/١، وفيه: "... ليس بالأوّلِ"، وماعند السيرافي والرماني يوافق ماجاء هنا عند أبي علي.

(٢) سورة ياسين، الآية/٣١.

(٣) سورة المؤمنون، الآية/٣٥.

(٤) إشارة إلى التي في تمام الآية السابقة وهي قوله عزّ وجلّ: "... وعظامًا أنّكمْ مُخْرجُونَ".

(٥) هو أبو عمر الجرمي، وقد نقل المبرد رأيه في هذه الآية، كما نقل رأي غيره. انظر المقتضب ٣٥٦/٢- ٣٥٧.

وقِيْلَ: إنَّهُ يجُوزُ أنْ تكُونَ (أنَّكُمْ) الثَّانِيةُ فِي موْضِعِ رفْعٍ بإذَا كأنَّهُ قَالَ: أيَعِدُكُمْ أنَّكُمْ إذَا مِتُّم إخْراجُكُمْ؟، والظَّرْفُ وما ارْتفَعَ بِهِ في موْضِعِ (أنّ)[1].

وقوْلُ أبِي العبَّاس في قوْلِهِ عزَّ وجلَّ: «**ألَمْ يَعْلمُوا أنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللّهَ ورَسُوْلَهُ فَأنَّ لَهُ..**»، كقوله في الآية الأولى: أنَّه كرَّر تأكِيْداً[2].

قال: وأبُو الحَسَن يَقُولُ: إنَّ المعْنى: فَوُجُوبُ النَّارِ لَهُ، وخبَر أنَّ الّتِي بَعْدَ الفَاعِل[3].

قَوْلُ أبي الحَسَنِ مُضْمَرٌ، كأنَّهُ لَهُ أو نَحْوُهُ مِمَّا يُضْمَرُ مِنَ الأخْبَارِ[4].

قال: وإنْ جَاءَ فِي شِعْرٍ قدْ علِمْتُ أنَّكَ إذَا فَعَلْتَ إنَّكَ تَغْتَبِطُ، تُريدُ معْنى الفاءِ جَازَ[5]، والوَجْهُ ماقُلْتُ لَكَ أوَّلَ مَرَّةٍ[6].

---

(١) انظر خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب هذه الآية، وردّ ابن ولاد على المبرّد مفصلاً في الانتصار، ق٢١٣- ٢٢٠.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٥٦- ٣٥٧.

(٣) انظر المقتضب ٢/٣٥٧.

(٤) ضعفه المبرد أيضًا. انظر المقتضب ٢/٣٥٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٣، ق ٣٥ لتقف على مزيد من التفصيل.

(٥) في المخطوطة: "... يريدُ معنى الفاء إذا جاء..." وما أثبته من الكتاب وشرحي السيرافي والرماني.

(٦) الكتاب ١/٤٦٧، وفيه نقص واختلاف عما جاء عند الفارسي والسيرافي والرماني، فعبارة الكتاب هي: "وإن جاء في الشعر قد علمتُ أنّك إذا فعلْتَ إنّكَ فاعل...". وماعند السيرافي والرماني هو "وإنْ جاء في شعرٍ قد علمتُ أنّك إذا فَعلْتَ إنّكَ سوف تغتبط..".

قالَ أبُو عَليٍّ: الفَاءُ إذا ذُكرتْ هُنَا كَانَ جَوابَ (إذا)، وإذا حُذفَتْ في الشِّعْرِ فكَما تُحْذفُ الفَاءُ إذا كانَتْ جَوابَ (إنَّ)، وإذا نُوِي حَذْفُ الفَاءِ أبْتُدئَتْ (إنَّ) فَكُسرتْ، لأنَّ مَا بَعْدَ الفَاءِ في موْضعِ ابْتداءٍ.

قال: ونَظيْرُ ذَلكَ في الابْتداءِ «**لا جَرَمَ أنَّهُمْ في الآخرةِ هُمُ الأخْسَرُونَ**»[1]، ومِثْلُهُ «**ثُمَّ إنَّ ربَّكَ للَّذيْنَ عَمِلُوا السُّوْءَ..**» الآيةَ[2].

قال أبُوعَليٍّ: ابْتَدَأَ (هُمْ) قبْلَ أنْ يُؤْتى بخَبرِ (أنّ)، (فهُمْ) مُبْتدأ، (والأخْسرُوْنَ) الخَبَرُ[3]، والجُمْلَةُ خَبَرُ (أنّ)، فهذا الاسْمُ المُبْتدأ بَعْدُ (أنَّ) في الابْتِداءِ نَظيْرُ (إنّ) المكْسُورَةِ بَعْدَ (أنَ)[4].

***

(١) سورة هود، الآية /٢٢.

(٢) سورة النحل، الآية/١١٩، وتمام الآية قوله تعالى: "... عملوا السوءَ بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، إنَّ ربك من بعدها لغفور رحيم".

(٣) في المخطوطة لفظ: (وجملة) قبل قوله((والجملة خبر (أن) ويبدو أنه كان يريد أن يقول: وجملة المبتدأ والخبر خبر (أنّ)، لكنه أضرب عن ذلك فقال: (والجملة...) لوضوح القصد.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٥- ٤٦.

هذا بابٌ مِنْ أبْوابِ أنَّ تكُونُ فيْهِ مبْنِيّةً على مَا قبْلَهَا

وذلك قولُكَ: أحقا أنَّكَ ذاهبٌ. وآلْحَقُّ أنَّكَ ذَاهِبٌ[١].

قال أبُو عَلِيّ: إذا قَالَ: أحقا أنَّكَ ذاهبٌ فلا يخْلُو أنْ تنْصبَ حقا على أنَّهُ ظرفٌ، أوْ مصدرٌ، فإنْ نصبْتَهُ نصْبَ المصَادرِ وَجَبَ أنْ تفْتَحَ أنَّ الّتي بعْدَهَا بالفعْلِ النّاصبِ للمَصْدرِ، كأنَّهُ قَالَ: أَحَقّ ذَهَابكَ حَقًّا، وإذا نصبتَهُ نصْبَ الظرُوفِ، فكسْرُ إنَّ لمْ يجُزْ لأنَّ الظرفَ لا نَاصِبَ لَهُ، ومَا بَعْدَ أنَّ لا يعْمَلُ فِيما قبْلَهُ[٢].

وإذَا قُلْتَ: لا محالَةَ أنَّكَ ذاهِبٌ، أوْ يَومَ الجُمعةِ، لمْ يجُز كَسْرُ (إنَّ) بَعْدَهَا مِنْ حيْثُ لمْ يَجُزْ بَعْدهُمَا[٣].

وأنْشَدَ:

أَحَقًّا أنَّ جِيرَتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ[٤]

---

(١) الكتاب ٤٦٨/١.

(٢) أشار أبو علي إلى وجهي النصب في (أحَقًّا)، لكن يجوز فيه الرفع على الابتداء، والتقدير: (أحَقٌّ ذهابُكَ)؛ انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٨.

(٣) أي لايجوز كسر همزة (أنك) في قولنا: لامحالة أنّك ذاهب، أو قولنا: يومَ الجمعة أنّك ذاهبٌ.

(٤) البيت من الوافر ونسب في الكتاب ٤٦٨/١ إلى العبدي، وفيه شاهد على نصب (حق) على الظرف، والتقدير: أفي حق تهددكم إياي، الأصول ٢٧٣/١؛ والبيت في الأصمعيات /٢٠٠ (شاكر) ضمن قصيدة منسوبة إلى المفضل بن معشر بن أسحم النُكري تسمى (المنصفة)، ورواية الصدر: (ألمْ تَرَ) مكان (أحَقًّا)، ومثل ذلك في طبقات فحول الشعراء ٢٧٥/١. وقال غير الأصمعي: إنها لعامر بن أسحم النُكري وهو عمّ المفضل هذا.
انظر البيت في الأصول ٢٧٣/١، وأنشده الفارسي على غير هذا الباب في المسائل البغداديات/٤٢٣، كما أنشده في المسائل العضديات/١٩٧ على أن (أنّ) في البيت مع صفتها في موضع رفع بالظرف، وأنشده ابن النحاس وقال: نصب (حقًّا على المصدر، ==

قال أبوعليّ: معنّاه: أفِي الحقِّ أنَّ، وموْضِعُ (أنَّ جيْرَتنَا) رفْعٌ، كأنَّه قَال فِي الجَواب: استِقْلالُ جيْرتِنا على هذا وضْعُه، ويُحْتَملُ أنْ يَكُونَ موْضِعُ (أنّ) نصْبًا إذا لمْ تَجْعَلْ (حَقًا) ظرْفًا، لَكنَّكَ تَنْصبُهُ نصْبَ المصْدَر فَيَكُونُ [٨٩/أ] التّقْديْرُ: أتحِقُّ اسْتِقْلالَ جِيْرتِك حَقًا، وجميْعُ البَابِ على هذا.

قال: وسَألْتُهُ عَنْ قولِهمْ: أمَّا حَقًّا فإنّكَ ذَاهبٌ، فقَالَ: هذا جيِّدٌ، وهذا الموْضعُ مِنْ مَواضِعِ (إنَّ)، ألا تَرى أنَّكَ تَقُولُ: أمَّا يومَ الجُمْعَةِ فإنَّكَ راحِلٌ(١).

قال أبُو عَليّ: جَازَ انْتِصَابُ حقًا قبْلَ (إنَّ) في قوْلِكَ: أمَّا حقًّا فإنَّكَ ذَاهِبٌ، وإنَّما جَازَ انْتِصَابُ الظرفِ مَعَ (أمَّا) وإنْ وقعَتْ قبْل (إنَّ) لأنَّهُ ينْتصِبُ بالمعْنَى الّذي في (أمَّا) منَ الفعْلِ فتَقْديْرهُ: مَهْمَا يكُنْ منْ شيْءٍ يَوْمَ الجُمْعَة فإنَّك ذَاهِبٌ، ومَهْمَا يكُنْ مِنْ شيءٍ في حَقٍ فإنَّكَ ذاهِبٌ، فيَوْمُ الجُمْعَةِ وفي الحقِّ ينْتصِبانِ بما في (أمَّا) منْ مَعْنى الفعْلِ.

وقوله: لأنَّ فِيْها مَعْنى يَوْمَ الجُمْعَة مَهمَا يَكُنْ منْ شَيْءٍ.

فالمُرادُ (بِيَوْمَ الجُمعَةِ) أنْ يَقَع (مهْمَا)، لأنَّ مَا قبْلَ (مَهْمَا) لايتَعَلَّقُ بما بعْدهُ.

== انظر شرح أبيات سيبويه/٣٠٣؛ وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٧؛ شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٨٥؛ النكت ٧٨١/٢؛ مغني اللبيب/٧٩؛ العيني ٢٣٥/٢؛ الخزانة ٣٠٨/٤؛ الهمع ٧١/٢؛ الدرر ٨٧/٢؛ الأشموني ٢٧٨/١.

(١) الكتاب ٤٦٩/١، وفيه: "... أما يومَ الجمعة فإنك ذاهبٌ" مكان (فإنك راحل) هنا وعند السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٤، ق٣٧.

(٢) الكتاب ٤٦٩/١، وتمام عبارة سيبويه: "... مهما يكن من شيء فإنَّك ذاهبٌ".

قال: وأمَّا قَوْلُهُ: «**لا جَرَمَ أنَّ لهُمُ النَّارَ**»[١].

قال أبُوعَلِيّ: موضِعُ (أنَّ) بعْدَ (جَرَمَ) لأنَّهُ فَاعِلٌ، والتّقْدِيرُ: لَقَدْ حقَّ كونُ النَّارِ لَهُمْ، ولا زِيادةَ كزِيادَتِها في «**لِئلاَّ يَعْلَمَ أهْلُ الكِتَابِ**»[٢]، «**ولا تَسْتَوِي الحَسَنَةُ ولاَ السَّيِّئَةُ**»[٣]، وهلا[٤].

قال أبُو العبّاس: قَوْلُ الشَّاعِرِ: جَرَمتْ فَزَارَةَ

أي جَرَمَت الطَّعْنَةُ فَزارَةَ بعْدَهَا . . . البيت[٥].

---

(١) سورة النحل، الآية/٦٢.

(٢) سورة الحديد، الآية/٢٩.

(٣) سورة فصّلت، الآية/٣٤.

(٤) لم أتبين مراد الفارسي.

(٥) إشارة إلى قول الفزاري من الكامل:

ولقَدْ طَعَنْتُ أبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً ... جَرَمَتْ فزارةَ بَعْدَهَا أنْ يغْضَبُوا

وأنشده سيبويه على أن جرم بمعنى (حقتها للغضب) أي أحقّت فزارة. انظر الكتاب ٤٦٩/١، المقتضب ٣٥٢/٢، وأنشده الفراء برفع (فزارة)، وقال: "فرفعوا (فزارة)، قالوا: نجعل الفعل لفزارة، كأنه بمنزلة (حُقَّ لها) أو حُقَّ لها أن تغضب، وفزارة منصوبة في قول الفراء، أي جرمتهم الطعنة أن يغضبوا". معاني القرآن ٩/٢؛ وأنشده أبو عبيدة عند دراسة مجاز قوله تعالى "ولايجرمنّكُمْ" لكنه أثبت (جمعت فزارة) مكان (جرمت فزارة)، لكنه عاد فأنشده مع بيت قبله منسوبين إلى أبي أسماء بن الضريبة، أو عطية بن عفيف (شكّ منه)، وأثبت (جرمت) في مكانها، ونصب (فزارة) وقال: أي أحقّتْ لهم الغضب، وجَرَمَ مصدر منه، انظر مجاز القرآن ١٤٧/١، ٣٥٨؛ وأنشده البطليوسي وفتح التاء من (طعنت) وصحح أوهام كثير من الرواة في ذلك، لأن الشاعر خاطب بها كُرْزاً العُقيلي، وكان طعن أبا عيينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ويدل على ذلك قوله:

ياكُرْزُ إنَّكَ قد فتكْتَ بِفَارِسٍ ... بَطَلٍ إذَا هَابَ الكُمَاةُ وجبّبُوا

وفسّر (جرمت فزارة) بقوله: (أي كسبت فزارةَ الغضب عليك) ورجح مذهب الخليل وسيبويه في تفسير هذا اللفظ على ماذهب إليه الفراء من تفسير. انظر الاقتضاب ٦٦/٣، وانظر الشاهد في الخزانة ٣١١/٤.

قال: وتقولُ: أمَّا جَهْدَ رأْيي فإنَّكَ ذَاهِبٌ، لأنَّكَ لمْ تُضْطرَّ إلى أنْ تَجْعلَهُ ظرْفًا كما اضْطرِرْتَ في الأوَّل[١].

قال أبُو عَلِيّ: أيْ في قَولِكَ: يومَ الجُمْعَةِ أنَّكَ ذَاهِبٌ، وإنَّما اضْطرَّ هُنَاكَ إلى أنْ يجْعلَهُ ظَرْفًا ليبْنِي عَلَيْهِ (أنَّك ذاهِبٌ)[٢].

قال: ومَعَ ذَلِكَ أنَّكَ لمْ تَجِيءْ بالمُبْتَدأ[٣]، وفي نُسْخَةِ أبي العَبَّاسِ: ومَعَ ذَلِكَ أنَّكَ لمْ تجِيءْ بخَبرِ المُبْتدأ.

قال أبوعلي: قولُه: ومَعَ ذَلِكَ أنَّك لَمْ تَجِيءْ بما بَنَيْتَهُ إذا قُلْتَ: جَهْدَ رأْيِي لَمْ يَجُزْ إلاَّ أنْ تفْتَحَ (أنَّ) لأنَّكَ لَوْ لمْ تفْتَحْهُ لمْ تجِيءْ بِما بنَيْتَهُ على (جَهْدَ) فسمَّاهُ مُبْتَدأً لأنَّهُ وإنْ أوْقَعَهُ بالظَّرْفِ فهُو مُحدَّثٌ عَنْهُ، كما أنَّ المُبْتَدأ كذلِكَ، وليْسَ يرتفِعُ (أنَّكَ عَالِمٌ) بَعْدَ (جَهْدَ رأْيِي) عِنْدهُ على الابْتدَاءِ، إنَّما يرْتفِعُ عَلى الظَّرْفِ.

وإذَا كانَ عَلى مافِي نُسخة أبي العَبَّاسِ وهُو قَوْلُهُ: (ومَعَ ذلِكَ أنَّكَ لَمْ تجِيءْ بِخَبرِ المُبْتَدأ)، فكأنَّهُ يَقُولُ: إذا [أدْخَلْتَ][٤] (أنَّ) فَلا بُدَّ أنْ

---

(١) الكتاب ٤٦٩/١، وفيه: (... فإنه منطلق..) مكان (فإنك ذاهب)، وعند السيرافي: (... فإنّك عالم).

(٢) فسّر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: "يعني أنك مضطر قبل دخول (أمّا) أن تفتح (أنَّ) إذا قلت: (جهدي رأيي أنك ذاهبٌ)، فتجعل (أن) مبتدأ وماقبله ظرف له، كقولك: خَلْفَك زيدٌ، لأنّك لم تفتح وكسرت، انقطع الظرف من (إنّ) وخبرها فلم يتصل، لأن مابعد (إنّ) لايعمل في ماقبلها قبل دخول (أمّا)، وقد ذكرناه، فصرت مضطراً إلى فتحها، وإذا أدخلت (أمّا) جاز فيها الكسر فلم يضطروا إلى فتحها وجعلها مبتدأ" شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٩.

(٣) لم تظهر هذه العبارة في الكتاب، وأثبتها السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٤، ق٣٧.

(٤) مابين المعقوفتين أو كلمة بمعناها زيادة يقتضيها المعنى.

تجعَلَ (جَهْدَ رأيِي) ظَرْفًا لَهُ لِيكُونَ خَبراً لِما هُوَ بِمنْزِلَةِ المُبْتدأ في أنَّه مُحدَّثٌ عَنْهُ وهُو قَوْلُه: أنَّكَ عالم.

قال: وأمَّا قَولُهُ: أمَّا بَعْدُ، فإنَّ اللهَ قال في كِتابِه، فإنّهُ بِمَنْزِلَةِ «أمَّا اليَوْمَ فإنَّك»[1].

قال أبُوعَلِيّ: يَقُولُ: مَنْ فتَحَ (أنّ) فِي قَوْلِه: (أمَّا اليَوْمَ فأنَّكَ مُرْتَحِلٌ).

يُرِيْدُ: أمَّا اليَوْمَ فرحْلَتُكَ، لمْ يقُلْ: أمَّا بَعْدُ فإنَّ اللهَ قال: إذا أرادَ أمَّا بَعدُ فقولُ اللهِ[2] [٨٩/ب].

قال: وَسأَلْتُهُ عَنْ قوْلِهِ، شَدَّ ما أنَّكَ ذاهِبٌ[3]... الفصل.

قال أبوعلي: إذا مثّلَ شدّ ما أنَّكَ ذاهِبٌ بنعْمَ مَا، فجاءَ بعْدَ قولكَ (شدَّ ما) نكرةٌ في موْضِعِ نصْبٍ، كما أنَّها بعْدَ (نِعْمَ مَا) كذَلكَ، وتقْديرُهُ (نِعْم الشّيْءُ شيئًا)، كما أنَّ تقْديرُ نِعْمَ رَجُلاً: نِعْم الرّجُلُ رَجُلاً، و(أنَّكَ) على هذا خَبَرُ مُبْتدأ، كأنَّكَ قُلْتَ: نِعْم شيئًا هُوَ أنَّكَ تقُولُ الحَقَّ، لمّا قِيْلَ لكَ: ما هُوَ؟.

ومنْ قدّر (زَيْداً) مُبْتَدأ في قولِك: نِعْمَ الرّجُلُ زَيْدٌ، فقال: كأنَّهُ قال في التّقْديْرِ زَيْدٌ نعْم الرَجُلُ، فإنَّهُ ينْبغِي لهُ أنْ يُوافق منْ يقُولُ: إنّ زيْداً خبر مُبْتدأ محذُوف فـي قوْلِك: نِعْمَ الرّجُلُ زيْدٌ، لأنّهُ إنْ لمْ يُقدِّرهُ هذا

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠.

(٢) قال أبوسعيد: "(بَعْدُ) بمنزلة (اليوم)، ولايكون (بعْدُ) و (قبلُ) خبرين إذا لم يكونا مضافين، هذا قول سيبويه ومذهبه، ولم أر غيره ذكره ولا تكلم عليه إلا أصحابه الذين يتكلمون على تفسير كتابه، وإذا كانا مضافين فإنهما يكونان خبرين،... وإنما لم يخبر بهما لنقصانهما عن حالهما مضافين..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٣٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤٧٠.

التَّقْدير لزِمهُ أنْ يبْتدِيء بأنَّ المفْتُوحَةَ، كأنَّهُ قَالَ: أنَّكَ ذَاهِبٌ نِعْمَ العَمَلُ، وهذِهِ لايجُوزُ ابْتداؤُهَا[1].

قال: وسَأَلْتُهُ عَنْ قوْلِه: كما أنَّهُ لايَعْلَمُ ذاكَ، فتجاوزَ اللّهُ عَنْهُ، وهذا حَقٌ، كما أنّكَ هُنا، فزَعَم أنَّ العامِلَةَ في (أنّ) الكافُ، ومَا لغْوٌ، ويدُلُّكَ على أنَّ الكَافَ العامِلَةَ قولُهُمْ: هذا حَقٌّ مثلما أنَّك هُنا[2].

قال أبُوعلِيّ: أيْ يَعْمَلُ (مثل) في إنَّ، وفتْحُهُ إيّاهَا كفَتْحِ الكَاف إيّاهَا، وإنّما فُتحت (أنّ) بَعْدَ الكاف كما فُتحتْ بَعْد (مثْل) لأنَّها مُضافٌ إليْها، والمُضافُ إليْه يكُونُ اسْمًا، و(أنّ) إذَا وقَعَتْ موقِعَ اسْمٍ فُتِحَ[3].

قال: وبعْضُ العَرَبِ يرْفَعُ - أي (مِثْل) - فِيمَا حَدَّثَنا يُونسُ، وزَعَم أنّهُمْ يقُولُونَ «**إنّهُ لحق مِثْلُ ما أنّكُمْ تنْطِقونَ**»[4].

---

(١) قال أبو سعيد: "أما شدَّ مَا أنك ذاهب، وعزَّ ما أنّك ذاهبٌ، فقد جعله سيبويه على وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى (حقًّا أنّك ذاهب)، فيكون (شدَّما) في تأويل ظرف، و (أنّك ذاهب) مبتدأ، كماأن (حقًّا) في تأويل ظرف، و(شدَّ، وعزَّ) فعلان في الأصل، دخلت عليهما (ما) فأبطل عملهما، وجعلا في مذهب (حقًّا) كما دخلت (ما) على (قلَّ) و(ربَّ) فبطل عملهما، وخرجا عن مذهب الفعل وحرف الجر"، . . . والوجه الآخر: أن يكون (شدّ وعزّ) فعلين ماضيين كنعم وبئس، ووقوع (ما) بعدهما كوقوع (نعم وبئس) كقولك: (نعمّا صنيعُك، وبئسما عملُكَ) وتقديره نِعْمَ الصنيع صنيعك، وبئس العمل عملُكَ". شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤٠.

(٢) الكتاب ١/ ٤٧٠ مع اختصار واختلاف يسير.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤١.

(٤) الكتاب ١/ ٤٧٠، وتمثيله هنا بالآية/٢٣ من سورة الذاريات، ورفع (مثلُ) في هذه الآية قراءة سبعية قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي. انظر السبعة في القراءات/ ٦٠٩.

قال أبُوبكْرٍ: قالَ أبوُ العبّاس: قال أبُوعُثْمانَ[١]:

فَتَداعَى منْخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أثْمرَ حُمَّاضُ الْجَبَلْ[٢]

قال أبوبكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بني (مثلُ) لأنه إضافة إلى غير معرب وهو أنكم.

قال أبو العباس: قال أبو عمر: هو حال من النكرة ولا اختلاف في جوازه على ماقاله أبو عمر[٣].

== قال الفراء: "رفع عاصم والأعمش (مِثْل)، ونصبها أهل الحجاز والحسن، فمن رفعها جعلها نعتًا للحق، ومن نصبها جعلها في مذهب المصدر، كقولك: إنه لحق حقًا، وإن العرب لتنصبها إذا رفع بها الاسم فيقولون مِثْلَ منْ عبدالله؟، ويقولون: عبدُ اللّه مِثْلك وأنت مثلهُ، انظر معاني القرآن ٣/٨٥.

وقد عرض الفارسي هذه المسألة مفصلة في المسائل البغداديات/٣٣٧- ٣٤٣.

(١) انظر هذا الإسناد في المسائل البغداديات /٣٣٩.

(٢) البيت من الرمل، أنشده ابن السراج شاهداً على بناء (مثل) مع (ما) وأنهما اسم واحد مثل (خمسة عشر) انظر الأصول ١/٣٧٥، وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات /٣٣٩ وأورد رأي أبي عثمان في المسألة بمثل ماجاء هنا، ونقل عن المازني قوله في جعل (مثلما) اسمًا واحداً مبنيًا كخمسة عشر واستشهد بالبيت في المسائل المنثورة/٦٥- ٦٦، المقرب ١/١٠٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦، شرح المفصل ٨/١٣٥، وأنشد ابن قتيبة البيت منسوبًا إلى الجعدي (النابغة) هكذا:

فجرى من منخريه زَبَدٌ مثلما أثمر حماضُ الجبل

انظر المعاني الكبير ١/٥٩٤، انظر اللسان (حمض)، وأنشد السيوطي عجز البيت في الأشباه والنظائر ٥/٢٩٦، والبيت في ديوان النابغة الجعدي/٨٧.

(٣) هذه الأقوال ملخصها أن أبا العباس المبرد فيما يروي عنه أبو بكر بن السراج يرى برأي سيبويه في بناء (مثل) لإضافته إلى غير متمكن وهو (أنكم) في آية الذاريات، وأن المازني والجرمي يريان بناءه مع (ما)، وأنهما جعلاه بمنزلة (خمسة عشر) وإن كانت (ما) زائدة. انظر تفصيل ذلك في المسائل البغداديات/٣٣٨- ٣٤٠.

قال أبوعلي: الدَّلِيْلُ عَلى أنَّ (مِثْلَ) إنَّما بُنِي عَلى الفَتْحِ لأنَّهُ مُضَافٌ إلى غيْرِ مُعْربٍ أنّكَ إذا أضفْتَ هذا الّذي بَنَيتَهُ مِن الأسْمَاءِ المُبْهَمةِ إلى مُعْرَبٍ لمْ تَبْنِه، فمن قَال:

عَلى حِيْنَ عاتَبت[1]، وهذا حقٌّ مِثْلَ ما أنَّكَ، لمْ يَقُلْ: عَلى حِيْنَ تُعاقبُ ولاَ هذا حَقٌّ مِثْلَ قَوْلِكَ، فهذا يدُلُّكَ على البِنَاءِ في (مِثْلَ) ومَا أشْبَهَهُ من المُبْهَمةِ للإضافَةِ إلى مَبْنيٍّ، فاكتَسى البِنَاءَ مِنْهُ كما يكْتَسي مِنْهُ التَّعْرِيفَ والتَّنْكِيْر، وأقْوى الأقَاوِيْل في هَذَا القَوْلُ، لأنَّ الحَال مِنَ النَّكِرةِ ليْسَ بالقَويِّ عِنْدهُم، فأمَّا بِنَاءُ (مِثْلَ) مَعَ (مَا) فإنَّهُ بَعِيْدٌ لأنَّهُ إذا كانَتْ (مَا) زائدَةً [٩٠/أ] لمْ يَسُغْ بِنَاؤُهَا مَع ماقبْلَها وتصْيِيْرُها اسْمًا واحداً، ألا تَرى أنَّهُ لمْ يُوجَدْ في الشَّيْئَيْن اللّذَيْنِ جُعلا اسْمًا واحداً مَا أحَدُ الشَّيئين فيْه حَرفٌ زائدٌ، فأمَّا البيْتُ الّذي أنْشدهُ أبُو عُثْمانَ[2] فيحْتَمِلُ أنْ يكُونَ (مثل) فيْهِ مُضَافًا إلى (ما)، وأنْ تكُونَ (ما) فيْهِ مَعَ الفعْلِ الّذي بَعْدهُ بمنْزِلةِ المصْدر، إلاَّ أنَّ (مثل) فيْهِ بُني أيْضًا على الفَتْحِ، لأنَّهُ أُضيْفَ إلى غَيْرِ مُعْربٍ، وعلى هذا التَّأويْل لايَكُونُ حُجَّة، لِكَوْنِ (مثل) مَعَ (ما)، بِمنْزِلةِ اسْمٍ واحِدٍ، لأنَّ (مَا) لاتكُونُ زَائدَةً في البَيْتِ عَلى هذا.

وجازَ أنْ يكُونَ (مِثْل) مُضَافًا إلى (مَا أثْمرَ) إذا كان بمَعْنى المصْدر، وكانَ (مِثْل) صفةً لدَمٍ، ودَمٌ نكرةٌ، و(ما أثْمر) مَعْرِفةٌ لإنَّهُ بِمنْزِلةِ إثْمار حُمَّاضِ الجَبَلِ، لأنَّ (مِثْل) وإنْ أضَفْتَهُ إلى المعْرِفةِ لم يمْتَنِعْ

---

(١) انظر قبله ٥٦ من هذا الجزء.

(٢) إشارة إلى بيت الجعدي السابق ذكره وهو:

وتداعى منخراه بدم مثلَ ما أثمر حماضُ الجبل

مِنْ أنْ يكُونَ وصْفًا للنَّكرَةِ فعلى هذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مِثْلكَ)، ولذلكَ جَعَلَهُ أبُو عُمر مُنْتصبًا على الحال. فمِثْلُ على قَوْلِ أبي عُمر مُعْربٌ وإنْ كانَ مُضَافًا إلى مبْنيٍّ، وهُو مِنْ هذا الوَجْه جَيِّدٌ، ولا مَوْضعَ لِمثْل مِن الإعْرابِ على قوْلِه، ونظيرُهُ قراءةُ مَنْ قرأ: «**مِنْ عَذابِ يومِئذٍ**»[1]، ولَوْلاَ أنَّ الحالَ على قَوْلِه يصيرُ مِنَ الفِكْرَة لكان قَوْلاً حَسنًا، و (مِثْلُ) على قَوْلِ سِيْبويْه وأبِي عُثْمانَ في مَوْضِعِ رفْعٍ صِفَةٌ (لِحقّ) لأنّهُ عِنْدَهُما مبْنيٌّ وإنْ اخْتلفَا في وجه البِنَاء.

قال أبُوبكر: قال أبُو العبّاس: قولي في هذا كَقول سِيْبويه، قال: وقال: وقَوْلُ أبي عُمر وأبي عُثْمان جائزان[2].

قال أبُوعَلِيّ: قَدْ قُلْتُ أنَا في قَوْلِ المازنيّ ماعنْدي فيْه، وإنَّ أقْوى الأقَاويْلِ قَوْلُ سِيْبويه، وهُوَ أنَّهُ بُني لأنّهُ أُضيْفَ إلى غَيْرِ مُعْربٍ.

قال: ولَوْ جَاءتْ (مَا) مُسْقطَةً مِنَ الْكَاف[3].

أي مِنْ قولكَ: (كَمَا أنّك هُنا) في الشِّعْرِ جَازَ.

قال النَّابِغَةُ: ... كَأنْ يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيْمُ ...

---

(١) سورة المعارج، الآية/١١.
والمقصود أن حكم (مثل) في البناء والإعراب أن يقال فيه مايقال في (يومئذ) من البناء والإعراب، فهو معرب قبل الإضافة، مبني عند الإضافة من أجل أن الإضافة فيهما وقعت إلى غير متمكن. انظر الأصول ١/٢٧٥.

(٢) انظر هذا النص في المسائل البغداديات/٣٣٩.

(٣) الكتاب ١/٤٧٠، وفيه: "وإنْ جاءت..." مكان (ولو) هنا. ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة.

فـ(ما) لا تُحْذفُ هَا هُنا، كما لا تُحْذَفُ فِي الكَلامِ مِنْ (إنْ)، ولكِنَّهُ جَازَ فِي الشِّعر[1]، يعْنِي كما حُذِفَتْ (مَا) الّتِي في قَوْلِهِ في (إمّا).

قال أبوعلي: يقول: لاتُحذَفُ (مَا) مِنْ (كَما) في الكَلاَمِ، كما لاتُحذَفُ (مَا) مِنْ (إنْ) في الكَلاَمِ مِنْ قَولِكَ: (أمَّا) لأنَّ عِنْدَهُ أنَّ (إمَّا) المكسُورَةَ الهَمْزَة إنَّما هِيَ (إنْ) ضُمَّتْ إليْها (مَا)، ولايَجُوزُ حَذْفُ (مَا) فِيهَا، إلاَّ في الشِّعْرِ، وقدْ مضى القَوْلُ في هذا فِي حَدِّ الإضْمارِ والإظْهَارِ مِنْ بَاب الفَاعِلِ والمَفْعُولِ.

وسألْتُ أبَا بَكْرٍ عَنْ نَصْبِ (فيُقْتَلا). فقَال: لاَ يكُونُ عَلى قولِ سِيْبويْه إلاّ على (فأسْترِيْحا[2])، لأنّهُ بَعْدَ الإيْجابِ، قال: وهُوَ فِي إنْشادِ أبِي عُثْمانَ مُسْتَقِيمٌ لأنَّ (أنْ) تُجْعَلُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ والكَافُ داخِلَةٌ عَلَيْها، فيَكونُ حيْنئذٍ

---

(١) هذا بعض عجز بيت للنابغة الجعدي من الطويل وهو:

قُرُومٍ تسَامى عِنْدَ بَابٍ دِفَاعُهُ كأنْ يُؤْخَذُ المرْءُ الكَريْمُ فيُقْتَلاً

وقد أنشده سيبويه شاهداً على حذف (ما) من قوله (كأن)، على تقدير (كما أنّه يؤخذ) ضرورة، انظر الكتاب ١/ ٤٧٠- ٤٧١، الأصول ١/ ٢٧٨، وأنشده السيرافي وثلاثة أبيات قبله ثم قال: "يريد: دفاع الباب، وهو حجْبُهُ وردُّه لمن يريد الدخول وطرده، وهو مثلُ القتل في شدته، لأنه إذلال للمطرود المحجوب، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤١، وقد أنشده الفارسي في المسائل البغداديات/ ٣٣٤، ٣٤٢- ٣٤٣؛ وشرح البيت وبين الشاهد فيه بلفظ قريب جداً مما أثبت هنا، وأنشده ابن السيرافي على أن الشاعر جعل (كأنْ) مخففة من (كأنّ)، أراد: كأنه يوخذُ المرء الكريم فيقتلا، وأن (يؤخذ) مرفوع، و(فيقتلا) منصوب لضرورة الشعر. انظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٨، النكت ٢/ ٧٨٠- ٧٨١؛ الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٦.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا

انظر الكتاب١/ ٤٢٣، ٤٤٨؛ وقد مرّ أنشاد الفارسي لهذا البيت، انظر ص١٥٧من هذا الجزء.

(فيُقْتَلاَ) على (أنْ).

قال أبُو إسْحاق: قَوْلُ سِيبويه أصْوَبُ، لأنَّهُ أرادَ (كما أنَّهُ يُؤْخَذُ) ولمْ يُرِدْ التَّشْبِيْهَ، ومَتى [٩٠/ب] أَرَدْتَ التَّشْبِيْه تنْصِبُ ويزُولُ المعْنى[١].

***

هذا بابٌ مِنْ أبْوابِ إنَّ

قال: لاتَعْمَلُ هُنَا شَيْئًا، وإنْ كانَت الهَاءُ هِيَ القَائِلَ[٢].

أيْ: وإنْ كَانَتْ فِي قوْلِكَ: قَالَ عَمْروٌ إنَّهُ مُنْطَلِقٌ، كِنَايَةً عَنْ عَمْروٍ وعَمْروٌ هُو قائِلٌ هذا القَوْلَ، كَما لاَ تَعْمَلُ شَيْئًا إذَا قُلْتَ: قَالَ، وأَظْهَرْتَ (هُوَ)، أيْ إذَا قُلْت: عَمْروٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ)[٣].

---

(١) عرض الفارسي هذه المسائل والخلافات مفصلة في المسائل البغداديات/٣٣٤- ٣٣٥، وبيَّن معنى قول سيبويه حول إسقاط (ما) من (كما) في الشعر قائلاً: "أما ماذكره سيبويه من إسقاط (ما) من (كما) أنه في الشعر للضرورة، فغير ممتنع، كما أن حذف النون من (لأفْعَلَنّ) غير ممتنع، وحكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الكلام، فإذا جاء ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدر أن يجوز"، وأورد رأي أبي عثمان المازني في عدم جواز إنشاد (يؤخذ) إلا منصوبًا لأن التي قبله (أنْ) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه، كما روى عن أستاذه ابن السراج أن رواية الديوان فيما يروي الأصمعي بالنصب، وقال: "وقد كان أبوبكر ذكر لنا في كتابه (ديوان النابغة) من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رواه بالنصب، وهذا لفظ ماذكره: قال: يقول: دَفَعَهُ عند ذاك الباب بالخصومة، كأنْ يؤخَذَ المرءُ، جَعَل (فيقتلا) عطفًا على (يؤخذ)". انظر المسائل البغدايات/٣٤٢- ٣٤٣؛ وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤١.

(٢) الكتاب ٤٧١/١، وفيه: (لم تعمل هاهنا ...) وفي شرح السيرافي للكتاب مثلما جاء عند الفارسي هنا.

(٣) التعليق هنا يدور حول الحكاية، فقولك: قال عمروٌ إنّه منطلق، حقّ الحكاية أن تقول: قال عمروٌ: إني منطلق، وكذلك إذا قلت: قال عمروٌ هو منطلقٌ، فحق الحكاية أن تقول: قال عمروٌ: أنا منطلق، لأن هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب، ==

هذا بابٌ مِنْ أبْوابِ إنَّ[1]

قال: وسألتُه: هَلْ يَجوزُ كَمَا أنَّكَ هُنَا عَلى حدِّ قَوْله: كمَا أنْتَ هَاهُنَا؟. فقالَ: لاَ، لأنَّ (أنَّ) لايُبْتَدأُ بِهَا في كُلِّ مَوضعٍ[2].

قال أبُوعليّ: كَما يُضافُ إلى المَصَادرِ، فَلا يَقَعُ (أنّ) بَعْدَهَا إلاَّ مفْتُوحًا، لأنَّ المُضَافَ إليْهِ يَكُونُ اسْمًا، و (إنّ) المَكْسُورَة لاتكُون اسْمًا.

قال: ألاَ تَرى أنّكَ لاتَقُولُ: يومَ الجُمُعَة إنَّكَ ذاهبٌ[3].

قال أبو عليّ: فلو قَالَ لنَفى يَوْمَ الجُمعة غير متَّصِل بهِ شَيْءٌ[4].

***

== ولفظ الخطاب إلى الغيبة لأن ذلك أقرب إلى الأفهام. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤٢.

(١) الكتاب ٤٧١/١، وفيه: (هذا بابٌ آخرُ...)، وفي شرح السيرافي مثلما جاء في التعليقة.

(٢) الكتاب ٤٧٢/١، وفيه: "وسألته عن قوله: هذا حقّ كما أنّك هاهنا هل يجوز على ذا الحدّ كما إنّك هاهنا، فقال: لا، لأن (أنّ) لايبتدأ بها في كل موضع". وفي شرح السيرافي، جـ٤، ق٤٣، :"وسألته: هل يجوز كما إنّك، على حدّ قولك: كما أنت، فقال: لا، لأن (أنّ) لايبتدأ بها في كل موضع.

(٣) الكتاب ٤٧٢/١.

(٤) يقول أبو سعيد: "إنما جاز (يومَ الجمعة أنتَ ذاهبٌ)، لأنّ الناصب ليوم هو (ذاهبٌ)، وذاهبٌ يعمل فيما قبل (أنْتَ)، كقولك: يومَ الجمعة زيداً أنت ضاربٌ، لايجوز: زيداً إنّك ضاربٌ..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤٣.

هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبْوابِ إنَّ[١]

قال: وتقُول إذا أرَدْت مَعْنى اليَمينِ: أعْطَيتُه مَا إنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّد مَا مَعَكَ، وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجع من شجعائكم[٢].

قال أبُو إسْحَاقَ: المَعْنى مَا واللهِ إنّ شَرَّهُ.

قال أبُوعَلِيّ: (إنَّ) لِتَلَقِّي القَسم، وقدْ تفصِلُ بَيْن الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بالقَسَمِ كقَوْلِ القَائِل[٣]:

ذَاكَ الّذِي وأبِيْكَ تَعْرِفُ مَالِكٌ ... والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

***

---

(١) الكتاب ١/٤٧٢.

(٢) الكتاب ١/٤٧٣.

(٣) القائل هو جرير، من قصيدة قالها ليحيى بن عقبة الطهوي، ومطلعها:

أمسَتْ طَهَيَّةُ كالبِكَارِ أفزَّهَا ... بَعْدَ الكَشِيْشِ، هَدِيْرُ قَرْم بازل

انظر ديوانه/٣٤٤ (دار بيروت)، وأنشده الفارسي في المسائل الحلبيات/١٤٤، وقال: "فاعترض بالقسم بين الصلة والموصول"، ومثل ذلك في الخصائص ١/٣٣٦، انظر البيت في إعراب القرآن - المنسوب إلى الزجاج - ٢/٦٨٦، اللسان (تره)، وأنشده في شرح شواهد المغني ٢/٨١٧ وفيه (يعرف مالك)، وإنما أراد الشاعر القبيلة، انظر أيضًا الهمع ١/٨٨، ٢٤٧، الدرر ١/١٦٦، ٢٠٤.

هذا بابٌ مِنْ أبْوابِ إنَّ[1]

قال: ولو جَازَ أنْ تَقُولَ: إنَّكَ لَذاهِبٌ لقُلْت: أشْهَدُ بِلَذَاكَ، فهذِهِ اللاّمُ لاَ تكُونُ إلاّ في الابْتداءِ[2].

قال أبُوعَلِيّ: يَقُولُ: لَوْ جَازَ أنْ يَعْمَلَ (أشْهَدُ) في (أنَّ) مَعَ دُخُول اللاّمِ فِي خَبَره لقُلْتَ: أشْهَدُ بِكَذا، لأنَّ التّقْديْر باللاّمِ في (لَذَاهِبٌ) أنْ يَكُونَ قَبْلَ (أنَّ)، فَلَوْ جَازَ أنْ يَعملَ النَّاصِبُ فِيْما عَلَيْهِ اللاّمُ لَجاز أنْ يَعْمَلَ فِيْهِ الجارّ، ولا يَجُوزُ واحِدٌ منْهُمَا[2].

قَالَ: وقَال الخَلِيْلُ: مِثْلُهُ «إنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا تدْعُونَ مِنْ دُوْنِه مِنْ شَيْءٍ»[3].

قـال أبُوعَلِيّ: التَّوفيْقُ بيْنَ هذِه وبَيْنَ قَوْلِه **«هلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ»**[4] الآية،أنَّ الاسْتفهَامَ لايَعملُ مَا قَبْلَهُ في مَا بَعْدَهُ، كمالاَيَعْمـل

---

(١) الكتاب ٤٧٣/١، وفيه: (هذا بابٌ آخر من أبواب إنّ)، وفي شرح السيرافي مثلما جاء في التعليقة.

(٢) الكتاب ٤٧٣/١، وفي شرح السيرافي، جـ٤، ق٤٤: "... لقلت: أشهد بذاك .." وهو تصحيف، لأنه لا لام في هذه الرواية، ويرى المبرد أن قولك: (أشهدُ بأنّكَ لمنطلقٌ) محال، سواء فتحت الهمزة أو كسرت، لأن حرف الخفض لايدخل على اللام، وذلك أن عوامل الأسماء لاتدخل على غيرها. قال: ولو قلت هذا لقلت: (أشهد بلذاك)، انظر المقتضب٢/٣٤٥.

(٣) سورة العنكبوت، الآية/٤٢، الخليل والفارسي قرآ (ماتدعون) بالتاء وهي قراءة ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وابن عامر، أما أبو عمرو وحفص عن عاصم فيقرآن: (مايدعون). السبعة/٥٠١، والضمير في قوله: (مثله) يعني أن قوله: (إنَّكُمْ) التي في قوله عز وجل: "هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنَّكُمْ..." مثل (ما) التي في قوله تعالى «ماتدعون» وهما بمنزلة (أيّهم) إذا قلت: (ينبئهم أيُّهُمْ أفضلُ)، و (يعلمُ) في الآية معلقة. انظر الكتاب ٤٧٣/١.

(٤) سورة سبأ، الآية/٧.

مَا قَبْلَ هذه اللاَّم في مَا بَعْدَهُ، ومَوْضِعُ (مَا) نَصْبٌ (بتَدْعُونَ) لاَ (بيَعْلَمُ)، والجُمْلَةُ الّتي هِي (ماتَدْعُونَ مِنْ دُونه مِنْ شيْءٍ) في موْضِع نصْبٍ بيَعْلمُ، و(يَعْلَمُ) هذه الّتي تتعَدّى إلى مَفْعُولَيْنِ، ولا يَجُوزُ أنْ تكُونَ الّتي بمَعْنى (عَرفْتُهُ).

قال في مَعْنى عَلِمْتُ أنّهُ مُنْطلِقٌ: حَمَلْتَ (أنّ) على الفعْلِ إذْ لَمْ يُضْطرّ إلى أنْ يحْملهُ على الابْتداء، وكما قال: أمّا أنْتَ مُنْطَلقًا انْطَلَقْتُ، لمْ يَجُزْ أنْ تبْتَدِيءَ الكَلاَمَ بَعْدَ (أمَّا)، فاضْطُرِرْتَ في هذا الموضِعِ إلى أن تحملَ الكلامَ [٩١/أ] على الفعْل(١).

قال أبوعلي: لمْ يَجُزْ هذا، لأنّ (أنَّ) الّتي مَعَ الفِعْلِ بمَعْنى المَصْدَرِ، لاَ يَجُوْزُ أنْ يَقَع بَعْدَها الاسْمُ، وأنّ الّتي قَبْلَ (مَا) هذه لايَقَعُ بَعْدَها إلاّ الفِعْلُ بمَعْنى المصْدر صَارَ عِوَضًا مِنَ الفِعْلِ، فتقْدِيْرُ ارتفَاعِ (أنْتَ) بالفِعْل لا بالابْتداء.

قال: فإذا قُلْتَ: عَلِمْتُ أنّ زَيْداً مُنْطلِقٌ لمْ يَكُنْ فِي (مُنْطَلق) إلاّ الرّفْعُ في مُنْطلق بَعْدَ قولكَ: عَلِمْتُ أنّ زَيْداً(٢)، فإنّما قالَ هذا لما وفّقَ بيْنَ علِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وأمَّا أنْتَ مُنْطَلقًا في أنّ مَا بَعْدَ اللاّمِ لايكُونُ إلاّ اسْمًا كما أنّ مَا بَعْدَ (أنَّ) الّتي تنْصِبُ الاسْمَ، وأمَّا لايكُونُ إلاّ فعْلاً، فأرَى أنّ مِن المواضِعِ مايَكُونُ لِلفِعْلِ دُوْنَ الاسْمِ، ومِنْها مايَكُونُ للاسْمِ دُوْنَ الفعْلِ.

قال سيبويه: هذِه كلِمَةٌ تتكَلّم بها العَرَبُ في حَالِ اليَمِيْنِ، وليْسَ كُلُّ

---

(١) الكتاب، ٤٧٤/١ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الكتاب ٤٧٤/١ وقد تصرف أبو علي في تمثيل سيبويه كثيراً.

العَرَبِ تتكَلَّمُ بِهَا. تقُولُ: لهِنَّكَ لرَجُلُ صِدْقٍ[١].

قال أبُوعَلِيّ: تقْديرُ القَسمِ في (لَهِنَّكَ) أنْ يَقَعَ قَبْلَ اللاّمِ، كأنَّهُ قال: واللّه لإنَّكَ رَجُلُ صِدْقٍ، فلِذَلِكَ صارَت اللاّمُ الأُولى لِلْقَسم والثّانية لأنَّ، وتقْديرُ القَسَم في إنَّ زَيْداً لَما لَيَنْطلقنَّ، أنْ يَكُونَ قبْلَ اللاّمِ الّتي في (لَيَنْطَلقَنَّ)، كأنَّهُ قال: إنَّ زَيْداً لما واللّه لَينْطلِقنَّ هي الّتي تلقَّت القَسَم، وإنَّما دَخَلَتِ النُّونُ عليْها لأنَّها للاسْتقْبال[٢].

قال: وقَدْ يَجُوزُ في الشِّعْرِ (أَشْهَدُ إنَّ زَيْداً ذاهِبٌ) لأنَّ مَعْناهُ مَعْنى اليَمينِ كما أنَّهُ لَوْ قالَ: أشْهدُ أنْتَ ذاهِبٌ ولم[٣] يَذْكُر اللاّم لَمْ يَكُنْ إلاّ ابْتداءً وهُو قبيْحٌ ضعيْفٌ إلاّ باللاّمِ[٤].

قال أبُوعَلِيّ: غلِطَ عَلَيْهِ أبُو العبَّاسِ، إنَّما يُرِيْدُ اللاّمَ في (ذاهِبٌ)، فيَحذِفُها في الشِّعْرِ[٥].

---

(١) الكتاب ١/٤٧٤.

(٢) يرى سيبويه أن الأصل في (لهِنَّكَ): (إنَّكَ)، أبدلوا الهاء مكان الألف، كما أبدلوها في (هرقْتُ الماءَ) ثم لحقتها اللام كما لحقت (ما) حين قيل: إن زيداً لما لينطلقنّ، فلحقت اللام في اليمين. انظر الكتاب ١/٤٧٤، وروى أبو سعيد رأيين آخرين في هذا الحرف:
الأول للفراء: ويرى أن (لهنّك) مركبة من كلمتين كانا يجتمعان، كانوا يقولون: (واللّهِ إنّك لعاقلٌ) فخلطتا، فصار فيهما اللام والهاء من (الله) والنون من (إنّ) المشددة، كما حذفوا الواو من أول (واللّه).
الثاني: قول حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء معناه: (للّهِ إنّك لمُحْسِنٌ)، قال: وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى، والذي قال الفراء أصح في المعنى، لأن قول القائل: (والله إنك لقائم) أصحّ من (للهِ إنّك لقائم)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٤٧.

(٣) في المخطوطة: (ولن).

(٤) الكتاب ١/٤٧٤ باختصار.

(٥) لم يرو الفارسي ماقال أبو العباس المبرد في هذا المقام، والواقع فإن المبرد ردّ على ==

قال: كما أنَّهُ ضَعيفٌ قدْ عَلمْتُ عَمْروٌ[1] خيرٌ منْكَ[2]، أي لأنَّهُ لمْ يَذْكُرْ مَا قَامَ عَمَل الفِعْلِ، ومُعَلّقًا لَهُ[3].

***

هذا بابُ أنْ وإنْ

قال: وحَدَّثني مَنْ لاَ أتَّهِمُ عَنْ رجُلٍ مِنْ أهْلِ المدينةِ موْثُوقٍ بِهِ أنّه سَمِعَ عَربيا يتكلم بِمِثْل قولِهِ: إنْ زيدٌ لذاهبٌ[4]، وهي التي في قوْلِهِ: «**وإنْ كَانُوا ليَقُولُوْنَ لَوْ أنَّ عِنْدَنا**»[5]، وهذه (إنْ) مَحْذُوفَةٌ[6].

قال أبُو عَليّ: (إنْ) هذه مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقيْلة، وإنَّما لمْ تَدْخُل الثَّقيْلَةُ عَلى الأفْعَال، فلمَّا خُفِّفَتْ زال الشَّبَهُ بالفِعْلِ، فدَخَلتْ عَليْهِ، ولمْ يمْتنِعْ ذَلِكَ، لأنَّهُ حَرْفُ تأكِيْدٍ، والفِعْلُ يُؤكَّدُ كَما يُؤكَّدُ الاسْمُ[7].

== سيبويه إجازته في الشعر (أشهد إنّ زيداً ذاهبٌ)، فقال: ليس للضرورة في (إنّ وأنّ) عمل، لأن وزنهما واحد، والقافية فيهما سواء، وسيبويه إنما كان يريد اللام في قولنا: (والله إنّه لذاهب) فاللام في (لذاهب) تحذف في الشعر، وهذا ماورده الفارسي على أبي العباس وفسر السيرافي أن وجه الضرورة التي يشير إليها سيبويه في التركيب هو إرادته اليمين، ولايجعل في خبرها اللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٤٧.

(١) في المخطوطة: (خير وخيرٌ منك).

(٢) الكتاب ٤٧٤/١.

(٣) أي ضعيف حذف اللام بعد (علمت)، وشبه سيبويه حذفها هنا بحذف اللام من قوله تعالى "قد أفلح من زكاها" وتقديره (لقد أفلح) لأنه جواب القسم في قوله عز وجل: "والشمس وضحاها".

(٤) في المخطوطة: (إنْ زيدٌ ذاهبٌ) وما أثبته من الكتاب وشرح السيرافي عليه.

(٥) سورة الصافات، الآية/١٦٧- ١٦٨.

(٦) الكتاب ٤٧٥/١.

(٧) قال أبو سعيد: "أما (إنْ) المخففة التي للإيجاب فهي مخففة عن الثقيلة، فإن بقّيت إعمالها لم تحتج إلى اللام كما لاتحتاج في الثقيلة كقولك: إنْ زيداً قائمٌ، وإن شئت ==

قال: وتصرِفُ (مَا) إلى الابْتداءِ كَما صَرَفَتْها {ما} إلى الابْتداءِ وذَلِكَ قولُكَ:

ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، ومَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ...[1] ...

قال أبوعلي: تصرِفُ (إنْ) (ما) إلى الابْتِداء كما صَرَفَتْ (ما) (إنَّ) الثَقِيْلَةَ إلى الابْتِداءِ فِيمنْ قال: مَا زَيْدٌ ذاهبًا إذَا أدْخلَ (إنْ) هذه

= أدخلت اللام فقلت: إنَّ زيداً لقائم، ولا تدخل إلا على اسم وخبر، وإن خففتها ولم تعملها لزمت اللام فيما بعدها للدلالة على الفرق بينها وبين (إنْ) التي في معنى الجحد، ودخلت على الاسم والفعل، فالاسم كقولك: إنْ زيدٌ ذاهبٌ، والفعل قولك: إنْ قام لزيْدٌ ..." شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٤٧٥/١، وفيه: "وتصرف الكلام..." وما عند السيرافي يوافق ماجاء في التعليقة، أما (مَا) بين المعقوفتين فزيادة من الكتاب ومن شرح السيرافي.

وأما قوله: وما إنْ طبّنا جبنٌ ... فإشارة إلى البيت الذي أنشده سيبويه من الوافر لفروة ابن مسيك وهو قوله:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكِنْ مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرِيْنَا

وفيه شاهد على زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيداً، وهي كافة لها عن العمل. انظر الكتاب وهامشه ٤٧٥/١، كما أنشد سيبويه صدره على أن (إنْ) فيه لغو، انظر الكتاب ٣٠٥/٢، انظر المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الكامل ٣٤١/١، وأنشده في الأصول ٢٣٦/١ منسوبًا إلى فروة بن مسيك، وأنشد صدره أيضًا دون نسبته، انظر الأصول ١٩٦/٢، انظر الوحشيات /٢٨، وأنشده البكري وبيتًا قبله منسوبين لفروة بن مُسَيْك المرادي في يوم الرَّزْم، انظر معجم ما استعجم ٦٤٩/١، وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات /٢٨٠ وعلق عليه بما هو قريب من تعليقه هنا، كما أنشده في المسائل العضديات /٧٠ على زيادة (إنْ) وعقد لهذا الحرف مسألة خاصة هناك، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٤٨، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق١٩٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٦/٢، النكت ٧٨٧/٢ وفيه (وطعمة) مكان (ودولة)، الخصائص ١٠٨/٣، المحتسب ٩٢/١، مغني اللبيب /٣٨، شرح المفصل ١٢٠/٥، ١١٣/٨، الهمع ١٢٣/١، الدرر ٩٤/١، الخزانة ١٢١/٢، ٤٨٧/٤، اللسان (طبب).

قالَ: مَا إنْ زيدٌ ذاهبٌ، كما أنَّ مَنْ قال: إنَّ زَيْداً مُنْطلِقٌ [٩١/ب] إذا أدْخَل (مَا) قال: إنَّما زيْدٌ مُنْطلِقٌ، ولا يَجُوزُ أنْ تكُون (إنْ) في قولِكَ: (مَا إنْ لَنا فِيْه)، كالّتي في قوله «**إنِ الكَفِرُونَ إلاَّ في غُرُوْرٍ**»[١]، لأنَّها لَوْ كانَتْ تِلْكَ، لكَانَ الكَلاَمُ إيْجَابًا[٢].

قال[٣]: ويَكُونُ الكَلاَمُ على التَّفْسِيْر الّذي فسَّرهُ الخَلِيْلُ في بَابِ (إنّ) الثَّقيْلةَ والتفْسيْرُ الأوّلُ لغَيْرِ الخَليْل، وجُمْلَة القول إنَّ مَنْ كانَ (إنْ) هُنَاكَ عِنْدهُ في مَوْضعٍ كان (إنْ) هُنَا عِنْدهُ في مَوْضِعِ جَرٍّ.

قال: وتقول: إنِّي مِمّا أنْ أفْعَلَ ذَاكَ، كأنّهُ قَال: إنِّي من الشَّأْنِ أو الأمْرِ أنْ أفْعَلَ، فوقَعَتْ (ما) هُنَا كما تَقُولُ العَرَبُ، بِئْسَمَا، يُرِيْدُونَ بِئْس الشَّيْءُ[٤].

قال أبُوعليّ: موْضِعُ (إنْ) في قولِكَ: إنِّي مِمَّا أنْ أفْعَلَ ذَاكَ رَفْعٌ، وقَدْ أُقِيْمَ المُضافُ إليْه مقام المُضاف، كأنَّكَ قُلْتَ: إنِّي منَ الأمْرِ صاحِبَ أنْ أفْعَلَ، أي صَاحِبَ فِعْلِ ذلكَ، فحذفْتَ المُضافَ أعْني (صاحب) المُقدَّرَ.

قال: وتقول: ائْتني بَعْدَ ماتقُولُ ذَاكَ القَوْل، كأنَّكَ قُلْتَ بعَد قَولكَ ذَاكَ القَوْلَ، كما أنّك إذا قُلْتَ بَعْدَ أنْ تقُولَ، فإنَّما تُرِيْدُ [بعد][٥] ذلكَ. أي المصْدرَ ، ولوْ كانتْ (بَعْدَ) مع (مَا) بِمنْزِلةِ كلمةٍ واحِدة لمْ تقُل :

---

(١) سورة الملك، الآية/ ٢٠، وقوله (إنْ) لم يثبتها الناسخ في المخطوطة.

(٢) انظر هذا المعنى منسويًا لأبي العباس المبرد في الأصول ١/ ٢٣٦، وانظر المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٣) ليس القول لسيبويه كما يوهم بذلك السياق.

(٤) الكتاب ١/ ٤٧٦ مع شيء من الاختصار والاختلاف اليسير.

(٥) مابين المعقوفتين زيادة من شرح السيرافي، وليست في الكتاب.

أثْتني مِنْ بَعْدِ ما تقُولُ ذاكَ، ولكانت الدَّالُ على حالَةٍ واحدةٍ[1].

قال أبُوعليّ: يقُولُ: لوْ كانتْ (ما) كافَةً ولمْ تكُنْ هي التي مَعَ مَا بَعْدَهَا من الفعْلِ بمنْزِلَة المصْدر لمْ تزُل الفتْحةُ عن الدال منْ (بَعْد)، كما لا تزُولُ الفَتْحَةُ عنْها إذا كانَتْ (ما) كافَّةً. فإذا جُرَّ بمنْ ولَمْ يُنَوَّنْ عُلِمَ أنَّها مُضَافَةٌ إلى (ما)، تقُولُ وإنَّ مَا تقُولُ بمنْزِلَة القَوْل.

قال: وسَمعْنا فُصَحَاء العَربَ يقُولُونَ: لحقُّ أنَّه ذاهبٌ[2].

قال أبُو الحَسن[3]: لمْ أسْمَعْ هذا منَ العَربِ، وإنَّما وجَدْتُه في الكِتاب، وهُوَ جَائِزٌ في القِياس، وإنَّما قبَّحهُ عِنْدي حذْفُ الخَبَر، ألا تَرى أنَّكَ لوْ قُلْتَ: لَعبْد اللّه، وأضْمرْت لمْ يجُزْ؟[4].

قال أبُوعَليّ: لقائِل أنْ يقُولَ: إضْمارُ خبَر (لحقُّ أنَّهُ ذاهِبٌ) أحْسنُ مِنْ إضْمار (لعَبْدُ اللّه)، لأنَّه إذا طال الكلامُ حَسُن الحَذْفُ.

وقوْلُ أبي الحَسَن هُنا حُجَّةٌ عَليْهِ في حَمْلِه (ما أحْسنَ زَيْداً) على أنَّه بِمعْنى الَّذي.

قال: وعَسَيْتَ بِمَنْزِلِةِ اخْلَوْلَقَت السَّماءُ[5].

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦ مع اختلاف في ترتيب العبارات، والنص الذي عند السيرافي يطابق نص التعليقة.

(٢) الكتاب ١/٤٧٧.

(٣) هو الأخفش: سعيد بن مسعدة.

(٤) قال أبوسعيد: "ذكر سيبويه أنهم سمعوا فصحاء العرب يقولون: (لحقُّ أنّه ذاهبٌ) بإضافة (حق) إلى (أنّ)، وإضافتها توجب أنها اسم واحد وهو مبتدأ، وخبره محذوف، ومثله سيبويه بقوله: (ليقين ذاكَ أمرك)، وذكر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب، وأن الذي يقبحه حذف الخبر، ثم أجازه وقال: لايبعد خبر مثل هذا أن يضمر...". انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٥٢.

(٥) الكتاب ١/٤٧٧.

قال أبُوعَليّ: في أنّه يَقَعُ بَعْد كُلّ واحِدٍ (أنْ يفعَلَ)، وموْضِعُهُ في كِلا الموضعيْنِ نصْبٌ.

قال: وكينُونَةُ عسى لِلْواحِدِ والجميْعِ، والمُؤنّث تدلُّكَ على ذَلكَ[1].

قال أبُوعَليّ: إنّ بَعْد عسى رفْعٌ كأنّكَ قُلْتَ: عَسى فِعْلُهمْ أو عسى فِعْلُهما، لأنّ (أنْ) مَعَ ما بَعْدهُ اسْمٌ [٩٢/أ] واحِدٌ، وكانَ الفِعْلُ الّذِي في صِلَتِه لِمُثَنّى أوْ مَجْمُوعٍ، ألاَ تَرى أنّكَ إذَا قُلْتَ: عَسى أنْ يَفْعَلُوا فتَمْثِيْلُهُ عَسى فِعْلُهُمْ، فالاسْمُ المُرْتفِعُ بِعَسى واحِدٌ وإنْ كانَ المُضَافُ إليْهِ جَمِيْعًا، وإنّما الفَاعِلُ هُوَ المُضافُ لا المُضَافَ إليْهِ.

قال: واعْلَمْ أنّهُمْ لم يستَعْمِلُوا عَسى فِعْلَكَ اسْتَغْنَوا بأنْ تَفْعَل عَن ذَلكَ[2].

قال أبُوعَليّ: يَقُولُ: لمْ يسْتَعْمِلُوا المصْدَرَ نَحْو الضّرْب في قَوْلكَ عَسى أنْ يَضْرِبَ، كما لمْ يسْتَعْمِلُوا اسْمَ الفَاعِلِ موْضِعَ الفِعْلِ في قوْلكَ: كادَ زَيْدٌ يفعَلُ، وعَسى يفْعَلُ، إلاّ في الضّرُورَةِ، للاسْتِغْنَاءِ بأَنْ يَفْعَلَ عن الفِعْلِ، وبِيَفْعَلَ عنِ الفَاعِلِ[3].

قال: واعْلَمْ أنّ مِنَ العَرب منْ يَقُولُ: عَسى يَفْعَلُ، يُشَبّهُها بِكادَ

---

(١) الكتاب ٤٧٧/١.

(٢) الكتاب ٤٧٧/١.

(٣) أي أنه لايجوز ذكر المصدر في (عسى) مكان (أنْ)، كما لايجوز وضع اسم الفاعل موضعه، وقول العرب: عسى زيدٌ يفعلُ، تجري (عسى) موضع (كان)، ويجعل الفعل في موضع خبره، كأنه قال: (عسى زيدٌ فاعلاً) كما قيل في المثل: عسى الغوير أبؤسًا، ولايكاد يعرف إسقاط (أنْ) منها إلا في الشعر. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٥٣.

يَفْعَلُ فيَفْعَلُ حِينَئذٍ في موْضِعِ الاسْمِ المَنْصُوب[1].

قال أبوعليّ: (عَسى) فِعْلٌ، و(يفْعَلُ) فِعْلٌ، والفِعْلُ لاَ يَدْخُلُ على الفِعْلِ، ففِي (عَسى) ضَمِيرٌ فاعِلٌ، ويَفْعَلُ في مَوْضِعِ نصْبٍ، لأنَّهُ جَاءَ بَعْد فِعْلٍ وفَاعِلٍ، ويَدُلُّ عَلى أنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ "عَسى الْغُوَيْرُ أبْؤُسًا"[2]، فأبْؤُسًا في مَوْضِعِ أنْ يَفْعَلَ، والشَّاذُّ في قولِهِمْ "عَسى الغُوَيْرُ أبْؤسًا" وُقُوعُ الاسْمِ غَيْر (أنْ يَفْعَلَ) موْضِعَ (أنْ يَفْعَلَ)، لأنَّ حُكْمَ (عسى) أنْ يَقَعَ بَعْدها (أنْ) مَعَ مايتَّصِلُ بِهَا، لأنَّها خِلافُ (كَادَ)، لِبُعْدِهَا مِنَ الحَالِ، فَمِنْ حَيْثُ لمْ يُسْتَعْمَلْ بَعْدَ (كادَ) (أنْ) لِقُرْبِها من الحَالِ، اسْتُعْمِلَ بَعْدَ (عَسى) لبُعْدِها مِن الحالِ، فحُكْمُ (عَسى) أنْ يُسْتَعْمَلَ بَعْدها (أنْ)، وحُكْمُ (كَاد) ألاَّ يُسْتعْمَلَ بَعْدَها (أنْ)، وهذا على جَمِيعِ مَا فِي التَّنْزِيْلِ مِنْ هذا، ثُمَّ يُضْطَرُّ الشَّاعِرُ فَيُشَبِّه (عَسى) (بكادَ) وكادَ بِعَسى، فيقَعُ بَعْدَ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما يفعلُ في موْضِعِ نصْبٍ، ثمَّ يقعُ اسْمُ الفِعْلِ موْضِعَ (يَفْعَلُ)، كما جَاء في المَثلِ (أبْؤُسًا) لمْ يجِيءْ غَيْرُهَا.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٧- ٤٧٨، وتمام العبارة: "... فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسًا".

(٢) هذا مثل، حكاه سيبويه قائلاً: "هذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه عسى مجرى كَانَ" انظر الكتاب ١/٤٧٧، وقد خص الفارسي هذا المثل بإحدى مسائله العضديات /٦٥- ٦٦ والنتائج التي أثبتها هناك هي عينها هنا، وانظر الإيضاح العضدي/ ٧٦- ٧٧، ولما كان هذا مثلاً فإن الفارسي يقرر أنه قد يجوز في الأمثال مالا يجوز في الكلام، انظر المسائل البغداديات /٣٠١، المسائل المنثورة/٢٣١. ولاتكاد كُتُب النحو تخلو من هذا المثل، فانظر على سبيل المثال: الكتاب ٢٤/١، ٧٩، المقتضب ٧٠/٣، مجالس ثعلب ٣٧٢/٢، الأصول ٢٠٧/٢، شرح المفصل ١٢٢/٢، ١١٩/٧، وانظر هذا المثل في كتب الأمثال: مجمع الأمثال ٣٤١/٢، فصل المقال /٤٢٤، جمهرة الأمثال ٥٠/٢، المستقصى ١٦١/٢.

قال: وسألتُهُ عَنْ مَعْنى أُرِيْدُ لأنْ تَفْعَلَ، فقَال: إنَّما يُرِيْدُ أنْ يَقُولَ: إرَادَتي لهذا كما قَال «**وأُمِرْتُ لأن أكُوْنَ أوَّلَ المُسْلِميْنَ**»[1].

قال أبُوبَكْرٍ: قالَ أبُو العَبَّاس: الفعْلُ يَدُلُّ على مصْدرٍ، فلمَّا قالَ: أرَدْتُ، دَلَّ على الإرادَة، فكأنَّهُ قالَ: أرَدْتُ وإرادَتي لهذا، فحُذِفَتْ (إرادَتي) لِدلالَة (أُرِيْدُ) عَليْه، وكذَلكَ «**ردِفَ لكُمْ**»[2] و «**إنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيا تَعْبُرونَ**»[3] وما أشْبَهَهُ، أي رَدِفَ هذه الرَّدافَةِ لكُمْ، وإنْ كُنْتُم تعْبُرونَ العِبارةَ لِلرُّؤْيا[4].

***

هذا بابُ مَايكُونُ فيْهِ أنْ بمنْزِلَةِ أيْ[5]

قال: وأمَّا قَولهُ: كتبْتُ إليْه أن افْعَلْ، فَيكُونُ عَلى وَجْهَيْنِ، عَلى أنْ تكُونَ الّتي تنْصِبُ الأفْعَالَ، وصَلْتَها بِحَرْف الأمْرِ والنَّهْي كَمَا تصِلُ (الّذِي) بتَفْعَلُ إذَا خَاطبْتَ به[6].

قال أبوعلي: الّذِي حُكْمُهُ أنْ يُوصَلَ بِشَيْءٍ يَرْجِعُ مِنْهُ إلَيْه ذِكْرٌ، كَما أنَّ حُكْمَهُ أنْ يُوصَلَ بِفِعْلٍ غَيْرِ أمْرٍ، فَلمَّا [٩٢/ب] وقع (أنْ) موقِعَ أمْرٍ وُصِلَ بالأمْــرِ، وإنْ لمْ يكُنْ ذلِكَ بابُه، كمـا أنّ (الّذِي) لمَّا وقَعَ في الخِطَابِ

---

(١) سورة الزمر، الآية/١٢، والنص في الكتاب ٤٧٩/١، والأصول ٢٠٨/٢.

(٢) سورة النمل، الآية/٧٢.

(٣) سورة يوسف، الآية/ ٤٣.

(٤) انظر المقتضب ٣٦/٢- ٣٧.

(٥) الكتاب ٤٧٩/١.

(٦) الكتاب ٤٧٩/١ باختصار، وفي المخطوطة: "... إذا خاطب به" وأصلحتها من الكتاب وشرح السيرافي له، وهذا أحد وجهي التفسير لأنْ، أما الوجه الآخر الذي ذكره سيبويه لهذا الحرف فهو أن تكون (أنْ) بمنزلة (أي).

وُصِلَ لِذَلِكَ بما لَمْ يَرْجِعْ مِنْهُ إِلَيْهِ ذِكْرٌ، نَحو ذَلِكَ: أمرتُهُ قُمْ، فقُمْ أمْرٌ، وحُكْمُ (أَنْ) أنْ يُوصَلَ مِنَ الأَفْعَالِ بما كَانَ خَبَراً نحو: أنْ قُمْتَ وأَنْ تَقُومَ، ولوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنّ (أَنْ قمْ) أقْبَحُ فِي القِياسِ مِنْ (أَنْتَ الّذي يَفْعَلُ)، لأنَّ (قمْ) أمْرٌ، و(تفعَلُ) خَبَرٌ، والّذِي لايُوصَلُ بهِ شَيْءٌ مَوْصُولٌ، إنّما يُوصَلُ بالخَبَرِ لكَانَ قولاً[1].

قال: في قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ «**وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ ربِّ العَالَمِيْنَ**»[2]، لاتكُونُ (أنْ) الّتِي تنْصِبُ الفِعْلَ، لأنَّ تِلْكَ لايُبْتَدأُ بَعْدَهَا الأَسْمَاءُ، ولاَ تكُونُ (أيْ)، لأنَّ (أيْ) إنّما تَجِيءُ بَعْدَ كَلامٍ يَسْتَغْنِي، ولاتَكُونُ فِي موْضِعِ المبْنِيِّ على المُبْتَدأ[3].

قالَ أَبُوعَلِيّ: (أنْ) الّتِي لِلتَّفْسِيرْ بِمَنْزِلَةِ (أيْ)، لاتكُونُ إلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ تامٍّ كَما أنَّ (أيْ) لايُفَسَّرُ به إلاَّ بَعْدَ كلامٍ مُسْتَغْنٍ، فأَنْ في قوْلِهِ تَعَالى «**وآخِرُ دَعْواهُمْ أن الحَمْدُ لِلَّهِ**» أنْ لاتكُونُ إلاَّ التَّفْسِيْرُ لأنَّ خَبَرَ المُبتدأ لمْ يَمْضِ[4].

---

(١) يقول أبوسعيد: "إذا قلت: كتبتُ إليه أنْ افعَلْ، وأمرته أنْ قُمْ، ففيه وجهان: أحدهما: أن (أنْ) وفعل الأمر بعدها بمنزلة المصدر، وموضعها نصب أو خفض، ومعناه: كتبت إليه بأن افْعلْ، وأمرته بأنْ قُمْ، وحذفت الباء.
والوجه الآخر: أن تكون بمعنى (أيْ) ولا تدخل فيه الباء، إذا أدخلت صارت (أنْ) داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة، وإذا كانت بمعنى (أيْ) فهي جملة تفسير الجملة التي قبلها..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٥٥.

(٢) سورة يونس، الآية/١٠.

(٣) الكتاب ١/٤٨٠.

(٤) من الوجوه التي ذكرها السيرافي (لأنْ) التي بمعنى (أي) قوله: "أن يكون ماقبلها كلامًا تاما، لأنها ومابعدها جملة تفسر جملة قبلها، ومن أجل ذلك كان قوله تعالى "وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين" وآخر قولهم أن لا إله إلا اللّه بمعنى أنّه، ولم يصلح أن يكون ==

قال: ومثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الأعْشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ . . . [1]

أي مِثْل «**أنْ غَضَبُ اللهِ**»[2].

== بمعنى (أي) لأن قوله تعالى: "وآخر دعواهم" مبتدأ لا خبر معه، فهو غير تام، فلا يكون بعده (أنْ) بمعنى (أيْ)"، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٥٦.

(١) هذا بعض من صدر بيت الأعشى من البسيط وهو:

في فِتْيَةٍ كسيوف الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أن هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وينتَعِلُ

الكتاب ٤٨٠/١، وقد أنشده سيبويه قبل هذا الموضع، انظر الكتاب ٢٨٢/١، ٤٤٠، كما أنشده بعد هذا الموضع أيضًا، انظر الكتاب ١٢٣/٢، على إضمار الهاء في (أنْ) المخففة وكأنه قال: أنَّه هالك، انظر البيت في المقتضب ٩/٣، الأصول ٢٣٩/١، وقد أنشده الفارسي على تخفيف (أنْ) من الثقيلة منسوبًا للأعشى، انظر المسائل المنثورة/٢٢٨، انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس/١٩٩، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٥٥، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/٢، الإنصاف ١٩٩/١، الأزهية/٥٧، المنصف ١٢٩/٣، حجة القراءات /٤٩٦، المحتسب ٣٠٨/١، المفصل/٢٩٨، شرح المفصل ٧١/٨، الخزانة ٤٦٦/٢، وأنشد عجزه في الخزانة ٥٤٧/٣، ونقل عن الكشاف تأويله لموضع الشاهد، ثم قال: قال السيرافي: وفي كتاب أبي بكر مبرمان: هذا المصراع معمول، أي مصنوع، والثابت المروي:

(**أن ليس يدفعُ عن ذي الحيلة الحيلُ**)... قال ابن المستوفى: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولاشك أن النحويين غيروه، ليقع الاسم بعد (أنْ) المخففة مرفوعًا..."

أقول: لم أجد هذا القول في شرح السيرافي، وقد أنشده بالرواية المشهورة التي جاءت عند سيبويه، أما رواية الديوان/١٩ (الشركة اللبنانية للكتاب)، وص ١٣٣ دار الكتب العلمية ففيها العجز بالرواية التي نقلها صاحب الخزانة عن السيرافي، انظر أيضا الخزانة ٥٤٢/٤، العيني ٢٨٧/٢، الهمع ١٤٢/١، الدرر ١١٩/١.

(٢) سورة النور، الآية/٩، قرأ سيبويه هذه الآية بضم (والخامِسَةُ) وكلهم قرأها هكذا إلا حفصًا عن عاصم فإنه قرأها (والخامسةَ) نصبًا، انظر السبعة/٤٥٣، وفي الكتاب: (غَضَبُ) بالضم، وهذه قراءة يعقوب، انظر النشر ٣٣٠/٢، و(أنْ) ساكنة. انظر في ذلك، حجة القراءات/٤٥٣، التيسير/١٦١، إتحاف فضلاء البشر/٣٢٣. ثم انظر فهرس شواهد ==

قال: وإنْ شئْتَ رَفَعْتَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَأَنْ ورِيْدَاهُ . . .[1]

عَلى مِثْلِ الإِضْمَارِ الَّذِي فِي قَوْلِه: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ، أَوْ يَكُونُ هذَا المُضْمَرُ هُوَ الَّذِي ذُكِرَ، كَمَا قَالَ:

. . . كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[2]

قال أَبُوعَلِيّ: إِذَا رَفَعَ (ورِيْدَاهُ) أَضْمَر في (أَنْ) القصَّةَ والحَدِيْثَ ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِه (وَرِيْدَاهُ رِشَاءُ خُلْبٍ)، لأَنَّهُ جُمْلَةٌ، وهذِه الهَاءُ تُفَسَّرُ بالجُمَلِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ فِي (كأَنْ) هذِه ضَمِيْرَ القِصَّةِ والحَدِيثِ، لأَنَّ ضَمِيْرَ القصَّةِ والحَدِيْث، لايُفَسَّرُ إلاَّ بِالجُمَلِ.

وقَوْلُهُ: (ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ)، لَيْس بِجُمْلَةٍ، لأَنَّ (تَعْطُو)

== سيبويه/٣٤- ٣٥.

ووجه المقارنة بين الآية الكريمة وبيت الأعشى تخفيف (أنْ) فيهما، ثم مجيء اسم مرفوع بعدها، والعرب لاتخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وتريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم (ضمير الشأن والقصة والحديث).

(١) أنشد سيبويه هذا الرجز مرتين في هذا الباب، الأولى بإعمال (أنْ) مخففة، تشبيها بما حذف من الفعل ولم يتغير عمله، والثانية: رفع ما بعد (أنْ) المخففة، والبيت هو:

كأنْ ورِيْدَاهُ رِشَاءُ خُلْبِ

انظر الكتاب ١/ ٤٨٠، الأصول ٢٣٨/١، مجاز القرآن ٢٢٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٥٥، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٠٠، المفصل/٣٠١. شرح المفصل ٨٣/٨، الإنصاف ١١٣/١، المقرب ١/ ١١٠، لسان العرب (خلب)، العيني ٢٩٩/٢، الخزانة ٣٥٦/٤، وقد جاء البيت في ملحقات ديوان رؤبة/١٦٩.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوبًا لابن صريم اليشكري، وصدره:

وَيَوْمًا تُوافِيْنَا بِوَجْهٍ مقسَّم . . .

والشاهد فيه رفع (ظبية) خبراً لـ(كأنْ) المخففة، واسمها محذوف، انظر الكتاب ٢٨١/١، ٤٨١، وقد مرَّ الحديث عن هذا البيت، انظر التعليقة ٢٨٦/١.

صِفَةٌ لظَبْيَة، فكأنَّكَ قُلْتَ: ظَبْيةٌ عاطِيةٌ إلى كَذَا، وهذا لايكُونُ تفْسِيرًا للْقصَّة والْحَدِيْث.

قال: ولَو أنَّهُمْ إذْ حَذَفُوا جَعَلُوهُ بِمَنْزِلة (إنَّما) كما جَعَلُوا (إنْ) بمَنْزِلَة (لكْن) لَكانَ وجْهًا[1].

قال أبوعَلِيّ: يَقُولُ: ولوْ أنَّهُمْ إذْ حَذَفُوا (كانْ) لمْ يعْمِلُوه كما لمْ يُعْمِلُوا (إنَّما) لَكَانَ وجْهًا، كما أنَّهُمْ لمْ يُعْمِلُوا (لما) و(لكنْ)[2] إذا خَفَّفُوهُ[3]، فَقُلْتَ: «**إنْ كُلُّ نفْسٍ لما عَلَيْها حافِظ**»[4] كمَا قُلْتَ: «**لكِنِ الرّاسِخُونَ فِي العِلْم**»[5] لكان قويا.

قال: وأمَّا قولُه «أنْ بِسْمِ اللّهِ» فإنَّما يَكُونُ عَلى الإضْمَارِ[6].

قال أبُوعَلِيّ: لايَجُوز أنْ يكُونَ (بِسْمِ اللّه) كَقَوْلِكَ: كأن وَرِيْدَاهُ[7] [٩٣/أ] لأنَّ (ورِيْداهُ رِشاءُ خُلْب) مُبْتدأٌ وخَبرٌ، وليْسَ (بسْمِ اللّه) كذلِك فلا يكُونُ هُنَا إلاَّ مُضْمرًا فِيْها، والإضْمارُ الّذِي فِيْها يَكونُ القِصَّةُ

---

(١) الكتاب ١/٤٨١.

(٢) في المخطوطة: "كما أنهم لما ولكن" وليس لها معنى.

(٣) كان عليه أن يثني الضمير لوجود الحرفين.

(٤) سورة الطارق، الآية/٤، وقراءة التخفيف في (لَمَا) سبعية، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، انظر السبعة/٦٧٨، وانظر إعراب القرآن ٥/١٩٧- ١٩٨.

(٥) سورة النساء، الآية/١٦١.

(٦) الكتاب ١/٤٨١.

(٧) هذه هي الرواية الثانية في بيت الراجز:

كأنْ ورِيْداهُ رِشَاءُ خُلُب

أما الرواية الأخرى فعلى نصب (وريدَيه) وإعمال (كأنْ) مخففة:

كأنْ وريديه رشاء خلب

وقد سبق الحديث عن البيت.

والحديْثُ، كأنَّكَ قُلْت: إنَّه لأنَّ (بسْمِ اللّهِ) مَعْنَاهُ معنى جُمْلَةٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: ابْتَدِيءُ بِسْمِ اللّهِ[1].

***

هذا بابٌ آخرُ فيْهِ أنَّهُ مُخَفَّفَةٌ

وذَلِكَ قولُكَ: قدْ علِمْتُ أنْ لاَ يَقُولُ ذَلِكَ[2].

قال: ليْستْ (أنْ) التي تَنْصِبُ الأفْعَالَ تَقَعُ فِي هَذَا المَوْضِعِ، لأنَّ ذا مَوْضِعُ تقْرِيْرٍ وإيْجابٍ[3].

قال أبُو عَلِيّ: (عَلِمْتُ) مَوْضِعُ تثْبِيْتٍ وإيْجابٍ، فَيقَعُ بَعْدَهُ (أنْ) لأنَّها أيضًا لِلتَّثْبِيتِ والإيْجَابِ، و(أنْ) الَّتي تنْصِبُ الفعْلَ لاَ تكُونُ للتَّثْبِيْتِ أبَداً، فَلوْ وقَعَ بَعْد (عَلِمْتُ) لَكَانَ كالنَّقِيْضِ[4].

---

(١) فسر السيرافي هذا بقوله: "قوله: أولُ ما أقول أنْ بسم الله" حمله سيبويه على المشددة وإضمار الأمر والشأن، لأنه ليس قبل (أنْ) اسم يضمر، كما أضمر في (كأن ظبية) حين ذُكر في الكلام الذي قبله، ويكون ذلك الاسم الذي يضمر مبتدأ ومبنيًا عليه بعد (أنْ) كما يكون بعد (إنّما)"، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٥٦.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨١، وفيه: "هذا بابٌ آخَرُ أنْ فيه مخففة" وعند السيرافي مثلما جاء عند الفارسي هنا، أما الرماني فعنون للباب بقوله: "باب أنْ المخففة من الثقيلة"، وفي الكتاب وشرح السيرافي: "قد علمت أنْ لايقول ذاك".

(٣) الكتاب ١/ ٤٨١، وفيه: "... موضع يقين وإيجاب"، ومثله عند السيرافي.

(٤) قال أبوسعيد: "أفعال العلم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق مختص بهنّ (أنّ) المشدَّدة الناصبة للأسماء دون المخففة الناصبة للأفعال، وإنما خصت هذه الأفعال بالمشددة، لأن (أنّ) المشددة المفتوحة بمنزلة (إنّ) المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختصّ بالإيجاب لايدخل عليه ماينقض دلالته على الإيجاب..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٥٧- ٥٨.

قال: وأمَّا ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ورَأَيْتُ فإنَّ (أنْ) تكُونُ فِيْهَا عَلى وجْهَيْنِ: النَّاصبة والمُخفَّفَة[1].

قال أبُوعَلِيّ: هذه الأفْعَالُ الّتي ذكَرَها تقَعُ بَعْدَهَا (أنْ) النَّاصبَةُ للْفعْلِ والمُخفَّفةُ، فإذا وقعَت المُخفَّفَةُ فالمُرادُ بِهَا أنَّهُ ثَبَتَ فِي الظَّنِّ واسْتقَرَّ كَمَا ثبَتَ مابَعْدَ العلْمِ، فإذَا وقَعَتِ النَّاصبَةُ فَمَا بَعْدَ الظَّنِّ لمْ يثْبُتْ، كَمَا أنَّ مَا بَعْدَ (رَجَوْتُ وحَسِبْتُ) ونَحْوه لمْ يَثْبُتْ، وعلى هذا قُرِىءَ «**وحَسِبُوا أنْ لاَ تكُونُ**»[2] و (ألاَّ تَكُونَ) مرْفُوعًا ومَنْصُوبًا[3].

قال: فإذَا رَفَعْتَ قُلْتَ: قَدْ حَسِبْتُ ألاَّ تَقُولُ ذَاكَ، وأرى أنْ سَيفْعَلُ ولاتَدْخُلُ هذه السِّيْن في الفعْلِ هُنَا حَتَّى يكُونَ (أنَّهُ)[4].

قال أبُوعَلِيّ: إذا وقَعَت السِّيْنُ فِي الفِعْلِ المُسْتَقْبل بعْدَ (أنْ) لمْ تكُنْ (أنْ) النَّاصبة للْفعْلِ ولمْ تكُنْ إلاَّ المُخَفَّفه من الثَّقيْلَة، وإنَّما لمْ تكُن النَّاصِبَةَ للْفعْلِ لأنَّ السِّيْنَ للاسْتقْبَال، و(أنْ) أيْضًا إذَا دَخَلتْ عَلى فعْلٍ مُضَارِعٍ عُلِمَ أنَّها للاسْتِقْبَال إذْ لاَتَقَعُ للْحَال، فمنْ حَيْثُ لمْ يَجزْ أنْ يَجتَمِعَ الحَرْفَانِ إذَا كانَا بِمَعْنى واحِدٍ، كالتَّأكِيدَيْنِ والاسْتفْهامَيْنِ لَمْ يَجزْ أنْ يَجْتمِعَ هذَانِ، ولوْ جَمعْتَ بينَهُمَا لكانَ بِمنْزِلَة جَمْعِكَ السِّيْنَ وسَوْفَ.

---

(١) الكتاب ١/٤٨١، ومابين علامتي الاعتراض ملخص لما فُصل في الكتاب.

(٢) سورة المائدة، الآية/ ٧١.

(٣) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: "ألاَّ تكونُ" رفعًا. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر "ألاَّ تكونَ" نصبًا. ولم يختلفوا في رفع (فتنةٌ). انظر السبعة في القراءات/٢٤٧. وقد فصل الفارسي الاحتجاج للقراءتين فالتمس ذلك في الحجة للقراء السبعة ٣/٢٤٦-٢٥١. فالرفع على أن (أنْ) مخففة من الثقيلة، أي (أنَّه لاتكونُ فتنة)، والنصب على أن (أنْ) هي الناصبة للفعل، وأن دخول (لا) بعدها لايغير النصب بها.

(٤) الكتاب ١/٤٨١.

قال: فجَرى الظَّن هُنَا مَجْرى اليَقيْنِ لأنَّهُ نَفْيُهُ[1].

قال أبُوعَلِيّ: قولُهُ: لأنَّهُ نَفْيُهُ أي ظَنَنْتُ نَفْي (عَلِمْتُ)، وعَلِمْتُ يَقَعُ بَعْدهُ (أنّ) المُثَقَّلَة، فأجْرَى (ظَنَنْتُ) لَمّا كانَ نَفْيُه بمَنْزِلَته.

قال: وَمَعَ هذا أنَّهُ قدْ كثُرَ فِي كَلامِهِمْ حَتَّى حَذَفُوا فِيْه (إنَّه)، فإنَّهُ لاَ يُحْذَف فِي غيْرِ هَذا المَوْضِعِ[2].

قال أبُو عَلِيّ: إنّ المَكْسورَة لاتُحذَفُ على شَرِيْطَةِ أنْ يكُونَ فِيْها إضمارُ القِصَّةِ إلاَّ في هذا المَوْضِعِ[3].

***

(١) الكتاب ١/ ٤٨١ وغالبًا ماتأتي (هنا) عند الفارسي في مكان (هاهنا) عند سيبويه.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨٢، وفيه: "... وأنه لاتُحذف في غير ذا"، ورواية السيرافي تتطابق مع رواية الفارسي والنص المذكور هنا يومىء إلى ماعرضه سيبويه قبل وذلك قوله: "واعلم أنَّهُ ضعيف في الكلام أن تقول: (قد علمتُ أنْ تفْعَلُ ذاك)، (وقد علمتُ أنْ فَعَل ذاك) حتى تقول: (سيفعلُ)، أو (قدْ فَعَلَ) أو تنفي فتدخل (لا)، وذلك عوضًا مما حذفوا من (أنَّهُ)، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد ... وأما قولهم: (أمَّا أنْ جزاك الله خيراً) فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى قد هاهنا ولاإلى السين، وكذلك لو قلت: (أمَّا أنْ يغفرُ اللهُ لك) لأنه دعاء".

(٣) يريد موضع الدعاء، كما هو بيّن من الأمثلة التي عرضها سيبويه آنفًا. لأنه لايجوز أن تقول: (قد غفر الله لك) وأنت تريد الدعاء، كما لا يجوز أن تقول: (أمَا أنْ قد جزاك الله خيراً)، وكذلك (السين وسوف) لايصح دخولهما على فعل الدعاء، لأنهما يصيّران الكلام يقينًا واجبًا كما لايجوز دخول (لا)، لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه فاحتمل لذلك ترك العوض، وأجازوا كسر (إنّ) في هذا الموضع، فقالوا: (أمَا إنْ جزاك الله خيراً)، وتقديره: أمَا إنَّهُ جزاك الله خيْراً). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٥٩.

هذا بابُ أمْ وأوْ

أمَّا (أمْ) فلاَ يكُونُ الكَلاَمُ بِهَا إلاَّ اسْتِفْهامًا، ويَقَعُ الكَلاَمُ بِهَا في الاسْتِفْهامِ على وجْهيْن:

عَلى معْنى أيُّهُما وأيُّهُمْ، وعلى أنْ [٩٣/ب] يكُونَ الاسْتِفْهَامُ الآخِرُ[١] مُنْقَطِعًا عَن الأوَّل[٢].

قال أبوعَلِيّ: مِثَالُ المُنْقَطِعِ (إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ) فهي تجيْءُ بَعْدَ الخَبَر كما تجيْءُ بَعْدَ الاسْتِفْهام. والَّتي بمَعْنى (أيّ) مَعَ الألِفِ لاتكُوْنُ إلاَّ فِي الاسْتِفْهَامِ[٣].

فأمَّا (أوْ) فإنَّها تُثْبِتُ في الخَبَر أحَدَ الشَّيئيْنِ أو الأشْيَاء، وعلى ذَلكَ يَدْخُلُ عَليها الاسْتِفْهام، فإنْ قُلْتَ: (تَقُولُ جَالِسْ زَيْدًا أوْ عَمْرًا)، فيَجُـوزُ لهُ أنْ يُجالِسَهُمَا جَمِيعًا[٤] كمَا يَجْتَمِعُ بيْنَ مَا كَانَ بِالوَاوِ فِي

---

(١) في المخطوطة: (الأخير)، وما أثبته من الكتاب وشرح السيرافي وشرح الرماني للكتاب.

(٢) الكتاب ٤٨٢/١.

(٣) خص الفارسي (أم) بكثير من اهتمامه، فعقد لها مسألة في البصريات/٧١١- ٧١٢ وأكثر من مسألة في المسائل المنثورة حيث قال: "أمْ لها موضعان من الكلام، أحد الموضعين أن تستقبل بها الاستفهام كقول الشاعر:

كَذَبَتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بَواسِطٍ غَلَسَ الظَلام من الرَّبابِ خيالاً

فكأنه تيقن أن عينه كذبته، ثم قال: (أمْ رأيت بواسط)، فاستقبل الاستفهام وأضرب عن الأول، ويكون يشك في الأول كما يشك حينما يقول: (إنّها لأبلٌ أم شاءٌ)، فكأنه تيقن أنها إبلٌ، ثم شك فقال: (أم شاءٌ)... انظر المسائل المنثورة/١٨٩- ١٩٠، وانظر بقية المسائل المتعلقة بأمْ من ص ١٩٠- ١٩٨، انظر مغني اللبيب/٦٦.

(٤) يجوز ذلك لأن (أو) هنا للإباحة، كأنه قيل له: قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس، انظر الأصول ٥٦/١. وقال سيبويه: "تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلٌ على أن كلّهم أهل أن ==

قَوْلِكَ: زَيْداً وعَمْراً، فالفَصْلُ أنَّهُ إذا جَمَعَ بالواوِ فجالَسَ أَحَدَهُما دُوْنَ الآخَرِ لمْ يكُنْ مُطِيْعًا لِلأمْرِ، وإذَا كانَ (بأَوْ) فجَالسَ أَحَدَهُما دُوْنَ الآخَرِ فقَدْ أطاعَ ولمْ يَعْصِ.

***

هذا بابُ أمْ إذَا كانَ الكَلامُ بِها بِمَنْزِلَةِ أيُّهُما وأيُّهُمْ[1]

قال: وجَعَلْتَ الاسْمَ الآخِرَ عَدِيْلاً لِلأوَّلِ، وصَارَ الّذي لاتسْألُ عَنْهُ بيْنَهُمَا[2].

قال أبُوعَلِيّ: الّذي لاتَسْألُ عَنْهُ هُوَ كَوْنُ المسْؤُول عَنْهُ في قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمروٌ، لأنَّهُ ثَبتَ عِنْدَهُ الكَوْن بالمسْألَةِ (بأَوْ) أَوْ بغَيْرِهِ فَلَمْ يسْألْ عَنْهُ، وإنَّما يسْألُ عَنْ نَفْسِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ أو الأسامي. فأمَّا كَوْنُ أَحَدِ المُسَمَّيْنِ عِنْدهُ فقَدْ عَلِمَهُ، فَلَيْسَ يحتَاجُ إلى المَسْألَةِ عَنْهُ[3].

قال: ومِنْ هذا البَابِ قَوْلُه: (مَا أُبَالِي أَزَيْداً لَقِيْتُ أَمْ عَمْراً)، (وسَوَاءٌ عَلَيَّ أَزَيْداً كَلَّمْتُ أَمْ عَمْراً)[4].

== يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب". انظر الكتاب ٤٨٩/١، وسيأتي الكلام عليه في باب (أو) في غير الاستفهام.

(١) الكتاب ٤٨٢/١.

(٢) الكتاب ٤٨٣/١.

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بتفسير طويل قد لايكون من المناسب نقله كله ولكن مؤداه أن السؤال بأمْ التي بمعنى (أيّ) نحو قولك: أزيدٌ عِندكَ أم عمروٌ، وأزيداً لقيتَ أم بشراً، ومعناه: أيُّهما عندك، وأيهما لقيت، وإنما يعادل السائل بها الألف، ويجعل الكلام بمنزلة (أيّهما، وأيّهم) إذا كان قد عرف وقوع شيء من شيئين أو من أشياء ولا يعرفه بعينه،... والمعادلة بين الاسمين جعلت الاسم الآخر عديلاً للأول بوقوع الألف على الأول، وأم على الثاني. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٦٠.

(٤) الكتاب ٤٨٣/١، وفيه: "... لقيتَ ... وسواءٌ عليَّ أبشراً كلمتُ أم زيداً" ورواية ==

قال أبُوعَلِيّ: جَرى هذا على حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ منْ حَيْثُ كَانَ تَسْوِيَةً وإنْ لمْ يَكُنْ اسْتِفْهامًا، لأنّ كُلّ اسْتِفْهامٍ تَسْوِيةٌ، ألاَ تَرى أنّكَ إذا اسْتَفْهمْتَ عنْ شيْءٍ كان ما اسْتَفْهمْتَ عنْهُ عنْدَكَ وخلافُه سَواءً. ولوْ لمْ يكُنْ كَذَلك كُنْتَ مُتيقّنًا لهُ غيْرَ مُسْتَفْهِمٍ عَنْهُ، فإنّما جَرى عَلى التّسْوِيَة حَرْفُ الاسْتِفْهامِ هُنَا منْ حَيْثُ كانَ التّسْوِيةُ يَعُمُّ الاسْتِفْهَام، فلمْ يكُن اسْتِفْهَامٌ إلاّ تَسْوِيَةً، كما جَرى على تخْصِيصِ حُرُوفِ النّداءِ وإنْ لمْ يَكُنْ مُنَادَى، لأنّ الاخْتصاصَ يَقَعُ عنْدَ النّداءِ، وكُلُّ مُنَادَى مُخْتصٌّ.

قال: ولمْ تَسْألْ عَنْ مَوْضِعِ أحَدِهِمَا[1].

أيْ عَنْ (زَيْدٍ) المنْصُوبِ الّذي هُو مَوْضِعُ أحَدِ الفعْلَيْنِ.

قال: وتَقُولُ: مَا أدْرِي أقَامَ زَيْدٌ أمْ قَعَدَ إذا أرَدْتَ أنّهُ لمْ يكُنْ بيْنهُما شيْءٌ.

تقُولُ: لا أدّعِي أنّهُ كانَ منْهُ في تلْكَ الحالِ قِيامٌ ولا قُعُودٌ[2].

قال أبُو عَلِيّ: إذَا قَالَ: لاَ أدْرِي أقَامَ أمْ قَعَدَ، وأرَادَ أنْ يصفَ أنّ فعْلَهُ لمْ يطُلْ، كأنّهُ سَاعَةَ قَامَ قَعَدَ، أوْ سَاعَة قَعَدَ قامَ، فإنّهُ قدْ عَلِمَ من المُخْبَرِ عَنْهُ فعْلٌ، كما أنّهُ إذَا قَالَ: مَا أدْرِي أقَامَ أوْ قَعَدَ، فَقَدْ عَلِمَ منْهُ فعْلٌ منْ أحَدِ [٩٤/أ] هذَيْن، وإنّما يسألُ تعْيِيْنَ أحَدِهِما، إلاّ أنّهُ لمّا كَان قليلاً جَعَلَهُ بِمنْزلَة ما لمْ يكُنْ ولمْ يُعْلَمْ، فاسْتَفْهَمَ عَنْهُ بأوْ، وإنْ كانَ أحَدُ الفِعْلَيْنِ فِيهِ بأوْ مَعْلُومًا فقَدْ عُلِمَ هُنَا أحدُ الفِعْلَيْنِ، كَما عُلِمَ فِيْما يُسْتَفْهَمُ

== السيرافي تطابق ماجاء في التعليقة.

(١) الكتاب ٤٨٣/١. يريد في مثل قولك: (أضَرَبْتَ زَيداً أمْ قَتلتَهُ)، فأحد الفعلين واقع على (زيد)، والسؤال عنه لا عن موضعه.

(٢) الكتاب ٤٨٣/١، باختصار وتصرف.

عَنْهُ (بأَمْ) أحَد الفعْلَيْن، إلاّ أنَّهُ لقلّته جُعلَ بمنْزلَة ما لمْ يُعْلَمْ، ويَدُلُّكَ عَلى أنَّ أحَدَ الفعْلَيْنِ هُنَا مَعْلُومٌ أنَّكَ إذا قُلْتَ: (تَكَلَّمْتَ ولمْ تكلَّمْ) فَقَدْ كانَ منْهُ كَلاَمٌ مَعْلُومٌ، إلاّ أنَّهُ لَمَّا لمْ يبلغ المُراد منْهُ، ولمْ يُعَدَّ كَلاَمًا، لمْ يُعَدَّ بأحد فعْلَيْه لَمَّا لمْ يُبَالغْ فيْه فعْلٌ[1].

***

هذا بابُ أمْ مُنْقَطعَةٌ[2]

قال: وبمنْزلة (أمْ) هُنَا قولُهُ تعالى «**ألمْ تَنْزِيْلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيْهِ مِنْ ربِّ الْعَالَمِيْنَ، أَمْ يقُولُوْنَ افْتَرَاهُ...**»[3].

قالَ أبُو العَبَّاس: فيُقَالُ لَهُ: هَذَا الضَّرْبُ يَجْرِي على ما أَصَّلْتَ من الشكِّ[4].

قال: والْقَولُ فيْه أنَّ (أمْ) إنَّما تَجيْءُ للتَّحوُّل منْ خَبَرٍ إلى خَبَرٍ، ومعْنَاهَا في القُرآن التَّوْبِيْخُ والتَّقْرِيرُ كمَا كَانَ في الألِفِ، ونَظِيْرُهَا في

---

(١) المعنى لعبارة سيبويه كما بينه أبو سعيد: "لم أعدد قيامه قيامًا ولم يُستَبَنْ قعوده قعوداً، صار بمنزلة ما لا قيام يُعرف له، ولا قعود، فكأنه قال: ما أدري أكان منه أحد هذين، وإذا أيقن بكون أحد الأمرين كان منه، وشك فيه عينًا قال: ما أدري أقام أم قعد، فهذا قد علم أحد الأمرين كان منه ولايعرفه بعينه". شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٦١؛ وانظر المسائل البصريات ٧١٣/١، قال في المسائل المنثورة/١٩٦- ١٩٧: "قولهم: (تكلمتَ ولم تتكلم)، فلم يكن لينفي كلامه، وإنما أراد أن كلامك لم يسدّ مسدّ الشيء الذي كان يتوقع، فكان كلامه بمنزلة ما لم يكن، فلذلك نفاه، أي لم يفد ما كان يتوقع منه، فكأنه لم يتكلم".

(٢) الكتاب ٤٨٤/١.

(٣) سورة السجدة، الآية/ ١-٣.

(٤) أورد الفارسي هنا المعنى ملخصًا لما قاله أبو العباس في هذا المقام، انظر المقتضب ٢٩٢/٣، وانظر المسائل المنثورة/١٩٠.

الخَبَرِ (بلْ)، نَحْوُ (جَاءَني عبْدُ اللّه)، ثُمَّ يُضْربُ عَنْهُ فيقُولُ: (بَلْ زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، والألفُ الّتي للتَّوْبيخ، فتَقْديْرُه: أتقُولُونَ: افْتراهُ وتقْديرهُ عَلى التَّوبيْخِ والتَحولُ جَميْعًا، بلْ أتَقُولُونَ افْتراهُ، فهِي عَلى مَعْنى (بَلْ)، إذا كانَ مَعَها اسْتِفْهَامٌ[1].

وأنْشَدَ: كَذَبتْكَ عَيْنُكَ أمْ رأيْتَ بِواسِطٍ[2] . . .

قال: مَعْناهُ: بَلْ رأيْتَ كقَوْلِكَ: إنَّها لإبلٌ[3] أمْ شَاءٌ، ومِثْلُ ذَلِكَ قولُ كُثيِّر:

أَلَيْسَ أبِي بالنَّضْرِ أمْ ليْسَ والِدي . . .[4]

---

(١) ليس القول في الكتاب، ولكن معناه في المقتضب ٣/٢٩٢.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، أنشده سيبويه منسوبًا للأخطل وهو بتمامه:

كذبتْكَ عَيْنُكَ أم رَأيْتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيَالاً

فأتى بأم منقطعة بعد الخبر، كما هو الحال في قوله: إنها لأبلٌ أمَ شاء. انظر الكتاب ١/٤٨٤، قال في المقتضب ٣/٢٩٥ بعد أن أنشد البيت: يجوز أن يكون: أكذبتك عينُك، فحذف الألف، ويجوز أن يكون ابتدأ (كذبتك عينُك) مخبراً، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مستثبتًا". انظر أيضًا الكامل ٢/٢٤٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس/٣٠٩، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٦٢، وأنشده أبوعلي في المسائل المنثورة/١٩٠ وقال: فكأنه تيقن أن عينه كذبته، ثم قال: (أم رأيت بواسط؟)، فاستقبل الاستفهام وأضرب عن الأول، ويكون يشك في الأول كما يشك حينما يقول: إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟، فكأنه تيقن أنها إبلٌ، ثم شك فقال: أم شاء. انظر البيت في مجاز القرآن ١/٥٦، ٢/١٣٠، النكت ٢/٧٩٩، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٥، الموشح/١٨٠، مغني اللبيب/٦٦، الخزانة ٢/٥٠٢، ٣/١٣، والبيت في ديوان الأخطل/١٠٥، مطلع قصيدة في مدح قومه وهجاء جرير، انظر أيضًا النقائض/٧٠.

(٣) في المخطوطة: "إنها إبلٌ أم شاءٌ".

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوبًا لكثير عزة، وعجزه:

. . .   لكلِّ نَجيْبٍ مِنْ خُزاعَةَ أزْهَرَا ==

قال أبو العبّاس: تَركَ الاستِفْهامَ الأوّلَ ومَالَ إلى الثّاني، كأنّه لمّا قال: أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ مُقَرِّراً تَرَكَ هذا، وأضْربَ عنْهُ لا إضْرابَ إبْطالٍ، لكنَّهُ إضْرابُ تَرْكٍ غَيْرُ إبْطَالٍ، ثُمَّ استَفْهمَ الاستِفْهامَ الآخَرَ، فكأنَّهُ قال: بَلْ أَلَيْسَ والِدِي كذا وكذا، ومِثْلُ الاستِفْهامِ الأوّلِ في أنْ لمْ يَجْعَلْ (أمْ) إضْرابَ إبْطالٍ إنّما جَعَلَهُ إضْرابَ تَرْكٍ غَيْرِ إبْطالٍ وإقْبالٍ على غَيْرِه قولُ اللهِ عزَّ وجَلّ: «**أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ**» بَعْدَ قولِهِ «**الم تَنْزِيلُ الكِتابِ لارَيْبَ فِيْهِ**»، ألا تَرى أنَّ (أمْ) هُنَا مُحَالٌ أنْ تكُونَ إضْرابَ إبْطالٍ؟[1].

***

هذا بابُ أوْ

تقُولُ: (أيُّهُمْ تضْرِبُ أو تقْتُلُ)، (ومَنْ يأتِيكَ أوْ يُحدِّثُكَ) لايكُون هُنا إلاَّ (أوْ)، من قبَلِ أنَّكَ تستَفْهِمُ عنِ المفْعُولِ[2].

قال أبُوبَكْرٍ: لأنَّ (أمْ) استَغرَقَتْها (أيّ)، والحُروفُ الأُخَرُ نَحْو (كَيْفَ)، والدّلِيْلُ على أنَّ هذه الحُروفَ بِمَعْنى (أيٍّ) أنّك إذا سألْتَ بها لمْ تُجبْ بلاَ ولا نَعَمْ، وإنَّما تُجابُ بالشَّيْءِ بعَيْنِه، وذَلكَ لأنَّكَ إذا قُلْتَ: كَيْفَ زَيْدٌ، نابَ عَنْ قولِكَ: أصَالِحٌ أمْ طالِحٌ، وكذا أمْ كذا، وأجَبْتَ بِحَالٍ كَمَا

== انظر الكتاب ١/ ٤٨٥، وأنشده في المقتضب ٣/٢٩٣، ثم قال: ترك الاستفهام الأول، ومال إلى الثاني، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ كالاستخبار، وقال النحاس: استفهم فقال: أليس أبي، ثم بدا له أن يضرب عن الكلام الأول، فقال: أم ليس والدي؟ انظر شرح أبيات سيبويه/٣٠٩، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٦٢، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢٠٧، النكت ٢/ ٨٠٠، ديوان كثير/٢٣٣، وروايته:

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرتي   لكل هجانٍ من بني النضر أزهرا

(١) انظر المقتضب ٣/٢٩٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨٥، باختصار.

[٩٤/ب] يُجابُ بها إذا كانَ السُّؤَالُ بأَمْ، وكذلكَ إذَا قُلْتَ: أيُّهُمْ زيْدٌ؟ نَاب عنْ قوْلِكَ: أذَا زَيْدٌ أَمْ ذا؟، فالجوابُ يقَعُ بِذِكْري الشّخْصَ المسْؤَل عَنْه كمَا كانَ في أمْ[١].

قال: وممَّا يَدُلُّكَ أنَّ ألفَ الاسْتِفْهَامَ لَيْسَتْ بمنْزِلَة[٢] (هَلْ) أنَّك تَقُولُ للِرَجُلِ: أطرَبًا؟[٣] وأنْتَ تعلَم أنَّهُ قَدْ طرِبَ لتَوْبِيْخه[٤].

قال أبُو عَلِيٍّ: إذا اخْتُصَّت الألفُ بأشْياءَ ليْستْ في (هَلْ)، كما[٥] قَدْ ذكَرَهُ، فلا يُمْكِنُ أنْ يُعَادِلَها (أمْ) منْ حَيْثُ لاَ يُعَادِلُهَا (هَلْ).

قال: وإذَا قُلْتَ: أزَيْدٌ أفْضلُ أمْ عَمرٌو؟ لمْ يَجُزْ هَا هُنَا إلاّ (أمْ)[٦].

قال أبُوبَكْرٍ: لوْ قُلْتَهُ (بأوْ) لَكانَ المعْنَى: أحَدُهَما أفْضَلُ، وليْسَ هذا بِكَلامٍ[٧].

قال: ولَوْ قُلْتَ: أزَيْداً لقِيْتَ أوْ عَمْراً؟ وأزَيْدٌ عِنْدَكَ أوْ عَمْروٌ؟ كَانَ

---

(١) انظر الأصول ٢/٢١٣- ٢١٥.

(٢) زاد هنا في المخطوطة (أي) ولا معنى لها.

(٣) يومىء إلى قول الراجز فيما أنشد سيبويه:

أطرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ

انظر الكتاب ١/٤٨٥، ١/١٧٠، والبيت للعجاج وهو في ديوانه/٣١٠، انظر المقتضب ٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، المقرب ٢/٥٤، الهمع ١/١٩٢، ٢/١٩٨، الدرر ١/١٦٥، ٢/٢٣٠، الخزانة ٤/٥١١.

(٤) الكتاب ١/٤٨٥- ٤٨٦، مع شيء من الاختلاف في العبارة، ورواية السيرافي تتفق مع ماجاء في التعليقة هنا.

(٥) في المخطوطة قوله: (ذكره) بعد قوله: (كما) وهو تكرار من الناسخ.

(٦) الكتاب ١/٤٨٧.

(٧) انظر الأصول ٢/٥٩.

هذا في الجَوازِ والحُسْنِ بِمنْزِلَة تأْخِيْر الاسْمِ إذَا أردْتَ مَعْنى أيُّهمَا[1].

قال أبُوعَلِيٍّ: يَعْنِي قَوْلُكَ: أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو لأنَّ ذلكَ بِمَعْنى (أيُّهُمَا)، فالأحْسَنُ هُنَا تقْدِيْمُ الاسْمِ، والأحْسنُ في (أوْ) تقْدِيْمُ الفعْلِ، وأنْ تقُولَ: ألقِيْتَ زيْداً أوْ عمْراً، والعِبْرةُ في هذا تَقْدِيْمُ مايُقْصَدُ إليْهِ بِالسُّؤَالِ.

قال: لأنَّكَ إذَا سألْتَ عَنِ الفِعْلِ اسْتُغْنِيَ بأوَّلِ اسْمٍ[2].

أيْ فَلَمْ تُكَرِّرْهُ بأمْ[3].

قال: فهَذا يَجْرِي مُجْرى: ألقِيْتَ زَيْداً أوْ عَمْراً[4].

أيْ فِي تقْدِيم مايُسْتَفْهَمُ عَنْهُ وهُوَ (لَقِيْتَ) و(عِنْدَكَ)[5].

قال: وتَقْدِيْمُ الاسْمَيْنِ جَمِيْعًا مِثْلُهُ وهُوَ مُؤَخَّرٌ[6].

يُرِيْدُ بالاسْمَيْنِ: أزَيدٌ أو عَمْرٌو عِنْدَكَ؟.

وقَوْلُهُ مِثْلُه وهُوَ مُؤَخَّرٌ: أيْ في المَعْنى لاَ فِي الإخْبَارِ.

قال: وتقُولُ: أزَيْداً أو عَمْراً رأَيْتَ أمْ بِشْراً وذلِكَ أنَّك لَمْ تُرِدْ أنْ تَجْعَل عَمْراً عَدِيْلاً لِزَيْدٍ حتَّى يصِيْرَ بِمنْزِلَةِ (أيُّهُما)[7].

---

(١) الكتاب ١/٤٨٧.

(٢) الكتاب ١/٤٨٧، وفي المخطوطة: "... بأول الاسم" وما أثبته من الكتاب وشرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٦٤.

(٣) أي أن قولك: (أضربتَ زيداً؟) يستغنى فيه بزيد، ولا يستغنى به لو قلت: أزيدٌ أفضلُ، وكان لابد أن تذكر (أم) والاسم الآخر.

(٤) الكتاب ١/٤٨٧.

(٥) يعني في قوله: (ألقِيْتَ زَيداً أو عَمراً)، و(أعِنْدَكَ زيدٌ أو عمرٌو).

(٦) الكتاب ١/٤٨٨.

(٧) الكتاب ١/٤٨٨.

قال أبُوبَكْرٍ: إذَا قَالَ: أزَيْدٌ عِنْدَكَ أوْ عَمْرٌو؟ فالجَوابُ (لاَ) أو (نَعَمْ)، والمَعْنى: أحدُهُما عِنْدَكَ، وإذا قَالَ: أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو؟ فالجوابُ زيْدٌ أوْ عَمْرٌو إذا كانَ واحدٌ منْهُمَا عنْدَكَ، فإذَا قال: أزَيْدٌ أو عمْرٌو عنْدَكَ أمْ بِشْرٌ؟ فالجوابُ: أنْ يقُولَ: بِشْرٌ إنْ كانَ عِنْدهُ بِشْرٌ، وإنْ كانَ عِنْدهُ أحَدُ الاسْمَيْنِ الآخَرَيْنِ قالَ: أحدُهُمَا ولمْ يقُلْ: عَمْرٌو ولاَ زَيْدٌ، ولكنَّهُ يقُولُ: أحَدُهُما بِهذه اللَّفْظَة، فيَذْكُرُ معْنى أو[1].

وإنَّما لمْ يَجُزْ لَهُ أنْ يقُولَ في جَوَابِ "أزيْدٌ أو عَمْرٌو" لاَ أوْ نَعَمْ في هَذَا المَوْضِعِ كما كانَ يَقُولُهُ قَبْلَ أنْ يُركِّبَهُ معَ (أمْ) لأنَّ (أمْ) تقْتَضِي الشَّيْءَ بعَيْنِه في الجَوابِ عَنْها، فصَار (أزَيْدٌ أو عَمْرٌو) بِمنْزِلَةِ اسْمٍ واحدٍ، وهُوَ قَوْلُكَ (أحدُهُما)، فكمَا أنَّهُ إذا قال: أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو لايَجُوزُ أنْ يَقُولَ في جَوَابِ ذلكَ (نعَمْ) أوْ (لا)، كذلكَ لايَجُوزُ أنْ يقُولَ في جَوابِ (أزَيْدٌ أوْ عمْرٌو عِنْدَكَ أمْ بِشْرٌ): (لاَ) ولا (نَعمْ) لأنَّ قَوْلَكَ [٩٥/أ] أزَيْدٌ أوْ عَمْرٌو معَ (أمْ) بِمنْزِلةِ (أزَيْدٌ) في قَوْلِكَ: أزَيْدٌ عِنْدك أمْ عَمْرٌو؟ لايَجُوزُ أنْ تُجيْبَ إلاَّ بِأحَدِ الاسْمَيْنِ إذَا كان أحَدُهُمَا عِنْدَكَ[2].

قال: ويكْشفُ هذا أنْ يقُولَ القَائلُ: آلحَسَنُ أو الحُسَيْنُ أفْضَلُ أمْ ابْنُ الحَنفيَّة؟ آلدُّرُّ أو اليَاقُوتُ أفْضَلُ أم الخَزَفُ؟ فَجوابُ هذا أنْ يقُولَ: أحدُهُما في المسْألتيْنِ جَميْعًا، لايجُوزُ أنْ تقُولَ: الحَسَنُ دُوْنَ الحُسَيْنِ، ولا الحُسَيْنُ دُونَ الحَسَنِ[3]، وكذلك في الدُّرِّ واليَاقُوت، فَأرَادَ أنْ يُعَيِنَ لهُ ما

---

(١) انظر الأصول ٢/٥٨.

(٢) انظر المسألة التي عقدها الفارسي لأم التي تدخل للمعادلة بين الشيئين، في المسائل المنثورة/١٩٤- ١٩٥.

(٣) انظر هذه المسألة في الإيضاح العضدي/٢٩١، ونقلها عنه ابن جني في الخصائص ٢/٢٦٦ - ٢٦٧ وبيَّن متى يكون المجيب متطوّعًا بما لايلزم من اللفظ، ومتى يكون ==

اسْتفهَم بأمْ، فقَال: الدُّرُّ أم اليَاقوتُ أفْضلُ؟، فيُقَالُ لهُ حينَئذ: الدُّرُّ أوْ اليَاقُوتُ، أيُّهُما كانَ عنْدَ المُجيْب أفْضَلُ. وإنْ أرَدْتَ معْنى (أيُّهُما) في هـذه المسْألة قُلْتَ: أتـضْرِبُ زَيْداً أمْ تـقْتُلُ خَالِداً؟ لأنَّكَ لـمْ تُثْبِتْ أحَد الفِعْلَيْنِ لاسْمٍ واحِدٍ.

قـال أبُو عَلِيٍّ: الأحْسَنُ أنْ يـكُونَ [السـؤالُ بـأمْ] لأنَّكَ تُثْبِتُ أحَدَ الفِعْلَيْنِ، وإنْ كان على [أو] لمْ تُثْبِتْ، فإنَّهُ يَعْني لمْ تُثبِتْ أحَدَ الفِعْلَيْنِ إذَا كان السُّؤَالُ بأوْ[1].

* * *

هذا بابُ أوْ في غيْر الاسْتفْهام

تـقُولُ: جـالِسْ زيْداً أوْ عـمْراً أو خـالِداً، كـأنَّكَ قُلْتَ: جَالِسْ أحَدَ هؤلاءِ[2].

قالَ أبُوعَلِيٍّ: (أوْ) إنَّما تَكُونُ لأحَدِ الشَّيْئين أوْ الأشْيَاء، وقدْ يَقُولُ القَائِلُ في الإبَاحَةِ: كُلْ خُبْزاً أوْ لحْمًا، فأكْلهُمَا المأمُورُ جَميْعًا، فإنْ قيْلَ: فيْمَ ينفَصلُ هذا من الـوَاو إذا قُلْتَ: كُلْ خُبْزاً ولحْمًا، فإنَّهُ ينفَصلُ بأنَّكَ إذا قُلْتَ: خُبْزاً أوْ لَحْمًا، فـأكَل أحدَهُما كانَ مُطيْعًا، ولوْ قَالَ لـهُ بالـواوِ فأكل واحِداً منهُما لمْ يُطِعْ، فمَعْنى كَونِهما لأحَدِ الشَّيْئَيْنِ أوِ الأشْيَاءِ لازِمٌ

== الجواب لاتطوع فيه، كما نقل ابن الشجري هذه المسألة مشيراً إلى أنها من مسائل الإيضاح، انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٦- ٣٣٧.

(١) مابين المعقوفات زيادة يقتضيها المعنى. يريد أنك إذا قلت: أتضربُ زيداً أم تقتلُ خالداً؟ أثبتَّ أحد الفعلين، وإذا كان السؤال (بأو) لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد، وانظر الكتاب ٤٨٩/١.

(٢) الكتاب ٤٨٩/١، مع اختلاف في الأسماء، ورواية السيرافي تطابق ماجاء عند أبي علي هنا.

لها هُنا أيْضًا: أنْشَدَ:

إذَا مَا انْتهى عِلْمِي تناهيتُ عِنْدهُ   أطَالَ فأمْلى أوْ تناهَى فأقْصرا[1]

قال أبُو إسْحاق: أطَالَ فأمْلى، الصَّوابُ (بأوْ) منْ أطَالَ يُطيْلُ، فإذَا قُلْتَ: (أمْ) فيكُونُ مِنْ طَالَ والألفُ للاسْتفْهَامِ.

قال أبو العباس: الأحْسَنُ في هَذا (أوْ)، لأنَّ التَّقْدِير: إنْ كَانَ كَذَا، أوْ كانَ كَذَا[2].

قال سيبويه: ولايَجُوزُ لأضْرِبَنَّهُ أمكَثَ، ولِهذا لايَجُوزُ لأضْرِبَنَهُ أذْهَبَ أوْ مَكَثَ[3].

قال أبُوعَلِيٍّ: إنَّما جَازَ (مَا أدْرِي أقَامَ زَيْدٌ أوْ قَعَدَ)[4]، فوقع

---

(١) البيت من الطويل، أنشده سيبويه منسوبًا إلى زيادة بن زيد العذري شاهداً على دخول (أوْ) لأحد الأمرين على حد قولك: (لأضربنَّه ذهبَ أو مكثَ) أي لأضربنه على إحدى الحالين ذاهبًا أو ماكثًا. انظر الكتاب وهامشه ١/٤٩٠، وأنشده المبرد في المقتضب ٣/٣٠٢ دون نسبة، وقال: "وينشد: (أم تناهى)، أما (أوْ) فعلى قولك: إن طال وإن قصر، وأمَّا (أمْ) فعلى قولك: أيُّ ذلك كان، والألف في (أطال) ألف استفهام، والأحسن في هذا (أو)..."، وأنشد الزجاجيّ البيت وبيتين بعده دون نسبة وفيه: (فأجرى) مكان (فأملى)، انظر مجالس العلماء/١٣٤، كما أنشده الجاحظ في البيان والتبيين ٣/٢٤٤، وبعده بيت آخر منسوبين لزيادة بن زيد، وأنشد البيت مفرداً المرزباني وفيه: (أطال فأعلى أم تناهى فقصَّرا) وقد نسبه لزيادة بن زيد، انظر الموشح/٢٤٨، شرح السيرافى للكتاب، جـ٤، ق٧٢، شرح أبيات سيبويه ٢/١٤٨، شرح الرماني للكتاب، جـ٣، ق٢١٨، النكت ٢/٨٠٧، شرح الكافية ٢/٣٧٧، الخزانة ٤/٤٦٩، لسان العرب (نهى).

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٠٢- ٣٠٣.

(٣) الكتاب ١/٤٩٠.

(٤) هذا تفسير لقول سيبويه بعد العبارة السابقة: "كما يجوز: (ما أدري أقام زيدٌ أو قعدَ)..." الكتاب ١/٤٩٠. وفي المخطوطة: (أم قعد) وما أثبته من الكتاب، وشرح السيرافي للكتاب.

الاسْتِفْهامُ بَعْدَ العِلْمِ ومَا نَاسبهُ مِن الأفْعَالِ، ولمْ يَجُز وقُوعُهُ بَعْدَ غيْرِهَا من الأفْعَالِ، لأنَّ هذه الأفْعَالَ قدْ تُلْغى في مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ عَلمْتُ مُنْطلقٌ فلا تعْمَلُ في موْضِعٍ ولا لَفْظٍ، فليْسَ تعْليقُهَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ بأكْثَرَ مِنْ إلْغائها، لأنَّهُ إذَا عُلِّق عَمَلَ في المَوْضِعِ، وفي الإلْغَاءِ لاتعْمَلُ في لفْظٍ ولا موْضعٍ ولمْ يُلْغَ غيْرُ هذا الضَّرْبِ مِن الأفْعَالِ فيُعَلَّق[1].

قال أبُو إسْحاق: (لأضْرِبنهُ أذَهَبَ[2] أمْ مكَثَ)[3]، (أوْ) أحْسَنُ وأقْوَى هَاهنَا لأنَّ (أمْ) إذَا قُلْتَ: لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أمْ مكَثَ يكُونُ المَعْنى ذاهِبًا أوْ ماكِثًا فَتقْطَعُ (أمْ) [٩٥/ب] على الحالِ والصِّفة، وبه ضَعُفَ.

قال أبُوعَلِيّ: لأنَّ حُكْمَ (أمْ) أنْ يكُونَ للاسْتِفهامِ، ولاَ يَكُونُ (ذهَبَ) إذا كانَتْ صِفَةً اسْتِفْهامًا.

***

---

(١) قال أبوعلي في المسائل المنثورة/١٩٦: "إذا قلت: ما أدري (أقام أم قعد؟) فكأنك قد علمت أحد هذين كان منه ونسيت لطول العهد، ... وإذا قلت: "(ما أدري أقام أو قعد؟)، (وما أدري أأذّن أو أقام)، فجاز دخول (أو) هاهنا وإن كان قد تحقق منه فعلاً، لأنه جعله بمنزلة ما لم يكن؛ ....

(٢) في المخطوطة: (ذهب) من غير همز. وما أثبته من الكتاب.

(٣) هذا المثال مما سئل عنه الخليل، انظر الكتاب ١/ ٤٩٠، وفيه: (لأضربنّه أذهب أم مكث)، وأجازه الخليل لأن (أيا) تقع بعد الضرب، ألا ترى أنك تقول: (لأضربنّه أيٌّ ذلك كان منه). انظر المسائل المنثورة/١٩٩.

هذا بابُ الوَاوِ الّتي تدْخُلُ علَيْها أَلِفُ الاسْتِفْهَام[1]

قال: فإنَّما هذا الاسْتِفْهامُ مُسْتقْبَلٌ بالأَلِف، ولا تَدْخُلُ الوَاوُ على الأَلِف[2].

قال أَبُو إسْحاقَ: الأَلِفُ أصْلُ الاسْتِفْهام، وليْسَ فِيْها إلاَّ معْنى الاسْتِفْهامِ ولاَ تَدْخُلُ عَلَيْها الوَاوُ، (وهَلْ) فِيْها معْنى (قَدْ)، ولوْ قلْنَا: هَلْ وهُوَ فلانٌ كُنَّا نُقَدِّرُ بَعْدَ (هل) اسْتِفْهَامًا قبْلَ الوَاوِ، ولا تُقدَّمُ (هَلْ) على الأَلِف[3].

قال سيبويه: وقوْلُهُ: {أَوَلاَ} تأْتِيْنا، أو لاَ تحدثنا، إذا أَرَدْتَ التَّقْرِيْر أوْ غَيْرَهُ ثُمَّ أعدْتَ حَرْفًا منْ هذه الحُرُوف[4].

قال أَبُوعَلِيّ: يَجْعَلُ قَوْلَهُ: أَولا تحدثنا اسْتِفْهَامًا ثانِيًا مُسْتَقْبلاً به، ولَيْسَ مَا بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ هُنَا كما بَعْدَ (أَوْ) ومَا قَبْلَهَا اسْتِفْهَامٌ واحِدٌ[5].

---

(١) الكتاب ٤٩١/١.

(٢) الكتاب ٤٩١/١، يريد في مثل قول القائل: (هل وجدت فلانًا عند فلان؟) فيقول الآخر: (أَوَ هُوَ ممن يكون عند فلان).

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦٩/٦.

(٤) الكتاب ٤٩١/١، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

(٥) عرض أبو علي لهذه المسألة وهو يعلق على قوله عز وجل "أَوَ آباؤنا الأَوَّلون" فقال: هذه ألف الاستفهام دخلت على واو العطف، وكذلك "أفأمِنَ أهل القرى؟" فهذه الألف داخلة على حرف العطف" ثم قال: ولمعترض أن يعترض هاهنا فيقول: كيف جاز دخول الألف على حرف العطف، وحرف العطف يقتضي أن يكون متصلاً بكلام والاستفهام يقتضي أن يكون مقطوعًا؟.

الجواب عن هذا أنه متصل، ولايلزم ماقاله، ..." انظر المسائل المنثورة/١٩٧.

وقال أبو سعيد: "ألف الاستفهام تقع مع حروف العطف على الفاء، والواو، وثمّ، ==

قال أبوعَلِيّ: الفَصْلُ بيْنَ لسْتَ بشْراً أو لسْتَ عُمَراً، وبيْنَ لَسْتَ بِشْراً أَوَ لسْتَ عُمَراً[1]، أنَّ الأوْلى تنْفِي فيْه الجُمْلتيْنِ كلّ واحدٍ منْهُمَا على حَالِهَا، وأنَّكَ في الثَّانِي تنْفِي جُمْلَةً واحِدةً، فَتَقْدِيْرُ الثَّاني: لَسْتَ واحداً منْهُمَا، وتقْدِيْرُ الأوّلِ لَسْتَ كذا ولسْتَ كَذَا.

قال سيبويه: وإذا قُلْتَ: أوْ لاتُطعْ كفُوراً انْقَلَبَ المَعْنى[2].

قال أبُو إسْحاقَ: مَعْنى قَوْله: انْقَلبَ المَعْنى: أنَّكَ إذَا قُلْتَ: أوْ لاتطِعْ كأنَّهُ يقُولُ: أطِعْ آثِمًا، إنَّما لاتُطِعْ كفُوراً، لاتُطِعْ آثِمًا، فإذا جمَعْتَ فقُلْتَ: آثِمًا أوْ كَفُوراً، كأنَّكَ قُلْتَ: ولاَ تُطِعْ هذَيْنِ[3].

***

انتهى الجزء الثاني من التعليقة ويليه
إن شاء الله الجزءُ الثالث، ويبدأ بقوله:
هذا باب ماينصرف وما لاينصرف.

== ويتقدمهن ... وقد لايتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى الألف على حروف العطف..." انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق٧٤.

(١) في الكتاب ١/٤٩١: "ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لسْتَ بشْراً أو لسْتَ عمراً، أو قلت: ما أنت ببشر أوَ مَا أنت بعمرو، لم يجيء إلا على معنى لا، بلْ ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً، وإذا أرادوا أنك لست واحداً منهما قالوا: لست عمراً ولا بشراً، أو قالوا: أو بشراً"، انظر أيضًا شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٧٥.

(٢) الكتاب ١/٤٩١.

(٣) في معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦٣ قوله وهو يعلق على قوله عز وجل: "ولا تطع منهم آثمًا أو كفوراً" (الدهر/٢٤): "أو هاهنا أوكد من الواو، لأن الواو إذا قلت: لاتطع زيداً وعمراً، فأطاع أحدهما كان غير عاصٍ، لأنه أمره ألا يطيع الاثنين، فإذا قال: ولاتطع آثمًا أو كفوراً، (فأوْ) قد دلت على أن كل واحدٍ منهما أهل لأن يعصى،...

فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضـــــــــوع	الصفحــة

الموضوع	الصفحة
هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم	٥ - ٧
هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف	٧- ١٠
هذا بابٌ ماتكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ماهو من نفس الحرف.	١١- ١٣
هذا بابٌ ما إذا طرحت منه الزائدتان	١٣
هذا بابٌ يُحرِّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان	١٤- ١٨
هذا باب النفي بلا	١٨- ٢٤
هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة	٢٤- ٣٢
هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية	٣٣- ٣٥
هذا باب وصف المنفي	٣٥
هذا بابٌ لايكون الوصف فيه إلا منونًا	٣٦- ٤٣
هذا بابُ ما يكون استثناءً بإلاَّ	٤٣- ٤٩
هذا باب ماحُمل على موضع العامل في الاسم والاسم	٤٩- ٥٤
هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً	٥٤- ٥٦
هذا بابُ مالا يكون إلا على معنى لكن	٥٧- ٦٥
هذا بابُ ما يُقدَّم فيه المستثنى	٦٥- ٦٩
هذا باب المستثنى	٦٩- ٧٠
هذا باب غير.	٧٠- ٧٤
هذا باب مايحذف المستثنى منه استخفافًا	٧٥- ٧٦
هذا باب علامة المضمرين المرفوعين	٧٧- ٨٤

الموضـــــــــوع	الصفحــة

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، وذلك إن ٨٥

هذا باب إضمار المجرور ٨٦- ٩١

هذا باب ما تردُّه علامة الإضمار إلى أصله ٩٣- ٩٦

هذا باب مايكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتم
وأنتن وهما وأنتما وصفًا ٩٦- ١٠٤

هذا باب ما لايكونُ هو وأخواته فيه فصلاً ١٠٤- ١٠٥

هذا باب أيّ ١٠٥- ١١٠

هذا باب أيّ مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة ١١٠

هذا باب أيّ إذا كنت مستفهمًا بها عن نكرة ١١١- ١١٦

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب ١١٦- ١١٨

هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي ١١٨- ١٢٠

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تُثْبت رأيه
على ماذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف
ماذكره ١٢٠- ١٢٦

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ١٢٦- ١٣٥

هذا باب حتى ١٣٥- ١٣٩

هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء ١٣٩- ١٤٦

هذا باب مايكون العمل فيه من اثنين ١٤٧- ١٤٩

هذا باب الفاء ١٥٠- ١٥٩

هذا باب الواو ١٦٠- ١٦٣

الموضـــــــوع	الصفحـ

هذا باب أو ١٦٤- ٨

هذا باب إشراك الفعل في أنْ، وانقطاع الآخر من الأول ١٦٩- ٠

هذا باب الجزاء ١٧١- ١

هذا باب مايكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة الذي ... ١٨١- ٧

هذا بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الجزاء لم
تغيرها عن الجزاء ١٨٨- ٣

هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام ١٩٤- ٦

هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله ١٩٧- ٨

هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما ١٩٨- ٢

هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي
أو استفهام أو تمن أو عرض ٢٠٢- ٦

هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي ٢٠٧- ١

هذا باب الأفعال في القسم ٢١٢- ٦

هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل ٢١٧- ٣

هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل
عن حاله ٢٢٤

هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء، ويجوز أن
يليها بعدها الأفعال، وهي: لكن، وإنما، وكأنما،
وإذ ٢٢٥- ٧

هذا بابُ مايضاف إلى الأفعال ٢٢٨- ٠

الموضـــــوع	الصفحـة
هذا بابُ إنَّ وأنَّ	٢٣٠
هذا بابٌ من أبواب أنّ	٢٣١ - ٢٣٧
هذا بابٌ آخر منه	٢٣٧ - ٢٣٨
هذا باب آخر من أبواب أنّ	٢٣٩ - ٢٤١
هذا باب إنما	٢٤١ - ٢٤٧
هذا باب من أبواب أنَّ تكون فيه مبنية على ماقبلها	٢٤٨ - ٢٥٧
هذا بابٌ من أبواب إنّ	٢٥٨
هذا باب من أبواب إنّ	٢٥٩
هذا بابٌ آخر من أبواب إنَّ	٢٦٠
هذا بابٌ من أبواب إنّ	٢٦١ - ٢٦٤
هذا باب أنْ وإنْ	٢٦٤ - ٢٧٠
هذا باب مايكون فيه أن بمنزلة أيْ	٢٧٠ - ٢٧٥
هذا بابٌ آخر فيه أنْه مخففة	٢٧٥ - ٢٧٧
هذا باب أم وأو	٢٧٨ - ٢٧٩
هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم	٢٧٩ - ٢٨١
هذا باب أم منقطعة	٢٨١ - ٢٨٣
هذا باب أو	٢٨٣ - ٢٨٧
هذا باب أو في غير الاستفهام	٢٨٧ - ٢٨٩
هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام	٢٩٠ - ٢٩١

انتهى فهرس موضوعات الجزء الثاني من التعليقة على كتاب سيبويه

رقم الإيداع		١٩٩١ / ٩٦١٣
الترقيم الدولى	977-02-3576-8	ISBN

٢ / ٩١ / ٨٢٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)